المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

المَسَائِلُ التَّصْرِيفيَّةُ في كِتَابِ رُمُوزِ الكُنُوزِ في تَفْسِيرِ الكِتَابِ العَزِيزِ للرَّسْعَنِيِّ

((جَمْعًا وَدِرَاسَةً))

Morphological Issues in al–Rras`aani`s book: Rumuuz al–Kunuuz fi Tafsiir al–kitaab al–`Aziiz

A Collection and Study

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات اللغوية

إعداد الطالب

مهدي بن سعد العازمي

الطالب بالدراسات العليا بمرحلة الماجستير- قسم اللغة العربية وآدابها
الرقم الجامعي (٣٢١١١٨٣١٠)

إشراف

الأستاذ الدكتور/ عبد الله بن محمد النغيمشي

الأستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية – قسم اللغة العربية وآدابها

١٤٣٩هـ/٢٠١٨م

إقرار

أقر بأنني قد التزمت بقوانين جامعة القصيم وأنظمتها واللوائح المتعلقة بإعداد الرسائل العلمية، وقد قمت شخصيًّا بإعداد رسالتي وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية، والمعايير الأخلاقية كافة المتعارف عليها دوليًّا في كتابة الرسائل العلمية والبحث العلمي، كما أقر بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مُسْتلَّة أو مُنْتَحَلة من رسائل أو كتب أو أبحاث أو أيِّ منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أيِّ وسيلة إعلامية، ولم يسبق تقديمها للحصول على أي درجة علمية أخرى، وعليه أتحمَّل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبيَّن غير ذلك.

الاسم: مهدي بن سعد العازمي.

الرقم الجامعي: ٣٢١١١٨٣١٠.

التوقيع:

بسم الله الرحمن الرحيم

المَسَائِلُ التَّصْرِيفيَّةُ في كِتَابِ رُمُوزِ الكُنُوزِ في تَفْسِيرِ الكِتَابِ العَزِيزِ للرَّسْعَنِيِّ

الباحث: مهدي بن سعد العازمي

ملخص البحث: يتناول البحث المسائل التصريفية في كتاب رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز، للإمام عبدالرازق بن رزق الله الحنبلي المتوفى (٦٦١) وقد قام الباحث بدراسة بعضا من هذه المسائل وعرض أقوال العلماء وفق المنهج الوصفي، وقد قسم الباحث هذه المسائل بناء على ماجاء في تقسيم ألفية ابن مالك.

ولما كانت المسائل التصريفية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقراءات القرآنية فقد اجتهدت قدر المستطاع في توجهيه هذه القراءات وربطها بالقواعد التصريفية.

وقد قسمت البحث إلى فصلين، الفصل الأول : متعلق بالمسائل التصريفية والفصل الثاني: جعلته في الدراسة المنهجية، وقد ذكر الباحث العلماء والكتب التي استمد الرسعني منهم مادته العلمية، وجعل في نهاية البحث منهجه في عرض المسائل، وطريقته في عرضها، وإيراد أقوال العلماء مع نسبة كل قول إلى قائله، وذكر الإيجاز والإطناب عند الرسعني، وتعرضه للخلاف وموقفه في المسائل الخلافية، وذكر الأصول التي اتكأ عليها في ترجيحه، كالسماع والقياس والإجماع.

وقد جعلت تقويما ذكرت فيه وضوح الرسعني في مسائله من غموضه، ومدى دقة النقل عنده، وتبعيته واستقلاله.

ثم جعلت في النهاية الخاتمة وأبرز النتائج التي توصل إليها الباحث، فالفهارس الفنية للآيات القرآنية، وفهرسا للأعلام والأبيات الشعرية، ثم ثبت المصادر والمراجع، وفهرسا للموضوعات.

المقدمة

- مشكلة البحث وتساؤلاته:
- أهمية البحث وأسباب اختياره:
- أهداف البحث:
- الدراسات السابقة:
- منهج البحث:
- خطة البحث:

المقدمة

الحمد لله الذي يصرف الريح بأمره، وله واجب الامتثال لأمره ونهيه، الذي صرف أفئدة من الناس يحمون حمى العربية، والصلاة والسلام على خير نبي، وعلى آله وصحبه أهل الصراط السَوِيِ، وبعد:

فإنه ليس ثمت لغة من اللغات السامية، أو من اللغات الباقية في مختلف بقاع المعمورة قيض الله لها من يقوم على خدمتها ويذود عن حياضها مثل اللغة العربية، ولا عجب في ذلك، إذ إنها لغة أعظم كتاب نزل من رب البرية.

لقد قام علماؤنا بدراسة هذه اللغة، ووضعوا لها القواعد والضوابط المنضبطة، حفظا لها وتيسيرا على المتعلمين.

وقد أدلى كل عالم بدلوه تجاه لغة القرآن، فمنهم من ساهم على قلة، ومنهم مقتصد، ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله، ولم تقتصر هذه الهمة على الرعيل الأول، بل واصل المتأخرون ماقام الأولون بجمعه وتحصيله، فكانوا خير خلف لخير سلف، وتوارثوها كابرًا عن كابر، وورثوها لنا ظلالا وارفات، ورياضا مثمرات.

وكان ممن شرف بخدمة هذا اللغة الشريفة أبومحمد عبد الرازق الرسعني من خلال تفسيره الموسوم برموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز، فقد أحسن فيه وأفاد وأبدع وأجاد.

فالرسعني إمام في التفسير والفقه والقراءات والنحو والصرف وعلوم اللغة كافة، ولا عجب في ذلك، إذ هو من تلاميذ العلامة النحوي أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري.

وقد حوى تفسيره مناقشات كثيرة بين أئمة اللغة الكبار، فجعل يصول ويجول بين آرائهم وأقوالهم، معتمدا على ماحباه الله من واسع علم دراية ورواية، ويعد هذا التفسير من التفاسير التي تناولت علوم وفنون اللغة العربية، وهذا الأمر جعل لتفسيره ميزة وقبولا عند الناس، وقد جمعت في هذه الرسالة ما حواه هذا التفسير من مسائل تصريفية، ومن ثَمَّ درستها مبينًا تناول العلماء لتلك المسائل، ومبرزًا رأي الرسعني وترجيحه إن وجد.

❐ مشكلة البحث وتساؤلاته:

مشكلة البحث تكمن في أن الرسعني معدود ضمن علماء التفسير، ولم يعده أحد من أصحاب التراجم والرجال ضمن النحويين والصرفيين، ولكن كتابه يثبت أنه ذو قدم راسخة في هذين الفنين.

فهل أضاف الرسعني شيئا إلى الدرس الصرفي، وهل كان لأرائه ما يميزها عن غيره، لذا جاءت فكرة هذا البحث الذي سيجيب عن التساؤلات الآتية:

- ما مدى عناية الرسعني في تفسيره بالآراء الصرفية؟
- هل يمكن عده من علماء هذا الفن؟
- ما منهج الرسعني في عرض المسائل؟
- ما مذهبه الصرفي من خلال مسائله؟
- ما موقفه من الأصول الصرفية في آرائه؟ وما مدى إعتماده عليها؟
- ما مصادره؟
- هل اتفق رأي الرسعني في تلك المسائل مع آراء العلماء المتقدمين؟

❐ أهمية البحث وأسباب اختياره:

تأتي أهمية البحث مما يلي:

- أن الرسعني وعلى الرغم من عنايته الفائقة في كتابه بالنحو والتصريف، إلا أنه لايزال مغمورًا من الناحية النحوية والصرفية، فأردت الكشف عن علمه الجم في علم التصريف من خلال هذا البحث.

- أن هذا التفسير اشتمل على آراء مهمة في الصرف لعلماء كبار سبقوه وأفاد منها الرسعني في تفسيره لآيات القرآن الكريم، وناقش كثيرا منها.

❐ أهداف البحث:

يهدف البحث في هذا الموضوع إلى أمور عدة، منها:

– الكشف عن قيمة كتاب رموز الكنوز، الذي لم يحظ بالشهرة والانتشار اللذين كان يستحقهما.

– تحليل المسائل الصرفية في كتاب رموز الكنوز، وعرضها على الصرفيين، وبيان رأي الرسعني، ثم ترجيح الباحث إن كانت المسألة من المسائل الخلافية، مع بيان سبب الترجيح.

– جمع المسائل الصرفية المتناثرة في الكتاب في عمل بحثي واحد، تسهيلا على الباحثين الذين يرغبون في معرفة المادة التصريفية التي في تفسيره.

❐ الدراسات السابقة:

هناك عدة رسائل تناولت بعض المسائل الصرفية من خلال تفاسير أخرى لعلماء آخرين غير الرسعني منها على سبيل المثال:

المسائل التصريفية في تفسير (الهداية إلى بلوغ النهاية) لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ت٤٣٧هـ. رسالة ماجستير جامعة الإمام.

المسائل التصريفية في البحر المحيط لأبي حيان، لعبد الله العمير.

ونوقشت في القسم – أعني قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة القصيم – رسالة تعنى بالجانب النحوي في تفسير الرسعني، بعنوان (أثر الصناعة النحوية في ترجيح المعنى عند الرسعني في كتابه رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز)، للدارس مشاري بن عبد الله الحربي.

❐ منهج البحث:

يتناول البحث هذه المسائل من خلال المنهج الوصفي، بحيث تجمع المسائل الصرفية في التفسير، ثم القيام بدراستها وفق المنهج الوصفي التحليلي، متبعًا الخطوات التالية:

- ترتيب المسائل وفقا لترتيب ابن مالك في الألفية.
- وضع رقم وعنوان للمسألة.
- تصدير المسألة بنص الرسعني.
- عرض المسألة على الصرفيين ومناقشتها مناقشة علمية.
- ترجيح الباحث مؤيدا بالدليل إن كانت المسألة خلافية.
- توثيق الآيات والقراءات، وتخريج الأبيات الشعرية، وكلام العرب.

ـــ تمت الإشارة إلى الجزء المفقود من تفسير الرسعني عند التوثيق بحرف (م) مكان رقم الجزء.

❐ خطة البحث:

۞ **المقدمة**.

۞ **التمهيد**، وفيه الحديث عن قضيتين:

-الرسعني حياته وآثاره.

- كتابه رموز الكنوز.

۞ **الفصل الأول**: دراسة المسائل التصريفية في كتاب (رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز) جمعًا ودراسة.

۞ **الفصل الثاني**: الدراسة المنهجية:

المبحث الأول: مصادر الرسعني في حديثه عن المسائل الصرفية، ومدى تأثره بتلك المصادر:

١- الرجال.

٢- الكتب.

المبحث الثاني: منهجه في عرض المسائل الصرفية:

١- طريقته في عرض المسائل.

٢- الإيجاز والإطناب.

٣- التعرض للخلاف وموقفه من علماء الصرف.

المبحث الثالث: أصول الاستدلال في دراسته للمسائل الصرفية:

١- السماع.

٢- القياس.

٣-الإجماع.

٤- الأصول الأخرى.

المبحث الرابع: التقويم:

١- الوضوح والغموض.

٢- الدقة في النقل.

٣- التبعية والاستقلال.

۞ **الخاتمة**: وفيها أهم النتائج.

۞ **الفهارس الفنية**، وهي:

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث النبوية.

فهرس الأبيات الشعرية.

فهرس الأمثال واللغات.

ثبت المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

وفي الختام أشكر الله سبحانه وتعالى على تيسيره وتسهيله ثم أشكر كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية في جامعة القصيم في المملكة العربية السعودية حيث أتاحت لي الفرصة لأن أكون طالبًا في أروقتها أنهل من معين علم أساتذتها، كما أشكر كل من كان له فضل على هذه الرسالة منذ أن كانت فكرة إلى أن استوت على سوقها وعلى رأسهم أستاذي المشرف على الرسالة الأستاذ الدكتور عبد الله بن محمد النغيمشي، كما أشكر أساتذتي في قسم اللغة العربية وآدابها – قسم الدراسات اللغوية – فقد أفدت منهم العلم والخلق، وأشكر كذلك عضوي المناقشة على تفضلهم بقراءة هذه الرسالة وتقويمها، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد

تعريف موجز بعبد الرازق الرسعني وبكتابه (رموز الكنوز)

أولا: عبدالرازق الرسعني (حياته وآثاره العلمية):

هو أبو محمد عبد الرَّازق بن رزق الله بن أبي بكر بن خلف الجزري، المشهور بالرسعني[١]، ولد في رأس عين الخابور، في سنة تسع وثمانين وخمسمائة من الهجرة النبوية، نشأ الرسعني في بلدته رأس عين، وتلقى علومه الأولى فيها، فقد حفظ القرآن على الشيخ مبارك بن إسماعيل الحراني، وسمع الحديث من أبي المجد القزويني وغيره، ثم رحل إلى حواضر العالم الإسلامي؛ لطلب العلم وسماع الحديث الشريف، وقرأ فيها القرآن بالروايات العشر على أبي البقاء العكبري.

وتتلمذ الرسعني على طائفة من شيوخ وقته في علوم متنوعة، وذلك في البصرة وبغداد ودمشق، فمن شيوخه حنبل الواسطي (ت٦٠٤)[٢]، فقد سمع منه المسند مرتين بدمشق، ومنهم الخَضِر بن كامل بن سالم الدلال (ت ٦٠٠)[٣]، ومنهم عبد العزيز بن معالي بن الحسن البغدادي، مسند العراق[٤]، وغيرهم كثير.

ثانيا: تفسير رموز الكنوز:

قد أثنى العلماء على كتاب تفسير رموز الكنوز، ووصفوه بأوصاف تدل على قيمة الكتاب العلمية.

فقد قال الذهبي في تاريخ الإسلام: (صنف تفسيراً حسناً، يروي فيه بإسناده)[٥].

وقال في العبر: (وصنف تفسيراً جيداً)[٦].

وقال ابن رجب: (وصنف تفسيراً حسناً في أربع مجلدات ضخمة، سماه: رموز الكنوز، وفيه فوائد حسنة، ويروي فيه الأحاديث بإسناده)[٧].

---

(١) الأعلام (٢٩٢/٣).

(٢) سير أعلام النبلاء (٤٣١/٢١).

(٣) المرجع السابق (١١/٢٢).

(٤) المرجع السابق (٣٣/٢٢).

(٥) تاريخ الإسلام (٣٨/١٥).

(٦) العبر في خبر من غبر (٣/ ٣٠٢).

(٧) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٨١).

ونصه في طبقات المفسرين للداودي[١]، ونحوه في المقصد الأرشد[٢].

وقال ابن بدران: (رموز الكنوز تفسير جليل، يذكر فيه المؤلف أحاديث يرويها بالسند، ويناقش الزمخشري في كشافه، ويذكر فروع الفقه على الخلاف بدون دليل وبالجملة هو تفسير مفيد جداً لمن طالعه)[٣].

وقال في موضع آخر عند حديثه عن تفاسير الحنابلة: (وأجلُّ هذه التفاسير كلها وأنفعها تفسير الإمام عبد الرازق بن رزق الله بن أبي بكر بن خلف بن أبي الهيجاء الرسعني، الفقيه المحدث الحنبلي،... وتفسيره رموز الكنوز وهو في أربع مجلدات، وفيه فوائد حسنة، ويروي فيه أحاديث بإسناده، ويذكر الفروع الفقهية، مبيناً خلاف الأئمة فيها، وله مناقشات مع الزمخشري)[٤].

(١) طبقات المفسرين (١/ ٣٠٠).

(٢) المقصد الأرشد (١٣٥/٢).

(٣) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (٤١٥).

(٤) المرجع السابق (٤٧٧) هذا وقد بسط القول فيه محققا الكتاب كما عند الدكتور محمد البراك (١١/١) والدكنور عبدالملك بن دهيش (٥٧/١) ومابعدها. وقد ذكر في فوات الوفيات(٣٩٩/٣) أن اسمه عبدالرزاق، وذلك عندما ترجم لابن المصنف محمد.

الفصل الأول

المسائل التصريفية في كتاب

(رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز)

جمعاً ودراسة

المسألة الأولى

كسر ياء المتكلم المدغمة في كلمة «بِمُصْرِخِيَّ»

قال الرسعني: (**قوله تعالى:** ﴿مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾[1].

﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ قرأ جمهور القرّاء: ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ بفتح الياء، وقرأ حمزة: (بمصرخيِّ) بكسر الياء[2].

قال الزجاج: هي عند جميع البصريين رديئة لا وجه لها إلا وجه ضعيف[3]، وهو ما أجازه الفراء[4] من الكسر على أصل التقاء الساكنين.

قال الزمخشري: هو غير صحيح؛ لأن ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة حيث قبلها ألف، نحو: (عصاي، فما بالها) وقبلها ياء[5].

فإن قلت: جرت الياء الأولى مجرى الحرف الصحيح لأجل الإدغام، فكأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن، فحركت بالكسر على الأصل.

قلت: هذا قياس حسن، ولكن الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات.

وقال أبو علي[6]: لما أدغم الياء التي على الجمع في ياء المتكلم حرك ياء المتكلم؛ لئلا يلتقي ساكنان، وحركها بالفتح؛ لأن الفتحة هي حركتها التي تستحقها في الأصل، نحو: غلامي، كما أن الكاف في غلامك كذلك، فلما احتيج إلى تحريك ياء الإضافة حركت بحركتها التي كانت لها في الأصل، ومثل ذلك: هداي، ومثواي، حركت الياء فيه بالفتح لالتقاء الساكنين؛ لما ذكرنا.

---

(١) إبراهيم: ٢٢.

(٢) الحجة للفارسي (٢٨/٥)، والحجة لابن زنجلة (٣٧٧)، والحجة لابن خالويه (٢٠٣).

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١٥٩/٣).

(٤) معاني القرآن للفراء (٧٦/٢).

(٥) الكشاف (٥٥١/٢).

(٦) الحجة (٢٨/٥_٢٩).

وأما من قرأ بكسر الياء؛ فإن الفراء قال في كتابه في التصريف[1]: هو قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب.

وزعم قطرب أنه لغة في بني يربوع، يزيدون على ياء الإضافة ياء، وأنشد:

ماضٍ إذا ما هَمَّ بالمُضِيِّ قال لها هلْ لكِ يا تافِيِّ[2]

ووجه ذلك من القياس: أن الياء ليست تخلو من أن تكون في موضع نصب أو جر، فالياء في النصب والجر كالهاء فيهما، وكالكاف في: أكرمتُك، وهذا لك، فكما أن الهاء قد لحقتها الزيادة في: هذا لَهُو وضَرَبَهو، ولحقت الكاف أيضاً في قول من قال: أعطيْتُكاه وأعطيتُكَه، فيما حكاه سيبويه[3]، وهما أختا الياء، كذلك ألحقوا الياء الزيادة من المد، فقالوا: فِيَّي، ثم حُذفت الياء الزائدة على الياء، كما حُذفت الزيادة من الهاء في قول من قال:

. . . . . له أرْقَان[4]

وكما حذفت من الكاف أيضاً، فقالوا: أعطيتكه وأعطيتُكِيه، فلما حذفوا الزيادة من الياء والكاف كذلك حذفت الياء اللاحقة للياء، كما حذفت من أختيها، وأُقِرَّت الكسرة التي كانت تلي الياء المحذوفة، فبقيت الياء على ما كانت عليه من الكسرة، وكذلك ألحقت التاء الزائدة أيضاً في نحو قول الشاعر:

رميْتيه فأصْمَيْتِ فما أخطأتِ الرَّمْيَه[5]

فإذا كانت الكسرة في ياء (مصرخي) على هذه اللغة، وإن كان غيرها أفشى منها، وعضده من القياس ما ذكرنا؛ لم يجز لقائل أن يقول: إن القراءة بذلك لحنٌ؛ لاستفاضة ذلك في السماع والقياس، وما كان كذلك لا يكون لحناً.

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/٧٥).

(٢) البيت للأغلب العجلي، انظر: شعراء أمويون لنوري القيسي (١٦٨) ومعاني الفراء (٢/٧٦)، والدر المصون (٤/٢٦٢).

(٣) انظر: الكتاب (٢/٣٦٤).

(٤) البيت ليعلى بن الأحول الأزدي. انظر المقتضب (١/٣٩_٢٦٧)، ومعاني القرآن للأخفش (٣٠) وتمامه:

فظلت لدى البيت العتيق أخيله ... ومطواي مشتاقان له أرقان

(٥) انظر: البيت في: الخزانة (٥/٢٦٨)، والدر المصون (٧/٩٣)، والحجة (٣/١٧).

وقال غيره: ليس قراءة حمزة برديئة؛ لأنه كسر الياء لتكون طبقاً لكسرة همزة قوله: (إني كفرت)؛ لأنه أراد الوصل دون الوقف، والابتداء بقوله: (إني)؛ لأن الابتداء بـ(إني كفرت) محال، فلما أراد هذا المعنى كان كسر الياء أدلّ على هذا من فتحها.

وذكر ابن البناء في كتاب الحجة: قال ابن مقسم: قد وافق حمزة جماعة؛ السلمي، ويحيى بن وثاب، وابن أبي ليلى، وإبراهيم النخعي، والقاسم بن معن، وحمران بن أعين، والأعمش.

قال خلف: سمعت حسين الجعفي يروي عن أبي عمرو بن العلاء قال: إنها بالخفض لحسنة[(١)].

ويروى عن حمزة أنه لما قيل له: قد لحَنكَ أهل العربية في ذلك؟ فقال: ما يدْرون ما هذا، قرأت على ابن أبي ليلى أربع مرات بالكسر، وإسناده إلى علي بن أبي طالب وغيره.

وفي لفظ آخر: ذكر جميع الإسناد ثم قال: من أين لهم هذا؟ غلب الزيّاتون)[(٢)].

❁❁❁

موقف العلماء من قراءة حمزة:

العامَّةُ على فتحِ الياءِ في قوله تعالى: ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾؛ لأنَّ الياءَ المدغمَ فيها تُفْتَحُ أبداً لاسيما وقبلها كسرٌ ثانٍ، وقرأ حمزة (بمصرخي) بكسر الياء، وهي لغة بني يربوع،[(٣)] نص على ذلك قطرب[(٤)]، والأصل (مصرخيني) فحذفت النون للإضافة، فالتقى ساكنان: ياء الإعراب، وياء الإضافة، وأصلها السكون، ثم كسرت ياء الإضافة على غير قياس ثم أدغمت ياء الإعراب في ياء الإضافة كما تقول:

(١) وقد أنكر أبو حاتم على أبي عمرو تحسينها ولا التفات لإنكاره. قال أبو حيان في البحر المحيط (٤٠٩/٥): (ولا التفات إلى إنكار أبي حاتم على أبي عمرو تحسينها؛ فأبو عمرو إمام لغة، وإمام نحو، وإمام قراءة، وعربي صريح، وقد أجازها وحسنها).

(٢) رموز الكنوز (٥٢٩/٣_٥٣٣).

(٣) وهم أبناء يربوع بن حنظلة بن مالك من العدنانيين، انظر جمهرة أنساب العرب (٢٢٨).

(٤) هو: محمد بن المستنير بن أحمد البصري، المعروف بقطرب أبو علي لغوي، نحوي، أخذ النحو عن سيبويه وغيره من علماء البصرة، من تصانيفه: معاني القرآن_طبع في جامعة الحاج خضر في الجزائر ت:محمد لقريز_، والعلل في النحو، والاشتقاق، توفي ببغداد سنة ٢٠٦ معجم المؤلفين (١٥/١٢).

مررت بمسلمي[1].

قال ابن الجزري: (واختلفوا في ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ فقرأ حمزة بكسر الياء، وهي لغة بني يربوع، نص على ذلك قطرب وأجازها هو والفراء وإمام اللغة، والنحو، والقراءة أبو عمرو بن العلاء، وقال القاسم بن معن النحوي: هي صواب، ولا عبرة بقول الزمخشري، وغيره ممن ضعفها، أو لحنها فإنها قراءة صحيحة اجتمعت فيها الأركان الثلاثة)[2].

وقد اضطربت أقوالُ أهل اللغة في هذه القراءةِ اضطراباً شديداً: فمِنْ مُجْتَرِئٍ عليها مُلَحِّنٍ لقارئها، ومِنْ مُجَوِّزٍ لها من غيرِ ضعفٍ، ومِنْ مجوِّزٍ لها بضعفٍ؛ لذا سأعرض أقوال الرافضين لهذه القراءة وأدلتهم في ذلك، ثم أعرض لردود المجوزين لهذه القراءة وأدلتهم على النحو التالي:

أقوال الرافضين لقراءة حمزة وأدلتهم:

ذهب بعض النحاة إلى أن قراءة الكسر لحن من القراء، وممن قال بذلك «الفراء» حيث قال في معانيه: «وقد خفض الياء في قوله: ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ الأعمش ويحيي بن وثاب جميعاً، حدثنى القاسم بن معن عن الأعمش عن يحيي أنه خفض الياء، قال الفراء: (ولعلها من وهم القراء طبقة يحيي، فإنه قلَّ من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الباء في (بمصرخيّ) خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة عن ذلك)[3]. وكذلك الأخفش حيث قال في معانيه: (وبلغنا أن الأعمش قال: (بمصرخيَّ) فكسر، وهذا لحن لم نسمع بها من أحد من العرب، ولا أهل النحو)[4].

فالفراء هنا يتلطف في انتقاده للقراءة حيث إنه عزا الخطأ للقراء لا القراءة كما كان من بعض البصريين من كونهم بالغوا في انتقاد القراءة ووصفوها بأقذع الصفات؛ كالمنكرة، والرديئة، والمرذولة، والضعيفة، والمكروهة، وا الشاذة، وأنها لحن.

---

(١) انظر: إعراب القراءات الشواذ (٧٣٤/١)، الحجة للفارسي (٢٨/٥)، والحجة لابن زنجلة (٣٧٧).

(٢) الأركان الثلاثة هي: صحة السند، وموافقة الرسم العثماني، وموافقة وجه من أوجه اللغة العربية. وينظر النشر (٢٩٨/٢).

(٣) معاني القرآن (٧٥/٢).

(٤) معانى القرآن للأخفش: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، (٢/ ٤٠٧).

وبهذا قال الزجاج[١] والنحاس[٢] والزمخشري[٣] وأبوحيان[٤]، وهم يرون أن هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكره بعض النحويين، وحجتهم النحوية في رد قراءة حمزة؛ حيث قالوا: إن أصل (مصرخيّ) مصرخين جمع مصرخ، أضيف لياء المتكلم فصارت (بمُصْرِخِيني) وحذفت النون للإضافة فاجتمعت ياء الجمع -وهي ساكنة- وياء الإضافة، فلو سكناها لاجتمع ساكنان بمصرخِيْيْ فتعين الفتح، فلما اجتمع مِثْلان: الأول ساكن، والثاني متحرك وجب الإدغام، فصارت ياءً مفتوحة مشددةً.

رد أقوال الطاعنين على هذه القراءة:

دافع كثير من المفسرين وعلماء اللغة عن هذه القراءة ووجهوها بتوجيهات مختلفة، فقال السَّمين الحلبي: «قوله: ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ العامَّةُ على فتحِ الياءِ؛ لأنَّ الياءَ المدغمَ فيها تُفْتَحُ أبداً لا سيما وقبلها كسرٌ ثانٍ. وقرأ حمزةُ بكسرِها، وهي لغةُ بني يَرْبوع. وقد اضطربت أقوالُ الناس في هذه القراءةِ اضطراباً شديداً: فمِنْ مُجْتَرِئٍ عليها مُلَحِّنٍ لقارئها، ومِنْ مُجَوِّزٍ لها من غيرِ ضعفٍ، ومِنْ مجوِّزٍ لها بضعفٍ.

وقال ابن البناء[٥]: (فحمزة بكسر الياء وافقه الأعمش لغة بني يربوع، وأجازها قطرب والفراء وإمام النحو واللغة والقراءة أبو عمرو بن العلاء، وهي متواترة صحيحة، والطاعن فيها غالط قاصر، ونفي النافي لسماعها لا يدل على عدمها، فمن سمعها مقدم عليه إذ هو مثبت، وقرأ بها أيضا يحيى بن وثاب وحمران بن أعين وجماعة من التابعين).

وقد انتدب لنُصرةِ هذه القراءة أبو عليٍّ الفارسيّ، قال في حُجَّته[٦]: (قال الفرّاء في كتابه في التصريف: هو قراءة الأعمش، ويحيى بن وثّاب قال: وزعم القاسم بن معن أنّه صواب، قال: وكان ثقة بصيرا، وزعم قطرب أنّه لغة في بني يربوع، يزيدون على ياء الإضافة ياء).

ويؤكد الشهاب الخفاجي أن هذه القراءة متواترة عن السلف والخلف فيقول: (وقد طعن في هذه

(١) معاني القرآن وإعرابه (١٥٩/٣).

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٢٣١/٢).

(٣) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (٥٥١/٢).

(٤) ارتشاف الضرب (١٨٤٩/٤)

(٥) إتحاف فضلاء البشر (٣٧٢).

(٦) الحجة (٢٩/٥).

القراءة الزجاج، واستضعفها تبعاً للفراء، وتبعه الزمخشري، والمصنف والإمام، وهو وهم منهم فإنها قراءة متواترة عن السلف، والخلف فلا يجوز أن يقال إنها خطأ أو قبيحة، وقد وجهت بأنها لغة بني يربوع كما نقله قطرب، وأبو عمرو ونحاة الكوفة فإنهم يكسرون ياء المتكلم إذا كان قبلها ياء أخرى)[1].

وتتبع الصفاقسي آراء النحويين في تضعيف هذه القراءة ثم دافع عن القراءة قائلاً: (ولا عبرة بقولهم فإنها قراءة متواترة اجتمعت فيه الأركان الثلاثة، وقرأ بها جماعة من التابعين، كالأعمش، ويحيى وابن وثاب وحمران بن أعين، وهي لغة بني يربوع نص على ذلك قطرب، وأجازها هو والقراء، وإمام النحو والقراءة أبو عمرو ابن العلاء، ولها في العربية وجه صحيح وهو أنه زيد بعد ياء الإضافة ياء ساكنة كما تزاد بعد الضمير في به، وحذفت تخفيفا كما حذفت من فيه وعليه، وبقيت الكسرة دالة عليها وأنه لما التقى ساكنان ياء الإعراب وياء المتكلم وحرك الثاني لتعذر تحريك الأول بسبب الإعراب حرك بالكسرة على أصل التقاء الساكنين.

فإن قلت: الكسر في الياء ثقيل، فالجواب أنها لما أدغمت فيها الياء التي قبلها قويت بالإدغام فأشبهت الحرف الصحيح فاحتملت الكسر، أو أن أصلها الفتح وكسرت اتباعا لكسرة إني، وهي لغة تميم، وبعض غطفان يتبعون الأول للثاني للتجانس، وبه قرأ الحسن في الحمد لله)[2].

وحاصل ما تقدم أن هذه القراءة صحيحة فصيحة نقلها الخلف عن السلف ولا حجة لمن خطأها والمثبت مقدم على النافي، وقد اجتمعت فيها أركان القراءة الصحيحة، وقرأ بها مع حمزة يحي بن وثاب والأعمش وجماعة من التابعين، وقياسها صحيح، وتخريجها على أحد وجهين كلاهما قوي: أولهما: أن الكسر في الياء وارد على لغة لكن قلَّ استعمالها، ونص قطرب على أنها لغة في بني يربوع.

ثانيهما: أن الكسر لالتقاء الساكنين وكسرها كفتحها إذ حركتها بناء لا إعراب.

وما ذهب إليه من ذكرنا من النحويين لا ينبغي أن يلتفت إليه، فلا يجوز أن يقال فيها: إنها خطأ أو قبيحة أو رديئة، قال القاسم بن معن، وهو من رؤساء النحويين الكوفيين: هي صواب، وسأل حسين

---

(١) حاشية الشّهاب على تفسير البيضاوي، المسماة: عناية القاضى وكِفاية الراضى على تفسير البيضاوي: لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (المتوفى: ١٠٦٩هـ)، دار النشر: دار صادر (٢٦٢/٥).

(٢) غيث النفع في القراءات السبع: علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي (المتوفى: ١١١٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، المحقق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، (٣٢٤).

الجعفي أبا عمرو بن العلاء، وذكر تلحين أهل النحو، فقال: هي جائزة، وليست عند الإعراب بذلك. ولا التفات إلى إنكار أبي حاتم على أبي عمرو تحسينها فأبو عمرو إمام لغة وإمام نحو وإمام قراءة وعربي صريح، وقد أجازها وحسنها[1]، وبعد عرض أقوال العلماء في المسألة واختلافهم في قراءة الإمام حمزة بكسر الياء في قوله: «بمصرخي» نلاحظ أن الإمام الرسعني لا يرد هذه القراءة؛ لأنها قراءة متواترة، ويخالف ما قاله الزجاج والزمخشري فيها، ويرى أن قراءة الكسر قياس حسن ولكنه يتضاءل أمام الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر الذي تتضاءل إليه القياسات.

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ)، تصدير: محمود محمد شاكر، الناشر: دار الحديث، القاهرة، الطبعة: بدون، ٣٤٠/١٠، ومعجم القراءات ٤٧٨/٤.

المسألة الثانية

وزن «فُعْلَى» بين التأنيث والتنوين

يقول الرسعني: (**قال أبو علي الفارسي: من قرأ حُسْناً خفيفةً فجائز أن يكون الحُسْنُ لغةً في الحَسَن، وجائزٌ أن يكون الحُسْن مصدراً، كالكُفْر والشُّكْر، وحُذِف المضاف معه، وتقديره: قولوا قولا ذا حُسْن.**

وقرأ أُبيُّ بن كعب: «حُسْنَى» بغير تنوين، ومجازه: كلمة حُسْنَى.

وأنكر الزَّجاج هذه القراءة، معلِّلاً أن الأفعل والفُعْلى نحو: الأَحْسَن والحُسْنَى لايكون إلا بالألف واللام، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ﴾)[1][2].

قرأ حمزة والكسائي ويعقوب وخلف والأعمش «حَسَناً» بفتح الحاء والسين، صفة لمصدر محذوف، والتقدير: قولاً حَسَناً[3].

وقرأ عطاء بن أبي رباح وعيسى بن عمر «حُسُناً» بضم الحاء والسين[4].

وقرأ أُبي والحسن والأخفش «حُسْنى» بوزن القُرْبى من غير تنوين[5].

وقرأ الجمهور ﴿حُسْنًا﴾ بضم الحاء وسكون السين والتنوين[6].

وقد تناول العلماء هذه القراءة بعدة توجيهات[7]:

---

(١) الأنبياء: (١٠١).

(٢) رموز الكنوز (م/٢٦٨).

(٣) حجة القراءات لابن زنجلة (١٠٢).

(٤) إعراب القرآن للنحاس (١/١٩١).

(٥) الحجة للفارسي (٢/١٢٦).

(٦) البحر المحيط (١/٤٥٣)، ومعجم القراءات (١/١٣٩).

(٧) حجة القراءات لابن زنجلة (١٠٢).

الأول:

﴿حُسْنًا﴾ مصدر على حذف مضاف، أي قولا ذا حسن، وهذا توجيه جمع من العلماء كالأزهري[١]، وأبي علي الفارسي[٢]، ومكي بن أبي طالب[٣].

الثاني:

﴿حُسْنًا﴾ مصدر كالكفر والشكر، ووقع صفة للقول مبالغة، وقد قال به الزمخشري[٤]، وأبو حيان[٥]، والسمين الحلبي[٦]، وغيرهم.

الثالث:

﴿حُسْنًا﴾ صفة كالحلو والمر، وهي لغة في الحسن كالرُّشْد والرَّشَد، والبُخْل والبَخَل، وكلاهما بمعنىً.

وقال بذلك الزجاج[٧]، والنحاس[٨]، وابن عطية[٩].

الرابع:

(حُسْنى) بوزن القُرْبى من غير تنوين، وبها قرأ أُبي بن كعب والحسن.

وذكر ابن خالويه القراءات الواردة في هذه الآية الكريمة على النحو السابق، ثم احتج لكل وجه بقوله: فالحجة لمن ضم أنه أراد المصدر والاسم ودليله قوله: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا﴾[١٠]، والحجة لمن فتح أنه أراد: قولا حسنا، فأقام الصفة مقام الموصوف، والأول أصوب؛ لأن الصفة مفتقرة إلى الموصوف

(١) معاني القراءات (١/١٦١).

(٢) الحجة (٢/١٢٧).

(٣) مشكل إعراب القرآن (١/١٤١).

(٤) الكشاف (١/١٦٠).

(٥) البحر المحيط (١/٤٥٣).

(٦) الدر المصون (١/٤٦٦).

(٧) معاني القرآن (١/١٦٣).

(٨) إعراب القرآن (١/١٩١).

(٩) المحرر الوجيز (١/٢٧٠).

(١٠) العنكبوت: ٨.

كافتقار الفعل إلى الاسم[1].

وقيل غير ذلك من الأقوال في المسألة، ولكن الإشكال في هذه القراءة أنها قرئت على وزن «فُعْلَى» مؤنثةً وليست منوَّنةً، ولا معرفة بالألف واللام، وهذا يمتنع في اسم التفضيل.

وإليك بعض أقوال النحاة في ذلك:

قال سيبويه: (وهذا لا يجوز في العربية، لا يقال من هذا شيء إلا بالألف واللام نحو: الفُضْلَى والكُبْرَى والحُسْنَى)[2].

وقد وجه ابن عطية كلام سيبويه السابق الذكر ملتمسا منه تصحيح قراءة أُبَي بن كعب، وذلك قوله: (وقرأ قوم «حسنى» مثل فعلى، ورده سيبويه؛ لأن أفعل وفعلى لا تجيء إلا معرفة إلا أن يزال عنها معنى التفضيل، وتبقى مصدرا كالعقبى، فذلك جائز، وهو وجه القراءة بها)[3]. واستدرك أبو حيان تأويل ابن عطية لكلام سيبويه ووصفه بأنه غير مستقيم قال: (وأمَّا من قرأَ: «حُسْنَى» فقال ابن عطيَّة: ردَّهُ سيبويه، لأن أَفْعَلَ وَفُعْلَى لا يجيء إلا مَعْرِفةً، إلا أنْ يُزالَ عنها معنى التفضيل ويبقى مصدرا، كالْعُقْبَى، فذلك جائز، وهو وجه القراءة بِها. انْتَهَى كلامه[4]، وفي كلامه ارتباكٌ؛ لأنَّه قال: لأَنَّ أَفْعَلَ وَفُعْلَى لا يجيءُ إلا مَعْرِفَةً، وليس على ما ذَكَرَ)[5].

وكذلك أنكرها الأخفش، وأنه لا يتكلم بها إلا بالألف واللام: (وقال بعضهم ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[6] يؤنثها ولم ينّونها، وهذا لا يكاد يكون؛ لأن «الحُسْنى» لا يتكلم بها إلا بالألف واللام، كما لا يتلكم بتذكيرها إلا بالألف واللام لو قلتَ: «جاءَني أَحْسَنُ وأَطْوَلُ» لم يَحْسُن حتّى تقول: «جاءَني الأَحْسَنُ والأَطْوَلُ» فكذلك هذا تقول: «جاءَتْني الحُسْنى والطُولى»، إلاّ أَنهم قد جعلوا أشياء من هذا أسماءً نحو: «دُنْيا» و«أُولَى»)[7].

---

(١) الحجة (٨٣).

(٢) نقله عنه النحاس في إعراب القرآن (١/١٩١).

(٣) المحرر الوجيز (١/٢٧٠).

(٤) أي كلام ابن عطية.

(٥) البحر المحيط (١/٤٥٣).

(٦) البقرة: ٨٣.

(٧) معاني القرآن للأخفش (١/١٣٤).

قال العجاج:

يـــومَ تـــرى النفـــوسُ مـــا أَعَـــدَّتِ فـي سَعْـيِ دُنْيـا طـالَ مـا قَـدْ مَـدَّتِ[1]

ويقولون: «هي خَيْرَةُ النِساءِ» ولا يكادون يفردونه وإفراده جائز، وفي كتاب الله عزوجل: ﴿فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ﴾[2] وذلك أنه لم يرد «أَفْعَلَ» وإنما أراد تأنيث «الخير»؛ لأنه لَمّا وصف فقال: «فلانٌ خَيْرٌ» أشبه الصفات فأدخل الهاء للمؤنث[3].

وعلل ابن يعيش سقوط الألف واللام في «دنيا» كما مر بنا في الشاهد السابق بقوله:

(القياس في «دُنْيَا» أن يكون بالألف واللام؛ لأنّه صفة في الأصل على زنةِ «فُعلَى» ومذكّره «الأدنَى»، مثلُ «الأكبر» و«الكبرى» ثم قال واستعمالها نكرة من غير ألف ولام، إجراء لها مجرى الأسماء؛ لكثرة استعمالها من غير تقدّم موصوف)[4].

وكذلك العكبري وصف القراءة بالضعف، إذ المشهور أن وزن «فُعْلَى» لايكون إلا بالألف واللام، يقول: (ويقرأ كذلك إلا أنه غير منون على «فُعْلَى» والألف للتأنيث، وهو ضعيف؛ لأن باب «فُعْلَى» أن يستعمل بالألف واللام، كقوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[5][6].

والأصل في اسم التفضيل أنه إذا كان مطابقا لموصوفه ولم يؤت بعده «بمن» الجارَّة للمفضول فإنه يجب فيه أن يكون معرفا «بأل» ومثال ذلك قولك: زيد الأفضل، وهند الفُضْلى.

وقد فصل الزمخشري في ذلك إذ يقول: (وتعتوره حالتان متضادتان، لزوم التنكير عند مصاحبة «من» ولزوم التعريف عند مفارقتها، ثم قال: ولا يقال: فُضْلَى، ولا أفضلان، بل الواجب تعريف ذلك باللام أو الإضافة، كقولك: الأفضل والفُضْلَى، وأفضل الرجال وفُضْلَى النساء)[7].

---

(١) انظر ديوانه (٤١٠) وهو بهذا الترتيب كما في شرح المفصل لابن يعيش (١٣٨/٤) والشاهد فيه: أن «دنيا» قد جُرّدت من الألف واللام والإضافة؛ لأنها بمعنى العاجلة.

(٢) الرحمن: ٧٠.

(٣) معاني القرآن (١٣٤/١).

(٤) شرح المفصل (١٣٨/٤).

(٥) الأعراف: ١٣٧.

(٦) إعراب القراءات الشواذ (١٨٢/١).

(٧) المفصل (٢٢٨).

أما أبو علي فقد شكك في القراءة أهي قراءة أم لغة، لكنه أوَّلها على وجهين، قال: (وحكى أبو الحسن: حسنى ولا أدري أهي قراءة أم لغة غير قراءة. إلا أنّه يحتمل ضربين: أحدهما: أن تكون فعلى الأفعل، إلا أنّه استعمل استعمال الأسماء، فأخرج منها لام المعرفة حيث صارت بمنزلة الأسماء نحو قوله[1]:

في سعي دنيــا طـال مـا قـد مدّت

والآخر: أن يكون بمنزلة: الرّجعى والشّورى والبشرى)[2].

إذن فقراءةُ أبي بن كعب والحسن «حُسْنى» غير منونة، أو معرفة بالألف واللام قراءةٌ مخالفة للقياس، إذ القياس أن تلزمها الألف واللام؛ لأنها صفة، وقد أجراها العلماء مجرى الأسماء فنُكّرت.

لذلك ردها سيبويه إلا أن يُزال عنها معنى التفضيل وتصير مصدرا كالعقبى، وهذا وجه القراءة بها.

وهي شاذة من حيث القياس صحيحة من حيث السماع، إذ إنها قراءة سبعية متواترة، والأخذ بها أولى وأحرى.

وبعد عرض أقوال العلماء في المسألة يتضح أن الإمام الرسعني يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه من أن أفعل وفعلى لا تجيء إلا معرفة إلا أن يزال عنها معنى التفضيل، وتبقى مصدرا كالعقبى.

ويرد الرسعني قراءة أبي بن كعب والحسن «حسنى» غير منونة أو معرفة ويذكر قول الزجاج في ذلك دون أن يعقب عليه فيقول: «وقرأ أُبيُّ بن كعب: «حُسْنَى» بغير تنوين، ومجازه: كلمة حُسْنَى، وأنكر الزَّجاج هذه القراءة، معلِّلاً أن الأفعل والفُعْلى نحو: الأَحْسَن والحُسْنَى لايكون إلا بالألف واللام، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ﴾[3].

(١) سبق تخريجه.

(٢) الحجة (١٣٠/٢).

(٣) الأنبياء: (١٠١).

المسألة الثالثة

إقامة الاسم مقام المصدر في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗ﴾[1].

قال الرسعني: (قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗ﴾: يقال: تَقَيْتُه تُقَاةً وتُقَىً وتَقِيَّةً).

أشار الرسعني بذكر مصادر لفظ «اتقى» ومصدرُ اتقى القياسي هو «اتقاء»، وقد ذكر العلماء أن مصدره السماعي «تقاة» بضم التاء وفتح القاف، قال سيبويه في باب مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة: (وأما افتعلت فمصدره عليه افتعالاً)[2] وهذا من حيث الأصل، وأما التقية وتقى: فهي اسم من اتقى يتقي اتقاءً وتقية وتقىً[3].

وأصل الْكَلِمَة وُقْيَةٌ على وزن فُعْلَة فقلبت الْيَاء ألفا لتحركها وانفتاح مَا قبلهَا فَصَارَت وقاة ثمَّ أبدلوا من الْوَاو تَاء كَمَا قَالُوا: تجاه وَأَصله وجاه[4].

فمن قرأها «تقية» فهي اسم من اتقى يتقي اتقاءً أو تقية، فالاتقاء مصدر حقيقي، والتقية اسم يقوم مقام المصدر كما ذكر ذلك الأزهري[5].

وأما من قرأها «تقاة» فله بذلك وجهان:

الأول: أن «تقاة» اسم يقوم مقام الاتقاء مثل «تقية».

الثاني: أن «تقاة» جمع تُقَى، ويجوز أن يكون جمع تقيّ[6].

وقد ذكر الفارسي[7] غير التوجهين السابقين، فجعلوا «تقاة» جمعا زنة رماة، أي يجوزُ أَنْ يكون تُقَاة مثل رُمَاةً، حالًا من تَتَّقُوا، وهو جمع فاعلٍ، وإنْ كان لم يستعمل منه فاعِلٌ، ويجوز أن يكون جمع

(١) آل عمران ٢٨.

(٢) الكتاب (٧٨/٤).

(٣) اللسان مادة (تقى).

(٤) حجة القراءات لابن زنجلة (١٥٩/١).

(٥) معاني القراءات (٢٤٩/١).

(٦) البحر المحيط (٩٤/٣).

(٧) هو رأي لأبي علي، وقد نقله أبو حيان في البحر (٩٤/٣).

تَقِيٍّ.

وقراءة «تَقِيَّة» هي اسم مصدر على زنة «فَعِيلَة» وهي قليلة وكونها من «افتعل» نادر كما ذكر ذلك أبو حيان في البحر المحيط[1].

فقراءة «تقاة وتقية» لغتان واردتان سبعيتان متواترتان لكل منهما وجه في العربية، غير أن مجيء «تقية» اسم مصدر قليل في لغة العرب، بل نادر كما قال أبو حيان.

وقد اختصر الإمام الرسعني الكلام في هذه المسألة بذكر مصادر الكلمة دون ذكر التفصيل فيها أو ذكر آراء العلماء غير متعرض على أي قراءة.

(١) ينظر (٣/٩٤).

المسألة الرابعة

اسم المكان من الثلاثي «غار»

قال الرسعني: قوله تعالى ﴿أَوْ مَغَارَاتٍ﴾[1] وهو الموضع الذي يغور فيه الإنسان، ومنه: غَارَ الماء[2].

قال ابن عباس: يعني: سراديب)[3][4].

قرأ جمهور القراء[5] «أو مَغارات» بفتح الميم، جمع مغارة بنيت من «غار يغير»[6]، وهي المصدر الميمي من الثلاثي «غار» مضارعه على زنة «يَفْعِل» فالمصدر من على زنة «مَفْعَل» وقرأ سعد بن عبد الرحمن بن عوف «أو مُغارات» بضم الميم غير إنها ليست في العشر المتواترة، ونسبت هذه القراءة إلى عبد الرحمن بن عوف، فيكون من أغار. قيل: وتقول العرب: غار الرجل وأغار بمعنى دخل، فعلى هذا يكون مغارات من أغار اللازم. ويجوز أن يكون من أغار المنقول بالهمزة من غار، أي أماكن في الجبال يغيرون فيها أنفسهم[7].

وباختلاف هذه القراءة يظهر الاختلاف الاشتقاقي لكلمة مغارات، بين الفعل «غار» و«أغار»، فمن بنى «مَغارة» من «غار – يغور» فهي اسم المكان من الثلاثي إذ يؤتى به على وزن «مَفْعَل»، يقول ابن جني: (ومَغار مَفْعَل من غار الشيء يغور)

ويقول أبو حيان: (مَفْعَلَةٌ للمكان كقولهم: مَزْرَعَةٌ، وقيل: الْمَغَارَةُ السِّرْبُ تحت الأرض كنفق اليربوع)[8].

---

(١) التوبة: ٥٧.

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث (٣/٣٩٣).

(٣) ذكره الواحدي في الوسيط (٢/٥٠٤).

(٤) رموز الكنوز (٢/٥١٩).

(٥) انظر: القراءات الشاذة لابن خالويه (٥٣)، المحتسب (١/٢٩٥)، المحرر الوجيز (٣/٤٦)، البحر المحيط (٥/٥٦).

(٦) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ١٢٣).

(٧) انظر البحر المحيط (٥/٤٣٧)، وتنسب إلى سعد بن عبد الرحمن بن عوف. القراءات الشاذة لابن خالويه (٥٣)، والمحتسب (١/٢٩٥) المحرر الوجيز (٣/٤٦).

(٨) البحر المحيط (٥/٤٣٧).

أما «مُغَارات» فقد اختلف في أصل اشتقاق لفظها، أهي من الثلاثي أم من الرباعي، وهل الرباعي متعد أو لازم؟ وهل «أغار» لغة في «غار» أو أنه عُدِّي بالهمزة؟

فذهب الأخفش إلى أنه من «أغار»، فقال: (وإنما قال مُغَارَاتٍ؛ لأنها من «أَغَارَ» فالمكان «مُغارٌ»[1]، فهو اسم المكان من الرباعي «أغار» وجيء بها على زنة اسم المفعول، «وأغار» لغة في «غار» وهما بمعنى واحد، وقيل: وتقول العرب: «غار الرجل وأغار» بمعنى دخل، فعلى هذا يكون «مُغارات» من «أغار» اللازم، ويجوز أن يكون من «أغار» المنقول بالهمزة من «غار» أي: أماكن في الجبال يغيرون فيها أنفسهم)[2].

وقال الزجاج: (ومَغارات جمع مغارة، وهو الموضع الذي يغور فيه الإنسان، أي يستتر فيه، ويقرأ: مُغارات بضم الميم لأنه يقال أغرتُ وغُرت إذا دخلت الغور)[3].

وقال الزمخشري: (ويجوز أن يكون من أغار الثعلب إذا أسرع، بمعنى مهارب ومغارّ)[4].

ويرى ابن جني أن «مُغارات» مشتقة من «غار» وليس من «أغار»، وإنما عدي بالهمزة، يقول: (وأما مُغارات بضم الأول فجمع مغار، وليس من أغرت على العدو ولكنه من غار الشيء يغور وأغرتُهُ أنا أغيره، كقولك: غاب يغيب وأغبته، فكأنه لو يجدون ملجأ أو أمكنة يغيرون فيها أشخاصهم ويسترون أنفسهم)[5].

وقد اختلف علماء اللغة في مفرد كلمة «مغارات» هل هي «مغارة» أو «مغار»؟ فجمعوا المغار والمغارة على مغاور قياساً، كما جمعوا المغارة بالتاء على مغارات، ولكن هل يصح أن تكون «مغارات» جمعاً لـ (مغار)؟

مذهب جمهور النحاة في هذا الجمع هو التعويل على السَّماع على أن من النحاة مَنْ جعله قياساً، فالمغار مفعل من غار يغور، فقياس جمعه مغاور لا مغارات، فما جمع بالألف والتاء من مذكر ما لا

(١) معاني القرآن للأخفش (٣٥٩/١).

(٢) انظر: تاج العروس مادة (غور)، ولسان العرب مادة (غور).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٤٥٤/٢).

(٤) تفسير الزمخشري (٢٨١/٢).

(٥) المحتسب (٢٩٥/١).

يعقل، إنما هو الوصف اطراداً، أما الاسم فيما اتفق من جمعه بالألف والتاء فهو متروك للسماع.

وقد عاب النقاد[1] على المتنبي جمعه بوقاً على بوقات في غير ضرورة إذ قال:

إذا كان بعض الناس سيفاً لدولة ففي الناس بوقات لها وطبول[2]

ذلك أن (بوقاً) على وزن فُعل بضم الفاء، وبابه أفعال في أقل العدد، و(فعول) في أكثره... أما جمعه بالألف والتاء فلا يسوغ حتى يُسمع عنهم كما سمع جمع حمّام وساباط وخان وسجل وخيال ورمضان وشعبان وشوال وسواها، على حمَّامات وساباطات وخانات وهكذا.

وعاب الحريري في كتابه درة الغواص جمع «جوالق» على جوالقات، فقال: (ويقولون في جمع جوالق جوالقات فيخطئون فيه؛ لأن القياس المطرد ألَّا تجمع أسماء الجنس المذكر بالألف والتاء، وإنما أشذت العرب عن هذا القياس أسماء جمعتها بالألف والتاء تعويضاً لأكثرها عن تكسيره وهي حمَّام وساباط وإيوان وهارون وخيال وجواب وسجل ومقام ومصان إلى أن قال: وجمع ذلك مما شذ عن الأصول، ولا يستعمل فيه غير المحصور المنقول، ولذلك عيب على المتنبي جمعه بوقاً على بوقات)[3].

وقال ابن جني في المحتسب حول قوله تعالى: ﴿ لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأً أَوْ مَغَارَاتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ ﴾[4]: (أما مَغارات بالفتح على قراءة الناس فجمع مَغارة أو مَغار، وجاز أن يُجمع مغار بالتاء، وإن كان مذكراً؛ لأنه لا يعقل، ومثله إوان وإوانات وجَمَل سِبَطر وجمال سِبطرات، وحَمَّام وحمامات، وقد ذكرنا هذا ونحوه في تفسير ديوان المتنبي عند قوله:

ففي الناس بوقات لها وطبول

ومغار مفعل من غار الشيء يغور)[5].

فأنت ترى أن ابن جني أجاز جمع «مغار» على «مغارات»، كما أجاز جمع «بوق» على

(١) انظر: أبو الطيب المتنبي وما له وما عليه (٦٩)، والكشف عن مساوي شعر المتنبي (٥٥).

(٢) البيت من الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه (٢٢٩/٣)، والدرر (٨٥/١)، والمحتسب (٢٩٥/١)، وبلا نسبة في المحتسب (١٥٣/٢)، والمقرب (٨١/١)، وهمع الهوامع (٢٣/١).

(٣) درة الغواص في أوهام الخواص (٢٣٢) بتصرف.

(٤) التوبة: ٥٧.

(٥) المحتسب (٢٩٥/١).

«بوقات»، ولو لم يُسمع، حين سوغ جمع ما لا يعقل بالألف والتاء ولو مذكراً.

وأما أبو حيان صاحب البحر المحيط، فإنه جعل «المغارات»، جمع «مغارة» ولم يزد، قال أبو حيان: (والمغارات جمع مغارة، وهي الغار، ويجمع على غِيران بُني من غار يغور إذا دخل، مفعلة للمكان كقولهم مزرعة وقيل: المغارة السرب تحت الأرض كنفق اليربوع)[1].

وممن خالف الجمهور فجمع أسماء ما لا يعقل بالألف والتاء، ولو كان مذكراً، ولم يعلقه على سماع، ابن الأنباري. قال صاحب المصباح في مادة ابن، قال ابن الأنباري: (واعلم أن جمع غير الناس بمنزلة جمع المرأة من الناس، تقول فيه: منزل ومنزلات، ومصلى ومصلَّيات)[2]، أي أن جمعك ما لا يعقل يكون بالألف والتاء كجمع الاسم المؤنث فمنزل على منزلات ومصلى على مصليات.

وجاء في الهمع: (وذهب قوم منهم ابن عصفور إلى جواز قياس جمع المكسَّر، من المذكر والمؤنث، الذي لم يكسر، اسماً كان أو وصفة كحمامات وسجلات وجمل سبحل أَي ضخم وجمال سبحلات، فإنْ كُسِّر امتنع قياساً، لذلك لحنوا أبا الطيب في قوله:

ففي الناس بوقات لها وطبول[3].

ففي قول المحتج عن المتنبي جواز جمع المذكر غير العاقل بالألف والتاء إذا لم يرد له جمع قلة، وفي قول ابن عصفور ومن معه سوغ جمع المؤنث السالم لما لم يسمع له جمع تكسير. والأعدل حقاً ألا يطلق جمع ما لا يعقل بالألف والتاء إذا كان مذكراً، وإلا أجزنا جمع مال على مالات، وجمع قلم على قلمات، وبيت على بيتات، وكل ما يمكن أن يضاف إلى مذهب الجمهور في تعليق هذا الجمع على السماع، أن يباح جمع ما لا يعقل ولو مذكراً بالألف والتاء، إذا لم يرد له جمع تكسير، ولم يكن على قياس مطرد من التكسير.

قال القاضي الجرجاني في الوساطة[4]: (وقال المحتج عنه إن أصل الجمع التأنيث، ولذلك جاء ما جاء منه بالتاء، وإن كان في الأصل مذكراً، قال: فمن جمع اسماً لم يجد عن العرب جمعه فأجراه على

(١) البحر المحيط (٥/٥٦).

(٢) المصباح المنير مادة (ابن).

(٣) همع الهوامع (١/٨٧).

(٤) الوساطة بين المتنبي وخصومه (٤٤٤).

الأصل، لم يسغ الرد عليه، ولم يجز أن ينسب إلى الخطأ لأجله وهذا اسم أعجمي تكلمت به العرب، ولم يحفظ عنهم جمعه، فلما احتاج المولدون إليه أجروه على أصل الجموع وتبعوا فيه عادة العرب في الأسماء المنقولة عن الأسماء الأعجمية نحو سرادق وسرادقات وساباط وساباطات وخان وخانات وهارون وهارونات وإوان وإوانات، فعدلوا بجميع هذه الأبنية عن أصول قياسه وألحقوها بأصل الجمع وغلبوا فيها التأنيث. ولولا ذلك لما جاز في خان، وهو مثل مال أن يجمع على خانات، كما لا يقال مال ومالات، ولا في إوان وهو مثل جراب).

ومما سبق يتضح أن كلمة«مغارات» قرئت بفتح الميم –وهي القراءة المتواترة– على أنها جمع لاسم المكان من «غار» وقرئت بضم الميم – ليست في القراءات العشر– على أنها من «أغار»، وكلا الاشتقاقين صحيح يؤيده القياس أو السماع من كلام العرب، وعلى ذلك صحّ أن تكون «مغارات» جمعا لمغارة أو لمغار.

وقد أقرّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، في سنة ١٩٧٣، طائفة من جموع التأنيث السالمة، فجاء في القرار: «ترى اللجنة إجازة جموع التَّأنيث الشائعة التالية: إطارات – بلاغات – جزاءات – جوازات – حسابات – خطابات – خِلافات – خَيالات – سَنَدات – شعارات – صراعات – صِمامات – ضَمانات – طَلَبات – عَطاءات – غازات – فراغات – قرارات – قِطارات – قِطاعات – مجالات – معاشات – معْجمات – مفردات – نتوءَات – نداءات – نزاعات – نشاطات – نِطاقات.

وذلك على أساس الخضوع لضابط عام من ضوابط اللغة، كاعتبار التاء في المفرد، أو لمح الصفة فيه، وما لا يندرج من هذه الجموع تحت ذلك يجاز استئناساً بما ورد من كلمات فصاح ثلاثية ورباعية مجموعة جمع تأنيث ومفردها مذكر غير عاقل. وبما قاله سيبويه، والزمخشري، وابن عصفور، والرضي، وغيرهم من إجازة جمع التأنيث للمذكر غير العاقل إذا لم يسمع له جمع تكسير، وبما قاله الأنباري، والفراء، وابن جني، والكندي، من إجازة جمع التأنيث فيما لا يعقل، وأن القياس يعضده، أو أنه القياس»[1].

ومن خلال ما سبق يتبين أن الإمام الرسعني يوافق ما ذهب إليه جمهور النحاة، وما جاءت به القراءة المتواترة من أن «مَغارات» بفتح الميم جمع «مَغارة» من «غار – يغور» فهي اسم المكان من الثلاثي إذ يؤتى به على وزن «مَفْعَل»، ويدلل على كلامه بقول ابن عباس رضي الله عنه.

(١) جملة قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٣).

المسألة الخامسة

القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ ﴾[1].

يقول الرسعني: قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ ﴾.

قال أبو عبيدة[2]: المعذرون من تعذر وليس بجاد، إنما يُعَرِّضُ بما لا يفعله ويُظهر غير ما في نفسه. وقال ابن قتيبة[3]: يقال: عَذَّرت في الأمر؛ إذا قصّرت[4].

وقال الفراء[5]والزجاج[6] وابن الأنباري[7]: المُعَذِّرون هم المعتذرون، فأدغمت التاء في الذال ونقلت حركتها إلى العين، وكذلك هي في قراءة ابن مسعود[8].

قال الزجاج[9] وغيره: ويجوز الْمُعِذّرون – بكسر العين – لالتقاء الساكنين، ويجوز الْمُعُذَّرون – بضم العين – لاتباع ضمة الميم، ولم يُقرأ بهذين الوجهين.

وقرأ ابن عباس بسكون العين وتخفيف الذال[10]، وهم الذين يأتوا[11] بالعذر الصحيح، وكان يقول: هم الذين تخلفوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **بإذنه، وهذا يؤيد قول الزجاج)[12].**

قرأ الجمهور: ﴿ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ بفتح العين وتشديد الذال، وقرأ ابن عباس وزيد بن علي والضحاك

---

(١) التوبة: ٩٠.

(٢) مجاز القرآن (٢٦٧/١).

(٣) غريب القرآن لابن قتيبة الدينوري (١٩١).

(٤) انظر: لسان العرب، مادة: (عذر).

(٥) معاني القرآن للفراء (٤٤٧/١).

(٦) معاني القرآن للزجاج (٤٦٤/٢).

(٧) انظر: زاد المسير (٣٨٢/٣).

(٨) نفس المصدر.

(٩) معاني الزجاج (٤٦٤/٢).

(١٠) الحجة لابن زنجلة (٣٢١)، والنشر (٢٨٠/٢)، وإتحاف فضلاء البشر (٢٤٤).

(١١) هنا حذفت النون ليس ثمت ناصب أو جازم، وفي زاد المسير (الذين يأتون بالعذر الصحيح) ولعله الصواب

(١٢) رموز الكنوز (٥٧٣/٢_٥٧٤).

والأعرج وأبو صالح وعيسى بن هلال ويعقوب والكسائي في رواية عنه: «الْمُعذِرُونَ» من أعذر الرباعي، وقرأ مسلمة: «الْمُعَذِّرُونَ» بفتح العين، وتشديد الذال، من تعذر، بمعنى اعتذر، قال أبو حاتم: (أراد المتعذرين والتاء لا تدغم في العين لبعد المخارج، وهي غلط منه أو عليه)[1].

وقد عرض الرسعني اختلاف القراءة في هذه اللفظة من حيث أصل الكلمة واشتقاقها ووزنها كما يلي:

١- أن يكون أصل (الـمُعَذِّرُونَ) «الـمُعْتَذِرُونَ»: الذين لهم عُذْرٌ، به قرأ سائرُ قراءِ الأَمْصَارِ والـمُعَذِّرُونَ في الأصل الـمُعْتَذِرُونَ فأَدْغِمَت التاءُ في الذّال لقُرْبِ المخرجينِ.

٢- ويجوزُ أن يكون «الـمُعَذِّرُونَ» الذين يُعَذِّرُون: يوُهِمُون أن لهم عُذْراً ولا عذر لهم، فهو اسم فاعل من (عَذَّرَ) مضعف العين، والمعنى: الـمُقَصِّرُونَ بغير عُذْرٍ فهو على جهة الـمُفَعِّل؛ لأَنّه الـمُمَرِّضُ والـمُقَصِّرُ يَعْتَذِرُ بغير عَذْرٍ.

٣- وقرأها ابنُ عَبّاسٍ رضي الله عنه: «الـمُعْذِرُونَ» بالتَّخْفيف، قال الأَزْهَريّ: (وقَرأَهَا كذلك يعقوبُ الحَضْرَمِيُّ وحدَه من أَعْذَرَ يُعْذِرُ إِعْذَاراً، وكان يَقُولُ: واللهِ لهكذَا أُنْزِلَتْ، وكان يقول: لَعَنَ اللهُ «الـمُعَذِّرِينَ» بالتَّشْدِيد، كأَنَّ الـمُعَذِّر عندَه إنما هو غَيْرُ الـمُحِقِّ، وبالتَّخْفِيفِ مَنْ له عُذْرٌ)[2].

وإذا وجهنا تلك القراءات توجيها صرفيا فإنها تحتمل وزنين:

أحدهما: أن يكون فعَّل، بتضعيف العين فهو اسم فاعل من «عذَّر» بوزن «فعَّل» بتضعيف العين فهو اسم فاعل من غير الثلاثي، ومعناه: تكلف العذر ولا عذر له.

والثاني: أن يكون وزنه افتعل، وأصله اعتذر، كاختصم، فأدغمت التاء في الذال، ونقلت حركتها إلى العين، فذهبت ألف الوصل، ويؤيّده قراءة سعيد بن جبير «الْمُعتذِرُونَ» بالتاء، من اعتذر)[3].

---

(١) انظر الحجة لابن زنجلة (٣٢١/١)، ومعاني القراءات للأزهري(٤٦٠/١).

(٢) تاج العروس (٥٥٥/١٢)؛ أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجا: الدكتور عبد الرازق بن حمودة القادوسي، الناشر: رسالة دكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم- قسم اللغة العربية -كلية الآداب - جامعة حلوان، عام النشر: ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م، ص ٢١٣.

(٣) انظر البحر المحيط (٤٨١/٥)، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن (٤١٠/١١).

وممن ذهب إلى أن وزنه (افتعل) الأخفش[1] والفراء[2] والزجاج، يقول الزجاج: (ومنْ قرأ: ﴿ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ بتشديد الذال فتأويله المعْتَذِرُونَ، إلا أن التَاءَ أدْغِمَتْ في الذال لقرب مخرجهما، ومعنى المعْتَذِرينَ الذين يعتذرون، كان لهم عذرٌ أو لم يكن لهم وهو ههنا أشبه بأن يكون لهم عذر)[3].

وقد أجاز الأخفش وتبعه الزجاج والزمخشري كسر العين في «المُعِذّرون» عند التقاء الساكنين بعد الإدغام؛ وذلك اتباعا لكسر الذال، ويجوز أيضا إتباع العين الضمة التي قبلها فيقال: «المُعُذّرون»، يقول الزجاج: (ويجوز المعِذِّرون – بكسر العين – لأن الأصل المعتذرون، فأسكنت التاءُ وأدْغمت في – الذال ونقلت حركتها إلى العَيْن فصار الفتح أولى الأشياءِ، ومن كسر العين حرك لالتقاءِ السَّاكنين، ويجوز المُعُذُرون، بإتباع الضَمةَ التي قبلَها وهذان الوجهان – كسر العين وضمها – لم يُقْرَأ بِهِما، وإنما يجوز في النحو، وهما جهتان يثقل اللفظ بهما، فالقراءَة بهما مطروحة)[4].

يقول الزمخشري: (﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ من عذر في الأمر، إذا قصر فيه وتوانى ولم يجدّ: وحقيقته أنه يوهم أن له عذراً فيما يفعل ولا عذر له، أو المعتذرون بإدغام التاء في الذال ونقل حركتها إلى العين ويجوز في العربية كسر العين لالتقاء الساكنين وضمها لإتباع الميم، ولكن لم يثبت بهما قراءة)[5].

ويتبين لنا من توجيهه هذا أنه قد يجد وجهًا جائزًا في العربية ولكنه يعول على ثبوت القراءة.

ويقول الأخفش: (وقال «وَجَاءَ الْمُعَذِرُونَ» خفيفة؛ لأنها من «اَعْذَرُوا» وقال بعضهم (المُعَذِّرُونَ) ثقيلة يريد: «المُعْتَذرُونَ» ولكنه ادغم التاء في الذال كما قال: ﴿يَخِصِّمُونَ﴾[6] وبها نقرأ. وقد يكون (المُعْذِرُون) بكسر العين لاجتماع الساكنين وانما فتح لأنه حول فتحة التاء عليها. وقد يكون أن تضم العين تتبعها الميم وهذا مثل (المُرْدِفِين)[7].

ويخالف الإمام مكي رأي الأخفش فيقول: (وقوله: ﴿ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ ليس من «عذَّر»، يقال: «عَذَّرَ

(١) معاني القرآن (١/٣٦٣).

(٢) معاني القرآن (١/٤٤٧).

(٣) معاني القرآن للزجاج (٢/٤٦٤).

(٤) معاني الزجاج (٢/٤٦٤)، معاني القرآن للأخفش (١/٣٦٣).

(٥) الكشاف (٢/٣٠٠).

(٦) يس: ٤٩.

(٧) معاني القرآن (١/٣٦٣).

الرَّجُلُ فِي الأَمْرِ» إذا لم يبالغ فيه، ولم يُحكمه، ولم تكن هذه صفة هؤلاء، بل كانوا أهل اجتهاد في طلب ما ينهضهم مع النبي صلى الله عليه وسلم، فوَصْفُهم بأنُّهم قد اعتَذَروا أو أعْذَروا، أولى من وصفهم بأنهم قد عَذَّروا فإنما هم المُعْتَذِرون، ثم أدغم)[1].

ومنع المبرد أن يكون أصله: «المُعْتَذِرِين» ثم أدغم لأنه يقع اللبس[2].

وحجة من أدغم التاء في الذال أنهما تآخيا في المخرج، وفي إدغام لام التعريف، وأنهما تقاربا في القوة والضعف فالتاء فيها شدة تقويها، وفيها همس يضعفها، وكذلك الذال فيها جهر يقويها، وفيها رخاوة تضعفها، وقد تقاربا في القوة والضعف، فجاز الإدغام.

و يقول الإمام مكي بن أبي طالب: (وبما أن التاء حرف مهموس والذال حرف مجهور، فإن الإدغام حسن جيد؛ وذلك لأن المدغم أضعف من المدغم فيه فيصير المدغم بالإدغام إلى زيادة قوة)[3].

وقد حسن الإدغام أيضًا لما فيه من اقتصاد في الجهد العضلي حين النطق، فالنطق بحرف واحد مشدد، فيه عمل واحد للسان[4].

أما حجة من قرأ بالإظهار فلأنه الأصل، ولأنهما منفصلان[5]، وقد أشار سيبويه إلى هذا الضرب من الإدغام وذهب إلى أن هذا الإظهار فيه أحسن[6].

وقال الواحدي: (وتقول: أعذر فلان أي كان منه ما يُعذر به، ومنه قولهم: قد أعذر من أنذر، واعتذر اعتذارًا: إذا أتى بعذر صدق فيه أو كذب، وعذر تعذيرًا: أي قصر ولم يبالغ. يقال: قام فلان قيام تعذير فيما استكفيته: إذا لم يبالغ، وقصر فيما اعتمد عليه، فمن قرأ (المُعَذِرُون) بالتخفيف وهو

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م، (٣٠٩٤/٤).

(٢) نفس المصدر (٣٠٩٦/٤).

(٣) الكشف (١٤٧/١)، والرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة (٢٠٦).

(٤) اللهجات العربية في التراث: أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣، (٢٩٧/١).

(٥) الكشف (١٤٧/١).

(٦) الكتاب (٤٦٢/٤).

قراءة جماعة من الصحابة والتابعين وروى هذه القراءة ابن جرير عن ابن عباس ومجاهد، وهي أيضًا قراءة زيد بن علي والضحاك والأعرج وأبو صالح وعيسى بن هلال، ومن العشرة يعقوب والكسائي في رواية، وقرأ الباقون بالتشديد [(١)]، فمعناه المجتهدون المبالغون في العذر، روى الضحاك عن ابن عباس أنه قرأ: (وجاء المعذرون)، وقال (لعن الله المعذرين) ذهب إلى أن المعذرين هم الذين لا عذر لهم)[(٢)].

و ﴿ٱلۡمُعَذِّرُونَ﴾ بالتشديد: الذين يعتذرون بلا عذر، كأنهم المقصرون الذين لا عذر لهم، وعلى هذه القراءة، معنى الآية: إن الله تعالى فصل بين أصحاب العذر وبين الكاذبين، قال ابن عباس: (هم الذين تخلفوا بعذر بإذن رسول الله صلى الله عليه وسلم)[(٣)].

ومن قرأ: ﴿ٱلۡمُعَذِّرُونَ﴾ بالتشديد وهو قراءة العامة –وهي قراءة العشرة عدا يعقوب، وقتيبة عن الكسائي–[(٤)] فله وجهان من العربية والتأويل:

أحدهما: ما ذكره الفراء والزجاج وابن الأنباري: (وهو أن الأصل في هذا اللفظ عند النحويين: المعتذرون فحولت فتحة التاء إلى العين وأبدلت الذال من التاء، وأدغمت في الذال التي بعدها فصارتا ذالًا مشددة[(٥)].

الوجه الثاني من العربية: أن يكون ﴿ٱلۡمُعَذِّرُونَ﴾ على (مفعلين) من التعذير الذي هو التقصير على ما بينا.

وعن الأزهري قال أخبرني المنذري عن ابن فهم[(٦)] عن محمد بن سلام[(٧)] عن يونس النحوي أنه

---

(١) الغاية في القراءات العشر (١٦٦)، وتقريب النشر (١٢١)، والحجة لابن زنجلة (٣٢١/١)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (٣٠٥).

(٢) التفسير البسيط (٥٨٨/١٠)، والبحر المحيط (٤٨١/٥).

(٣) رواه الثعلبي في تفسيره (١٣٧/٦).

(٤) انظر: الغاية في القراءات العشر (١٦٦).

(٥) انظر معاني القرآن للفراء (٤٤٧/١)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤٦٤/٢).

(٦) هو: الحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن فهم البغدادي، حافظ علامة نسابة أخباري، وكان متفننًا في العلوم، كثير الحفظ للحديث، ولأصناف الأخبار والنسب والشعر، والمعرفة بالرجال، وتوفي سنة ٢٨٩ هـ.، انظر سير أعلام النبلاء (٤٢٧/١٣) والبداية والنهاية (٩٥/١١).

(٧) محمد بن سلام بن عبيد الله الجمحي، أبو عبد الله البصري، كان عالمًا أخباريًّا، أديبًا بارعًا، إمامًا في رواية الشعر، من أهل =

سأله عن قوله: ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾، قال: قلت ليونس: (المعذرون) مخففة كأنها أقيس؛ لأن المعذر الذي له عذر، والمعذر الذي يعتذر ولا عذر له، فقال يونس: (قال أبو عمرو بن العلاء: كلا الفريقين كان مسيئًا، جاء قوم فعذروا، وجلح آخرون فقعدوا) ، يريد أن قومًا تكلفوا عذرًا بالباطل، فهم الذين عناهم الله بقوله: ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ وتخلف آخرون من غير تكلف عذر وإظهار علة جرأة على الله ورسوله، وهو معنى قوله: وجلح آخرون فقعدوا)[1].

يقول ابن جني: (ومن ذلك قراءة رجل من أهل مكة، زعم الخليل أنه سمعه يقرأ: «مُرَدِّفين»[2]، واختلفت الرواية عن الخليل في هذا الحرف، فقال بعضهم: «مُرُدِّفين»، وقال آخر: «مُرِدِّفين»).

ويقول أيضاً: (أصله «مُرْتَدِفين» مفتعلين من الرَّدْف[3]، فآثر إدغام التاء في الدال، فأسكنها وأدغمها في الدال، فلما التقى ساكنان –وهما الراء والدال– حرك الراء لالتقاء الساكنين، فتارة ضمها إتباعًا لضمة الميم، وأخرى كسرها إتباعًا لكسرة الدال. ومثله ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾، ومن كسر الراء فلالتقاء الساكنين، وعليه جاء: ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾، ويجوز فيهما أن تُنقل حركة الحرف الساكن على الساكن قبله فيقول: «مُرَدِّفِين»، ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ مُفَعِّلين من الاعتذار، على قولهم: عذَّر في الحاجة: أي قصَّر)[4].

فابن جني فيما سبق لم يصرح بأنها قراءة لكنه ساقها على أنها كذلك وقابلها بقراءة «مُرَدِّفِين»، فالأرجح أنها أوجه جائزة فيها غير أنها لا يقرأ بها لثقلها.

ويصف العلامة البيضاوي قراءة تشديد العين بأنها لحن، حيث قال: (وقرئ «المعذرون» بتشديد العين والذال على أنه من تعذر بمعنى اعتذر وهو لحن إذ التاء لا تدغم في العين)[5].

ويذكر الشهاب الخفاجي أن هذه القراءة ليست من السبعة فيقول: (وهذه القراءة نسبة لمسلمة وليست من السبعة كما تُوهم ولذا قال أبو حيان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذه القراءة إما غلط من القارئ أو عليه؛ لأنّ

=

الصدق، توفي سنة ٢٣١ هـ. انظر مراتب النحويين (٦٧)، وطبقات النحويين واللغويين (١٨٠).

(١) تهذيب اللغة (١٨٤/٢)، والتفسير البسيط (٥٩٢/١٠).

(٢) سورة الأنفال: ٩.

(٣) مصدر ردفة كسمع ونصر؛ أي تبعه، والرِّدف بالكسر: الراكب خلف الراكب كالمرتدف.

(٤) المحتسب (٢٧٣/١).

(٥) تفسير البيضاوى (١٦٥/٣).

التاء لا يجوز إدغامها في العين لتضادّهما، وأما تنزيل التضاد منزلة التناسب فلم يقله أحد من النحاة ولا القراء فالاشتغال بمثله عبث)[1].

ونخلص من ذلك أن مَنْ قَرَأَ (الْمُعْذِرُونَ) بالتخفيف فهم الذين أعذَروا، أي: جاءوا بعذر، يقال: أعذَرَ الرجلُ، إذا جاء بعُذر ولم يُقَصر.

وَمَنْ قَرَأَ (الْمُعَذِّرُونَ) بتشديد الذال فله وجهان: أحدهما: المتعذرون، أدغمت التاء في الذال، كأنهم يَعتَذرون، كأنَّ لهم عذر ولم يكن. والثاني: أن يكون (الْمُعَذِّرُونَ) الذين تَوَهَّمُوا أن لهم عُذرًا ولا عُذر لهم. والعرب تقول للمقَصِّر: مُعَذِّر.

يقول الطبري: (فإن الذي عليه من القراءة قراءة الأمصار، التشديد في «الذال»، أعني من قوله: (المُعَذِّرُونَ)، ففي ذلك دليلٌ على صحة تأويل من تأوله بمعنى الاعتذار)[2].

وما يلحظ في هذه المسألة أن الإمام الرسعني يذهب إلى ما ذهب إليه جمهور القراء من أن ﴿ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ بفتح العين وتشديد الذال على أنه اسم فاعل من (عَذَّرَ) مضعف العين، والمعنى: المُقَصِّرُونَ بغير عُذْرٍ، ويرد قول الزجاج بجواز كسر العين أو ضمها ويرى أنهما وجهان لم يقرأ بهما.

(١) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (٤/٣٥٢).

(٢) تفسير الطبري (١٤/ ٤١٨).

المسألة السادسة

كلمة «مُنْزَلاً» بين اسم المكان والمصدر الميمي في قوله تعالى:

﴿ وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا وَأَنتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ ﴾[1].

قال الرسعني: (وقرأ أبو بكر عن عاصم: «مَنزِلاً» بفتح الميم وكسر الزاي[2]. فالأول مصدر بمعنى الإنزال، تقول: أنزلته إنزالاً ومنزلاً. والثاني اسم لمكان النزول)[3].

قرأ الجمهور«مُنْزَلاً» بضم الميم وفتح الزاي، فيجوز أن يكون بمعنى الإنزال، ويجوز أن يكون مكاناً، أي: موضع إنزال، وهي قراءة حفص عن عاصم.

وقرأ أبو بكر وحماد والمفضل عن عاصم وأبو حيوة وابن أبي عبلة وأبان وزر بن حبيش «مَنْزِلاً» بفتح الميم وكسر الزاي، أي: مكان نزول أو مصدر نَزَلَ.

وقرئ «مَنْزَلاً» بفتح الميم والزاي، وهذا عند الزجاج وجه جائز وليس بقراءة.

ووجه أبو منصور الأزهري القراءتين فقال: (مَنْ قَرَأَ (مَنْزِلاً) فهو موضع النزول، من نَزَل يَنْزِلُ. وَمَنْ قَرَأَ (مُنزَلاً) فله وجهان: أحدهما: مصدر أنزله إنزالاً ومُنْزَلاً. والوجه الثاني: الموضع الذي ينزلون فيه)[4].

وقال السمين: (قوله: ﴿مُنزَلًا مُّبَارَكًا﴾ قرأ أبو بكر بفتح الميم وكسر الزاي والباقون بضم الميم، وفتح الزاي والمَنْزِل، والمَنْزَل كل منهما يحتمل أن يكون اسم مصدر وهو الإنزال، أو النزول، وأن يكون اسم مكان للنزول، والإنزال إلا أن القياس: مُنْزلا بالضم والفتح لقوله أنزلني ، وأما الفتح والكسر، فعلى نيابة مصدر الثلاثي مناب مصدر الرباعي، كقوله: ﴿أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾)[5].

والمنزل يجوز أن يكون مصدرًا بمنزلة: أنزلني إنزالاً مباركًا، وعلى هذا يجوز أن يعدى الفعل إلى

---

(١) المؤمنون: ٢٩.

(٢) الحجة للفارسي (٥/ ٢٩٤)، والحجة لابن زنجلة (٤٨٦)، الحجة لابن خالويه (٢٥٦).

(٣) رموز الكنوز (١١٦/٥).

(٤) معاني القراءات للأزهري (١٩٠/٢).

(٥) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٣٣٠/٨).

مفعول آخر. ويجوز أن يكون المنزل موضعًا للإنزال كأنه قيل: أنزلني مكانًا أو موضعًا. وعلى هذا الوجه قد استوفى الإنزال مفعوليه. وقرأ أبو بكر عن عاصم (مَنزِلًا) بفتح الميم وكسر الزاي. ويجوز على هذه القراءة الوجهان، أحدهما: أن يكون موضع نزول. والآخر أن يكون مصدرًا. ودل (أنزلني) على أنزل فانتصب (منزلًا) على أنه مصدر. وعلى الوجه الأول على أنه محل.

ويبين ابن يعيش العلة الصرفية لتوجيهات الصرفيين في هذه القراءات فيقول: (المصدر إذا كان لفعل زائد على الثلاثة، كان على مثال المفعول؛ لأن المصدر مفعولٌ، تقول: «أدخلته مُدخَلًا»، و«أخرجته مُخرَجًا» كما قال تعالى:

﴿أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا﴾[1]، وقال اللهُ: (مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا)[2]، والمفعول به «مُدْخَل»، و«مُخْرَجٌ». وكذلك لو بنيت من الفعل اسمًا للمكان والزمان، كان كلّ واحد منهما على مثال المفعول، لأن الزمان والمكان مفعولٌ فيهما، والفعلُ يعمل فيها كلّها عملًا واحدًا، فلمّا اشتركت في وصول الفعل إليها ونَصْبِها، اشتركت في اللفظ، فقالوا في المكان والزمان: «مُمْسى»، و«مُصْبَحٌ»، وكذلك إذا أرادوا المصدر)[3].

وخلاصة المسألة أن كلاً من «مُنْزَلًا» و«مَنْزِلا» قراءتان متواترتان مقروء بهما ولا سبيل لردِّ إحداهما.

وبالرجوع إلى كلام الإمام الرسعني في المسألة يتضح أنه يرى أن «مُنْزَلًا» بالضم مصدر بمعنى الإنزال، تقول: أنزلته إنزالاً ومنزلاً و«مَنْزِلا» بالفتح اسم لمكان النزول، ولعل هذا هو ما قال به الإمام الزجاج حيث يقول: (تقرأ مُنْزَلاً وَمَنْزِلاً جميعاً، فالمَنْزِل اسم لكل ما نزلتَ فيه، والمُنْزَلَ المصدر بمعنى الإنزال، يَقُول: أَنْزَلْتُه إنْزَالاً وَمُنْزَلاً ويجوز مَنْزَلاً، ولم يقرأ بها- فلا تقرأن بها-. على معنى نزلت نزولاً. وَمَنْزَلاً)[4]. إلا أن الرسعني لم يصرح بالنقل عن الزجاج ولا غيره في هذه المسألة.

---

(١) المؤمنون: ٢٩.

(٢) هود: ٤١.

(٣) شرح المفصل (٦٤/٤).

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١١/٤).

المسألة السابعة

كلمة «المفر» بين اسم المكان والمصدر الميمي في قوله تعالى: ﴿يَقُولُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾[1].

قال الرسعني[2]: (قرأ العشرة وعامة القرّاء: «المفَرُّ» بفتح الفاء.

وقرأ جماعة، منهم: ابن عباس، ومعاوية، وأبو رزين، وأبو عبد الرحمن، والحسن، وعكرمة، والضحاك، والزهري: «المَفِرُّ» بكسر الفاء[3].

قال الكسائي: هما لغتان.

وقال غيره[4]: «المَفَر»: بالفتح، المصدر، وبالكسر: المكان.

قال الزجاج وغيره[5]: من فتح فهو بمعنى الفرار، ومن كسر فعلى معنى: أين مكان الفرار، تقول: جلستُ مَجْلَساً – بفتح اللام – بمعنى: جُلُوساً، وإذا قلت: مَجْلِساً، فأنت تريد المكان).

❁❁❁

قرأ الجمهور (الْمَفَرُّ) بفتح الميم والفاء، أي: أين الفرار، فهو مصدر، وهو اختيار أبي عبيد وأبي حاتم، وقرأ الحسين بن علي، والحسن بن زيد وابن عباس والزهري وغيرهم (المَفِرُّ) بفتح الميم وكسر الفاء، اسم مكان، وهو موضع الفرار، أي: الموضع الذي يُفَرُّ إليه، وقرأ الحسن والزهري (المِفَرُّ) بكسر الميم وفتح الفاء، أي: أين الإنسان الجيد الفرار؟.

ويبين الراغب الأصفهاني أن اللفظ يحتمل المعاني الثلاثة فيقول: (والمفر موضع الفرار ووقته والفرار نفسه وقوله: ﴿أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾ يحتمل ثلاثتها)[6].

---

(١) القيامة: ١٠.

(٢) رموز الكنوز (٣٨٤/٨).

(٣) انظر: إتحاف فضلاء البشر (٤٢٨)، المحتسب (٤٠٢/٢)، والإتحاف (٤٢٨).

(٤) هو قول الزمخشري في الكشاف (٦٦١/٤).

(٥) معاني الزجاج (٢٥٢/٥).

(٦) المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ)، المحقق: محمد سيد كيلاني، الناشر: دار المعرفة– لبنان، (٣٧٤).

وفي الكشاف: (بالفتح المصدر، وبالكسر المكان»، ويجوز أن يكون مصدرًا كالمرجع، وقرئ بهما)[1].

فسيبويه يجعل المفر هو المكان، أما إذا أردنا المصدر فيكون على زنة مَفْعَل مثل مَضْرَب.

يقول سيبويه في باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها: (أما ما كان من فعل يفعل فإن موضع الفعل مفعلٌ، وذلك قولك: هذا محبسنا، ومضربنا، ومجلسنا، كأنهم بنوه على بناء يفعل، فكسروا العين كما كسروها في يفعل، فإذا أردت المصدر بَنَيْتَه على مفعلٍ، وذلك قولك: إن في ألف درهم لمضرباً؛ أي لضرباً. قال الله تعالى: (أين المفر)، يريد: أين الفرار. فإذا أراد المكان قال: المفر، كما قالوا: المبيت حين أرادوا المكان؛ لأنها من بات يبيت)[2].

وأما الفراء فيرى أن الفتح والكسر لغتان فيقول: (هما لغتان: المِفر، والمَفَرُّ، وما كان (يفعِل) منه مكسور العين مثل: يفِر، ويدِب، ويصِحُّ، فالعرب تقول: مَفِر، ومَفَر، (ومَدَب، ومَدِب، ومَصَح، ومَصِح، فعلى هذا: المِفر، والمَفَر) كلاهما للموضع)[3].

ويوجه الأخفش ما في اللفظة من قراءات فيقول[4]: (وقال ﴿أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾ أيْ: أينَ الفِرار... ثم قال: لأنَّ كلَّ مصدرٍ يُبنى هذا البناء فإنما يجعل مَفْعَلاً، واذا أراد المكان قال (المَفِرّ) وقد قرئت (أَيْنَ المَفِرّ)؛ لأن كلَّ ما كانَ فعلُه على يَفْعِل كان المَفْعِل منه مكسورا نحو المَضْرِب إذا أردت المكان الذي يضرب فيه).

يقول الزجاج :(فمن فتح فهو بمعنى أين الفرار، ومن كسر فعلى معنى أين مكان الفرار)[5].

ويذهب أبو جعفر النحاس إلى أنها مصدر فيقول: (فهذا مصدر بلا اختلاف أي: أين الفرار؟)[6].

---

(١) الكشاف للزمخشري (٦٦٠/٤)، البحر المحيط (٣٤٦/١٠)، المحتسب (٣٤٢/٢).

(٢) الكتاب (٨٧/٤_٨٨)، والمخصص لابن سيده (٣١٨/٤).

(٣) معاني القرآن (٢١٠/٣).

(٤) معاني القرآن (٥٥٧/٢).

(٥) معاني القرآن (٢٥٢/٥).

(٦) إعراب القرآن (٥٣/٥).

هذا المعنى هو ما جاء في المعاجم اللغوية، حيث جاء في المصباح المنير: (وإن كان من ذوات التضعيف فالمصدر بالفتح والكسر معا نحو فرّ مَفرّ ومَفَرًّا وبالفتح قرأ السبعة في قوله تعالى: ﴿أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾ أي الفرار)[1].

وفي تاج العروس: (وقولُه تعالى: ﴿أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾، يحتملُ الفِرَارَ نَفْسَه، ووَقْتَه، قُرِئَ أَيْنَ المِفَرُّ، بالكسر، أَي مَوْضِع الفِرارِ)[2].

يقول الطبري: (وقوله: ﴿يَقُولُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾[3] بفتح الفاء، قرأ ذلك قرّاء الأمصار؛ لأن العين في الفعل منه مكسورة، وإذا كانت العين من يفعل مكسورة، فإن العرب تفتحها في المصدر منه إذا نطقت به على مَفعَل، فتقول: فرّ يفرّ مفرّا، يعني فرًّا، فأما البصريون فإنهم في المصدر يفتحون العين من مَفْعَل إذا كان الفعل على يَفعِل، وإنما يُجيزون كسرها إذا أريد بالمفعل المكان الذي يفرّ إليه، وكذلك المضرب: المكان الذي يضرب فيه إذا كُسرت الراء، والقراءة التي لا أستجيز غيرها الفتح في الفاء من المَفرّ، لإجماع الحجة من القرّاء عليها، وأنها اللغة المعروفة في العرب إذا أريد بها الفرار، وهو في هذا الموضع الفرار)[4].

ونخلص من ذلك إلى أن (المفر)، قرئت بفتح الفاء وكسرها، وقراءة الفتح على معنى المصدر الميمي وهي قراءة متواترة يؤيدها المعنى وعليها أغلب القراء، والكسر على معنى اسم المكان، وقد اختلف في قراءة الكسر أهي لغة في المصدر الميمي كما يرى الفراء، أم أنها اسم للمكان كما يرى البصريون.

وقد اختار الرسعني قراءة الفتح، وبَيَّن أنها اختيار العامة وقراءة العشرة وعامة القرّاء، فيكون معناه الفرار، إلا أنه لم ينكر قراءة الكسر؛ لأنها لغة من إحدى لغتين كما ذكر الكسائي.

---

(١) المصباح المنير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية، (٣٦٠).

(٢) تاج العروس (٣٤٧/٧).

(٣) القيامة: ١٠.

(٤) تفسير الطبري (٥٧/٢٤_٥٨).

المسألة الثامنة

الفرق بين صيغتي «فَعِلَ» و«فاعل» في قوله تعالى:

﴿إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ﴾[1].

قال الرسعني: (والفَاكِه والفَكِه: المتنعِّم المتلذِّذ، ومنه: الفاكهة؛ لأنه يتلذّذ بها، ومنه: الفكاهة؛ وهي المزاحة. وقال الزجاج[2]: «فاكِهُون وفَكِهُون» بمعنى: فرحون. قال الفراء[3]: الفاكِه والفَكِه بمعنًى، كالحاذر والحذر. وقال أبو عبيدة[4]: الفَكِه: الذي يتفكَّه بالطعام، والفَاكِه: ذو الفاكهة)[5].

قراءة الجمهور (فاكهون) بالألف، بمعنى أصحاب فاكهة.

وقرأ الحسن وأبوجعفر وقتادة وأبوحيوة ومجاهد والأعرج ونافع في رواية وابن مسعود وابن كثير (فَكِهون) بغير ألف، أي أنها صفة مشبهة من فَكِهَ بمعنى فَرِحَ أو عَجِبَ، ولذا قال الفراء: هي بمنزلة حَذِرون.

وقرأ أبوطلحة والأعمش (فاكهين) بالألف والياء نصباً على الحال، وقرأ أبوجعفر (فَكِهين) بالياء وبغير ألف، نصباً على الحال أيضا، وقُرأت أيضا (فَكُهُون) بضم الكاف والهاء وبغير ألف[6].

فصار عندنا خمسة صيغ وهي (فَاكِهون وفَكِهون وفَاكِهين وفَكِهين وفَكُهُون).

فأما (فَاكُهُونَ) بفتح الفاء وضم الكاف، وفَعُل بضم العين من أوزان الصفة المشبهة، كنَطُسٍ وهو الحاذق الدقيق النظر الصادق الفراسة[7].

وأما (فَكِهُونَ) فمعناها متعجبون، وهي جمع فَكِهٍ كحذر وحذرون، وهي صفة مشبهة تدل على

---

(١) يس: ٥٥.

(٢) معاني الزجاج (٢٩١/٤).

(٣) معاني الفراء (٣٨٠/٢).

(٤) مجاز القرآن (١٦٣/٢).

(٥) رموز الكنوز (٣٤٩/٦).

(٦) معاني القرآن للفراء (٣٨٠/٢)، ومعاني القرآن للنحاس (٥٠٧/٥)، ومعاني القراءات للأزهري (٣٠٩/٢)، ومعجم القراءات للخطيب (٥٠٣/٧) والكلام منقول منه بنصه.

(٧) روح المعاني للألوسي (٢٩٦/٨).

المبالغة والثبوت، وقال قتادة معجبون، وقال أبو زيد: يقال رجل فكه إذا كان طيب النفس ضحوكا[١].

ويعود الخلاف إلى أن فَكِهَ وفَاكِه تتشابهان من عدة جوانب:

فصيغة فَعِلٍ تكون اسما كقولهم: كتِف و كبِد، وتكون صفةً كقولهم: حذِر ووجِع[٢].

وأما صيغة فاعل تكون اسما كقولهم: كاهل وغارب، وتكون صفةً كقولهم: ضارب، وقاتل[٣].

وأما صيغتي وفَاكِهين وفَكِهين فقد قال الفراء: (من قرأ فَكِهِينَ أو فَاكِهِينَ فمعناهما واحد، بمنزلة حَذِرِينَ، وحَاذِرِين)[٤].

وقال أبوجعفر النحاس: (وروى ابن أبي طلحة عن ابن عباس فاكهين يقول معجبين. قال أبو جعفر: أي معجبين بما يفعلون مسرورين به، وقال ابن زيد: فاكهين ناعمين، وزعم الفرّاء أن فاكهين بمعنى واحد وحكى أبو عبيد أن أبا زيد الأنصاري[٥] حكى عن العرب أن الفكه الضحوك الطيب النفس. قال محمد بن يزيد:[٦] كان الأصمعي يرفع بأبي زيد في اللغة ويذكر محلّه وتقدّمه ويذكر صدقه وأمانته قال: وكان خلف بن حيان أبو محرز على جلالته يحضر حلقته)[٧].

يقول محمد سالم محيسن: (اختلف القرّاء في فكهون، فكهين وفكهون من قوله تعالى: (إِنَّ أَصْحابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغُلٍ فاكِهُونَ)[٨]، وقوله تعالى: (وَنَعْمَةٍ كانُوا فِيها فاكِهِينَ)[٩]، ومن قوله تعالى: (فاكِهِينَ بِما آتاهُمْ رَبُّهُمْ)،[١٠]، ومن قوله تعالى: (وَإِذَا انْقَلَبُوا إِلى أَهْلِهِمُ انْقَلَبُوا فَكِهِينَ)[١١]، فقد قرأ أبو جعفر فكهون، فكهين في المواضع المذكورة قبلُ بحذف الألف التي بعد الفاء، على أنه صفة مشبهة.

وقرأ حفص، وابن عامر بخلف عنه فَكِهِينَ موضع المطففين بحذف الألف التي بعد الفاء مثل قراءة

---

(١) جامع الأحكام للقرطبي (١٥/٤٤).

(٢) الممتع لابن عصفور (١/٦٢) ، والمقتضب (١/٩٤) .

(٣) الممتع (١/٨٠).

(٤) معاني القرآن للفراء (٢/٣٨٠) .

(٥) صاحب النوادر في اللغة.

(٦) أي المبرد.

(٧) إعراب القرآن (٥/١١٤)، ومعاني القرآن للنحاس (٥/٥٠٧).

(٨) سورة يس ٥٥.

(٩) سورة الدخان ٢٧.

(١٠) سورة الطور ١٨.

(١١) سورة المطففين ٣١.

أبي جعفر، وقرآ أي _حفص، وابن عامر_ فَكِهُونَ موضع يس، وفَكِهِين» موضعي: الدخان، والطور، بإثبات ألف بعد الفاء على أنه اسم فاعل مثل: لابن، وتامر.

وقرأ الباقون فَكِهُونَ، فَكِهِينَ في المواضع الأربعة بإثبات الألف التي بعد الفاء، ومعهم ابن عامر في وجهه الثاني في موضع المطففين[1].

ومما سبق يتبين أن هناك فرقا بين صيغتي فَعِلَ وفاعل ظهر هذا الفرق في كلام المفسرين حول المعنى المعجمي لكلمة فاكهين وفكهين، وكذلك في توجيه القراء للقراءات الواردة فيهما.

وأما الإمام الرسعني فقد جعل لفظي الفَاكِه والفَكِه بمعنى واحد وهو المتنعِّم المتلذِّذ، وهو بذلك يوافق الإمام الفراء الذي يقول: من قرأ (فَكِهِينَ) أو (فَاكِهِينَ) فمعناهما واحد، بمنزلة حَذِرِينَ، وحَاذِرِين[2].

(١) الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر (٣/١٧١).

(٢) معاني القرآن للفراء (٢/٣٨٠).

المسألة التاسعة

كلمة «مقام» بين المصدرية والاسمية في قوله تعالى:

﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ﴾[1].

قال الرسعني: (قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ قرأ نافع وابن عامر:»مُقام«بضم الميم، على أنه اسم المكان، مِنْ أقام، أو تكون مصدراً على تقدير حذف مضاف، تقديره في موضع إقامة. وقرأ الباقون بالفتح، على أنه اسم مكان، مِنْ قَامَ، كأنه اسم للجنس أو للمشهد)[2].

قرأت العامة (مَقام) بفتح الميم، ويراد به المجلس والمشهد، ووصفه بالأمن يقوي أنه يراد به المكان، وقرأ ابن عامر ونافع بضم الميم، فيحتمل أن يراد به المكان من أقام، فيكون على هذا معنى القراءتين واحداً، وقد يجوز أن يجعله مصدراً ويقدر المضاف محذوفاً على تقدير في موضع إقامة[3].

يقول الطبري: (واختلفت القرأة في قراءة قوله: ﴿فِى مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ فقرأته عامَّة قُرَّاءِ المدينة (فِي مُقَامٍ أَمِينٍ) بِضَمِّ الْمِيمِ، بمعنى: في إقَامَةٍ أَمِينٍ مِنَ الظَّعْنِ وقرأته عَامَّةُ قُرَّاءِ المِصْرَيْنِ الكُوفةِ وَالبَصْرَةِ ﴿فِى مَقَامٍ﴾ بِفَتْحِ الْمِيمِ على المعنى الذي وصفنا، وتوجيهًا إلى أنهم في مكان وموضع أَمِينٍ والصواب من القول في ذلك أنهما قراءتان مستفيضتان في قرأةِ الأمصار صحيحتا المعنى، فبأيتهما قَرَأَ القَارِئُ فَمُصِيبٌ)[4].

والمَقام بفتح الميم أجود في العربية عند الفراء؛ لأنه المكان، يقول الفراء: (قرأها الْحَسَن والْأَعْمَش وعاصم: ﴿فِى مَقَامٍ﴾، وقرأها أهل المدينة (فِي مُقام) بضم الميم، والمَقام بفتح الميم أجود في العربية؛ لأن المكان، والمُقام: الإقامة وكلٌّ صواب)[5].

وتعقبه النحاس ورأى أن كلا القراءتين تدل على المكان؛ لأن مَقام بالفتح اسم مكان من قام

---

(١) الدخان: ٥١.

(٢) رموز الكنوز (١٨٠/٧)

(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات (٢/ ٢٦٥)، والسبعة في القراءات (٥٩٣)، ومعاني القراءات للأزهري (١٣٧/٢)، الحجة لابن زنجلة (٦٥٧).

(٤) تفسير الطبري (٢١/ ٦٣).

(٥) معاني القرآن للفراء (٤٤/٣).

الثلاثي، والضم اسم مكان من أقام الرباعي يقول النحاس: (وهذا ما ينكر على الفراء أن يقال للقراءات التي قد روتها الجماعة عن الجماعة: هذه أجود من هذه؛ لأنها إذا روتها الجماعة عن الجماعة قيل: هكذا أنزل؛ لأنهم لا يجتمعون على ضلالة فكيف تكون إحداهما أجود من الأخرى؟ ومقام بالضم معناه صحيح يكون بمعنى الإقامة كما قال:

عفت الدّيار محلّها فمقامها)[1].

والمقام أيضا الموضع إذا أخذته من أقام، والمقام بالفتح الموضع أيضا إذا أخذته من قام[2].

وما قال به النحاس هو ما نقله أبو علي الفارسي حيث قال: (اعلم أنهم قد قالوا: قام يقوم، وأقام يقيم، والمصدر واسم الموضع جميعا من فعل يفعل على: مفعل، وذلك نحو: قتل يقتل مقتلا، وهذا مقتلنا، وكذلك: المقام، يستقيم أن يكون اسما للمصدر ويستقيم أن يكون اسم الموضع. وأما أقام يقيم فالمصدر والموضع يجيئان منه على مقام، وكذلك ما زاد من الأفعال على ثلاثة أحرف بحرف زائد أو حرف أصل، فالمقام يصلح أن يكون الإقامة فتقول: أقمت إقامة، ومكان الإقامة مقام أيضا وعلى هذا قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾[3] تقديره: إجراؤها وإرساؤها، وقد يكون المقام: المكان الذي تقيم فيه، فهذا هو الأصل المقام والمقام، وقال: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ﴾[4] فهذا على موضع قيامه، وليس المصدر. وزعم أبو الحسن أنهم يقولون للمقعد: المقام، وللمشهد: المقام. وتأوّل قوله: ﴿قَبۡلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾[5] أي: من مشهدك، وهذا مما لا يسوغ فيه أن يكون اسما للموضع، ألا ترى أن المصدر لا يكون هاهنا، وأمّا قوله: ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٖ﴾ فالمعنى على الموضع، ألا ترى أن الموضع يوصف بالأمن، كما يوصف بخلافه الذي هو الخوف، كما قال[6]:

يا ربّ ماء صرىّ وردته سبيله خائف جديب

---

(١) البيت للبيد في ديوانه (٢٩٧)، وجمهرة اللغة (٩٦١)، والمخصّص (١٥/ ١٧٦)،

وعجزه: **بمنى تأبد غولها فرجامها**

(٢) إعراب القرآن (٤/ ٩٠).

(٣) هود ٤١.

(٤) آل عمران ٩٧.

(٥) النمل ٣٩.

(٦) البيت لعبيد بن الأبرص (١٦) الصّرى: الماء الذي طال مكثه وتغيير، وقد صري الماء بالكسر (اللسان صري).

فأمّا من قرأ: (في مقام أمين) فإن المقام اسم لما يقيم فيه ويثوي. يدلّك على ذلك ما قدّمناه من وصفه بالأمن، ويدلّ عليه أيضا قول حسّان[1]:

ما هاج حسّان رسوم المقام

فالرسم إنما يضاف إلى الأمكنة، ولا يضاف إلى الأحداث، وعلى هذا قال الشاعر:

رسم دار وقفت في طلله[2]

وخلاصة المسألة: أن المقام قد يراد به المكان والإقامة، فيكون كل واحد منهما بمعنى الإقامة، وبمعنى موضع القيام. فإن كان من الفعل الثلاثي (قام) فهو (مقام)، وإن كان من الرباعي (أقام) فهو (مقام) بضم الميم، فالحكم في هذا يستند إلى القرينة المصاحبة للفظ المقروء في الآية، وهو المكان في حالة فتح الميم، ووقوع الحدث في حال ضمها[3].

ويتوقف الرسعني عن الاختيار أو الترجيح في المسألة ويكتفي بعرض قراءة العامة (مَقام) بفتح الميم ويراد به المجلس والمشهد، وقراءة ابن عامر ونافع بضم الميم على أنه اسم المكان، مِنْ أقام، أو تكون مصدراً على تقدير حذف مضاف، تقديره في موضع إقامة.

---

(١) البيت لحسان في ديوانه (١/١٠٦) وعجزه:

ومظعن الحيّ ومبنى الخيام.

(٢) البيت لجميل في ديوانه (١/٩٠) وعجزه:

كدت أقضي الغداة من جلله.

(٣) الصرف بين معاني القرآن للفراء ومعاني القرآن للأخفش (دراسة موازنة): رسالة تقدمت بها الطالبة: سنان عبد الستار طه، إلى مجلس كلية التربية للبنات – جامعة بغداد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، إشراف: الدكتورة خديجة زبار عنيزان الحمداني، ٢٤/شعبان/١٤٢٤هـ ٢٠/تشرين الأول/٢٠٠٣م، (١/١٤٢).

المسألة العاشرة

إثبات ياء الإضافة وحذفها في النداء في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ﴾

قال الرسعني: قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[1].

﴿يَا أَبَتِ﴾: قرأ ابن عامر: (يا أَبتَ) بفتح التاء في جميع القرآن ووقف بالهاء، ووافقه ابن كثير في الوقف. وقرأ الباقون بكسر التاء في جميع القرآن، ولم يبدلوها في الوقف هاء[2].

والتقدير: يا أبتي، فاجتزأ بالكسرة عن الياء، وهذه التاء تاء التأنيث، وهي عِوَض عن ياء الإضافة، إذ لا يقال: يا أبتي، وإنما يقال: يا أبي أو يا أبت، وساغ بعوضها منها؛ لأنهما يتناسبان في كون كل واحد منهما زيادة مضمومة إلى الاسم في آخره.

ومن قال: «يا أبتَ» بفتح التاء؛ فلأن أبا عثمان حمله على أن أصله «يا أبتي» فأبدلت من الكسرة فتحة، ومن الياء ألف، فصار «يا أبتا»، ثم حذفت الألف فصار «يا أبتَ».

وقال الفراء[3]: (التاء في «يا أبت» هاء، أصل دخولها للسكت، وهو قولهم: «يا أباه»، ثم سقطت الألف لدلالة فتحة الباء عليها، وانصرفت الهاء إلى لفظ التاء؛ لكثرة الاستعمال، تشبيهاً بتاء التأنيث، وكسرت تقديراً أن بعدها ياء الإضافة، ولم تستعمل في غير النداء؛ لأن هاء السكت مع الألف لا يدخلان إلا في النداء والاختيار، كسر التاء على معنى: «يا أبتي»، ثم حذفت الياء لأن ياء الإضافة تحذف في النداء. ومن فتح التاء أبدل [الياء بالألف]، فقال: «يا أبتا» ثم حذف الألف وأبقى الفتحة دليلاً عليها، كقول الأعشى:

يــا أبتــا لــم تَــرُم عنــدنا فَإِنَّــا بخيــرٍ إذا لــم تُــرَم[4]

وقيل: فتحت التاء كما أقحموا تيماً في قوله:

---

(١) يوسف: ٤.

(٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات (٢/ ٣)، والسبعة في القراءات (٣٤٤)، وحجة القراءات لابن زنجلة (٣٥٣).

(٣) انظر: معاني الفراء (٢/ ٣٢)، والوسيط (٢/ ٦٠٠).

(٤) البيت للأعشى في ديوانه (٧٧) والحجة للفارسي (٢/ ٤٢٧). ورواية الديوان والمصادر:

ويــا أبتــا لا تَــزَل عنــدنا فإنــا نخــافُ بــأن تُخْتَــرم

يـا تَـيْمُ تَـيْمَ عَـديٍّ لا أبـا لكُـمُ لا يلقيـنَّكُم فـي سـوْأةٍ عُمَـرُ[1]

وقرأ ابن أبي عبلة: «يا أبتُ» بضم التاء[2]**. ومثله ما قرأته على شيخنا أبي البقاء: «يا قومُ» بضم الميم حيث وقع، وهي لغة يضم فيها الحرف الأخير بعد حذف ياء المتكلم.**

قال بعض حذاق النحاة: (أعضل مثل هذا العلماء بهذه الصناعة كما يعضل المريض الأطباء بعلته).

وقال الزجاج[3]**: (لا يجوز الرفع إلا على ضعف؛ لأن الهاء جُعلت بدلاً من ياء الإضافة).**

وقال الزمخشري[4]**: (أما من ضم؛ فقد رأى اسماً في آخره تاء تأنيث، فأجراه مجرى الأسماء المؤنثة، فقال: «يا أبتُ»، كما يقال: «يا ثبة» من غير اعتبار بكونها عوضاً من ياء الإضافة)**[5].

جاءت هذه القراءة على أوجه مختلفة، وهي كما ذكر الرسعني فيما نقله عن حذاق النحاة أنها أعضلت العلماء كما يعضل المريض الطبيب.

فمنها ماجاء على بالفتح (يا أبتَ) وقد قرأ بها ابن عامر، وأبو جعفر حيث وردت في القرآن وذلك على تقدير إثبات ياء الإضافة في النداء، وهذا الوجه وإن كان صحيحا ولكنه مخالف لبقية القراء[6].

وقرأ الباقون (يا أبتِ) بكسر التاء حيث وقعت، وذلك لأن أصلها (يا أبتي) فحذفت الياء لدلالة الكسرة عليها[7].

وقرأ ابن أبي عبلة والعكبري (يا أبتُ) بضم التاء، وهي لغة يضم فيها الحرف الأخير بعد حذف ياء المتكلم، وقد ضعّف هذا الوجه الزجاج[8].

---

(١) البيت لجرير وهو في ديوانه (٢١٢/١).

(٢) الدر المصون (١٥٢/٤).

(٣) معاني الزجاج (٩٠/٣).

(٤) الكشاف (٤١٧/٢).

(٥) رموز الكنور (٢٧٠/٣).

(٦) الكشف عن وجوه القراءات (٣/٢)، والسبعة في القراءات (٣٤٤).

(٧) حجة القراءات لابن زنجلة (٣٥٣)، والمهذب في القراءات العشر (٣٣١/١)، والنشر (٢٩٣/٢).

(٨) الدر المصون (١٥٢/٤)، ومعاني القرآن للزجاج (٩٠/٣).

أما في حال الوقف فقد وقف ابن كثير وابن عامر عليها بالهاء، وحجتهما أن التغييرات تكون في حال الوقف دون الإدراج، فتقول: رأيت زيدا، فتقف عليه بالألف.

ووقف الباقون بالتاء، وحجتهم أن هذه التاء بدل من الياء، فكما أن الياء على صورة واحدة في الوصل والوقف فكذلك البدل يجب أن يكون مثل المبدل منه على صورة واحدة[١].

وبعد هذا الإجمال سأذكر بالتفصيل آراء العلماء هذه القضية.

يرى النحاس أن التاء بدل من ياء المتكلم ولذا فالوقف عليها يكون بالهاء، قال أبوجعفر: (إذا قلت يا أبت بكسر التاء فالتاء عند سيبويه [٢]بدل من ياء الإضافة ،ولا يجوز على قوله الوقف إلا بالهاء، وله على قوله دلائل، منها أن قولك:"يا أبت" يؤدي عن معنى قولك: يا أبي، وأنه لا يقال: يا أبة إلّا في المعرفة، ولا يقال: جاءني أبة، لا يستعمل العرب هذا إلا في النداء خاصة ولا يقال: يا أبتي لأن التاء بدل من الياء فلا يجمع بينهما،وزعم الفراء أنه إذا قال: يا أبت فكسر وقف على التاء لا غير لأن الياء في النية، وزعم أبو إسحاق أن هذا خطأ، والحق ما قال، كيف تكون في النية، وزعم أبو إسحاق[٣] أن هذا خطأ، والحق ما قال، كيف تكون في النية وليس يقال: يا أبتا)[٤].

أما الزجاج فقد ذهب مذهب البصريين في أن التاء علامة التأنيث دخلت على الأب في باب النداء خاصة، لتكون بدلاً من ياء الإضافة، ولأن المذكر قد يدخل عليه علامة التأنيث، فيقال: رجل ربعة ونكحة وهزأة[٥].

وقال الفراء[٦] وأصحابه: التاء في (يا أبت) ليست علامة التأنيث إنما هي هاء أصلاً أدخلوها للسكت، وهو قولهم: يا أباه، ثم سقطت الألف لدلالة فتحة الباء عليها، وانصرف عن الهاء إلى لفظ التاء؛ لكثرة الاستعمال تشبيهًا بتاء التأنيث، وكسرت تقديرًا أن بعدها ياء الإضافة، ولم يستعمل في غير النداء؛ لأن هاء السكت مع الألف لا تدخلان إلا في النداء، وأما قول من قال: يا أبتاه، فإنه زاد الألف

(١) مشكل إعراب القرآن (٣٧٧/١).

(٢) الكتاب (٢١١/٢).

(٣) معاني القران واعرابه (٨٩/٣).

(٤) إعراب القرآن (١٩٠/٢).

(٥) معاني القرآن وإعرابه (٨٨/٣).

(٦) معاني القرآن للفراء (٣٢/٢)، وانظر إعراب القرآن للنحاس (١٩٠/٢).

والهاء على التاء لما انتقلت عن لفظ الهاء، فأما قول الشاعر[1]:

تقولُ ابْنَتِي لما رأتْنِي شَاحِبًا كأنّك فينا يا أباتَ غَرِيبُ

ففيه وجهان: أحدهما: أن أصله يا أباه فشبهت هاء الموقف بتاء التأنيث، والألف هي التي تزاد للنداء في: يا رباه ويا زيداه، والآخر: أن الألف هي لام الفعل من الأب التي تجدها في قولك: يا أبا عمرو، والتاء بدل من هاء الوقف، وهذا اختيار أبي علي [2]؛ لأنه قال: القول فيه أنه رد المحذوف من الأب، وزاد عليها التاء كما يزاد فيه إذا كان اللام ساقطًا.

ورد الكوفيون مذهب البصريين في هذا، وقالوا: لو كانت هذه التاء تاء تأنيث لدخلت في النداء وغيره، كما ثبتت هاء نكحة في جميع الأبواب، ولو كانت بدلاً من ياء الإضافة لاستُغْني بها عن الكسرة في التاء في يا أبت؛ لأنها نائبة عن كل ياء إضافة في قولهم: (يا غلام أقبل) و (يا رب اغفر لي)، فلما وجدنا الكسرة على التاء علمنا أنها هي الكافية من ياء الإضافة دون التاء، وكان دخول التاء لغير هذه العلة، وأما الهاء في: نكحة وهزأة، فلم يدخل للمعنى الذي ذهب إليه البصريون، لكنهم قصدوا بها قصد المبالغة في الوصف وشبهوا الموصوف بالداهية، فاستحق التأنيث لذلك، ولو كان الموصوف بما فيه الهاء مذمومًا، كان مشبهًا بالبهيمة يؤنث نعته لمعناها[3].

فأما من فتح التاء فقال أبو علي: له وجهان: أحدهما: أن يكون كقولهم: (يا طلحة أقبل)، ووجه قول من قال: يا طلحة، أن هذا النحو من الأسماء التي فيها تاء التأنيث أكثر ما يدعى مُرخَّم فلما كان كذلك رد التاء المحذوفة في الترخيم إليه، وترك الأخرى تجري على ما كان يجري عليه في الترخيم من الفتح فلم يعتد بالهاء، كما أن من قال: اجتمعت اليمامة، وهو يريد أهل اليمامة، رد الأهل ولم يعتد به، وقال اجتمعت أهل اليمامة، فجعله على ما كان يكون عليه عند حذف الأهل، وعلى هذا ينشد:

كِلِيني لهَمٍّ يا أمَيْمَةَ ناصبِ[4]

بفتح التاء.

والوجه الآخر: أنه أراد بـ "يا ابتي"، بالياء، ثم أبدل الياء بالألف، فقال: يا أبتا، ثم حذف الألف

---

(١) البيت لأبي الحِدْرِجان كما في نوادر أبي زيد (٢٣٩) وبلا نسبة في العين (٢٥٣/٤)، والخصائص (٣٣٩/١).

(٢) الحجة للقراء السبعة (٣٩٥/٤).

(٣) التفسير البسيط (١١/١٢) ومابعدها.

(٤) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه (٢٩) وعجزه:

وَلَيلٍ أُقاسِيه بَطيءِ الكَوَاكِبِ

كما تحذف الياء، فتبقى الفتحة دالة على الألف. كما أن الكسرة تبقى دالة على الياء[1].

وهذا الوجه الثاني في فتح التاء من (يا أبتَ) هو اختيار الزجاج[2] وهو مذهب البصريين[3].

والذي يذهب إليه الرسعني هو قول البصريين في أن التاء علامة التأنيث دخلت على الأب في باب النداء خاصة، لتكون بدلا من ياء الإضافة، والتقدير عنده: يا أبتي فاجتزأ بالكسرة عن الياء، وهذه التاء تاء التأنيث وهي عوض عن ياء الإضافة.

(١) الحجة (٤/٣٩٠).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٣/٨٩).

(٣) الكتاب (٢/٢٠٧)، والحجة (٤/٣٩٠).

المسألة الحادية عشرة

إثبات ياء المتكلم وحذفها في قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُّ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ﴾[1].

قال الرسعني: (﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾ وقرأتُ لأبي جعفر: «يا حسرتايَ» بألف بعد التاء وياء مفتوحة.

وقرأ الحسن وأبو العالية: «يا حسرتي» بكسر التاء وسكون الياء على الأصل، والمعنى: يا ندامتي احضري، فهذا أوانك)[2].

❁❁❁

اختلف القراء في ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾ حال الوقف والوصل يقول ابن الجزري في النشر: (واختلفوا في ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾؛ فقرأ أبو جعفر: (يا حسرتاى) بياء بعد الألف، وفتحها عنه ابن جماز، واختلف عن ابن وردان فروى إسكانها أبو الحسن بن العلاف، وهو قياس إسكان ياء (محياي) وروى عنه الآخرون الفتح، وكلاهما صحيح نص عليهما عنه غير واحد، ولا يلتفت إلى من رده بعد صحة روايته، وقرأ الباقون بغير ياء)[3].

وجاء في المحتسب: (ومن ذلك قراءة أبي جعفر (يا حسرتاى) وروى ابن جماز عنه: (يا حسرتاى) مجزومة الياء. قال أبو الفتح: في هذه القراءة إشكال، وذلك أن الألف في (حسرتا) إنما هي بدل من ياء (حسرتي) أبدلت الياء ألفا، هربا إلى خفة الألف من ثقل الياء، هذا البدل إنما بابه النداء، وكان- على هذا- ألا يأتي بياء المتكلم بعد الألف؛ لأن هذه الألف إنما هي بدل من ياء الضمير، وليس له هناك ياءان، فهذا وجه إشكال هذا، وهو واضح، والذي عندي فيه أنه جمع بين العوض والمعوض عنه، أعنى البدل والمبدل منه. وأما إسكان الياء في (حسرتاى) في الرواية الثانية فهو على ما مضى من قراءة نافع (محياي ومماتي) وأرى مع هذا لهذا الإسكان هنا مزية على ذلك)[4].

---

(١) الزُّمَر: ٥٦.

(٢) رموز الكنوز (٥٦٤/٦)

(٣) إتحاف فضلاء البشر (٣٧٦)، النشر (٣٦٣/٢)، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة – القراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب لعبد الفتاح القاضي (٢٧٧/١).

(٤) المحتسب (٢٣٧/٢_٢٣٩) بتصرف يسير.

يقول الطبري: (والألف في قوله: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾ هي كناية المتكلم، وإنما أريد: يا حسرتي، ولكن العرب تحوّل الياء فى كناية اسم المتكلم في الاستغاثة ألفا، فتقول: يا ويلتا، ويا ندما، فيخرجون ذلك على لفظ الدعاء، وربما قيل: يا حسرة على العباد، كما قيل: يا لهف، ويا لهفا عليه، وذكر الفراء أن أبا ثَرْوان أنشده:

تَزُورُونَهَـــا وَلا أَزُورُ نِسَـــاءَكُمْ أَلْهَــفَ لأَوْلادِ الإِمَــاءِ الحَوَاطِــبِ[1]

خفضا كما يخفض في النداء إذا أضافه المتكلم إلى نفسه، وربما أدخلوا الهاء بعد هذه الألف، فيخفضونها أحيانا، ويرفعونها أحيانا، وذكر الفراء أن بعض بني أسد أنشد:

يَــا رَبّ يــا رَبَّــاهُ إِيَّــاكَ أَسَــلْ عَفْـرَاءَ يـا رَبَّـاهُ مِـنْ قَبْـلِ الأَجَـلْ[2]

خفضا، قال: والخفض أكثر في كلامهم، إلا في قولهم: يا هَناه، ويا هَنْتاه، فإن الرفع فيها أكثر من الخفض؛ لأنه كثير في الكلام، حتى صار كأنه حرف واحد.

والملاحظ في كلام الإمام الرسعني أنه لم يذكر أقوال علماء اللغة في المسألة رغم أنها مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، فالكوفيون يجيزون بقاء الياء وصلاً، أما البصريون فيمنعون ذلك، ولكن الرسعني اكتفي بذكر ما فيها من أوجه القراءات بدون توجيه.

(١) البيت لأبي ثروان العكلي وهو عند الطبري (٢١/٢١٣_٢١٤). وفي شرح أبيات سيبويه (١٩/٢) وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن (٢٨٥).

(٢) البيت من شواهد الفراء في معاني القرآن (٢٨٦) والجمل في النحو للخليل (٢٩٠/١).

المسألة الثانية عشرة

اجتماع نون الرفع مع نون الوقاية آخر الفعل:

يقول الرسعني: قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾[1].

قرأ نافع: «تبشرونِ» بكسر النون، ومثله ابن كثير إلا أنه شَدَّد النون، وفتحها الباقون من غير تشديد. قال الزجاج[2]: وهو أجود في القراءة.

قال أبو علي الفارسي[3]: من كَسَرَ النون وشدّد، أراد: تبشرونَني، فأدغم النون الأولى التي هي علامة الرفع في الثانية المتصلة بالياء، وحذف الياء اكتفاء بالكسرة منها.

وأما قراءة نافع فإنه أراد «تبشرونَني» أيضاً، فحذف النون الثانية؛ لأن التكرير بها وقع، ولم يحذف الأولى التي هي علامة الرفع؛ لأن العلامة لا تنحذف، وأثبت الكسرة لتدل على الياء المحذوفة التي هي ضمير المفعول، وقد حذفوا هذه النون في كلامهم؛ لأنها زائدة. قال الشاعر:

أبــالموتِ الــذي لا بُــدَّ أنــي مُــلاقٍ لا أبــاكِ تُخَــوِّفيني[4]

ومن قرأ: «تُبَشِّرونَ» بفتح النون، فالنون علامة الرفع، ولم يُعَدِّ الفعل فتجتمع نونان، وحذف المفعول كثير)[5].

❁❁❁

قرأت كلمة (تبشرون) بثلاث قراءات، الأولى بفتح النون من غير تشديد، وهي قراءة الجمهور.

والثانية جاءت بكسر النون من غير تشديد، والثالثة بكسر النون وتشديدها.

أما القراءة الأولى فقد قرأ بها أبو عمرو وابن عامر وعاصم والكسائي وحمزة، أي أنها قراءة الجمهور، وقد ذكر الزجاج عنها أنها أجود القراءة، ومال إلى هذا القول العكبري ومكي[6].

---

(١) الحِجر: ٥٤.

(٢) معاني الزجاج (١٨١/٣).

(٣) الحجة (٢٦/٣_٢٧).

(٤) البيت لأبي حية النميري في ديوانه (١٧٧).

(٥) رموز الكنوز (٦١٦/٣).

(٦) الحجة لابن زنجلة (٣٨٢)، والنشر في القراءات العشر (٣٠٢/٢)، وإتحاف فضلاء البشر (٢٧٥)، والسبعة في القراءات =

ويقول العكبري: (يُقْرَأُ بفتح النون وهو الوجه، والنون علامة الرفع ويُقْرَأُ بكسرها وياء الإضافة محذوفة ؛ وفي النون وجهان: أحدهما: هي نون الوقاية، ونون الرفع محذوفة لثقل المثلين، وكانت الأولى أحق بالحذف ؛ إذْ لو بقيت لكسرتْ، ونون الإعراب لاتُكْسَرُ لِئَلَّا تَصيرَ تابعةً، وقد جاء ذلك في الشِّعْرِ. والثاني: أنَّ نون الوقاية محذوفة، والباقية نون الرفع ؛ لأنَّ الفعل مرفوع فأُبْقِيَتْ علامته، والقراءةُ بالتَّشديد أَوجهُ)[1] .

وقد استدلَّ سيبويه على حذف النون الأولى بأنَّ نونَ الرفع قد عُهِد حَذْفُها دون ملاقاة مِثْلٍ رفعاً، يقول سيبويه: (وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، ذلك قولك: لتفعلنَّ ذاك ولتذهبنَّ، لأنَّه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالا. وتقول: هل تفعلنَّ ذاك، تحذف نون الرفع لأنَّك ضاعفت النون، وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوها إذ كانت تحذف، وهم في ذا الموضع أشد استثقالاً للنونات، وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا، أي أنهم حذفوا نوناً من نونين لا من ثلاثة)[2].

وممن ذهب إلى حذف النون الثانية الأخفش وأبوعلي الفارسي.

يقول الأخفش: (وقد قرأ بعض القراء {فَبِمَ تُبَشِّرُونِ} أراد {تُبَشِّرُونَنِي} فأذهب أحد النونين استثقالا لاجتماعهما، كما قال: "ما أَحسَسْتُ مِنْهُمْ أَحدا" فألقوا إحدى السينين استثقالا. فهذا أجدر أَنْ يستثقل لأنَّهُما جميعا متحركان. قال الشاعر:

تَراهُ كالثُّغَامِ يُعَلُّ مِسْكاً يَسُوءُ الفالِياتِ إِذَا فَلَيْنِي[3]

فحذف النون الآخرة لأنها النون التي تزاد ليترك ما قبلها على حاله وليست باسم. فأما الأولى فلا يجوز طرحها فإنها الاسم المضمر.)[4].

ويقول أبوعلي الفارسي: (وأمّا قراءة نافع فبم تبشرون فإنّه أراد تبشرونني، وتعدية الفعل إلى المضمر المنصوب، لأنّ المعنى عليه، فأثبت ما أخذ به غيره من الكسرة التي تدلّ على الياء المفعولة، وحذف

=

(٣٦٧)، وتأويل مشكل القرآن (٤٤)

(١) التبيان في إعراب القرآن (٧٨٥/٢) .

(٢) الكتاب لسيبويه (٥١٩/٣).

(٣) البيت لعمرو بن معدي كرب الزّبيدي، جمعه ونسّقه مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ٢، ١٩٨٥ م، (١٨٠). والبيت في الكتاب (٥٢٠/٣).

(٤) معاني القرآن للأخفش (٢٥٤/١_٢٥٥).

النون الثانية، لأنّ التكرير بها وقع، ولم يحذف الأولى التي هي علامة الرفع، وقد حذفوا هذه النون في كلامهم لأنّها زائدة، ولأنّ علامة الضمير الياء دونها، ونظير حذفهم لها من المنصوب حذفهم لها من المجرور)[1].

وأما قراءة الكسر فيمكن تخريج قراءة تبشرونِ بكسر النون مخففة على أنه عُدِّي الفعل فصار "تبشرونني" ثم حذف إحدى النونين استخفافا لاجتماع المثلين ، وقد اختلف النحاةُ ذكرت في أيَّتهما المحذوفة: فمذهب سيبويه ومَنْ تبعه أن المحذوفةَ هي الأُولى، ومذهب الأخفش ومَنْ تبعه أن المحذوفة هي الثانية.

وقراءة الكسر بنون مشددة مع المد المشبع، فالأصل تبشرونني أيضا، فأدغمت نون الرفع في نون الوقاية، ثم حذفت ياء الإضافة لدلالة الكسرة عليها، وقرأ الباقون تبشرون بنون مفتوحة مخففة، على أن أصل الفعل تبشرون فالنون هي نون الرفع[2].

وفي توجيه تلك القراءات يقول أبو منصور الأزهري: (مَنْ قَرَأَ (فبم تبشرونِّ) بكسر النون مشددة فالأصْل (تبشرُونني)، وأدغمت إحداهما في الأخرى وشددت، وكُسِرَت لِتَدُلّ على ياء الإضافة، ومن خفف النون فإنه يحذف إحدى النونين لثقلهما كما قال:

تَراه كالثَّغام يُعَلُّ مِسْكاً يَسُوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْني

أراد: فَلَيْنَنِي، فحذف إحدى النونين.

والقراءة المختارة بفتح النون على أنها نون الجمع)[3].

والذي يراه الباحث أن قراءة فتح النون المخففة وكسرها متواترتان لا يمكن تفضيل إحداهما على الأخرى ، وإن كانت القراءة بفتح النون هي المختارة عند كثير من العلماء على أنها نون الرفع، إذ يقول الزجاج: (وهو أجود في القراءة)[4]، ويقول مكي: (فالاختيار فتح النون والتخفيف ؛لأنه وجه الكلام ورتبة الإعراب ولأن عليه أكثر القراء)[5].

وأن الأصل بنونين وحذفت إحداهما طلبا للتخفيف وفرارا من الثقل، قال سيبويه: (الثقيلة والخفيفة بلغنا

(١) الحجة للقراء السبعة (٥/٤٥_٤٦)

(٢) النشر في القراءات العشر (٣/١٣٩). والكشف عن وجوه القراءات (٢/٣٠).

(٣) معاني القراءات للأزهري (٢/٧٠).

(٤) معاني القرآن (٣/٦٤).

(٥) الكشف عن وجوه القراءات (٢/١٨١) .

أن بعض القراء الموثوق بهم قرأ (أتحاجّوني) وكان يقرأ (فبم تبشِّرون) وهي قراءة أهل المدينة وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف[1].

(١) الكتاب (٣/٥١٩) ومابعدها.

المسألة الثالثة عشرة

الوقف على «هيهات» في قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[1].

قال الرسعني: (﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ﴾ قُرئ بالحركات الثلاث مُنوناً وغير مُنون. وقرأ معاذ القارئ: «هيهاتْ هيهاتْ» بإسكان التاء فيهما

فهذه سبع لغات قرئ بهن، وفيها ثلاث لغات لم يقرأ بهن وهي: «أيْهَاتَ»، قال الشاعر:

فأيْهَاتَ أيْهَاتَ العقيقُ وأهلُهُ وأيْهَاتَ خِلٌّ بالعَقيقِ نُوَاصِلُه[2]

و«أيْهَانَ» بالنون، و«أيهاً»، وقد جمع الأحوص بين لغتين في بيت فقال:

تَذَكَّرَ أياماً مَضَيْنَ من الصِّبَا وهيهاتَ هَيْهَاتاً إليكَ رُجُوعُهَا[3]

والقُرّاء السبعة مطبقون على «هيهاتَ هيهاتَ» بفتح التاء فيهما من غير تنوين، ووقف عليهما بالهاء ابن كثير والكسائي، والباقون بالتاء)[4].

اختلف القرَّاء في قراءة ذلك، فقرأته قُرَّاءُ الأمصار غير أبي جعفر: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ﴾ بِفَتْحِ التَّاءِ فِيهِمَا. وقرأ ذلك أبو جعفر: (هَيْهَاتِ هَيْهَاتِ) بِكَسْرِ التَّاءِ فِيهِمَا. والفتح فيهما هو القراءة عندنا، لإجماع الحُجَّة من القُرَّاءِ عليه[5].

واختلف القراءُ في الوقفِ عليها، فمنهم مَنْ اتَّبع الرسمَ فَوَقَفَ بالهاءِ وهما الكسائيُّ والبزيُّ عن ابن كثير. ومنهم مَنْ وَقَفَ بالتاءِ، وهم الباقونَ. وكان ينبغي أَنْ يكونَ الأكثرُ على الوقفِ بالهاءِ لوجهين، أحدُهما: موافقةُ الرسمِ. والثاني: أنهم قالوا: المفتوح اسمٌ مفردٌ أصله هَيْهَيَة كزَلْزَلة وقَلْقَلَة من مضاعفِ الرُّباعي. وقد تقدَّم: أنَّ المفردَ يُوقف على تاء تأنيثِه بالهاء[6].

---

(١) المؤمنون: ٣٦.

(٢) البيت لجرير في ديوانه (٤٧٩)، والخصائص (٤٢/٣)، ومعاني الزجاج (١٣/٤)، ومعاني الفراء (٢٣٥/٢).

(٣) البيت للأحوص في ديوانه (١٢٨) وهو في القرطبي (١٢٢/١٢)، وزاد المسير (٤٧٢/٥).

(٤) رموز الكنوز (١١٩/٥).

(٥) إتحاف فضلاء البشر (٣١٨)، والنشر (٣٢٨/٢). وتفسير الطبري (٤٢/١٧)، والتيسير في القراءات السبع (٦٠).

(٦) الدر المصون (٣٤٠/٨).

كما اختلف أهل العربيَّة في كيفيَّة الوقف على هيهات، فكان الكسائي يختار الوقوف فيها بالهاء؛ لأنها منصوبة، وكان الفراء يختار الوقوف عليها بالتَّاء. ويقول: مِنَ العرب منْ يخفض التَّاءَ، فدلَّ على أنها ليستْ بهاء التَّأنيث. فصارتْ بمنزلة: دَرَاكِ، وَنَظَارِ؛ وأمَّا نَصْبُ التَّاءِ فيهما. فلأنَّهما أدَاتَانِ، فصارتا بمنزلة خَمْسَةَ عَشَرَ[1].

وهذه اللفظة جاءت فيها أوجه كثيرة، وقد بسط السمين فيها القول في دره المصون: يقول السمين الحلبي: (وفي هذه اللفظةِ لغاتٌ كثيرةٌ تزيد على الأربعين، وأذكر هنا مشهورَها وما قُرِيء به: فالمشهورُ "هَيْهاتَ" بفتح التاءِ من غيرِ تنوينٍ، بُني لوقوعِه موقعَ المبنيِّ أو لشِبْهِه بالحرفِ وقد تقدَّم تحقيق ذلك. وبها قرأ العامَّةُ وهي لغة الحجازيين. و"هَيْهاتاً" بالفتح والتنوين، وبها قرأ أبو عمروٍ في روايةِ هارون عنه. ونسبها ابن عطية لخالد بن إلياس. "وهَيْهاتٌ" بالضمِّ والتنوين وبها قرأ الأحمر وأبو حيوة. وبالضم من غير تنوين، وتروى عن أبي حيوةَ أيضاً، فعنه فيها وجهان، وافقه أبو السَّمَّال في الأول دونَ الثانية. "وهَيْهاتٍ" بالكسر والتنوين، وبها قرأ عيسى وخالد بن إلياس، وبالكسرِ من غير تنوين، وهي قرءاةُ أبي جعفرٍ وشَيْبة، وتروى عن عيسى أيضاً، وهي لغة تميم وأسد. "وهَيْهاتْ" بإسكانِ التاء، وبها قرأ عيسى أيضاً وخارجة عن أبي عمرو والأعرج. "وهَيْهاهْ" بالهاء آخراً وصلاً ووَقْفاً. و"أَيْهاتَ" بإبدال الهاء همزة مع فتح التاء، وبهاتين قرأ بعضُ القرَّاء فيما نقل أبوالبقاء، فهذه تسع لغات قد قرئ بهن ولم يتواتر منها غير الأولى)[2].

وكان الفرَّاء يقول أيضاً: إنْ قِلتَ: إنَّ كل واحدةٍ مُسْتَغْنِيَةٌ بنفسها يجوز الوقوف عليها، فإنَّ نصبها كنَصْبِ قولهِ:قمتُ ثُمَّتَ جَلَسْتُ؛ وبمنزلةِ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

مَـــاوِيَّ يَـــا رُبَّتَمَـــا غَـــارَةٍ شَـعْوَاءَ كَاللَّذْعَـةِ بِالْمِيْسَـمِ[3]

قَالَ: فَنَصْبُ (هَيْهَاتَ) بمنزلة هذه الهاء التي في (رُبَّتَ)؛ لأنها دخلتْ على (رُبَّ) وعلى (ثُمَّ)، وكانا أدَاتَيْنِ، فَلَمْ تغيرها عن أَدَاتِهِمَا فَنُصِبَا[4].

ويوجه أبو منصور الأزهري الوقف عليها بالهاء والتاء فيقول: (اتفقوا على فتح التاء في الإدارج،

(١) معاني القرآن (٢/٢٣٥).

(٢) الدر المصون (٨/٣٣٨).

(٣) البيت لضمرة بن ضمرة في الأزهيّة (٢٦٢)، وخزانة الأدب (٩/٣٨٤).

(٤) معاني القرآن (٢/٢٣٤_٢٣٥).

ووقف الكسائي وحده على (هَيْهَاه)، ووقف الباقون على الأولى بالتاء وعلى الثانية بالهاء. قال أبو منصور: أما ما قاله الكسائي من الوقوف عليهما معًا بالهاء فلأن تاءهما في الأصل هاء، فإذا تحركت صارت تاء، وإذا وقفت عليها كانت هاء كهاء المؤنثات، مثل هاء الرحمة، والصلاة، والحسنة، وأمَّا من وقف على الأولى بالتاء وعلى الثانية بالهاء فلأن الأولى الإدراج فيها أكثر؛ لأنها وكدَت بالثانية فصارتا شيئا واحدا، وجعلوا الثانية هاء في الوقف على الأصل. وقال أحمد بن يحيى: من جعلهما كالحرف الواحد ولا يُفْرِدُ لم يقف على الأولى ووقف على الثانية بالهاء؛ كما يقف على اثنتي عشرة بالهاء، ومن نوى الإفراد وقف عليهما بالهاء؛ لأن الأصل الهاء، فقف كيف شئت. قال: وكأني أستحب الوقوف على التاء؛ لأن من العرب من يخفضُ التاء على كل حال)[1].

يقول أبو بكر الأنباري: (من جعلها حرفًا واحدًا لا يفرد أحدهما من الآخر وقف على الثاني بالهاء ولم يقف على الأول فيقول: (هيهات هيهاه) كما يقول: «خمس عشره» و«سبع عشره». ومن نوى إفراد أحدهما من الآخر وقف فيهما جميعًا بالهاء وبالتاء؛ لأن أصل الهاء تاء. قال الفراء: (وكأني أستحب الوقف على التاء؛ لأن من العرب من يخفض التاء في كل حال فكأنها مثل تاء عرفات وملكوت وما أشبه ذلك. وكان عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء يقفان عليها (هيهاه هيهاه) بالهاء. وقد روي أيضًا عن أبي عمرو أنه كان يقف على (هيهات) بالتاء)[2].

وقال الأزهري: (واتفق أهل اللغة على أن تاء هيهات ليست بأصلية أصلها هاء).

قال أبو عمرو بن العلاء: (إذا وصلت هيهات فدع التاء على حالها، وإذا وقفت فقل: هيهاه)[3].

ويدل على هذا ما روي عن سيبويه أنه قال هي بمنزلة علقاة[4]، يعني في التأنيث[5]. وإذا كان كذلك كان الوقف بالهاء. قال الفراء: (واختار الكسائي الهاء وأنا أقف على التاء)[6]. وعنده أن هذه

(١) معاني القراءات (١٩٣/٢).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري (٢٩٨/١).

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (٢٥٦/٦).

(٤) عَلْقَاة: شجرة تدوم خضرتها في القَيْظ، وقضبانها دقاق طوال عَسرٌ رضها، وأورقها لطاف، يتخذ منها المكانس، لسان العرب (علق).

(٥) معاني القرآن وإعرابه الزجاج (١٢/٤)، وانظر الكتاب (٢٩١/٣).

(٦) معاني القرآن للفراء (٢٣٦/٢).

التاء ليست بهاء تأنيث[1].

وخلاصة ما في المسألة: أن من جعل الهاء كهاء المفردات، الرحمة والنواة، وقف عليها بالهاء راجحا، وبالتاء مرجوحاً، كما فعل الكسائي، ومن قدرها جمع مؤنث سالماً مسمى به وقف عليها بالتاء راجحاً، وبالهاء مرجوحاً، وهو الأقرب كما بينه الأزهري.

ويكتفي الإمام الرسعني في هذه المسألة بعرض ما فيها من لغات قرئ بها ولغات لم يقرأ بها، ولم يرجح أي قراءة على أخرى، إلا أن ما يستنتج من كلامه أنه يوافق رأي الجمهور الذين يرون أن هيهاتَ هيهاتَ تقرأ بفتح التاء فيهما من غير تنوين، ويوقف عليها بالتاء.

(١) التفسير البسيط (٥٨٢/١٥).

المسألة الرابعة عشرة

تسكين الهمزة واختلاسها في ﴿بَارِئِكُمْ﴾

قال الرسعني: (قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾[1].

قرأ السبعة ﴿بَارِئِكُمْ﴾ بكسر الهمزة، إلا أبا عمرو فإنه سَكَّن الهمزة في رواية عنه، واختلس في أُخرى.

قال سيبويه: كان أبوعمرو يختلس الحركة في «بارئكم» و«يأمركم» وما أشبه مما تتوالى فيه الحركات، فيرى من سمعه أنه قد أسكن ولا يُسْكِن)[2].

قرئت الآية باختلاس[3] حركة الهمزة في (بارئكم) وإسكانها[4]، وقد روى سيبويه عن أبي عمرو أنه يختار الاختلاس في هذه القراءة كما نقل ذلك الرسعني.

قال سيبويه: (فأما الذين يشبعون فيُمططُون، وعلامتها واوٌ وياءٌ، وهذا تَحْكمه لك المشافهة، وذلك قولك: يَضْرِبُها، ومِنْ مأْمنك.

وأما الذين لايُشْبعون فيَختلسون اختلاسا، وذلك قولك: يَضْرِبُها، ومِنْ مأْمَنك، يُسرِعون اللفظ، ومن ثم قال أبوعمرو: (إلى بارِئكُم)، ويدلك على أنها متحركة قولهم: مِنْ مأْمنكَ، فيبيّنون النون، فلو كانت ساكنة لم تحقَّق النون)[5].

فسيبويه يريد أن يُبين أنّ أبا عمرو اختلس ولم يُسكن، وذلك ردا على مَنْ ظَنَّ أنّ أبا عمرو يسكن حرف الإعراب.

---

(١) البقرة: (٥٤).

(٢) الرسعني (م/٢٠٧).

(٣) الاختلاس: وهو إخفاء الحركة وإضعاف الصوت بها وليس سلبها. ينظر: الحجة لأبي علي الفارسي (٨٣/٢). والاختلاس يكون أقصر زمناً وتكاد تفقد الجهر مثلما في الإسرار، وتكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون. ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي لعبدالصبور شاهين (٣٧٠).

(٤) قرأ الجمهور بظهور حركة الإعراب وهي الكسرة، وقرأ أبو عمرو اليزيدي والسوسي وغيره بالإسكان، وقرأت بالإمالة. انظر: معجم القراءات (١٠٢/١).

(٥) الكتاب (٢٠٢/٤).

ولذا قال الأزهري: (قال سيبويه :كان أبو عمرو يختلس الحركة من بَارِئْكُم، وهو صحيح، وسيبويه أضبط لما رُوِي عن أبي عمرو من غيره؛ لأن حذف الكسرِ في مثل هذا إنما يأتي في اضطرار الشعر، ولا يجوز ذلك في القرآن، وسائر القراء قرأوا بالإشباع، وكسر الهمزة، وهي القراءة المختارة، وليس كل لسان يطوعُ ما كان يطوع له لسانُ أبي عمرو؛ لأن صيغة لسانه صارت كصيغة ألسنة العرب الذين شاهدهم وأَلِفَ عادتهم)[1].

ويظهر أن الأزهري يرى أن الواجب على القارئ أن يقرأ بالإشباع، إذ الاختلاس صعب الرَّوْم إلا على أقحاح العرب وفصحائها.

وبالغ ابن جني في دفع توهم الإسكان بطعنه في الرواة، وأنهم أُتوا من ضعف درايتهم بالعربية حيث يقول: (وكذلك قوله عزوجل: (فَتُوبُوا إِلَى بارِئِكُمْ) مختَلسًا غير ممكّن كسر الهمزة، حتى دعا ذلك مَن لطف عليه تحصيل اللفظ إلى أن ادّعى أن أبا عمرو كان يسكّن الهمزة، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القرّاء الذين روَوه ساكناً، ولم يُؤْت القوم في ذلك من ضعف أمانة، لكن أُتُوا من ضعف دراية)[2].

وأما إسكان حركة الإعراب فقد اختلف فيها النحويون فمنهم من يجيز ذلك، ومنهم من يردها، ويطعن أيضا في رواية الإسكان، ويرون أنها لحن.

قال أبو حيان: (وقرأ الجمهور بظهور حركة الإعراب في ﴿بَارِيِكُمْ﴾ وروي عن أبي عمرو الاختلاس، روى ذلك عنه سيبويه، وروي عنه الإسكان وذلك إجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة، فإنه يجوز تسكين مثل: إِبْل فأجري المكسوران في «بارِئكُم» مجري إِبْل، ومنع المبرد التسكين في حركة الإعراب، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحنٌ، وما ذهب إليه ليس بشيء؛ لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ولغة العرب توافقه على ذلك، فإنكار المبرد لذلك منكر)[3].

والذين أجازوا إسكان حركة الإعراب احتجوا بما نقلوه عن العرب، وطلبوا التخفيف لما كثُر توالي الحركات.

---

(١) معاني القراءات للأزهري (١/١٥٠_١٥١).

(٢) الخصائص (١/٧٢_٧٣).

(٣) البحر المحيط (١/٣٦٥).

يقول أبو علي: (فأما حركة البناء فلا خلاف في تجويز إسكانها في نحو ما ذكرنا من قول العرب والنحويين. وأما حركة الإعراب فمختلف في تجويز إسكانها، فمن الناس من ينكره فيقول: إن إسكانها لا يجوز من حيث كان علما للإعراب، وسيبويه يجوّز ذلك، ولا يفصل بين القبيلين في الشعر، وقد روى ذلك عن العرب، وإذا جاءت الرواية لم تردّ بالقياس)[1].

واستشهدوا بقول امرئ القيس[2]:

فاليوم أشرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ إثماً من الله ولا وَاغِلِ

حيث سكّن حركة الرفع في «أشرب».

وقول الشاعر[3]:

رُحتِ وفي رِجليكِ ما فيهما وقد بَدَا هَنْكِ من المِئْزَرِ

وهنا أسكن الشاعر حركة الإعراب في «هنك».

ونسب إلى بعض العرب[4] وإلى تميم خاصة إسقاط حركات الإعراب في بعض الأحيان، قال ابن جني: (ومن ذلك قال ابن مجاهد: قال عباس: سألت أبا عمرو عن ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾[5]، فقال: أهل الحجاز يقولون: «يعلِّمُهم ويَلْعنُهُمُ» مثقلة، ولغة تميم: «يُعْلِمْهم ويلْعَنْهم»)[6].

وقال أيضا: (أما التثقيل فلا سؤال عنه ولا فيه؛ لأنه استيفاء واجب الإعراب؛ لكن من حذف فعنه السؤال، وعلته توالي الحركات مع الضمات، فيثقل ذلك عليهم فيخففون بإسكان حركة الإعراب، وعليه قراءة أبي عمرو: (فَتُوبُوا إِلَى بَارِئْكُمْ) فيمن رواه بسكون الهمزة. وحكى أبو زيد: (بَلَى وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ) بسكون اللام)[7].

---

(١) الحجة للقراء السبعة (٢/٧٩).

(٢) الكتاب (٤/٢٠٤) والخصائص (١/٧٤) وخزانة الأدب (٣/٤٢٧) وهو في ديوانه (١٤١) برواية أخرى ذهبت بموضع الشاهد:

فاليوم أسقى غيرَ مُسْتَحْقِبٍ إثماً من الله ولا وَاغِلِ

(٣) البيت للأقيشر الأسدي في ديوانه (٤٣)، والكتاب (٤/٢٠٣)، والخصائص (١/٧٤).

(٤) معجم القراءات (١/١٠١).

(٥) البقرة: ١٢٩.

(٦) المحتسب (١/١٩٥).

(٧) المرجع السابق.

وأنشدنا أبو علي لجرير[1]:

سيروا بني العمِّ فالأهوازُ مَنْزِلُكم ونَهْرُ تيرى فلا تَعْرِفْكُمُ العرب

يريد: تعرفُكم. ومن أبيات الكتاب[2]:

فاليوم أشرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ إثماً من الله ولا وَاغِلِ

أي: أشربُ.

وقول الشاعر[3]:

وقد بدا هَنْكِ من المئزر

فهذه حجج المجيزين لإسكان حركة الإعراب، وأما أكثر نحاة البصرة فيردون ذلك، بل نقل الزجاج الإجماع على ذلك.

قال الزجاج: (أجمع النحويون البصريون على أنه لا يجوز إسكان حركة الإعراب إلا في ضرورة الشعر، فأما ما روي عن أبي عمرو فلم يضبطه عنه القراء، وروى عنه سيبويه أنه كان يخف الحركة ويختلسها، وهذا هو الحق)[4] وإنما يجوز الإسكان في الشعر نحو قول امرئ القيس[5]:

فاليوم أشرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ إثماً من الله ولا وَاغِلِ

فالزجاج يرى أن الإسكان ضرورة في الشعر، وهذا ما عليه سيبويه، فقد نص على ذلك: فقال(وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر، شبهوا ذلك بكسرة فخذٍ حيث حذفوا فقالوا: فخْذٌ، وبضمة عضدٍ حيث حذفوا فقالوا: عضْد؛ لأن الرفعة ضمةٌ والجرة كسرة)[6]. أي أنّهم أسكنوا، في الشعر، طلبا للتخفيف وفرارا من توالي الحركات.

---

(١) البيت لجرير،في ديوانه (٤٦)، والخصائص (٧٤/١).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) البيت للأقيشر الأسدي، وصدره: رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيهما، والشاهد فيه تسكين (هَنْك) وهو في ديوانه (٤٣) والكتاب (٢٠٣/٤)، والخصائص (٧٤/١).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (١٣٦/١)، البحر المحيط (٢١٧/٥) والدر المصون (٣١٦/٦).

(٥) سبق تخريجه.

(٦) الكتاب (٢٠٤/٤).

وقد أيد الشنتمريُّ سيبويه في هذا الرأي، فقال: ما قاله سيبويه صحيح؛ لأنه لاخلاف بينهم أن الإعراب قد يزول بالإدغام، والقرآء قد أجمعوا على إدغام النون في قوله تعالى: (مالك لاتأمنا)[1].

والأصل لا تأمنُنا، فذهبت الضمة التي هي علامة للرفع، فإذا كان الإعراب قد ذهب في اللفظ من المدغم في الكلام فغير بعيد أن يجوز إسكان الحركة في الشعر[2].

ويقول الأخفش: (وقوله: ﴿بَارِيِكُمْ﴾ مهموز؛ لأنه من برأ اللهُ الخلقَ يَبْرأُ بَرْءاً، وقد قرأ بعضهم هذه الهمزة بالتخفيف، فجعلها بين الهمزة وبين الياء. وقد زعم قوم أنها تجزم، ولا أرى ذلك إلا غلطا منهم، سَمِعُوا التخفيف فظنّوا أنه مجزوم، والتخفيف لا يفهم إلا بمشافهة ولا يعرف في الكتاب. ولا يجوز الإسكان، إلا أن يكون أسكن وجعلها نحو «عَلْمَ» و«قَدْ ضُرْبَ» و«قَدْ سَمْعَ» ونحو ذلك)[3].

وكذا قال الزمخشري أيضاً: (وحكى عن أبي عمرو إسكان الميم، ووجهه أن الحركة لم تكن إلا خلسة خفيفة، فظنها الراوي سكونا. والإسكان الصريح لحن عند الخليل وسيبويه وحذاق البصريين؛ لأن الحركة الإعرابية لا يسوغ طرحها إلا في ضرورة الشعر)[4].

ومن خلال ما سبق يتضح أن الإمام الرسعني يذهب إلى ما ذهب إلي الإمام سيبويه وجمهور البصريين على أنه لا يجوز إسكان حركة الإعراب، فأما ما روي عن أبي عمرو فلم يضبطه عنه القراء، وروى عنه سيبويه أنه كان يخف الحركة ويختلسها، وهذا هو الحق.

---

(١) يوسف (١١).

(٢) النكت (٦٠٧).

(٣) معاني القرآن (٩٩/١).

(٤) الكشاف (٣٦٩/٢) واللباب (٤٧٣/١).

المسألة الخامسة عشرة

تحقيق الهمز وتركه في قوله تعالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ ﴾[1].

قال الرسعني: (قرأ نافع وأبو عمرو بتليين الهمز مع المد، وقرأ ابن كثير بالقصر والهمز، على وزن: هَعَنْتُمْ، وقرأ الباقون بالمد والهمز، وأصله: «ءأنتم» فقلبت الهمزة هاء، فعلى هذا هو استفهام في معنى التعجب من جهلهم)[2].

قرأ أبو عمرو ونافع «ها أنتم» ممدودا مستفهما غير مهموز، وقرأ ابن كثير «هأنتم» غير ممدود وهمز[3].

وقد ذكر أبو علي أن قراءة نافع وأبي عمرو «هانتم» تحتمل ضربين:

أحدهما: يجوز أن تكون «ها» التي للتنبيه دخلت على أنتم ويكون التنبيه داخلا على الجملة كما دخل في قوله: هلمّ، وكما دخلت «يا» التي للتنبيه في نحو: (ألا يا اسجدوا).

ولا يجوز مع هذا البناء وكون الكلمتين بمنزلة شيء واحد أن تقدر منبّها، فكما أنّ هذا لاحق للجملة كذلك يجوز في: «يا قاتل الله» وقوله: (ألا يا اسجدوا) لاحقا لها[4].

أمّا قراءة ابن كثير «هأنتم» فوجهه: أنّه أبدل من همزة الاستفهام الهاء، أراد: أأنتم فأبدل من الهمزة الهاء، فإن قلت: هلّا لم يجز البدل من الهمزة؛ لأنّه على حرف واحد؟ وإذا كان على حرف واحد وأبدلت منه لم يبق شيء من الحرف يدلّ عليه، فيكون الإبدال منه كالحذف له، فكما لا يجوز حذفه، كذلك لا يجوز البدل منه. قيل: لا يمتنع البدل منه، وإن كان على حرف، وما ذكرته ضرب من القياس الذي جاء استعمالهم بخلافه، ألا ترى أنّهم قد أبدلوا من الباء الواو في قولهم: والله، وأبدلوا من الواو التاء في تالله؟ فهذه حروف مفردة وقد وقع الإبدال منها كما ترى، فكذلك تكون الهاء بدلا من الهمزة. فإن

(١) آل عمران (٦٦).

(٢) رموز الكنوز (١/٢٠٤).

(٣) الحجة لأبي علي (٣/٤٦).

(٤) الحجة (٣/٤٧_٤٩).

قلت: فهل يجوز أن تكون الهاء التي في «ها» التي للتنبيه، كأنّه أراد: ها أنتم، فحذف الألف من الحرف، كما حذف من «ها» في قولهم: هلمّ[1].

وقد جود أبو منصور الأزهري قراءة نافع وأبي عمرو، وأنها أحسن من قول من جعل «ها» تنبيها في «هانتم» يقول: (أما قراءة أبي عمرو ونافع «هَا نْتُمْ» ممدودا غير مهموز فهو جيد، لا استفهام فيه، ولكن هاء تنبيه، كقوله: هؤلاء، وهذاك، وكذلك قراءة من قرأها بالمد والهمز، لا فرق بينهما غير تليين الهمزة في قراءة أبي عمرو، وأما قراءة ابن كثير «هَأَنْتُمْ» بوزن «هَعَنتُم».

فكأنه ذهب إلى أن الأصل «أأنتُمْ» على الاستفهام، ثم قلبت الهمزة الأولى هاء، كما يقال: «هَراقَ الماء وأراقَهُ»، وروى عن ابن كثير «هانتم» بتليين الهمز، كأنَ معناه «أنتم»، ثم قلبت الهمزة الأولى هاء، وكذلك من قرأ بالمد والهمز، يجوز أن يكون قلب الهمزة هاء، والله أعلم.

قال أبو منصور: وهذا أحسن من قول من جعل «ها» تنبيها في «هانتم»)[2].

ومن خلال التوجيهات السابقة يمكن القول إن توجيه قراءة نافع وأبي عمرو «هاآنتم» أن الهاء حرف تنبيه، وخففت الهمزة من «أنتم»، ولم تحقق بعد الألف، كما قالوا في هباءة: «هباء». يقول أبو علي: (فأمّا الهمزة من «أنتم» فيجوز أن تخفّف ولا تحقّق لوقوعها بعد الألف، كما تقول في هباءة: «هباة»، وفي المسائل: «المسايل»)[3].

والتوجيه الثاني هو أن الهاء مبدلة من الهمزة والأصل «أأأنتم» بهمزتين بينهما ألف، ثم ثقلت فأبدلوا من الهمزة هاءً.

وقلب الهمزة هاء ظاهرة صوتية معروفة، وإنما أبدلوا الهمزة هاء؛ لأن الهمزة حرف شديد مستثقل، والهاء حرف مهموس خفيف، ومخرجهما متقارب، وقد قال سيبويه: (وقد أبدلت من الهمزة في هرقت، وهمرت، وهرحت الفرس، تريد أرحت. وأبدلت من الياء في هذه. وذلك في كلامهم قليل. ويقال: إياك وهياك)[4].

---

(١) الحجة (٣/٤٦).

(٢) معاني القراءات (١/٢٦٠).

(٣) الحجة (٣/٤٩).

(٤) الكتاب (٤/٢٣٨).

وعزا ابن يعيش هذه اللهجة إلى طيىء: (والهاء أبدلت من الهمزة والألف والياء والتاء. فإبدالها من الهمزة في «هرقت الماء»، و«هرحت الدابة»، و«هنرت الثوب»، و«هردت الشيء»، عن اللحياني، و«هياك»، و«لهنَّك»، و«هما والله لقد كان كذا»، و«هن فعلتَ فعلتُ» في لغة طيىءٍ)[1].

والقول المستحسن هو جعل الهاء بدلا من الهمزة، لئلا يجتمع عندنا حرفان للتنبيه في كلمة واحدة.

(١) شرح المفصل (٥/٣٩٩).

المسألة السادسة عشرة

تحقيق الهمز وتركه في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾[1].

قال الرسعني: (﴿قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ وقرأ عاصم بالهمز فيهما[2]، والأول أوجه؛ لأنهما اسمان أعجميان، كجالوت وطالوت، قال الليث[3]: الهمز لغة رديئة.

قال ابن الأنباري[4]: وجه هَمْزِه: أن العرب قد همزت حروفاً لا يُعرف للهمز فيها أصل، كقولهم: استنشأتُ الريح[5]، فإذا كان هذا معروفاً في أبنية العرب، كان مقبولاً في الألفاظ التي أصلها للعجم. ومعنى قول ابن الأنباري: «استنشأتُ الريح»: تشمّمْتُها.

قال أبو علي[6]: من همزهما جعلهما عربيين، فإن «يأجُوج» يفْعُول من أَجَّ، و«مأجوج» مفْعُول من أَجَّ أيضاً، والكلمتان على هذا من أصل واحد في الاشتقاق، وامتناع صرفهما على هذا للتأنيث والتعريف؛ لأن كل واحد منهما كأنه اسم للقبيلة؛ كَمَجُوس.

ومن قرأهما بغير همز أمكن أن يكون على قول من همز، لكنه خفف الهمزة فقلبها ألفاً، مثل: رأسٍ، فهو على قوله أيضاً: يَفْعُول، منْ أَجَّ، وإن كان الألف في «يأجوج» فيمن لم يهمز ليس على التخفيف، فإنه فاعُول من: (ي ج ج)، فإن جعلتَ الكلمة من هذا الأصل كانت الهمزة فيها كالتي في: «سَأقَ»، ونحو ذلك مما جاء مهموزاً ولم ينبغ أن يُهمز.

وأما «مأْجوج» فيمن لم يهمز فهو فاعول مِنْ مَجَّ، كما كان «ياجوج» يفعول مِنْ يَجَّ، فالكلمتان على هذا من أصلين، وليستا من أصل واحد، ويكون امتناعهما من الصرف أيضاً للتأنيث والتعريف.

---

(١) الكهف: ٩٤.

(٢) الحجة للفارسي (١٠٣/٣)، والحجة لابن زنجلة (٤٣٢)، والكشف (٧٦/٢_٧٧)، والنشر في القراءات العشر (٣٩٥/١)، والسبعة في القراءات (٣٩٩).

(٣) انظر: زاد المسير (١٩٠/٥).

(٤) انظر: الوسيط (١٦٦/٣).

(٥) استنشأت لغة في استنشيت الريح، أي وجدت طيبها عند شمها (اللسان، مادة: نشأ).

(٦) الحجة (١٠٣/٣_١٠٤).

ويجوز أن يكون «ماجوج» مفعول من أَجَّ، كما كان في قول من همز، إلا أنه خفف همزه. وإن جعل «ياجوج وماجوج» من العجمى، فهذه التمثيلات لا تصح فيهما، ويكون امتناعهما من الصرف للعجمة والتعريف. وإنما تُمثّل هذه التمثيلات في العجمية؛ ليعلم أنها لو كانت عربية لكانت على ما يذكر)[1].

❁❁❁

وردت كلمة «يأجوج ومأجوج» في موضعين من القرآن، في سورة الكهف في قوله تعالى: ﴿إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾[2]، وفي سورة الأنبياء في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ﴾[3]، وقد قرأ عامة القراء: «ياجوج وماجوج» دون همز في الموضعين، وعاصم وحده بهمزة ساكنة فيهما على لغة بني أسد.

وذهب الزمخشري إلى أنهما اسمان أعجميان فقال: (يأجوج ومأجوج اسمان أعجميان بدليل منع الصرف، وقرئا: مهموزين، «آجوج وماجوج»[4] قال رؤبة بن العجاج:

لَوْ أَن يَأْجُوج ومَأْجُوجَ مَعَا وعادَ عَادوا واسْتَجَاشُوا تُبَّعَا[5]

ويوجه الأخفش هذه القراءة بقوله: (فهمز وجعل الألف من الأصل وجعل يأجوج من يَفْعُول ومأجوج من مَفْعُول والذي لا يهمز يجعل الألفين فيهما زائدتين ويعجلهما من فعل مختلف ويجعل يَاجُوج من يَجَجْتُ ومَاجُوج من مَجَجْتُ)[6].

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن من لم يهمز نوى الهمزة ولكنه خففها بإبدالها حرف مد، نحو: راس[7]. وقد أكد الزمخشري هذا الوجه فقال: (فأما القلب ألفًا فهو تخفيف الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها كهمزة راس وهو لغة أكثر العرب)[8].

---

(١) رموز الكنوز (٣٦٢/٤).

(٢) الكهف: ٩٤.

(٣) الأنبياء: ٩٦.

(٤) الكشاف (٥٠٣/٢).

(٥) البيت لرؤبة في ديوانه (٩٢)، وجامع البيان (١٠٣/١٨).

(٦) معاني القرآن للأخفش (٤٣٣/٢).

(٧) الحجة للقراء السبعة (١٧٣/٥).

(٨) الكشاف (٥٦/١_٥٧).

وفي الإتحاف: (قرأ يأجوج ومأجوج هنا والأنبياء بهمزة ساكنة فيهما عاصم، لغة بني أسد. والباقون بألف خالصة بلا همز، وهما ممنوعان من الصرف للعلمية والعجمة، أو التأنيث، لأنهما اسما قبيلة، على أنهما عربيان)[1].

فأما من قرأ بالهمز فقد جعله من الأجّه وهي الاختلاط، أو شدة الحر، وقيل: من الأجّ وهو سرعة الجري[2]، أو من الأجاج في قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾[3]، وذكر الفراء أن الهمزة فيها لغة أسد[4].

ويقول أبو جعفر النحاس: (بالهمز. قال أبو إسحاق: هما مشتقّان من أجّة الحريق، ومن ملح أجاج. ولا يصرف، تجعلهما اسما للقبيلتين على فاعول ومفعول، ومن لم يهمز جعلهما أعجميين على قول أكثر النحويين. قال الأخفش: يأجوج: من يججت، ومأجوج: من مججت)[5].

يقول الطبري: (اختلفت القرّاء في قراءة قوله: ﴿إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾[6] فقرأت القرّاء من أهل الحجاز والعراق وغيرهم (إنَّ ياجُوجَ وماجُوجَ) بغير همز على فاعول من يججت ومججت، وجعلوا الألفين فيهما زائدتين، غير عاصم بن أبي النجود والأعرج، فإنه ذكر أنهما قرآ ذلك بالهمز فيهما جميعا، وجعلا الهمز فيهما من أصل الكلام، وكأنهما جعلا يأجوج: يفعول من أججت، ومأجوج: مفعول، والقراءة التي هي القراءة الصحيحة عندنا، أن (ياجُوج وماجُوجَ بألف بغير همز لإجماع الحجة من القرّاء عليه، وأنه الكلام المعروف على ألسن العرب)[7].

وإذا تناولناها من الناحية المعجمية فقد جاء في لسان العرب مادة أجج ما نصه: (ويأجوج ومأجوج: قبيلتان من خلق الله، جاءت القراءة فيهما بهمز وغير همز. قال: وجاء في الحديث: «إن الخلق عشرة أجزاء، تسعة منها يأجوج ومأجوج». وهما اسمان أعجميان، واشتقاق مثلهما من كلام العرب، يخرج من أجت النار، ومن الماء الأجاج، وهو الشديد الملوحة، المحرق من ملوحته. قال: ويكون التقدير

(١) الإتحاف: (٣٧٢).

(٢) البحر المحيط (١٦٣/٦).

(٣) الفرقان: ٥٣، فاطر: ١٢.

(٤) اللهجات العربية في التراث: أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣، (٣٣٣/١).

(٥) إعراب القرآن (٥٧/٣)

(٦) الكهف: ٩٤.

(٧) تفسير الطبري (١٠٣/١٨).

في يأجوج: يفعول، وكذلك مأجوج. قال: وهذا لو كان الاسمان عربيان، لكان هذا اشتقاقهما؛ فأما الأعجمية فلا تشتق من العربية. ومن لا يهمز وجعل الألفين زائدتين، يقول: ياجوج: من يججت، وماجوج: من مججت وهما غير مصروفين؛ قال رؤبة:

لـــو أن يـــاجوج ومـــاجوج معـــا وعـــاد عـــادوا واستجاشـــوا تبعـــا)[1]

وقال أبو زرعة مبينا اختيار النحويين لترك الهمز فيهما: (قال النحويون وهو الاختِيار؛ لأن الأسماء الأعجمية سوى هذا الحرف غير مهموزة نحو طالوت وجالوت وهاروت وماروت)[2].

نخلص من هذا إلى أن مذهب النحويين في مثل هذه الأسماء ترك الهمز ولكن مجيء قراءة متواترة سبعية بالهمز لا يبطل هذه القاعدة، كما أن القراءة لا تردُّ لعدم موافقتها لهذه القاعدة، فالقراءتان وردتا على لغتين فصيحتين مشهورتين عند العرب، فالهمز لغة بني أسد وتركه لغة كافة العرب.

وقد سار الإمام الرسعني على درب جمهور النحويين في أن الأوجه في المسألة هو ترك الهمز في (يأجوج ومأجوج)؛ لكونهما اسمان أعجميان كجالوت وطالوت، إلا أنه لم يصرح برد قراءة الإمام عاصم التي جاءت بالهمز في الاسمين.

(١) سبق تخريجه.

(٢) حجة القراءات (٤٣٣).

المسألة السابعة عشرة

الهمزة بين التحقيق والتخفيف في قوله: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾

قال الرسعني: (قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾[1].

قرأ نافع وأهل الكوفة: «أَرْجِهِ» بغير همز، هنا وفي الشعراء، غير أن عاصماً وحمزة سكّنا الهاء، وكسرها قالون.

ووصلها بياء في الوصل: ورش والكسائي، وهمزها الباقون، غير أن أبا عمرو يضم الهاء، وابن ذكون يكسرها، وهشاماً وابن كثير يصلانها بواو في الوصل والهمز، وتركه لغتان صحيحتان. تقول: أَرْجَأْته وأَرْجَيْتُه، بمعنى: أَخَّرْته.

وقال الفراء: بنو أسد يقولون: أرجيت الأمر بغير همز، وكذلك عامة قيس، وبعض تميم يقولون: أرجأت الأمر بهمز، والقراء مولعون بهمزها، وترك الهمز أجود.

وجميع القراءات التي فيها جيدة، غير أن الزجاج قال: من قرأ أرجه بإسكان الهاء فلا يعرفها الحذاق بالنحو، ويزعمون أن هاء الإضمار اسمٌ لايجوز إسكانها، وزعم بعض النحويين أن إسكانها جائز، وقد رويت لعمري في القراءة، إلا أن التحريك أكثر وأجود)[2].

اهتم علماء القراءات اهتماما كبيرا بالهمزة، فعقدوا لها فصولا مطولة تحدثوا فيها عن أحكامها محققة، أو مبدلة، أو محذوفة، أو مخففة. وحصروا أحوال الهمزة المفردة، والهمزتين المجتمعتين، في كلمة واحدة أو في كلمتين[3].

ومن الحقائق العامة عن النطق العربي أن تحقيق الهمزة لغة بدوية اشتهرت بها قبائل وسط شبه الجزيرة وشرقيها مثل: لغة تميم، وقيس، وبني أسد ومن جاورها، وأن عدم الهمز أو التسهيل خاصة حضرية

(١) الأعراف: ١١١.

(٢) الرسعني (٢/٢١٨).

(٣) النشر في القراءات العشر (١/٣٩٠) انظر: الحجة لابن خالويه (٤٨٨)، ومعجم القراءات للخطيب (٣/٤٥٢) واللهجات العربية في القراءات القرآنية لعبده الراجحي (٩٥).

امتازت بها لهجة القبائل في شمال الجزيرة وغربيها مثل أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة[1].

ولعل هذه المسألة كانت سببا في اختلاف القراء في كثير من الألفاظ القرآنية التي قرئت بتحقيق الهمزة وتسهيلها، ومن هذه الألفاظ كلمة " أرجه" كما في سورة الأعراف، و"ترجي" في سورة الأحزاب، و"مرجون" في سورة التوبة، وهذا ما سنفصله في هذه المسألة.

ومعنى "أرجه وأخاه" أخره ومناظرته لوقت اجتماع السحرة، وقيل: احبسه، وقرئ: "أرجئه وأرجه" بالهمز والتخفيف، وهما لغتان، يقال: أرجأته وأرجيته، إذا أخرته[2].

وقد فصل السمين الحلبي القول فيما جاء في كلمة " أرجه" من قراءات فقال: (في هذه الكلمة هنا والشعراء ست قراءات في المشهور المتواتر، ولا التفاتَ إلى مَنْ أنكر بعضها ولا لمِنْ أنكر على راويها، وضبطُ ذلك أن يقال: ثلاث مع الهمز وثلاث مع عدمه، فأمَّا الثلاث التي مع الهمز فأوّلُها قراءة ابن كثير، وهشام عن ابن عامر: أَرْجِئْهو بهمزةٍ ساكنة وهاء متصلة بواو، الثانية قراءة أبي عمرو: أَرْجِئْهُ كما تقدَّم إلا أنها لم يَصِلْها بواو، الثالثة: قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر: أَرْجِئْهِ بهمزة ساكنة وهاء مكسورة مِنْ غير صلة. وأمَّا الثلاثُ التي مع غير الهمز فأوَّلها قراءة عاصم وحمزة: أَرْجِهْ بكسرِ الجيم وسكون الهاء وَصْلاً ووقفاً. الثانية قراءة الكسائي: أَرْجِهي بهاء متصلة بياء. الثالثة: قراءة قالون بهاء مكسورة دون ياء.)[3].

وعلق أبو منصور الأزهري على هذه القراءات بقوله: (هذه الوجوه كلها وإن اختلفت فهي لغات محفوظة عن العرب)[4].

قال ابن خالويه في توجيه قوله تعالى "أرجه" (تحقيق الهمز وتركه، لغتان فاشيتان قرئ بهما "تُرْجِئ مَنْ تَشَاءُ" و"تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ")[5].

وقرر الزبيدي في تاج العروس[6] أن أرجأ مهموز، وترك الهمز لغة فيه، على لغة من يقول من العرب: أَرْجَيْتُ، وأَخْطَيْتُ: وتَوَضَّيْتُ، وقد استدل على ذلك بذكر ثلاث آيات، ورد فيها الفعل مقروءاً باللغتين

(١) النشر (٣٨٦/١)، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث (٣٠) ومشكلة الهمزة العربية (١٣).

(٢) الكشاف (٣١١/٣).

(٣) الدر المصون (٤٠٩/٥_٤١٢).

(٤) معاني القراءات للأزهري (٤١٥/١).

(٥) الحجة في القراءات السبع (١٥٩) وانظر الدر المصون (٧/ ٢١٩).

(٦) تاج العروس (٢٤٠/١_٢٤١) وأثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجا (١٢٥).

حيث قال: (التحقيق والتخفيف، هذه الآيات هي أَرْجِهْ وأَرْجِئْه، و (تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ)[1]، حيث قرئ ترجئ و (وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ)[2] حيث قرئ (مُرْجَؤُونَ)[3].

وأشار الإمام أبو زيد الأنصاري إلى لهجات القبائل في تحقيق الهمزة وتسهيلها كما جاء في لسان العرب: قال أبوزيد: (أهل الْحجاز وهذيل وَأهل مَكَّة وَالْمَدينَة لاينبرون، وقف عَلَيْهَا عِيسَى بن عمر فَقَالَ: مَا آخذ من قَول تَمِيم إلا بالنبر وهم أَصْحَاب النبر، وَأهل الْحجاز إِذا اضطروا نبروا)[4].

وقد وردت قراءات كثيرة جدا في هذه الآية، غير أن الرسعني تطرق إلى أربعة منها، وهي (أَرْجِهِ وأَرْجِهْ وأَرْجِهِي بياء الوصل وأَرْجِئْهُ)

يقول الدكتور عبداللطيف الخطيب: (أما أَرْجِهِ: بدون همز وبكسر الهاء .وهي قراءة قالون وابن وردان من طريق هارون وهبة الله وابن مجاهد وابن ذكوان والنقاش وأبي جعفر من طريق ابن العلاف وقالون والمسيبي وخلف وهي رواية ورش عن نافع وإسماعيل بن جعفر عنه أيضا.

وأَرْجِهْ: بدون همز وبسكون الهاء، وهي قراءة حفص عن عاصم وحمزة والسلمي وابن يزداد وأبي جعفر وأبي حمدون وأبي بكر والأعمش وهبيرة وأبان.

قال الأخفش: (وبها نقرأ... وهي لغة)[5]، وقال الفراء: (وقد جزم الهاء حمزة والأعمش، وهي لغة للعرب، يقفون على الهاء المكنى عنها في الوصل إذا تحرك ما قبلها).

وأَرْجِهِي: بياء الوصل بدون همز وبكسر الهاء ووصلها بياء. وهي قراءة ورش والكسائي وابن جماز وابن وردان من طريق ابن شبيب وخلف وابن سعدان عن إسحاق عن نافع وإسماعيل وأبي جعفر ورويت عن ابن ذكوان، وقال ابن خالويه: (وأمّا من ترك الهمز، وكسر الهاء، فإنه أسقط الياء علامة للجزم، وكسر الهاء لانكسار ما قبلها، ووصلها بياء لبيان الحركة)، وقال الزجاج: (وفيها أوجه لا أعلمه قرئ بها، ويجوز ..أرجهي ..)[6].

---

(١) الأحزاب(٥١).

(٢) التوبة: (١٠٦).

(٣) قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وشعبة، ويعقوب. الحجة لابن خالويه (١٥٩)، وإبراز المعاني من حرز الأماني (١٢/٢)، والنشر: (٣٨٩/٢)، ومعجم القراءات (٣٠٢/٧).

(٤) يقصد به أبو زيد الأنصاري صاحب كتاب النوادر في اللغة، المتوفى سنة (٢١٤).

(٥) معاني القرآن (٣٣٤/١).

(٦) الحجة (١٦٠/١).

وأَرْجِئْهُ بسكون الهمز وضم الهاء، وهي قراءة أبي عمرو وهشام من طريق الداجوني وأبي بكر من طريق أبي حمدون ونفطويه ويعقوب ويحيى وعيسى بن عمر واليزيدي والحسن وابن عامر، كذا ذكر ابن مهران.)[1].

وقد ذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أنّ التحقيق والتسهيل لم يلتزم حالة واحدة ؛ وذلك لعدم ثباته على قوانين معينة، ولهذا لا يمكن تحديد القبائل التي قالت بالتحقيق أو التسهيل؛ وذلك لاتساع الفتوحات الإسلامية، فضلاً عن التجارة والمصاهرة بين القبائل العربية، وما جاءت من نصوص متناثرة في بطون الكتب هنا وهناك كانت مجرد مواقف كلامية تناقلها اللغويون، وبوبوها في كتبهم، ولم تكن هناك دراسة مستفيضة نستطيع من طريقها الحكم على من قال بالتحقيق أو التسهيل[2].

وقد ارتضى الرسعني بهذه القراءات دون أن يرجح أيا منها واكتفى بقوله (وجميع القراءات التي فيها جيدة) وهو الأقرب، وبين أيضا أن الهمز وتركه لغتان صحيحتان، إلا أن ترك الهمز أجود رغم أن القراء مولعون بها، أما تحرك الهاء وتسكينها في (أَرْجِه) فإنه يرى أن تحريكها أكثر وأجود ويستشهد بكلام الزجاج الذي يرى أن القراءة بتسكين الهاء لايعرفها حذاق النحاة.

(١) معجم القراءات (١٢٠/٣)

(٢) اللهجات العربية لإبراهيم أنيس (٥٦).

المسألة الثامنة عشرة

لفظة «جمالة» بين الإفراد والجمع في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾[1].

قال الرسعني[2]: (قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر: ﴿جِمَٰلَتٌ﴾ على التوحيد، جمع جَمَل، مثل: حَجَر وحجارة، قال مكي[3]: لحقته هاء التأنيث؛ لتأنيث الجمع، كما قالوا: فَحْل وفِحَال وفِحَالَة، ومثلهم قرأ أبو رزين، وحميد، وأبو حيوة، غير أنهم ضموا الجيم، وهو حبل السفينة.

وقرأ الباقون من السبعة: بكسر الجيم وزيادة ألف على الجمع. وضَمَّ الجيم رويس عن يعقوب[4].

قال الزجاج[5]: من قرأ «جِمالات» بالكسر، فهي جمع جِمَال، كما تقول: بُيوت وبيُوتات، وهو جمع الجمع. ومن قرأ «جُمالات» بالضم، فهو جمع جُمالة، وهو القَلْس[6]، من قُلُوس سفن البحر، ويقال: كالقَلْس، من قلوس الجسر.

قال الفراء: الصُّفر: سود الإبل، لا ترى الأسود من الإبل إلا وهو مُشْرَبٌ صُفْرة، فلذلك سَمّت العرب سودَ الإبل: صُفْراً.

وهذا قول الحسن ومجاهد وقتادة وعامة المفسرين)[7].

۞۞۞

إذا ما نظرنا في كلمة (جمالة) عند القراء لعرفنا أن صيغ الجمع لكلمة (جَمَلٍ) كثيرة، وقد استدل الزبيدي بالقراءات الواردة في الآية السابقة على بعض هذه الصيغ كما يلي[8]:

---

(١) المرسلات: ٣٣.

(٢) رموز الكنوز (٤٣٨/٨).

(٣) الكشف (٣٥٨/٢).

(٤) الحجة لأبي علي (٣٦٥/٦)، ومعاني القراءات للأزهري (١١٣/٣)، والمحتسب (٣٤٧/٢)، ومعجم القراءات للخطيب (٢٤٩/١٠_٢٥٠).

(٥) معاني الزجاج (٢٦٨/٥).

(٦) القَلْسُ: هو حبل السفينة (اللسان، مادة: قلس).

(٧) معاني القرآن (٢٢٥/٣) وأخرجه الطبري (٢٤١/٢٩).

(٨) تاج العروس (٢٣١/٢٨).

١ – جِمَالَةٌ، وبها قرأ حَفْصٌ ويعقوبُ: ﴿جِمَلَتٌ صُفْرٌ﴾[١]، وقيل: إنها جمع جَمَلٍ أو جمع الجمع جِمَالٍ، فالصيغة هنا جمع مكسر. وقال أبو البقاء: إنها اسم جمع.

٢ – جِمَالاتٌ، وبها قرأ عمرُ بن الخَطّاب: جِمَالاتٌ، قيل: إنها جمع جمالة، أو جمال فهي جمع الجمع، أو جمل فهي جمع المفرد.

٣ – جُمَالاتٌ، وبها قرأ ابنُ عبّاس والحَسن البَصْريُّ وقَتَادَةُ: جُمَالَاتٌ بالضم أيضاً، قيل: إنها جمع جُمَال أو جُمْلَة أو جُمَالَة.

ومن هذا يتضح أن حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم، وخلف قرؤوا جِمَالَةٌ وذلك بكسر الجيم، وحذف الألف التي بعد اللام على التوحد، وقرأ الباقون، وهم: ابن كثير، ونافع، وأبو بكر عن عاصم، وأبو عمر، وابن عامر، ويعقوب، وأبو جعفر جِمالات بألف وكسر الجيم[٢].

والجمالات: جمع جِمَال كما يقال: رجالٌ ورجالات، وبُيُوتٌ، وبيوتاتٌ، ومن قرأ جمالة، فهي جمع: جَمَل، كما قالوا: حجر، وحجارة، وَذَكر وذِكارة)[٣].

وهذا ما أشار إليه الفراء[٤]، والمبرد[٥]، وزاد أبو علي الفارسي فقال: (جمال جمع بالألف، والتاء، على صحيح البناء، كما جمع على تكسيره في قولهم: جمائل، وأما جمالة، فإن التاء لحقت جمالاً لتأنيث الجمع، كما لحقت في: فحْل وفِحالة، وذَكر وذِكارة، ومثل لحاق الهاء في فِعالة لحاقها في فُعوله نحو: عمومة، وخيوطة[٦].

وقال الأخفش: (بعض العرب يجمع الجِمال على الجِمالات كما تقول: الجُزُرات وقال بعضهم: (جُمالاَتٌ) وليس يعرف هذا الوجه)[٧].

---

(١) المرسلات: ٣٣.

(٢) انظر: الحجة (٣٦٥/٦)، والكشف (٣٥٨/٢).

(٣) التفسير البسيط للواحدي (٩٩/٢٣).

(٤) معاني القرآن (٢٢٥/٣).

(٥) التفسير البسيط للواحدي (٩٩/٢٣).

(٦) الحجة (٣٦٥/٦_٣٦٦) نقله عنه باختصار. وخيوطة خيط مثل فحولة، زادوا الهاء لتأنيث الجمع، لسان العرب (خيط).

(٧) معاني القرآن (٥٦٣/٢).

ويوجه أبو منصور الأزهري هذه القراءات فيقول: (من قرأ جِمَالاَتٌ فهى جميع جِمَالَة. يقال: جَمَل وجِمَالٌ وجِمالَةَ، كما يقال ذَكرٌ وذِكَار وذِكَارَة، ثم يجمع الجِمالَةُ جِمَالاَت، ومن قرأ جِمالَة فهو جمع جَمِل، وأما من قرأ جُمَالاَت بضم الجيم فهي جمع: جُمَالَة وهو القَلْس من قُلوس سُفُن البحْر)[1].

ويذكر السمين الحلبي أن قراءات «جِمالَةٌ» فيها وجهان:

أحدُهما: أنَّها جمع صريح، والتاء لتأنيث الجمع. يُقال: جَمَلٌ وجِمال وجِمالَة نحو: ذَكَر وذِكار وذِكارة، وحَجَر وحِجارة.

والثاني: أنه اسم جمع كالذِّكارة والحِجارة. قاله أبو البقاء[2]، والأول قول النُّحاةِ. وأمَّا جِمَالَات فيجوز أن يكون جمعا لجِمَالَة هذه، وأن يكون جمعا لجِمال، فيكون جمع الجمع. ويجوز أن يكون جمعا لـ جَمَل المفرد كقولهم: رجِالات قريش كذلك قالوه: وفيه نظر؛ لأنَّهم نَصُّوا على أنَّ الأسماء الجامدة غير العاقلة لا تُجمع بالألف والتاء، إلا إذا تُكَسَّر، فإن كُسِّرَت لَمَ تُجمع.

ويذكر أيضاً أن قراءة جُمَالات فيها وجهان: أحدهما: أَنْ تكون جُمَالات جمعَ جُمَال، وجُمَال جَمْعَ جُمْلة.

والثاني: أنَّ جُمَالات جمع جُمالة، قاله الزمخشري[3]، وهو ظاهر[4].

ويذكر الطبري ما في الآية من قراءات ثم يقول: (والصَّواب من القول في ذلك، أَنَّ لقارئ ذلك اختِيار أيِّ القراءتين شاء من كسر الجيم وقراءتها بالتَّاء وكسر الجيم، وقراءتها بالهاء التي تصير في الوصل تاء لأنهما القراءتان المعروفتان في قراء الأمصار؛ فأمَّا ضم الجيم فلا أستجيزه لإجماع الحجة من القراء على خلافه) [5].

ونخلص من كلام الإمام الرسعني أن جِمَالة قرئت بعدة قراءات منها: جِمَالَةٌ وجِمَالاتٌ وجُمَالاتٌ، إلا أن الأولى والثانية قراءات متواترة لا سبيل لردها، أما الثالثة فهي قراءة شاذة أنكر البعض وجهها في العربية، كالأخفش حيث قال: وليس يعرف هذا الوجه، وذكر ابن جني هذه القراءة في المحتسب[6].

---

(١) معاني القراءات للأزهري (٣/١١٣_١١٤).

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/٢٧٨).

(٣) انظر: الكشاف (٧/٢١٢).

(٤) الدر المصون (١٠/٦٤١)

(٥) تفسير الطبري (٢٣/٦٠٨_٦٠٩).

(٦) المحتسب (٢/٣٤٧).

المسألة التاسعة عشرة

كلمة «عبقري» بين الإفراد والجمع في قوله تعالى: ﴿ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ﴾[1].

قال الرسعني: (وقرأ عثمان بن عفان وعاصم الجحدري وابن محيصن: «على رَفَارِف»، و«عباقِرِيَّ» بالجمع وعدم الصرف مع كسر القاف.

وقرأ الضحاك وأبو العالية وأبو عمران مثلهم، إلا أنهم صرفوا.

وأنكر الزجاج القراءتين في «عَبْقَري» وقال: لا مخرج لها في العربية؛ لأن الجمع الذي بَعْدَ أَلِفِهِ حرفان، نحو: «مساجد»، لا يجوز أن يكون فيه مثل: عباقري، لو جمعت عبقري لكان جمعه: عباقرة، مثل: مهالبة.

وسوَّغ الجمع في عباقري مع الصرف: أبو حاتم، وأبو الفتح عثمان بن جني، والزمخشري، وقالوا: هي نسبة إلى عَبَاقِر، كالنسبة إلى مَدَائِن: مدائني. وأما ترك الصَّرْف فسوّغه بعضهم مع شذوذه في القياس لاستمراره في الاستعمال.

وقال الزمخشري: لا وجه لصحته.

قال ثعلب –على قراءة الأكثرين–: إنما لم يقل: «أخضر»؛ لأن الرفرف جمع، واحده: رفرفة)[2].

❁❁❁

ويرى الزجاج أن قراءة «رفارف وعباقري» لا وجه لها في العربية فيقول: (وقرئت على رَفَارفَ خُضْرٍ وعَبَاقِرَيَّ حِسَانٍ) وهذه القراءة لا مخرج لها في العربية؛ لأن الجمع الذي بعد ألفه حرفان نحو مساجد ومفاتيح لا يكون فيه مثل عباقري؛ لأن ما جاوز الثلاثة لا يجمع بياء النسب لو جمعت عبقري كان جمعه عباقرة، كما أنك لو جمعت مُهَلَّبِيّ كان جمعه مَهَالِبَة، ولم يقل: مَهَالِبِيّ، فإن قال قَائِل: فمن أين جاز عبقَريَ حِسَانٌ، وعَبْقَري واحد، وحسان جمع؟ فالأصل أن واحده عبقريَّةٌ، والجمع عبقري، كما تقول: ثَمَرَةَ وثَمَر ولوزَةٌ ولوْزٌ، ويكون أيضاً عبقري اسماً للجنس، فالقراءة هي الأولى[3].

---

(١) الرحمن: ٧٦.

(٢) رموز الكنوز (٥٧٩/٧).

(٣) معاني القرآن للزجاج (١٠٤/٥_١٠٥)، والمحتسب (٣٠٥/٢) ومختصر ابن خالويه (١٥)، والكشاف (٥٥/٤).

يقول الواحدي: (وعبقري هاهنا: جمع، واحده عبقرية، لذلك قال: ﴿حِسَانٍ﴾[1] فجمع وأما قراءة من قرأ: «عباقري حسان» وهي تروى عن عاصم الجحدري[2] ورويت أيضًا مرفوعة، قال أبو عبيدة: وهذا وجه لا إسناد له ولا أراه محفوظًا ولو كان له أصل لكان على ترك الإجراء؛ لأنه وجه الإعراب)[3].

ويحكم الأزهري بالخطأ على جعل (عباقرىّ) في القراءة جمع عبقريّ؛ لأن المنسوب لا يجمع على نسبته، إلا إذا كان النسب إلى اسم مفرد جاء على صيغة الجمع مثل حضاجر، ينسب إليه فيقال: حضاجرى، وتقول: عباقر والنسبة عباقري، وذكر أن هذا قول حذاق النحويين[4].

يقول الأزهري: (قرأ بعضهم: (عباقِرِيّ حسان)، أراد بعباقرىّ جمع عبقرىّ، وهذا خطأ؛ لأن المنسوب لايجمع على نسبته، ولاسيما الرباعي لايجمع الخَثْعَمِيّ بالخَثاعِمِيّ، ولا المُهَلْبِيّ بالمُهالِبِيّ، ولا يجوز ذلك إلا أن يكون نسب إلى اسم على بناء الجماعة بعد تمام الاسم نحو شيء تنسبه إلى حَضَاجِر[5] فتقول: حضاجِرِىَ، فتنسب كذلك إلى عباقر فتقول: عباقِرِىّ والسراوِيلِىّ ونحو ذلك، قلت: وهذا كله قول حذاق النحويين الخليل وسيبويه والكسائى)[6].

وقد ذكر ذلك غير واحد من المعجميين[7]، وقد نص الصرفيون على أن الاسم المختوم بياء النسب وكان النسب مقصوداً لا يجمع جمع تكسير، فإذا كانت الياء ليست ياء النسب كياء كرسيّ، أو كانت ياء النسب ولكنه أهمل ونُسى حتى تحوّل من النسب إلى الوصفية كبُخْتِيّ – جمل خراسانى منسوب إلى بُخْت ثم صار يوصف به كل جمع قوي – جمع على كراسىّ وبَخَاتىّ[8].

وقد ذكر القرطبي ما يمكن حمل القراءة عليه فقال: (وقرأ بعضهم (عباقرىّ) وهو خطأ؛ لأن

---

(١) الرحمن: ٧٦.

(٢) هو عاصم بن أبي الصباح الجحدري الضري، انظر: غاية الرواية (٣٤٩/١).

(٣) التفسير البسيط (٢٠٥/٢١).

(٤) النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري: حمدى عبد الفتاح السيد بدران، رسالة مقدمة لنيل درجة التخصص (الماجستير)، إشراف الأستاذ الدكتور: محمد حسن حسن جبل، جامعة الأزهر الشريف– كلية اللغة العربية بالمنصورة–الدراسات العليا–قسم أصول اللغة، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

(٥) حضاجر: اسم للضبع أو لولدها، القاموس (حضجر).

(٦) تهذيب اللغة (عبقر).

(٧) انظر الجذر في الصحاح (عبقر) وتاج العروس (٥١٤/١٢).

(٨) انظر شرح الأشمونى (٤٥٣/٢_٤٥٤).

المنسوب لا يجمع على نسبته، وقال قطرب: ليس بمنسوب وهو مثل كرسيّ وكَراسيّ وبُختيّ وبَخاتيّ)[1].

ويرى أبو جعفر النحاس أن هذه القراءة غلط بَيِّنٌ عند جميع النحويين فيقول: (وقد قرأ عاصم الجحدري: «متكئين على رفارف خضر وعباقريّ حسان»، وقد روى بعضهم هذه القراءة عن عاصم الجحدري عن أبي بكرة عن النبيّ صلى الله عليه وسلم، وإسنادها ليس بالصحيح، وزعم أبو عبيد أنها لو صحّت لكانت وعباقريّ بغير إجراء، وزعم أنه هكذا يجب في العربية. قال أبو جعفر: (وهذا غلط بَيِّنٌ عند جميع النحويين لأنهم قد أجمعوا جميعا أنه يقال: رجل مدائني بالصرف، وإنما توهّم أنه جمع، وليس في كلام العرب جمع بعد ألفه أربعة أحرف لا اختلاف بينهم أنك لو جمعت عبقرا لقلت عباقر، ويجوز على بعد عباقير، ويجوز عباقرة. فأما عباقريّ في الجمع فمحال والعلّة في امتناع جواز عباقريّ أنه لا يخلو من أن يكون منسوبا إلى عبقر فيقال: عبقريّ أو يكون منسوبا إلى عباقر فيردّ إلى الواحد فيقال أيضا: عبقريّ كما شرط النحويون جميعا في النسب إلى الجمع أنك تنسب إلى واحدة فتقول في النسب إلى المساجد: مسجديّ وإلى العلوم علميّ وإلى الفرائض فرضيّ فإن قال قائل: فما يمنع من أن يكون عباقرا اسم موضع ثم ينسب إليها كما يقال: معافريّ؟ قيل له: إن كتاب الله جلّ وعزّ لا يحمل على ما لا يعرف وتترك حجّة الإجماع)[2].

ويقول السمين الحلبي: (وقرؤوا عباقِرِيَّ بكسر القاف وفتحِها وتشديدِ الياءِ مفتوحةً على مَنْعِ الصرفِ. وهي مُشْكِلَةٌ؛ إذ لا مانعَ من تنوينِ ياءَيْ النسَبِ، وكأنَّ هذا القارئ تَوَهَّمَ كَوْنَها في مَفاعِل فمنعَها من الصرفِ. وقد رَوَى عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم وجماعةٍ وعباقِرِيٍّ منوناً ابنُ خالويه ورُوِي عن عاصمٍ رَفارِفٍ بالصرف، وقد يُقال في مَنْ مَنَعَ عباقِرِيَّ إنَّه لما جاوزَ رفارِفَ الممتنعَ امتنع مُشاكلةً، وفي مَنْ صَرَفَ رفارِفَ إنَّه لما جاوَزَ عباقِرِيًّا المنصرفَ صَرَفَه للتناسُب كـ(سَلاسلاً وأَغْلالاً)[3].

وقد عدَّ بعض الباحثين[4] هذه القراءة نوع من أنواع القراءات الشاذة يطلق عليه الآحاد: وهي التي صح سندها، وخالفت الرسم العثماني أو العربية أو لم تشتهر. وأغلب حروف هذا القسم مما نسب إلى

(١) تفسير القرطبي (٢٠/١٧١).

(٢) إعراب القرآن (٤/٢١٣_٢١٤).

(٣) انظر: الدر المصون (١٠/١٨٧)، واللباب في علوم الكتاب (١٨/٣٦٤).

(٤) انظر: علل القراءات القرآنية–دراسة لغوية وصفية تحليلية: محي الدين سالم. (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة) – الجزائر –كلية الآداب واللغات ٢٠٠٥، (١٩٧).

بعض الصحابة، وقد مثل لها ابن الجزري بقراءة عبد الله بن مسعود وأبي الدرداء[1]«والذكر والأنثى» بدلا من ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾[2] أي بحذف «ما خلق»، ومثّل لها غيره بقراءة ابن محيصن «متكئين على رفارف خضر وعباقرِي حسان» بدلا من ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾[3] أي بزيادة الألف في «رفرف» و«عبقري». فمثل هذه الحروف، على الرغم من ثبوت نقلها عن الصحابة وهم ثقة إلا أنها لم يثبت تواترها عن النبي، إذ هي منسوخة بالعرضة الأخيرة، ومن ثم فقد امتنعت القراءة بها.

ومما سبق يتبين أن الإمام الرسعني ينكر ما أنكره الإمام الزجاج من قراءة «عباقِريّ» بالجمع وعدم الصرف مع كسر القاف وذلك لأنه لا وجه لها في العربية، إلا أن الرسعني يسوغ الجمع في عباقري مع الصرف، وهذا ما سوغه أبو حاتم، وأبو الفتح عثمان بن جني، والزمخشري، أما ترك الصرف فيرى أنه شاذ في القياس.

(١) النشر (١/١٤_١٥).

(٢) الليل: ٣.

(٣) الرحمن: ٧٦.

المسألة العشرون

اختلاس الحركة وإسكانها في كلمة ﴿وَأَرِنَا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾[1].

قال الرسعني: (قرأ ابن كثير (أَرْنا) بإسكان الراء حيث جاء، ووافقه ابن عامر وأبو بكر في ﴿أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ﴾[2] والباقون كسروا الراء، وعن أبي عمرو كالقراءتين حيث وقع، وروي عنه الاختلاس.

قال الزجاج: الأجود كسر الراء؛ لأن الأصل «أَرْئِنَا»، فالكسرة في الراء إنما هي كسرة همزةٍ ألقيت وطرحت حركتها على الراء، والكسرة دليل الهمزة، وحذفها قبيح وهو جائز على بُعْد؛ لأنّ الكسرة والضمة تُحْذفان استقلالا، كقولهم في فَخِذٍ فَخْذ وعَضِدٍ عَضْد.

وأما الاختلاس فَلُغَةٌ في الضَّمَّات والكَسْرات وغلبه التخفيف)[3].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب (أَرْنا) بإسكان الراء.

وقرأ الجمهور ﴿أَرِنَا﴾ بكسر الراء وهو الأصل، ولايجوز القراءة بغير الكسر عند الخليل[4].

وروي اختلاس كسر الراء، وقال أبو حيان: (الإشباع هو الأصل، والاختلاس حسن مشهور)[5].

جاءت هذه الآية على وجهين:

الأولى: «أَرِنَا» بكسر الراء.

والثانية: «أَرْنَا» بإسكانها.

وقد منع الخليل القراءة بالإسكان إذا لم يكن للأمر جواب، قال: (وتقول العرب: أَرِني يافلان ثوبا، فتكسر الراء، فإذا اسْتَعْطَيْتَهُ ليُعْطِيَكَه لم يقولوا إلا أَرْنا، لسكون الراء للواحد والجميع، وقُرِئَتْ (أَرْنا

(١) البقرة: ١٢٨.

(٢) فصلت ٢٩.

(٣) رموز الكنوز (م/٣٧٤).

(٤) العين (مادة رأى) ٨/٣١٠.

(٥) البحر المحيط (١/٥٦١) ومعجم القراءات (١/١٩٤).

اللذين أضّلانا) بالتخفيف والتثقيل، فإن لم يكن لهذا الأمر جواب لم يَجُزْ إلا الكسر، نحو قوله: (أرِنا الله جَهْرَة) و(أَرِنا مناسكنا) لم يُقْرأ إلا بكسر الراء[1].

فالخليل لا يجوز عنده إسكان الراء، وأيضا لم يجز القراءة بها، وأما الأخفش فقد ذكر قراءة الإسكان والكسر دون أن يرجح إحداهما، قال: (وقال بعضهم: وأَرْنَا أسكن الراء كما تقول: (قد عَلْمَ ذلك) وبالكسر نَقْرأ)[2] ففي هذا النص يخبر عن القراءة التي بها يقرأ وليس التي يرجح.

وكذا الزجاج فقد ذكر القراءتين إلا أنه جوّد الكسر، قال: (وتقرأ أَرِنا على ضربين، بكسر الراء وبإسكانها والأجود الكسر، وإنما أسكن أبو عمرو؛ لأنه جعله بمنزلة فَخِذ وعَضُد، وهذا ليس بمنزلة فخذ ولا عضد؛ لأن الأصل في هذا (أَرْئِنَا) فالكسرة إنما هي كسرة همزة أُلقيت وطرحت حركتها على الراء، فالكسرة دليل الهمزة فحذفها قبيح، وهو جائز على بُعْده؛ لأن الكسر والضم إنما يحذف على جهة الاستثقال، فاللفظ بكسر الهمزة والكسرة التي في بناء الكلمة واللفظ به واحد، ولكن الاختيار ما وصفنا أولاً)[3].

وقد أنكر أبو حيان على مَن وافق رأي الخليل واعتبره ليس بشيء، فقد قال في البحر المحيط ما نصه: (وقرأ ابن كثير (أرنا وأرني) خمسة بإسكان الراء وروي عن أبي عمرو الإسكان والاختلاس وروي عنه الإشباع كالباقين إلا أن أبا عمرو وأبا بكر سكنا في «أرنا اللذين» فالإشباع هو الأصل والاختلاس حسن مشهور في العربية والإسكان تشبيه للمنفصل بالمتصل كما قالوا: فَخْذٌ وسهَّله كون الحركة فيه ليست لإعراب وقد أنكر بعض الناس الإسكان من أجل أن الكسرة تدل على ما حذف فيقبح حذفها، -إلى أن قال- وهذا ليس بشيء)[4].

ثم ساق عن العرب سماع الإسكان في هذا الحرف، وهو قول الشاعر[5]:

أَرْنَـــا إدَاوَةَ عبـــد الله نَمْلَؤُهـــا مِـنْ مـاء زَمـزَم إنَّ القـومَ قـد ظَمِئُـوا

ثم قال: وأيضاً فهي قراءة متواترة، فإنكارها ليس بشيء.

---

(١) العين (رأى).

(٢) معاني القرآن (١/١٥٦).

(٣) معاني القرآن (١/٢٠٩).

(٤) البحر المحيط (١/٥٦١).

(٥) البيت في تفسير الثعلبي (١/٢٥٧) والبحر المحيط (١/٥٦١).

فالقراءة التي توافق عليها جمهور النحاة هي قراءة الكسر، والكسر فيها جارٍ على الأصل كما بينا ذلك، ويجوز القراءة بالإسكان كما بين ذلك أبو حيان ونسب القول إلى العرب وإلى كونها متواترة، وهذا هو الأقرب –عندي– فالتواتر أمر لايجوز دفعه.

وقد عرض الرسعني ما في المسألة من أوجه القراءات إلا أنه عند التوجيه والاستشهاد بكلام العلماء يقتصر فقط على قول الإمام الزجاج الذي يرى أن الأجود كسر الراء؛ لأن الأصل أَرْئِنَا، فالكسرة في الراء إنما هي كسرة همزةٍ ألقيت وطرحت حركتها على الراء، والكسرة دليل الهمزة، وحذفها قبيح وهو جائز على بُعْد، وكأن الرسعني يوافق الزجاج على رأيه.

المسألة الحادية والعشرون

اشتقاق لفظة «اسم»

قال المصنف: («بسم الله» وأصل اسم سِمْوٌ وأسماء، كقنو وأقناء، لتصغيره على سُمَي، فحذف الواو للاستثقال، ونقلت حركته إلى الميم، ونقل سكون الميم إلى السين، ثم اجتلبت الهمزة توصّلا إلى النطق بالساكن.

واشتقاق الاسم عند البصريين من سُمُوّ لتصغيره سمي، وعند الكوفيين من الوسم والسمة، وهي العلامة، وهو قول مدخول؛ لأنه لو كان كذلك لصغر على وُسَيْم، كقولهم في عدة وصلة: وُعَيْدة ووُصَيْلة)[1].

اختلف النحاة في اشتقاق الاسم على قولين[2]:

فذهب البصريون إلى أن الاسم مشتق من السمو بمعنى الارتفاع والعلو، وحذفت لامه تخفيفا أو لكثرة الاستعمال، فأصله سِمْوٌ ثم صار بعد حذف لامه سِمْ ثم نقلت حركة الواو الساقطة تخفيفا إلى ما قبلها، ثم نقلت السكون التي على الميم إلى السين، ثم اجتلبت همزة الوصل توصلا للنطق بالساكن[3]، ووزنه افْعٌ محذوف اللام.

وعلل البصريون كون الاسم مشتق من السمو بأن الاسم يخبر به ويخبر عنه، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه، فلما كان الاسم كذلك سما عن قسيميه وعلا عليهما، فدل على السمو[4].

واستدلوا على ذلك بأدلة منها:

---

(١) رموز الكنوز (م/٤٩).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري (٦/١) والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين (١٣٢) وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي (٢٧) وأمالي ابن الشجري (٢٨٢/٢) واشتقاق أسماء الله للزجاجي (٢٥٥) ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤٠/١) وشرح المفصل لابن يعيش (٢٣/١) ومسائل خلافية في النحو للعكبري (٥٩).

(٣) أمالي ابن الشجري (٢٨١/٢).

(٤) الانصاف (٧/١).

١-أنهم عوضوا الهمزة في أوله، وهمزة التعويض تكون عن حذف اللام لا الفاء، وهذا هو القياس فيما حذفت منه اللام، كما هو الحال في بَنَو، فقد حذف منه الواو، وهو لام الفعل، وعوض عنه بالهمزة فصار ابن، وأما ماحذفت فاؤه فالقياس فيه أن يعوض في أخره هاء، كما في عدة من وعد، وزنة من وزن، وهذا هو المعروف من طريقة العرب(١).

٢-أنه يجمع على أسماء، ولو كان مشتقا من الوسم لوجب أن تقول: أوسام وأواسيم، فلما لم يجز أن تقول: إلا أسماء دل على أنه مشتق من السمو لا والوسم(٢).

٣-أن تصغيره سُمَيّ، ولو كان مشتقا من الوسم لكان تصغيره على وُسَيْم.

ولما كان تكسيره على أسماء، وتصغيره على سُمي، علمتَ أنه مشتق من السمو، إذ التكسير والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها.

وأما الكوفيون فقد نُسِب إليهم أن الاسم مشتق من الوسم؛ لأن الوسم في اللغة العلامة، والاسم وَسْمٌ على المسمى، وقالوا: إن المحذوف فاؤه، فوزنه عندهم اعْلٌ.

قال ابن الشجري: (وخالف الكوفيون البصريين في اشتقاقه، فزعموا أن المحذوف فاؤه، وأخذوه من السمة؛ لأن السمة العلامة، والاسم علامة تدل على المسمى، وهذا القول صحيح في المعنى، فاسد من جهة التصريف)(٣).

قال ثعلب: (الاسم سِمَة تُوضَع على الشيء يعرف بها)(٤)، فظاهر النص أن ثعلبا يرى أن الاسم مشتق من الوسم، إذ وزن سمة كوزن عدة وصلة، وأصلها وسم ووعد ووصل، وليس الأمر كذلك فيما يظهر لي، إذ مراده المعنى لا الاشتقاق اللفظي، وذلك أن القرطبي نقل عن ثعلب نصا يخالف ماتقدم، حيث قال: (قال أحمد بن يحيى: ــفي معرض كلامه عن اشتقاق «اسم»ــ من ضم الألف أخذه من سَمَوتُ وأَسمُو)(٥).

---

(١) مسائل خلافية في النحو (٦٢) وأمالي ابن الشجري (٢/٢٨٢)، الانصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري (١/٦).

(٢) الانصاف (١/١٤).

(٣) أمالي ابن الشجري (٢/٢٨٢).

(٤) الإنصاف (١/٦) ولسان العرب مادة (سما).

(٥) الجامع لأحكام القرآن (١/١٥٥).

وأيضا ما نقله ابن جني عن شيخه الفارسي: (حدثنا أبو علي عن أحمد بن يحيى، عن ابن الأعرابي أنه يقال: سُمًى بوزن هُدًى، وقد جاء عن العرب أنهم قالوا في اسم سُمًى على مثال: عُلًى، والأصل فيه سُمَوٌ، إلا أنهم قلبوا الواو منه ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها، فصار سُمًى.

قال الشاعر[1]:

واللــهُ أسْمــاكَ سُمــًى مُباركــا آثــرَكَ اللــهُ بــه إيثَارَكــا

فهذان النصان يدلان على أن ثعلبا يرى أن الاسم مشتق من السمو، لا السمة.

وإن الناظر في أقوال أهل العلم المتقدمين يرى أنهم مختلفون في أصل اشتقاق الاسم، وما سقط منه، وما طرأ عليه من تغيرات.

فقد ذكر سيبويه في الكتاب اشتقاق الاسم بقوله: (هذا باب ماذهبت لامه وكان أوله ألفا موصولة، فمن ذلك اسم وابن تقول: سُمَيٌ وبُنَيٌ، حذفت الألف حين حركت الفاء فاستغنيت عنها، وإنما تحتاج إليها حال السكون، ويدلك على أنه إنما ذهب من اسم وابن اللام، وأنها الواو أو الياء، قولهم: أسماء وأبناء)[2].

وقال أيضا فيما يحكيه عن يونس: (حدثنا يونس أن أبا عمرو كان يقوله. وإن شئت حذفت الزوائد التي في الاسم، ورددته إلى أصله، فقلت: سَمَوِيٌ وبَنَوِيٌ).

فأبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب وسيبويه يرون أن المحذوف هو اللام، وأنه مشتق من سمو[3].

والأمر كذلك عند المبرد، فقد ذكر هذه المسألة تحت باب عنون له: (هذا باب دخول ألف الوصل في الأسماء غير المصادر، اعلم أنها تدخل في أسماء معلومة، وتلك الأسماء اختلت وأزيلت عن وجهها، فسكنت أوائلها فدخلتها ألف الوصل لذلك، إلى أن قال ومن هذه الأسماء اسم وإذا صغرته قلت: سُمَيّ)[4].

---

(١) والرجز لأبي خالد القناني، انظر المنصف (٦٠/١)، وتفسير أرجوزة أبي نواس (٢٠٣)، إصلاح المنطق (١٣٤) ولسان العرب مادة (سما) والشاهد فيه قوله "سُمَى" وهو لغة في «اسم».

(٢) الكتاب (٤٥٤/٣).

(٣) الكتاب (٣٦١/٣).

(٤) المقتضب (٩٠/٢).

وقال أيضا: الاسم مشتق من سما إذا علا[١].

فهذان الإمامان لم يذكرا للاسم إلا اشتقاقا واحدا، ولم يتطرقا إلى مانسب للكوفيين من القول بأنه مشتق من الوسم.

وقد أبان الزجاج عن هذه المسألة، وذكر أن الاسم مشتق من السمو، وأن الأصل فيه سِمْوٌ[٢] على وزن حِمْل، أو سُمْوٌ على وزن قُفْل، وجمعه أسماء، مثل قِنْو وأقناء، وحِنْو وأحناء[٣].

ويرى الزجاج أن مَن اشتقه مِن السمة غلط (ومن قال: إن اسما مأخوذ من وسمت فهو غلط، لأنا لا نعرف شيئا دخلته ألف الوصل وحذفت فاؤه، أعني فاء الفعل، نحو عدة وزنة[٤]، وقد ذكر أنه أول من تكلم عن هذه المسألة (وما قلناه في اشتقاق اسم قول لا نعلم أحدا فسره قبلنا)[٥][٦].

وجاء الزجاجي ليؤكد لنا أن الاسم مشتق من السمو، وذلك في كتابه اشتقاق أسماء الله، قال: (أجمع علماء البصريين، ولا أعلم عن الكوفيين خلافا محصلا مستندا إلى من يوثق به، أن اشتقاق اسم من سموت، أي علوت، فأصله من سِمْو على وزن حِمْل)[٧].

وهذا ابن جني وهو العالم بآراء العلماء السابقين، فضلا عن علو كعبه في معرفة مذهب الفريقين، لم يذكر إلا قول البصريين، دون أن يتطرق إلى القول المنسوب إلى الكوفيين، فقد ذكر في المنصف: (اسم محذوف اللام لقولهم سمّيت وأسماء، فهذه بمنزلة دميت ودماء، والمحذوف منه الواو؛ لأنه من السمو والرفعة)[٨].

---

(١) الصاحبي (١٠٠).

(٢) ذكر الدكتور عبد الجليل شلبي في تحقيقه لكتاب معاني القرآن (٤٠/١) ما يلي: (سَمَوٌ على وزن جَمَلٌ، وحَنْو وأحناء) حيث ضبط لفظ سمو بفتح الأول والثاني، وضبط حنو بفتح الأول وسكون الثاني، وهذا غلط بين، وقد تبعه على هذا الخطأ الشيخ عرفان حسونه في تهذيبه لمعاني القرآن الزجاج (٢٠/١).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٤٠/١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) معاني القرأن وإعرابه (٤٢/١).

(٦) علق ابن فارس على هذه الجملة كما جاء في الصاحبي (١٠٠) بقوله: قلت: وأبو إسحاق ثقة، غير أني سمعت أبا الحسين أحمد بن علي الأحول، يقول: سمعت أبا الحسين عبد الله بن سفيان النحوي الخزَّاز، يقول: سمعت أبا العباس محمد بن يزيد المبرد، يقول: الاسم مشتق من سما إذا علا.

(٧) اشتقاق أسماء الله (٢٥٥).

(٨) المنصف (٦٠/١).

وقال في موضع آخر: الاسم مشتق من السُّمُو، وهو الرفعة، ولام الفعل محذوفة، والأصل سِمْوٌ وسُمْوٌ[١].

ولذلك فإن نسبة هذا القول للكوفيين، أو على الأقل إلى أئمتهم ليس دقيقا[٢]، ومعنى قول الزجاج: (ومن قال: إن اسما مأخوذ من وسمت فهو غلط، أن هناك من يقول بهذا الاشتقاق، ولكن ربما يكون من معاصريه كأبي بكر بن الأنباري أو غيره)[٣].

ولم يثبت هذا الاشتقاق عن شيوخهم كالكسائي والفراء وثعلب، وربما كان الرأي منقولا عن المتأخرين منهم، وقد ذكر الزجاج أنه أول من تحدث عن اشتقاق اسم وهو تلميذ المبرد وثعلب[٤].

والحق أن هذا القول محدث، وأن الكوفيين الأوائل لم يقولوا به، وأنهم يتفقون مع البصريين في أن اشتقاق الاسم من السمو[٥]، فمذهب الكوفيين هو مذهب البصريين، وهذه المسألة ليست خلافية[٦].

وهو الصواب فيما أظنه، وهو الذي رجحه الرسعني في رده على قول الكوفيين بقوله: (وهو قول مدخول)؛ لأنه لو كان كذلك لصغر على وُسَيْم، كقولهم في عدة وصلة وُعَيْدة ووُصَيْلة، ولِما رأيت من أدلة وعلل البصريين، وعدم القطع بنسبة القول الآخر إلى الكوفيين أو إلى أئمتهم، كما هو الحال عند البصريين، وهذا هو الذي يؤيده القياس والتصغير والجمع.

---

(١) تفسير أرجوزة أبي نواس (٢٠٢).

(٢) منهج الكوفيين في الصرف (١/٣٠٠).

(٣) التبيين (١٣٢) حاشية رقم ٣.

(٤) مسائل خلافية في النحو للعكبري (٥٩) حاشية رقم ٢. وقد ناقش الحلواني هذه القضية في كتابه الخلاف النحوي (٢١٦).

(٥) أمالي ابن الشجري (٢/٢٨٢) حاشية رقم ١.

(٦) التبيين (١٣٢).

المسألة الثانية والعشرون

لفظ الجلالة «اللَّه» هل هو مرتجل أو مشتق؟

قال الرسعني: (والأكثرون[1] على أن اسم الله مشتق، إما من أَلَهَ إلهةً، أي عبد، ومنه قراءة ابن عباس (ويذرك وإلاهَتَكَ) أي عبادتك، أو من التأله وهو التضرع، أو من أَلَهَ يأْلَه إذا تحير، والأصل فيه إلاه، ثم حذفت الهمزة وجعلت الألف واللام عوضا منها، وصار الاسم بذلك كالعلم)[2].

لفظ الجلالة أخص أسمائه به، ولم يتسم أحد به، وللعلماء في هذا الاسم الشريف أقوال تقارب ثلاثين قولا[3]، واختلف علماء اللغة في لفظ الجلالة أهو جامد أم مشتق، فمن قال: إنه جامد، احتج بأن الاشتقاق يستلزم مادة يشتق منها، والله قديم ليس قبله شيء[4].

أولا: القائلون بأنه مشتق:

ومن قال: إنه مشتق اختلفوا في مادة اشتقاقه على أقوال كثيرة، وأشهرها ثلاثة أقوال[5]:

القول الأول[6]:

وهو مذهب يونس بن حبيب[7] وسيبويه[8]-في أحد قوليه- والكسائي[9] والفراء[10] وقطرب[11]

(١) قال الفيروزابادي في كتابه بصائر ذوي التمييز (١٢/٢): والحق أنه قول كثير منهم، لا قول أكثرهم.

(٢) الرسعني (م/٤٩).

(٣) بصائر ذوي التمييز (١٢/٢).

(٤) نتائج الأفكار (٤١).

(٥) نواهد الأبكار وشوارد الأفكار للسيوطي (٢٢٥/١) وقد ذكر السيوطي أن له ثلاثين قولا في اشتقاقه، وقد سردها كلها.

(٦) اشتقاق أسماء الله (٢٣).

(٧) نقله عنه الزجاجي في اشتقاق أسماء الله (٢٣).

(٨) الكتاب (١٩٥/٢).

(٩) نقل قوله الزجاجي في اشتقاق أسماء الله (٢٣).

(١٠) المصدر السابق.

(١١) المصدر السابق.

والأخفش[1]، أنه مشتق من «إلاه» فقد ذكر سيبويه هذا الاشتقاق في كتابه فقال: (وكأن الاسم -والله أعلم- إلاه، فلما أُدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف، وصارت الألف واللام خلفا منها)[2].

ونقل المبرد هذا الاشتقاق عن سيبويه فقال: (وزعم سيبويه أن أصل هذا إلاه، وأن الألف واللام بدل من همزة إلاه)[3].

وقال الزجاجي: (أصله الإلاه، ثم حذفت الهمزة تخفيفا، فاجتمعت لامان، فأدغمت الأولى بالثانية، فقيل: الله، فإلاه فعال بمعنى مفعول، كأنه مألوه أي معبود مستحق للعبادة، والتأله: التعبد، ومنه قول رؤبة بن العجاج:

للـــهِ درُّ الغانيـــاتِ المُـــدَّهِ سبَّحْنَ واسترجعنَ من تألُّهي[4]

أي: من تعبدي.

ونظير ذلك في الحذف قولهم: أناس، ثم قالوا: الناس، وأصله الأناس، فحذفت الهمزة فقيل: الناس فكأن الألف واللام في الله عوض عن الهمزة المحذوفة)[5].

فالله من إله بمعنى مألوه أي: معبود، كبساط بمعنى مبسوط وكتاب بمعنى مكتوب، وفراش بمعنى مفروش، وإمام بمعنى مأموم.

القول الثاني:

وهو مذهب الخليل بن أحمد أن أصل إلاه «ولاه» من الوله والتحير، وقد أبدلت الواو همزة لانكسارها فقيل: «إلاه» كما قيل في وعاء: إعاء، وفي وشاح: إشاح، ثم أدخلت عليها الألف واللام، وحذفت الهمزة فقيل: الله، أي أن الوله والتحير من العباد إليه[6].

---

(١) اشتقاق أسماء الله (٢٣).

(٢) الكتاب (١٩٥/٢).

(٣) المقتضب (٢٤٠/٤).

(٤) الرجز لرؤبة في ديوانه (١٦٦) وخزانة الأدب (٣٩٧/٦) ولسان العرب مادة (مده).

(٥) اشتقاق أسماء الله (٢٤).

(٦) اشتقاق أسماء الله (٢٦) ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب (١٠٦/١) والبحر المحيط (١٢٤/١) والدر المصون (٥٨/١).

وهذا مستبعد من وجهين[1]:

أحدهما: أنه لو كانت الهمزة بدلا من واو لجاز النطق بالأصل، كما قالوا في إشاح: وشاح، وفي إعاء وعاء، ولم يقولوا في إلاه: ولاه.

ثانيهما: أنه لو كان من ولاه لجمع على أولهة، كما جمع وعاء على أوعية، ووشاح على أوشحة.

القول الثالث:

قول سيبويه: (وجائز أن يكون أصله «لاه» على زنة فَعَل، ثم دخلت عليه الألف واللام للتعريف، فقيل: الله)[2].

واستدل بقول بعض العرب: «لَهْيَ أبوك» يريد: «لله أبوك»، ومنه قول الأصبع العدواني[3]:

لاه ابن عمّك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت ديّاني فتخزوني

يريد: لله ابن عمك.

ثانيا: القائلون بأنه مرتجل:

وهو قول المازني[4] والزجاج[5] والثعلبي[6] والسهيلي[7]، والسمين الحلبي[8]، ونُسب إلى سيبويه[9]، والفيروزآبادي[10] أن لفظ الجلالة اسم مرتجل غير مشتق.

قال السهيلي: (والذي نشير إليه ونؤثره ما اختاره شيخنا رضي الله عنه وهو الإمام أبوبكر بن

---

(١) البحر المحيط (١٢٤/١) والدر المصون (٥٨/١).

(٢) الكتاب (١١٥/٢) و(٤٩٨/٣) واشتقاق أسماء الله (٢٧).

(٣) البيت لذي الإصبع العدواني في ديوانه (٨٩)، وأدب الكاتب (٥١٣)، وخزانة الأدب (١٧٣/٧).

(٤) نقله الزجاجي في اشتقاق أسماء الله (٢٨).

(٥) تفسير أسماء الله الحسنى (٢٥).

(٦) بصائر ذوي التمييز (١٣/٢).

(٧) نتائج الفكر (٤٠).

(٨) الدر المصون (٥٦/١).

(٩) نتائج الفكر (٤١) وبصائر ذوي التمييز (١٢/٢).

(١٠) القاموس مادة (أ ل ه) وبصائر ذوي التمييز (١٢/٢).

العربي، قال: الذي أختاره من تلك الأقوال كلها هذا أن اسم الله غير مشتق من شيء، وأن الألف واللام من نفس الكلمة، إلا أن الهمزة وصلت لكثرة الاستعمال، على أنها فيه جاءت مقطوعة من القسم،حكى سيبويه أفالله لأفعلن، وفي النداء نحو قولهم يا الله، فهذا يقوي أنها من نفس الكلمة، ويدلك على أنه غير مشتق أنه سبق الأشياء التي زعموا أنه مشتق منها، لا نقول: إن اللفظ قديم، ولكنه متقدم على كل لفظ وعبارة، ويشهد بصحة ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾[1] فهذا نص في عدم المسمى، وتنبيه على عدم المادة المأخوذ منها الاسم)[2].

وحجتهم في هذا أنهم قالوا: إن الاشتقاق يستلزم مادة يشتق منها، والله قديم ليس قبله شيء، فهو إذن جامد لا مشتق، فقولهم هذا ناشئ من ظنهم أن الاشتقاق مادي، حيث يكون الله فرعا، وتلك المادة المشتق منها أصلا، لكن الذين قالوا بالاشتقاق مرادهم أن لفظ الجلالة دال على صفة هي الإلهية، كما يقال في «عليم»: إنه دال صفة العلم[3].

وثمة أمر آخر وهو أن نسبة هذا الرأي إلى سيبويه -في رأيي- غير دقيقة، لعدة أسباب:

الأول: أنه صرح في كتابه أنه مشتق من «أله» (وكأن الاسم -والله أعلم- إلاه، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف، وصارت الألف واللام خلفا منها)[4].

الثاني: أنه أيضا قال: إنه مشتق من «لاه» (كما حذفوا اللامين من قولهم: «لاه أبوك» أي لله أبوك، ليخفِّفوا الحرف على اللسان)[5].

الثالث: أن المبرد نقل القولين عن سيبويه، ولم ينسب إليه قولا ثالثا في المسألة[6]، وقد اعترض المبرد على رأي سيبويه الثاني وقال: إنه منتقض للقول الأول، وقد رد ابن ولاد على المبرد[7]، وكذا رد عليه ابن سيده[8].

---

(١) مريم: (٦٥).

(٢) نتائج الفكر (٤٠).

(٣) شرح العقيدة الواسطية للهراس (٥٦).

(٤) الكتاب (١٩٥/٢).

(٥) المصدر السابق (٤٩٨/٣).

(٦) المقتضب (٢٤٠/٤).

(٧) الانتصار (٢٧٩).

(٨) المخصص (١٤٣/١٧).

وخلاصة الرد أن النقض يصح لو كانت زيادة الألف وأصالتها في كلمة واحدة، واشتقاق واحد، لكن إن كانت زيادتها في اشتقاق وأصالتها في اشتقاق آخر فلا تناقض(١).

ومن خلال ما سبق يتبين أن الإمام الرسعني يميل إلي أن لفظ الجلالة«الله» مشتق ويتابع في ذلك رأي جمهور النحويين بقوله: والأكثرون على أن اسم الله مشتق، من أَلَهَ إلهةً، أي عبد»

وقد استدل الإمام الرسعني لرأيه بقراءة ابن عباس: (ويذرك وإلاهَتَكَ) أي عبادتك، فقراءة ابن عباس تدل بوضوح على كونه مشتق من أله إذا عبد، كما استدل بأقوال العرب فيما أنشده رؤبة بن العجاج:

للـــــهِ درُّ الغانيـــــاتِ المُـــــدَّهِ سبَّحْـــنَ واسترجعـــنَ مـــن تألُّهـــي

كما أن القياس أيضا موافق لهذا الاشتقاق وذلك في قولهم: «أناس» ثم قالوا: «الناس» وأصله «الأناس» فحذفت الهمزة فقيل: «الناس» فكأن الألف واللام في «الله» عوض عن الهمزة المحذوفة.

(١) الخصائص اللغوية للفظ الجلالة (٤٦).

المسألة الثالثة والعشرون

اشتقاق كلمة «الناس» في قوله تعالى:

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[1].

قال الرسعني: (واشتقاق «الناس» من النَّوْس، وهو الاضطراب، وقيل: من «الإنس»، والأول أصح، لتصغيره على «نُوَيْس»، ولو كان من «الإنس» لصغر على «أُنَيْس»)[2].

اختلف العلماء في أصل اشتقاق «الناس» وكانوا في هذا الاختلاف على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أن أصلها «أُناس» على وزن فُعال، فحذفت منها الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال[3]، فصارت «نَاس» على زنة عَال، ثم دخلت عليها أل فصارت «الناس».

وهذا قول أكثر النحاة، قال سيبويه: (ومثل ذلك أناس، فإذا أدخلت الألف واللام قلت: الناس)[4]، وقال الفراء: (الأصل الأناس، خففت الهمزة ثم أدغمت اللام في النون)[5].

وهذا ما ذهب إليه أبو علي الفارسي، فقد قال: (وهو أن الكلمة -أي الناس- فاؤها همزة، وعينها نون، ولامها سين، والألف فيها زائدة)[6].

وقد تبع ابن جني شيخه فيما ذهب إليه، من أنه مشتق من «أناس» حيث قال: (ولذلك قيل لهم: ناس؛ لأنه في الأصل أناس، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، فهو «فُعال» من الأنس.

قال الشاعر[7]:

---

(١) البقرة (٨).

(٢) الرسعني (م/٩٥).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن (٢/٥٥٠).

(٤) الكتاب (٢/١٩٦) وإعراب القرآن للنحاس (١/١٣٧).

(٥) إعراب القرآن للنحاس (١/١٣٧).

(٦) المسائل الحلبيات (١٧٠).

(٧) البيت لأبي الغول الطهوي كما في الخصائص (٢/١٢٣)، وأمالي القالي (١/٢٦٠).

أُنـــــاس لا يَمَلُّـــــون المنايـــــا إذا دارت رَحَـــى الحـــرب الزَبُـــون

وقال في التصريف الملوكي: «ناس» أصله أناس، فحذفت الهمزة تخفيفا على غير قياس، ويدل على ذلك قولهم: أناس)[1].

القول الثاني:

قالوا: إن أصلها من نَوَسَ على زنة فَعَل، مأخوذ من نَاسَ يَنُوسُ إذا اضطرب، فانقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها.

ومنه قول الشاعر[2]:

ونـــاس مـــن ســـراة بـــني سليـــم ونـــاس مـــن بـــني سعـــد بـــن بكـــر

ويعللون ذلك بأن تصغيره على نُويس؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، ولو كان أصلها أناسا، لكان تصغيره على أُنيس[3].

القول الثالث:

أصلها نَسْيٌ؛ لأنه من النسيان، فقدمت اللام على موضع العين، وأخرت الياء، فصارت نَيَسا، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها، فصارت ناسا على زنة «فَلَع»[4].

ولعل أصحاب الرأي الأول هم أقرب إلى الصواب، وذلك؛ لأنها قد وردت على هذا الأصل في القرآن الكريم، ووردت أيضا في الشعر، فمن القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾[6] وقوله عزوجل : ﴿إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾[7].

---

(١) الخصائص (١٢٣/٢)، والتصريف الملوكي (٣٦٢).

(٢) أنشده محمد بن يزيد المبرد كما في خزانة الأدب (٢٨٢/٢).

(٣) أمالي ابن الشجري (١٨٨/١).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن (٥٥٠/٢).

(٥) البقرة: (٦٠).

(٦) البقرة: (٦٠).

(٧) الأعراف: (٨٢).

ومما ورد في الشعر، قول الشاعر[1]:

إن المنايـــــــا يطَّلِعـــــــن علـــى الأُنـــاس الأمنينـــا

وقول الشاعر[2]:

وكـل أنـاس سـوف تدخـل بينهـم دُوَيْهِيـةٌ تَصْفـرُّ منهـا الأنامـل

وهذا هو الذي عليه أكثر النحويين، ومنهم الفراء، وأما قولهم: إنه من ناس ينوس؛ لأنه يصغر على نويس، فقد رد ذلك أبو علي الفارسي بقوله: (إن الألف لما صارت ثانية، وهي زائدة، أشبهت ألفَ فاعِل، يعنى أنها أشبهت بكونها ثانية وهي زائدة ألفَ ضارب، فقيل: نُوَيْس، كما قيل: ضُوَيْرِب)[3].

وفي هذه المسألة نلحظ أن الإمام الرسعني خالف أكثر النحاة الذين يرون أن «أُناس» أصلها على وزن فُعال، فحذفت منها الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال، فصارت «نَاس» على زنة عَال، ثم دخلت عليها أل فصارت «الناس»، وصرح برأيه في المسألة تصريحا جليا بأن الرأي الأصوب هو أنها مشتقة من النَّوْس، وهو الاضطراب.

(١) البيت منسوب لذي جدن الحميري في شرح المفصل لابن يعيش (٣٤٤/١)، وهو مخرج في الخصائص (١٥١/٣)، وشرح المفصل (٣٤٤/١)، وخزانة الأدب (٢٨٢/٢).

(٢) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه (٢٥٦)، وشرح السيرافي (١٦٤/٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٩٤/٣).

(٣) المسائل الحلبيات (١٧١)، وأمالي ابن الشجري (١٨٩/١).

المسألة الرابعة والعشرون

الوقف على «اللات» في قوله تعالى:

﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴾[1]

قال الرسعني: (قرأ رويس عن يعقوب، وروى هبة الله عن اللهبي: «اللاَّتَّ» بتشديد التاء، وهي قراءة ابن عباس، وأبي رزين، وأبي عبد الرحمن السلمي، ومجاهد، وأبي صالح، والضحاك، وابن السميفع، والأعمش في آخرين، واتفقوا على الوقف بالتاء اتباعاً للمصحف، وكذلك «مناة» إلا الكسائي، فإنه وقف على الهاء في الموضعين.

وقرأ الأكثرون والباقون من العشرة بتخفيف التاء)[2].

جاءت هذه القراءة (اللَّاتَ) بتخفيف التاء، وهي قراءة جمهور القراء، وجاءت هذه القراءة أيضا بتشديد التاء (اللَّاتَّ) وريت عن رُوَيْس وابن عبَّاس وأبوعبرالحمن السلمي ومجاهد والضحاك والأعمش ومنصور بن المعتمر وطلحَةَ وأبي الجوزاء.[3]

ولعل اختلافهم في هذه القراءة راجع إلى أصل اشتقاق هذه الكلمة، وفقد اختلف العلماء في إرجاع أصل هذه اللفظة على أقوال عدة منها:

الأول: أن تكون من (لوي) يقال: لويتُ على الشّيء؛ إذا أقمت عليه.

الثاني: أنّ منهم من يرى أنّ أصلها (لوه) مشتقّ من (لاَهَة) وهي الحيَّة، كأنّ الصّنم سمِّي بها، ثمّ حذف منه الهاء؛ كما قالوا: شاةٌ، وأصلها: شَاهَةٌ[4]، ومن هنا وضعها الجوهريّ في (لوه)[5] وتابعه في ذلك ابن منظورٍ[6].

والثالث: أنّه قيل: إنّ أصل (اللاّت) (ليت) واشتقاقها من (اللّيت) من لاَتَه يَلِيتُهُ؛ إذا نَقَصَه حقَّه،

---

(١) النجم: ١٩.

(٢) رموز الكنوز ٤٧٨/٧.

(٣) النشر (٣٧٩/٢)، والحجة لابن خالويه (٣٣٦/١)، ومعجم القراءات للخطيب (١٨٤/٩).

(٤) ينظر: المحكم (٣٠٧/٤).

(٥) الصّحاح (لوه).

(٦) اللّسان (لوه).

أو صرفه عن الشّيء؛ فالتّاء على هذا أصلٌ[١].

فمن قرأها بتشديد التاء فهو يرجعها إلى كونها مشتقة من (ليت) أي لات يلي تليتا فهو لاتٌّ، ومن قرأها بالتخفيف فإما من (لوه).

ومعنى (اللات) أي: الله، كما أن العُزى من العزيز، وقد اختلف المفسرون في أصل اشتقاقها ومعناها فقال جماعة من المفسرين: اللات من الله، وكان المشركون يسمون أوثانهم بأسماء الله فقالوا: من الله اللات، ومن العزيز العزَّى[٢]، وهو اختيار الأزهري قال: كأن المشركين الذين عبدوها عارضوا باسمها اسم الله تعالى علوًا كبيرًا عن إفكهم ومعارضتهم والحادهم في اسمه العظيم، ويدل على صحة هذا التأويل أن الكسائي كان يختار الوقف عليها بالهاء، وهذا يدل على أنه لم يجعلها من اللَّت[٣].

وأما في حال الوقف فقد اختلفوا في الوقف على التاء، يقول ابن الجوزي: (واختلفوا فِي (اللَّاتَ)، فروَى رُوَيْسٌ بتشديد التَّاء وَبِمَدٍّ لِلسَّاكِنَيْنِ، وهي قراءة ابن عبَّاس ومجاهد ومنصور بن الْمُعتمر وطلحة وأبي الجوزاء، وقرأ الباقونَ بتخفيفها، وتقدم وقف الكسائِيِّ عليها في الوقف على المرسوم، واختلفوا في (مَنَاةَ) فقرأ ابن كثير بهَمزة بعد الألف فَيَمُدُّ لِلِاتِّصَالِ.

وقرأ الباقون بغير همزٍ، والوَقْفُ عليها لِجميع القُرَّاءِ بالهَاءِ اتِّبَاعًا لِلرَّسْمِ، وما وقع في كتب بعضهم من أَنَّ الكسائيَّ وحده يقف بالهاء، والباقون بالتَّاء فَوَهْمٌ، لَعَلَّهُ انقَلَبَ عليهم مِنَ (اللَّاتِ) كما قدَّمْنَا في بابه واللَّهُ أَعْلَمُ)[٤].

ومنشأ الخلاف هي في أصل الكلمة، فمن اعتقد أن التاء أصلية أقرها في الوقف كالتاء التي في بيت، ومَنْ اعتقد زيادتَّها وَقَف عليها هاءً.

ولذا يقول الفراء: (قرأها الناسُ بالتخفيف فِي لفظِ قوله: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٥] -وفي وَزْنِ- شاةٍ، وكان الكسائيُّ يَقِفُ عليها بالهاء أفرأيتم اللّأه. قَالَ وقَالَ الفراء. وأنا أقفُ عَلَى التاء)[٦].

---

(١) التّبيان (١١٨٨/٢).

(٢) انظر: جامع البيان (٣٤/٢٧)، والوسيط (١٩٩/٤)، ومعالم التنزيل (٢٤٩/٤).

(٣) تهذيب اللغة (٢٥٣/١٤)، وانظر تداخل الأصول اللغوية، للدكتور: عبدالرزاق الصاعدي (٣٤٢/١).

(٤) النشر (٣٧٩/٢).

(٥) سورة ص: ٣.

(٦) معاني القرآن للفراء (٩٧/٣).

ويقول الأخفش: (وقال بضعهم ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ فإذا سَكَتَ قُلتَ: (اللاَّة) وكذلك (مَنَاةَ) تقول: (مَنَاهْ) وقال بعضهم ﴿ٱللَّٰتَ﴾ جعله من (اللاتٌ) الذي يَلُتّ، ولغة للعرب يسكتون على ما فيه الهاء بالتاء يقولون: رأيتُ طَلْحَتْ)[1].

وبهذا قال الزجاج أيضا، يقول الزجاج: (ومن قرأ (أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَّ وَالْعُزَّى) بتشديد التاء فزعموا أن رَجُلًا كان يَلِتُّ السَّويق وَيَبيعُة عند ذلك الصنم فسمي الصنمُ اللَّاتّ بتشديد التاء والأكثر (اللَّاتَ) بتخفيف التاء، وكان الكسائي يقف عليها بالهاء، يقول (اللاه) وهذا قياس، والأجود في هذا اتباع المصحف والوقف عليها بالتاء)[2].

فالحاصل أن اختلاف القراء في الوقف عليها خلاصته أن أغلب القراء اختار الوقف عليها بالتاء؛ وذلك اتباعا لرسم المصحف، ولئلا يشبه اسم الله عزوجل، وممن اختار الوقف عليها بالتاء الزجاج والنحاس وابن خالويه ومكي بن أبي طالب وكذلك عامة القراء باستثناء الكسائي فإنه وقف عليها بالهاء وعارضه في ذلك الفراء.

ووافق الإمام الرسعني عامة القراء والنحاة في الوقف عليها بالتاء عملاً برسم المصحف.

(١) معاني القرآن للأخفش (٢/٥٢٦).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٥/٧٣).

المسألة الخامسة والعشرون

جمع «فعيل» على «فُعَالَى» ، و«فَعْلَى»

قال الرسعني: (قوله تعالى: ﴿وَإِنيَأْتُوكُمْ أُسَرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ﴾[1] قرأ حمزة «أَسْرى» وهو جمع أسير، مثل مريض ومَرْضى، وقرأ الباقون ﴿أُسَرَىٰ﴾.

قال الفراء: أهل الحجاز يجمعون الأسير «أُسَارَى»، وأهل نجد أكثر كلامهم «أَسْرى».

وهو أجود الوجهين في العربية؛ لأنه بمنزلة قولهم: جَرِيحٌ وجَرْحَى، وصَرِيعٌ وصَرْعى.

وقال الزجاجي: «أُسَارى جمعُ الجمعِ، تقول: أَسِيرٌ وأَسْرَى، وأُسارى جمعُ أَسْرى)[2].

قرئت الآية السابقة على وجهين من الجمع، فجُمعت على «أُسَارَى» على زِنَة فُعَالَى، وجُمعت على «أَسْرَى» على زِنَة فَعْلَى، وكلاهما جمعٌ لأسير، على زنة فَعيل، وفعيلٌ بمعنى مفعول، أي أسير بمعنى مأسور، كما تقول: قتيل بمعنى مقتول، وجريح بمعنى مجروح.

قال الأخفش: (وقرئت: ﴿أُسَرَىٰ﴾ وذلك لأن «أسيرا» فعيل، وهو يشبه مريضاً؛ لأن به عيباً، كما بالمريض، وهذا فعيل مثله، وقد قالوا في جماعة المريض: مرضى، وقالوا: أسارى، فجعلوها مثل سُكارى وكُسالى، ولأن جمع فَعْلان الذي به علة قد يشارك جمع فعيل وجمع فَعِل نحو: حَبِط وحَبْطَى وحَبَاطَى، وحَبِج وحَبْجَى وحَبَاجَى، وقد قالوا: أُسارى كما قالوا: سُكَارى)[3].

والقياس في جمع «فعيل» إذا كان بمعنى مفعول أن يكون «فَعْلَى»، هذا ماقرره أئمة اللغة، وقد نص سيبويه على ذلك عند حديثه على صيغة «فعيل»:يقول (وأما فعيل إذا كان في معنى مفعول فهو في المؤنث والمذكر سواء وهو بمنزلة فَعُولٍ، ولا تجمعه بالواو والنون، كما لا تُجمع فَعُولٌ؛ لأن قصَّتَهُ كقصّتِه، وإذا كسّرتَه كسّرتَه على فَعْلَى، وذلك قَتِيلٌ وقَتْلَى وجَرِيحٌ وجَرْحَى وعَقِيرٌ وعَقْرَى ولَدِيغٌ ولَدْغَى)[4].

---

(١) البقرة: (٨٥).

(٢) رموز الكنوز (م/٢٧٣).

(٣) معاني القرآن (١/١٣٥).

(٤) الكتاب (٣/٦٤٧).

وعلة جمع أسير على أسرى أنهم شبهوه بالمريض، فجمع جمعه، يقول الخليل بن أحمد: (إنَّما قالوا: مَرْضَى وهَلْكَى ومَوْتَى وجَرْحَى وأشباه ذلك؛ لأنَّ ذلك أمرٌ يُبْتلون به، وأدخلوا فيه وهم له كارهون وأصيبوا به، فلمّا كان المعنى معنى المفعول كسَّروه على هذا المعنى)[1].

وقال أبو علي: (أسيرٌ فعيلٌ بمعنى مفعول، ألا ترى أنَّك تقول: أَسَرْتُهُ كما تقول: قَتَلْتُهُ وفعيلُ إذا كان بمعنى مفعول لم يجمع بالواو والنون، كما لم يجمع فَعُولٌ بهما، ولكن يُكَسَّر على فَعْلَى، نحو لَدِيغ ولَدْغَى وقَتِيل وقَتْلَى وجَرِيح وجَرْحَى وعَقِير وعَقْرَى.

فإذا كان كذلك فالأَقْيَسُ الأسرى وهو أَقْيَسُ من أُسَارَى، كما كان أَقيس من قولهم: أُسَرَاءُ، ألا ترى أنهم قد قالوا: أُسَراءُ، فشبَّهوه بظُرَفَاءَ، كما قالوا في جمع قَتيلٍ: قُتَلاء، فكما أنّ أُسَرَاء وقُتَلاء في جمع قتيلٍ وأسيرٍ ليس بالقياس، كذلك أُسارى ليس بالقياس)[2].

وأما جمع أسير على أسارى فهو جمع على غير الأصل، والعلة هي الحمل على المعنى، فجمع فعلان يشارك فعيلاً وفَعِلاً نحو سَكِر وسُكارى، فكذلك أسير أُسارى.

قال سيبويه: (وقد يكسّرون فَعِلا على فعالى؛ لأنه قد يدخل في باب فَعْلان، فَيُعنَى به ما يُعْنَى بفَعْلان، وذلك: بعيرٌ حَبِط وإبلٌ حَبَاطى)[3].

وقال أبو علي: (ووجه قول من قال أُسَارى أنّه شبَّهَهُ بكُسَالى، وذلك أنَّ الأسير لما كان محبوسا عن كثير من تصرُّفه للأسر، كما أن الكسلان مُحْتَبَسٌ عن ذلك لعادته السيِّئة شُبِّه به، فقيل في جمعه: أُسارى كما قيل: كُسالى، وأُجْرِيَ عليه هذا الجمع للحمل على المعنى، كما قيل: مَرْضَى ومَوْتَى وهَلْكَى ووَجْيَا، لما كانوا مُبْتَلينَ بهذه الأشياء ومُدْخَلِينَ فيها مُكْرَهِينَ عليها مُصَابِينَ بها، فأشبه في المعنى فعيلا الذي بمعنى مفعول، فلما أَشْبَهَهُ في المعنى أُجرِيَ عليه في الجمع اللفظ الذي لفعيل بمعنى مفعول)[4].

إذن فقراءة أَسْرى موافقة للقياس، وقراءة أُسَارى محمولة على المعنى، وكلتا القراءتين سبعيتان متواترتان صحيحتان، وبذلك قال سيبويه والفارسي وغيرهما من أئمة اللغة.

---

(١) الكتاب (٣/٦٤٧).

(٢) الحجة (٢/١٤٣).

(٣) الكتاب (٣/٤٦٤) بتصرف يسير.

(٤) الحجة (٢/١٤٣).

وقد اختار الإمام الرسعني ما يوافق القياس فذهب إلى أن جمع أسير أسرى وهو أجود من حيث اللغة من الجمع أُسَارى وذلك عند قوله (وهو أجود الوجهين في العربية؛ لأنه بمنزلة قولهم: جَرِيحٌ وجَرْحَى، وصَرِيعٌ وصَرْعى) وهو بذلك يوافق قراءة الإمام حمزة وقول الإمام الفراء.

المسألة السادسة والعشرون

القراءات الواردة في جمع «خطوة» في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾[1].

قال الرسعني: (قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾، قُرِئَ ﴿خُطُوَاتِ﴾ بضم الخاء والطاء مهموزاً وغير مهموز، وبفتحهما غير مهموز، وبإسكان الطّاء مع ضَم الخاء وفتحها.

فَمَنْ ضَمَّهما فهو جَمْع خُطْوَة، وهي ما بين القَدَمَيْن، مثل: ظُلْمَةٍ وظُلُمَات، وقُرْبَةٍ وقُرُبَات، وحُجْرَةٍ وحُجُرَات.

ومن قَرَأَهُ بضمَّتَيْن مَهْمُوزا فقال الأخفش: أراه ذهب بهذا مذهب الخطيئة.

وقال أبو حاتم: أرد إشباع الضمة في الواو فانقلبت همزة.

ومن سكّن الطّاء جعله جمع خَطْوة وهي المرة الواحدة من الخَطْو فأبقاها على الأصل.

ومن فتحها جعله جمع خَطْوَة بفتح الخاء مثل: تَمْرة وتَمَرات.

ومن فتح وسكّن الطاء أبقاها على الأصل)[2].

❁❁❁

قرأ ابن عامر والكسائي وحفص وابن كثير والحسن «خُطُوَات» بضم الخاء والطاء، وقرأ نافع وأبو عمرو وحمزة «خُطْوات» بضم الخاء وسكون الطاء، وقرأ أبو السمال «خُطَوَات» بضم الخاء وفتح الطاء والواو[3].

قال أبو حيان: (هذه لُغىً ثلاث في جمع خطوات)[4].

وقرأ الحسن «خَطْوات» بفتح الخاء وسكون الطاء[5].

---

(١) البقرة: (١٦٨).

(٢) رموز الكنوز (م/٤٣٥).

(٣) نسب هذه القراءة أبو حيان كما في البحر المحيط (٦٥٣/١) وأما ابن عطية فقد نقل عن أبي السمال فتح الخاء والطاء «خَطَوَات» كما في المحرر (٤٠٧/١).

(٤) البحر المحيط (٦٥٣/١).

(٥) ينظر: الحجة (٢٦٥/٢) والبحر المحيط (٦٥٣/١) والمحرر (٤٠٧/١) ومعجم القراءات (٢٢٩/١).

قرئت «خطوات» بأربع لغات:

الأولى: بضم الخاء والطاء «خُطُوَات».

الثانية: بضم الخاء وإسكان الطاء «خُطْوَات».

الثالثة: بضم الخاء وفتح الطاء «خُطَوَات».

الرابعة: بفتح الخاء وسكون الطاء «خَطْوات».

قال الزجاج: (خطوات جمع خطوة، وفيها ثلاث لغات، خُطُوات، وخُطَوات، وخُطْوات)[١].

وقال أيضا (أكثر القراءة خُطُوَات بضم الخاء والطاء، وإن شئت أسكنتَ الطاء «خُطْوات» لثقل الضمة، وإن شئت «خُطَوَات» وهي قراءة شاذة ولكنها جائزة في العربية قوية)[٢].

فمن ضم الطاء فعلى الإتباع، والإسكان على التخفيف، والفتح لغة فيها غير أنها من حيث القراءة شاذة كما قال ذلك الزجاج، وحجته في الضم أن الواحدة (خُطْوَةٌ) فإذا جَمَعتَ حركتَ العين للجمع، كما فعلت بالأسماء التي على هذا الوزن نحو: غرفة وغرفات قال تعالى: (وَهُمْ فِي الْغُرُفاتِ آمِنُونَ). ولم يلزم أن تبدل من الضمة كسرة، ومن الواو ياء كما يفعل ذلك في: أدْل، وأجْر[٣]، ونحوه؛ لأنه بمنزلة ما يبنى على التأنيث، ألا ترى أن الضمة إنما اعترضت مع الجمع بالألف والتاء، ولم تثبت الضمة والواو آخرة، ثم لحقتها التاء للجمع، كما أن الياء والواو في النهاية والشقاوة لم تثبتا في الكلام، ثم يَلْحَقُهُما التأنيث. وإنما بنيت الكلمة على حرف التأنيث كما يبنى مذروان على التثنية، وهذا في خُطُواتِ ونحوها أظهر؛ لأن الضمة إنما تلحق مع الألف والتاء كما أنها في الغرفات والرّكبات كذلك[٤].

وقد ذكر أبو علي الفارسي علة إسكان الطاء، فقال: (وحجة من أسكن فقال: خُطُواتِ: أنهم نووا الضمة وأسكنوا الكلمة عنها، ألا ترى أنّ القول في ذلك لا يخلو من أن تكون جمع فُعْلَةٍ، فتركوها في الجمع على ما كانت عليه في الواحد، أو يكونوا أرادوا الضمة فخفّفوها وهم يريدونها، كما أنّ من

(١) معاني القرآن وإعرابه (١/٢٨٠).

(٢) المصدر السابق (١/٢٤١).

(٣) جمع (دلو وجَرو) جمع قلة على زنة أفعل، اللسان مادة (دلا).

(٤) قاله أبو علي في الحجة (٢/٢٦٦).

قال: لقَضْوَ الرجل ورَضْي، أراد الضمة والكسرة، فحذفوها من اللفظ وهم يقدرون ثباتها، بدلالة تركهم ردّ الياء والواو، فلا يجوز الوجه الأول: لأن ذلك إنما يجيء في ضرورة الشعر دون حال السّعة والاختيار، كما قال ذو الرّمّة[1]:

ورفضـــات الهـوى في المفـــاصـل

فإذا لم يجز حمله على هذا الوجه، علمت أنه على الوجه الآخر، وأنهم أسكنوها تخفيفاً، وهم يريدون الضمة، كما تراد الضمة في: لقضو الرجل ونحوه، ولهذا لم يجمع ما كان على فعال، ونحوه من المعتل على: فعل، ولا فعل لأنك لو جمعته على فعل، لكانت الضمة في تقدير الثبات، ويدلّك على أنها عندهم في تقدير الثبات: أن التحريك فصل بين الاسم والصفة، فإذا كان كذلك علمت أن التحريك الذي يختصّ بالأسماء دون الصفات منويّ، فأما قولهم: ثني وثن؛ فهو مما رفضوه في سائر كلامهم)[2].

وذكر علة آخرى أيضا وهي أن يكون أجرى الواو في إسكانه إياها مجرى الياء، يقول: (ولمن أسكن العين من خُطُواتِ وجه آخر من الحجاج، وهو أن يكون أجرى الواو في إسكانه إياها مجرى الياء، ألا ترى أن ما كان من هذا النحو من الياء نحو، مدية، وكلية، وزبية، لم يجمع إلا بالإسكان للعين، وذلك أنك لو حركتها للزم انقلاب الياء واواً لانضمام ما قبلها، كما لزمها انقلابها في «لقضو الرجل»، فلما كان التحريك يؤدي إلى القلب، قرروه على الإسكان فقالوا: مديات وكليات. فلما لزم الإسكان في الياء جعل من أسكن خُطُواتِ الواو بمنزلة الياء، كما جعلوها بمنزلتها في (اتسروا)، ألا ترى أن التاء لا تكاد تبدل من الياء، وإنما يكثر إبدالها من الواو، وإنما أبدلوها في (اتسر)، لإجراء الياء مجرى الواو، وكذلك أجرى الواو مجرى الياء في أن أسكنها في خُطُواتِ ولا يلزمه على هذا أن يقول في غُرُفَات: غُرْفَات؛ لأنه لم يجتمع مع كثرة الحركات الأمثال كما اجتمعت في خُطُواتِ.

وقراءة الضم على الإتباع أولى لما لها من حُسْن جَرْس وقوة من الناحية الصوتية، ولموافقة أغلب القراء لها، والإمام الرسعني يكتفي في هذه المسألة بعرض كل اللغات الواردة في الكلمة ومعنى كلٍ منهما دون أن يرجح أيا من هذه اللغات، إشعارا منه على صحتها وأنهن بمعنىً.

---

(١) عجز البيت لذي الرمّة في ديوانه (١٣٣٧)، وخزانة الأدب (٨/٨٧-٨٨)، والمقتضب (٢/١٩٢)، وصدره:

أبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أحْشاءَ قَلْبِهِ... خُفُوقًا ورَفْضاتُ الهَوَى في المَفاصِلِ

والشاهد فيه قوله: «ورَفْضات» حيث سكن الفاء وكان حقّها الفتح إتباعًا لحركة الراء.

(٢) الحجة (٢/٢٦٨).

المسألة السابعة والعشرون

مجيء المصدر الميمي على «مَفْعُل»

قال الرسعني: (في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[1].

وقرأ نافع «مَيْسُرَةٍ» بضم السين.

وقرأتُ ليعقوب الحضرمي من رواية زيد عنه «مَيْسُرِه» بضم السين وكسر الراء وقلب التاء هاءً، وصِلَتها بياءٍ في الوصل)[2].

❁❁❁

ميسرة بضم السين قرأها نافع وحده، والباقون على الفتح، وهما لغتان: ميسُرة وميسَرة، إلا أن مَفْعَلة أكثر في كلامهم[3].

وهذه الآية قرئت على بناء شاذ وهو «مَفْعُل» في المفرد ولم يرد هذا البناء في كلام العرب، قال سيبويه: (وأما ماكان يفْعُل منه مضموما فهو بمنزلة ماكان يفعَل منه مفتوحا، ولم يبنوه على مثال يفعُل؛ لأنه ليس في الكلام مفعُل)[4] أي أن هذا البناء ليس من كلام العرب، وقد جاء هذا البناء قليلا في الشعر، ومنه قول جميل بن عبد الله العذري[5]:

بُثَيْنُ، الْزَمِي لا، إنَّ لا إنْ لَزِمْتِهِ ... على كَثْرةِ الواشينَ أَيُّ مَعُونِ

ومعون في معنى معونة، وأصله معون جمع معونة، وليس في شيء من ذلك ما يمنع ما قاله سيبويه؛ لأن أصل الكلام مكرمة ومعونة وإنما اضطر الشاعر إلى حذف الهاء[6].

ويرى أبو علي الفارسي أن كلام سيبويه إنما هو في الآحاد؛ لأنه قصد مكان الفعل ومعلوم أنه لا يكون إلا مفردا، وما جاء في الشعر إنما المفرد لا الجمع، نحو: معون ومكرم جمعا لمعونة ومكرمة، يقول

---

(١) البقرة (٢٨٠).

(٢) رموز الكنوز (م/٧٤٠).

(٣) الموضح في وجوه القراءات وعللها (٣٥١/١).

(٤) الكتاب (٩٠/٤).

(٥) ديوانه (٢٠٨) والخصائص (٢١٢/٣).

(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤٦٥/٤) بتصرف.

أبو علي: (كلامه هذا في الآحاد، ألا ترى أنّه يقصد مكان الفعل، وهو معلوم أنّه لا يكون إلّا مفردا، وما جاء في الشّعر من معون ومكرم جمع معونة ومكرمة لا يدخل على هذا؛ لأنه جمع ومراد سيبويه فيما ذكر المفرد دون الجمع قال أحمد بن موسى: وكلّهم قلب الهاء تاء ونوّنها، يعني: في الوصل، يريد أنّه: لم يقرأ أحد منهم إلى ميسرة؛ لأنّ مفعل لا يجيء في الآحاد إلّا بالتاء، وقد جاء في الجمع، قال جميل[1]:

بثين الزمي لا إنّ لا إن لزمته ... على كثرة الواشين أيّ معون

وروي[2]:

أَبلِغِ النُّعمَانَ عَنِّي مَأْلُكًا ... أَنَّهُ قَدْ طَال حَبسِي وانْتِظَارِي

فالأول جمع معونة، ومألكا جمع مألكة وهي: الرسالة، ومثل هذا الذي يقلّ قد لا يعتدّ به سيبويه، فربّما أطلق القول، فقال: ليس في الكلام كذا، وإن كان قد جاء عليه حرف أو حرفان، كأنّه لا يعتدّ بالقليل، ولا يجعل له حكما[3].

وقد حكم عليها ابن جني بالغرابة، يقول: (وأما «إلى مَيْسُره» فغريب؛ وذلك أنه ليس في الأسماء شيء على مفْعُل بغير تاء؛ لكنه بالهاء، نحو: المقْدُرة والمقْبُرة والمشرُقة والمقنُوة، وأما قوله:

أَبلِغِ النُّعمَانَ عَنِّي مَأْلُكًا ... أَنَّهُ قَدْ طَال حَبسِي وانْتِظَارِي

فطريقه عندنا: أنه أراد مألُكة -وهي الرسالة- غير أنه حذف الهاء وهو يريدها، كما قال كثير[4]:

خليلي إنْ أمُّ الحكيم تَحَملت ... وأَخْلت لخيمات الْعُذَيب ظلالها

يريد: «العُذيْبَة».

وكما قال ملك بن جبار الطائي[5]:

إنا بنو عمكم لا أن نُباعلكم ... ولا نصالحكم إلا على ناح

يريد ناحية، وكذلك قول الآخر:

---

(١) البيت لجميل بن معمر العذري في ديوانه (١٢٦).

(٢) البيت لعدي بن زيد العبادي في ديوانه (٩٣)، والمنصف لابن جني (٣٠٩/١).

(٣) الحجة (٤١٦/٢).

(٤) ارتشاف الضرب (٢٢٤٤/٥) والمحتسب (١٤٤/١).

(٥) الخصائص (٢١٥/٣).

بُثَـــيْن الزمـــى لا، إن لا إن لزمتِـــه علـــى كثـــرة الواشـــين أيُّ معـــون

يريد معونة فحذف، وقيل: أراد جمع معونة، وكذلك قول الآخر:

ليـــوم روع أو فَعـــالِ مَكْـــرُم[1]

يريد: مكرمة ثم حذف، وقيل: أراد جمع مكرمة، وكذلك أراد هنا إلى ميسرته، فحذف الهاء)[2].

ويرى العكبري أن القراءة تحتمل تأويلين حيث قال: (وقرئ بضم السين وجعل الهاء ضميرا، وهو بناء شاذ لم يأت منه إلا مَكْرُمٌ وَمَعْوُنٌ، على أن ذلك قد تؤول على أنه جمع مَكْرَمَةٍ وَمَعُوَنَةٍ، وتحتمل القراءة بعد ذلك أمرين: أحدهما: أن يكون جمع مَيْسَرَةً كما قالوا في البنائين، والثاني: أن يكون أراد مَيْسُورَةً فحذف الواو اكتفاء بدلالة الضمة عليها)[3].

والحاصل أن مَيْسُرِهِ قرئ على زنة مَفْعُل مضافا إلى هاء الضمير وهو بناء يرى بعضهم أنه ليس في كلام العرب، وقد نص أبوجعفر النحاس على تلحينها في إعرابه بقوله: (قال أبوجعفر مَيْسَرَة أفصح اللغات، وهي لغة أهل نجد ومَيْسُرَة وإن كانت لغة أهل الحجاز فهي من الشواذ، لا يوجد في كلام العرب مَفْعُلَة إلّا حروف معدودة شاذة ليس فيها شيء إلا يقال فيه مَفْعَلَة، وأيضا فإن الهاء زائدة، وليس في كلام العرب مَفْعُل البتّة، وقراءة من قرأ إلى مَيْسَرَةٍ لحن لا يجوز)[4] ويرى آخرون أنه بناء شاذ أو نادر، وما ورد على هذا القياس أُول على أنه جمع.

وبالنظر إلى ما سبق يتبين أن الإمام الرسعني لم يتعرض في كلمة ميسرة إلا للغات التي لم ترد إلا قليلا في كلام العرب حيث ذكر ما فيها من قراءة نافع، وبين أنه قرأ ليعقوب الحضرمي من رواية زيد عنه مَيْسُرِهِ بضم السين وكسر الراء وقلب التاء هاءً، وصِلَتها بياءٍ في الوصل، ولم يردها كون القراءتين سبعيتين متواترتين، وإن كان الأولى بالإتباع هو الأشهر والأقيس في كلام العرب.

(١) الخصائص (٣/٢١٢).

(٢) المحتسب (١/١٤٤).

(٣) التبيان في إعراب القرآن (١/٢٢٦).

(٤) إعراب القرآن (١/١٣٤).

المسألة الثامنة والعشرون

همز «معايش» في قراءة حمزة من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾[1]

قال الرسعني: (واتفق القُرّاء على ترك الهمز في ﴿مَعَايِشَ﴾، وروى خارجة عن نافع همزها، قال الزجاج: جميع النحويين البصريين يزعمون أن همزها خطأ؛ لأن الهمز إنما يكون في الياء الزائدة، مثل صحيفة وصحائف، فأما «معايش» فمن العَيْش، الياء أصلية، وصحيفة من الصُّحُف، فالياء زائدة، وإنما همزت الياء الزائدة؛ لأنه لا حَظَّ لها في الحركة، وقد قَرُبَتْ من آخر الكلمة ولزمتها الحركة فأوجبوا فيها الهمز.

فأما ما رواه نافع من «معائش» بالهمز فلا أعرف له وجهاً، إلا أن لفظ هذه الياء التي من نفس الكلمة أُسْكِنَ في معيشة، فصار على لفظ: صحيفة، فحمل الجمع على ذلك، ولا أحب القراءة بذلك)[2].

❁❁❁

قرئت معايش بالوجهين، بالياء معايش، وبالهمز معائش، وقد اختلفت أقوال النحاة في قراءة الهمز، فمنهم من قَبِلَها، ومنهم من ردَّها، ومنهم من ابتغى بين ذلك سبيلا.

وأصل الخلاف هو أن الياء في مفرد معايش أصلية ليست بزائدة، إذ إن الهمزة تكون في الياء الزائدة نحو: صحيفة وصحائف، أما معايش فمفرد من العيش، أي أن الياء من أصل المفرد.

وسأعرض أقوال العلماء الذين تناولوا هذه المسألة مبينا حجج كل فرقة منهم:

أولا: العلماء الذين طعنوا في القارئ والقراءة:

فمن هؤلاء المازني إذ رد القراءة وطعن في القارئ، قال في المنصف: (فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة معائش بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أُخذت عن نافع بن أبي نُعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحنا نحواً من هذا)[3].

---

(١) الأعراف (١٠).

(٢) تفسير الرسعني (٢/٨٥).

(٣) المنصف (١/٣٠٧).

وتابع المبرد ما ذهب إليه المازني؛ (فأمّا قراءة من قرأ معائش فهمز فإنه غلط، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع ولم يكن له علم بالعربية، وله في القرآن حروف وقد وقف عليها)[1].

وقال أبوجعفر النحاس: (والهمز لحن لا يجوز؛ لأن الواحد معيشة، فزدت ألف الجمع وهي ساكنة، والياء ساكنة فلابد من تحريك، إذ لا سبيل إلى الحذف، والألف لاتحرك، فحركت الياء بما كان يحب لها في الواحد)[2].

وقال بهذا القول والأخفش[3]، والأزهري[4] أبو علي[5]، ومكي[6] وابن يعيش[7].

ثانيا: العلماء الذين قبلوا القراءة بالهمز:

وأما من قَبِل الهمز فقد أحال ذلك إلى أنه مسموع عن العرب، ومن هؤلاء أبو حيان الأندلسي، فقد قال بعض عرضه لأقوال المنكرين: (ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة، ثم نقل عن الفراء ما نصه: وربما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون أنها فعيلة فيشبهون مفعلة بفعيلة)[8].

فهذا نقل الفراء عن العرب أنهم ربما يهمزون هذا وشبهه، وجاء به نقل القراء الثقات: فمنهم:

ابن عامر وهو عربي صراح، وقد أخذ القرآن عن عثمان قبل ظهور اللحن.

والأعرج وهو من كبار قراء التابعين.

وزيد بن علي وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الذي قل أن يدانيه في ذلك أحد.

---

(١) المقتضب (٢٦١/١).

(٢) إعراب القرآن (٤٦/٢).

(٣) معاني القرآن (٣٢٠/١).

(٤) علل القراءات (٢١٤/١).

(٥) الحجة (٧/٤).

(٦) مشكل إعراب القرآن (٣٢٠/١).

(٧) شرح المفصل (٩٧/١٠).

(٨) كذا نص الفراء كما عند أبي حيان، ونصه في معانيه: وربما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون أنها فعيلة لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف، كما جمعوا مسيل الماء أمسلة، شُبه بفعيل وهو مفعِل، وقد همزت العرب المصائب وواحدتها مصيبة، شبهت بفعيلة لكثرتها في الكلام. (٣٧٤/١).

والأعمش وهو من الضبط والإتقان والحفظ والثقة بمكان.

ونافع وهو قد قرأ على سبعين من التابعين، وهم من الفصاحة والضبط والثقة بالمحل الذي لا يجهل، فوجب قبول ما نقلوه إلينا ولامبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا.

وأما قول المازني «أصل هذه القراءة عن نافع» فليس بصحيح؛ لأنها نقلت عن ابن عامر والأعرج وزيد بن علي والأعمش، وأما قوله: «إن نافعا لم يكن يدري ما العربية» فشهادة على النفي، ولو فرضنا أنه لا يدري ما العربية، وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب فهو لا يلزمه ذلك، إذ هو فصيح بالعربية، ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء، ثم قال: وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ولا يجوز لهم ذلك[1].

ثالثا: العلماء الذين يرون أن الهمز تشبيه بالزائد:

ومن العلماء من قَبِل القراءة من باب تشبيه الحرف الأصلي بالزائد، وهذا القول قول الزمخشري وابن عطية والبيضاوي وغيره.

قال الزمخشري: (وعن ابن عامر أنه همز، على التشبيه بصحائف)[2].

وقال ابن عطية: (وأما توجيهه فعلى تشبيه الأصل بالزائد؛ لأن معيشة تشبه في اللفظ صحيفة، فكما يقال صحائف قيل: معائش، وإنما همزت ياء صحائف ونظائرها مما الياء فيه زائدة؛ لأنها لا أصل لها في الحركة)[3].

وذكر البيضاوي نحوا من ذلك: (وعن نافع أنه همزه تشبيها بما الياء فيه زائدة كصحائف)[4].

وما أميل إليه أن قراءة الهمز صحيحة وليست غلطا كما وصفها بعض النحاة، وذلك لأسباب أهمها:

١-أن القراءة سنة متبعة، قائمة بنفسها، فإذا ما صح سند القراءة قُبلت ولو خالفت القياس، ولا

(١) البحر المحيط (٤/٢٧١).

(٢) الكشاف (٢/٨٦).

(٣) المحرر والوجيز (٣/٥١٨).

(٤) تفسير البيضاوي (١/٥٣٥).

اعتبار لفُشُوِّ لغة، قال أبوعمرو الداني: (وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيسة في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل.

ثم قال :(والرواية إذا عنهم لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنةٌ متبعة يلزم قَبولها والمصير إليها)[1].

وقراءة الهمز رواها القراء الثقات، فابن عامر قرأها على جماعة من الصحابة، كعثمان بن عفان ومعاوية وأبي الدرداء –رضي الله عنهم أجمعين– وابن عامر عربي صرف، وقرأها أيضا زيد بن علي وهو فصيح بالعربية، وقرأ بها الأعمش والأعرج وهم من الإتقان بمكان[2].

٢–أن قراءة نافع ليست بدعا من القول، فقد قال عن نفسه أنه قرأ على جماهير التابعين فما نقله عنه ابن مجاهد: (قرأت على سبعين من التابعين)[3]، وحكى ابن مجاهد عن الإمام مالك قوله: (قراءة نافع سنة)[4] أي أنها طريق صحيح في القراءة، وإذا صحة في القراءة صحة في العربية.

٣– ما قاله الفراء: (وربما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون أنها فعيلة لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف، كما جمعوا مسيل الماء أمسلة، شُبه بفعيل وهو مفعِل، وقد همزت العرب المصائب وواحدتها مصيبة، شبهت بفعيلة لكثرتها في الكلام)[5].

وهذا دليل أن العرب ربما تهمز هذا وشبهه، وقد نص الفراء–وهو الإمام في العربية– على ذلك.

٤–أن قراءة الهمز قراءة متواترة، والتواتر أمر يَضعف معه جانب السهو أو الخطأ.

وقد مال الرسعني إلى إنكار الهمز، حيث نقل اتفاق القراء على ترك الهمز، ونقل عن الزجاج بأن ليس للقراءة بالهمز وجه في العربية، وكأنه أقر الزجاج على أنْ لا يحب القراءة بها.

---

(١) النشر (١/١٠).

(٢) معجم القراءات (٣/١٢).

(٣) السبعة (٦١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) معاني القرآن (١/٣٧٤).

المسألة التاسعة والعشرون

التسكين للتخفيف وتوالي الحركات:

قال الرسعني: (قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[1]: قرأ جمهور القراء: «أحد عَشر» بفتح العين، وقرأتُ لأبي جعفر بسكون العين[2]، ومثله: تِسْعَةَ عَشَر، ويجوز في بقية العدد من أحد عشر إلى تسعة عشر تسكين العين.

قال أبو الفتح ابن جني: (إلا اثنا عشر واثني عشر؛ لسكون ما قبلها)[3].

وقد قرأتُ على شيخنا أبي البقاء لأبي جعفر يزيد بن القعقاع: «اثنا عشر شهراً»بسكون العين[4]. وقرأتُ له من طريق النهرواني: «اثنعشر» بحذف الألف، تحرزاً من التقاء الساكنين. والعلة في ذلك كله: طلب الخفة لتوالي الحركات فيما هو في حكم اسم واحد)[5].

جاءت قراءة الجمهور بفتح العين (أَحَدَ عَشَرَ) وقد قرأ الحسن وأبوجعفر ونافع بسكون العين (أَحَدَ عْشَرَ)[6] وكلا القراءتين حسنة، قال الطوسي: (واللغة الجيدة عند البصريين فتح العين، وحكي سكونها)[7].

وقد نقل الرسعني عن شيخه العكبري أنه قرأ (اثنا عشر) بسكون العين، وقرأ أيضا (اثنعشر) بحذف الألف وذلك تحرزاً من التقاء الساكنين، ونص على أن العلة في ذلك كله هو طلب الخفة لتوالي الحركات فيما هو في حكم الاسم الواحد.

وماذكره الرسعني يتوافق مع قواعد أهل الفن إذ إنهم ينصون أن الإسكان مسلكٌ من مسالك التخفيف إذا توالت الحركات.

والأصل فيها فتح العين، أما الإسكان فعلى التخفيف فرارا من توالي الحركات إذ الإسكان مسلك

---

(١) يوسف: (٤).

(٢) النشر (٢/٢٧٩)، وإتحاف فضلاء البشر (٢٤٢).

(٣) المحتسب (١/٣٣٢).

(٤) النشر (٢/٢٧٩)، وإتحاف فضلاء البشر (١٣٩).

(٥) رموز الكنوز (٣/٢٧٢).

(٦) النشر (٢/٢٧٩)، وإتحاف فضلاء البشر(٢٤٢)، ومعجم القراءات (٤/١٧٧).

(٧) معجم القراءات (٤/١٧٧).

من مسالك التخفيف يلجؤون إليه لكون الكلمة ثقيلة بتوالي المتحركات.

وقد نص ابن السراج على أن ما يسكن لغير جزم وإعراب، وهو على ثلاثة أضرب: إسكان لوقف وإسكان لإدغام وإسكان لاستثقال، وأما إسكان الاستثقالِ فنحو ما حكوا في شعر امرئ القيس في قوله[1]:

فاليومَ أشربْ غَيْرَ مُسْتَحْقَبٍ إثْمًا مِنَ الله ولا وَاغِلِ

وكان الأصل: أشربُ فأسكن الباءَ كما تسكن في "عَضُدٍ" فتقول: "عَضْدٌ" للاستثقال فشبه المنفصل والإعراب بما هو من نفس الكلمة، وهذا عندي غير جائز لذهاب علم الإعراب، ولكن الذين قالوا "وهو" فأسكنوا الهاء تشبيهًا "بِعَضْدٍ" والذين يقولون في "عَضُدٍ": "عَضْدٌ"؛ وفي "فَخذٍ" إنما يفعلون هذا إذا كانت العين مكسورة أو مضمومة فإذا انفتحت لم يسكنوا[2].

قال الفراء: (ومن القُرَّاء من يسكن العَين من عَشَر فِي هذا النوع كله، إلا اثنا عشر، وذلكَ أنَّهم استثقلوا كثرة الحركات، ووجدوا الألف في اثنا، والياء في اثني ساكنة فكرهوا تسكين العين وإلى جنبها ساكن، ولا يجوز تسكين العَين في مؤنث العدد لأن الشِّين من عشرة يسكن فلا يستقيم تسكين العَين والشين معًا)[3].

إذن فعلة إسكان العين راجع إلى أن الاسمين جُعلا كالاسم الواحد وبني الأول منهما لأنه كصدر الاسم، والثاني منهما لتضمنه معنى حرف العطف[4].

وإذا ما نظرنا في كلام النحاس نراه يرد كلام الفراء ومن تبعه كالأخفش بأن الفتحة ليست ثقيلة، يقول:(وقرأ أبو جعفر والحسن ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ﴾[5] بإسكان العين، فزعم الأخفش والفراء أنهم استثقلوا الحركات فحذفوا لما كثرت. قال أبو جعفر: لم يذكر هذا سيبويه بل يجب على نصّ كلامه أن لا يجوز لأنه قال: (أحد عشر مثل أحد جمل ولا يجوز عنده حذف الفتحة لخفتها...)[6].

أما الزجاج فيرى أن تسكين العين قرأ بها بَعْضُ أهلِ المدينة وهي غير منكرة لأن قبل العين حرف

(١) ديوان امرئ القيس (١٢٢) والكتاب (٢٠٤/٤)، والخصائص (٧٤/١).

(٢) الأصول في النحو (٣٦٤/٢) ومابعدها.

(٣) معاني القرآن (٣٤/٢).

(٤) المحتسب (٣٣٢/١).

(٥) البحر المحيط (٢٨٠/٥)، ومعاني الفراء (٣٤/٢)، ومختصر ابن خالويه (٦٢).

(٦) الكتاب (٣٧/٤).

متحرك فقال: (القراءة بفتح العين وفتح جميع الحروف في أحَدَ عَشَر، وقد روي بتسكين العين في القراءة (أحَدَ عْشرَ كوكَباً) قرأ بها بَعْضُ أهلِ المدينة وهي غير منكرة مَا كَانَ قبل العين حرف متحرك لكثرة الحركات في قوله أحَد عَشَر ، فأمَّا اثنا عَشَرَ فلا يجوز فيها الإسكان في العين، وقد رويت لغة أخرى وهي، أحد اعْشرَ وهذه الرواية في الرداءة وتَرْكِ الاستعمال بمنزلة الحمدِ للَّهِ، لا يلتفت إليها، فأمَّا التسكين في العين فقراءة صحيحة كثيرة ولكنَّ سيبويه والخليلَ وجميعَ أصحابهم لا يجيزون إلا فتح العين، إلَّا أن قُطْرُباً قد روى إسكان العين ورواه الفراء أيضاً، وقد قُرئ به.فأمَّا ما لا اختلاف فيه ففتح العين)[1].

ونخلص من ذلك أن (أحد عشر) قرئت بفتح العين وسكونها، أما الفتح فهو مذهب الجمهور وهو ما ذهب إليه البصريون وعلى رأسهم سيبويه والخليل والنحاس، وردوا الرأي القائل بتسكين العين بحجة الثقل أو لاعتبار الاسمين كاسم واحد، وقالوا إنما يكون الثقل في الضمة والكسرة، أما اللغة الجيدة فهي فتح العين.

وظاهر كلام الرسعني أنه يخالف رأي البصريين في هذه المسألة حيث يرى جواز تسكين العين ويدلل على ذلك بقراءته على أبي جعفر وأبي البقاء من كون العلة في ذلك طلب الخفة لتوالي الحركات فيما هو في حكم اسم واحد.

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/٩٠).

المسألة الثلاثون

الهاء في كلمة «أمهات»

قال الرسعني: (قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ ﴾[1]، قال الزجاج[2]: الأصل في أُمَّهَاتٍ: أُمَّاتٌ، ولكن الهاء زيدت مؤكدة، كما زادوا هاء في: أَهْرَقْتُ الماء، وإنما أصله: أَرَقْتُ. وقيل: الأصل في أُمّ: أُمَّهَة. قال قصي بن كلاب:

..... **أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي)**[3]

ذكر الرسعني قولين في أصل كلمة (أم)، أما القول الأول فهو ما ذكره الزجاج من أن الهاء زائدة في أمهات والأصل أمات، مثل الهاء في أهريق والأصل أريق، وأما القول الثاني فقد حكاه بقوله وقيل: الأصل في أم أمهة.

ولقد ذكر العلماء أربعة أقوال في أصل (أم):

القول الأول: أن الهاء زائدة والأصل (أمات)، والعلة من زيادتها في الجمع هو التفريق بين جمع العقلاء عن غير العقلاء، فقالوا في جمع العقلاء (أمهات) أي بزيادة الهاء، وفي جمع غير العقلاء (أمات). قال ابن مالك: (وهاء أمهات زائدة؛ لسقوطها في أم بَيِّنة الأمومة)[4].

والشاهد في المثال السابق أنها لو كانت أصلية لما سقطت من المصدر.

القول الثاني: يرى أن الهاء أصل، وأنها لام الكلمة، فيكون وزن (أُمَّهة) فُعَّلة، وقد نسب هذا القول لابن السراج فما نقله عنه ابن مالك بقوله: (وقال ابن السراج: هاء أمهات أصل، لقولهم في الواحدة أُمَّهَة)[5].

---

(١) النساء ٢٣.

(٢) معاني الزجاج (٣/٢١٤).

(٣) رموز الكنوز (١/٤٦٥)، عجز بيت لقصي بن كلاب، وصدره:

عَبْدٌ يُنَادِيهِمْ بِهَالٍ وَهَبِي

المحتسب (٢/٢٣٤)، والهمع (١/٢٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠/٣).

(٤) إيجاز التعريف في علم التصريف (١٠١).

(٥) شرح التعريف في ضروري التصريف (٩١).

وهذا هو رأي الخليل بن أحمد كما صرح عنه في العين إذ يقول: (والأمّ هي: الوالدةُ، والجميع: الأمّهات. ويقال: تأمَّم فلانٌ أمّا، أي: اتّخذ لنفسه أمّا. وتفسير الأمّ في كلّ معانيها: أمّة، لأنّ تأسِيسَهُ من حرفين صحيحين، والهاء فيه أصلية، ولكنّ العرب حذفت تلك الهاء إذا أمنوا اللبس)[1].

القول الثالث: يقر بأن كلا من أُمّ وأُمّهة أصلان معتمدان في رأيهم هذا على ما ورد في اللغة من ألفاظ اتفقت حروفها وتقاربت معانيها، وذلك نحو: دمث ودِمَثر، وثُرَّة وثَرْثارٍ، ولُؤلُؤ ولأل، ورد هذا المذهب في شرح الشافية[2]، وفي حاشية الصبان[3].

القول الرابع: يرى في أن وزن أمّ وأُمّهة، شيء واحد، وقد تعاقبت فيهما لامان في لفظ أُمّهة فوزنها بحسب هذا القول «فُعْللة»، فهي عنده مثل «هِبْلَع» يراها الجمهور على وزن (فِعْلِل)، بجعل جميع حروفها أصلية، ويراها الخليل على وزن (هَفْعَل) ولام الفعل عنده هي العين[4].

يفهم من ذلك أن وزن أُمّهة عند ابن إياز (فُعْللة)، وفي أُمّ حذف أحد اللامين، وبذلك حملها على ما حدث في دِمْث ودِمَثْر، وبهذا يكون هذا المذهب مردوداً؛ لأن مثل هذه الألفاظ شاذة، والمتنازع لايحمل على الشاذ.

هذه الأقوال الأربعة التي قيلت في أصل كلمة أُمّ ويرى الشيخ عبدالخالق عضيمة أن القولين الأولين هما الأقرب للصواب فلذا اكتفى بذكرهما فقط في مغنيه، يقول عضيمة: (وزيدت الهاء سماعاً في أمّهات جمع أُمّ على الصحيح فوزن أمّ فُعْل وأُمّهات فُعْلهات، ويشهد لزيادة الهاء قولهم: (أمّ بيّنة الأمومة) وأمّومة فعولة بلا خلاف، وأجاز أبو بكر أن تكون الهاء في أُمّهات أصلاً فوزنها فُعَّلات لقولهم في الواحد: أُمّهة وتأمّهت أماً، ويضعفه أنّ هذا النقل انفرد بذكره كتاب العين وفيه كثير من الاضطراب والخلل الصرفي، مما دفع كثيراً من العلماء إلى أن ينكر نسبة هذا الكتاب إلى الخليل بن أحمد)[5].

فالشيخ ذكر هنا القول الأول وثاني فحسب، وواضح من نصه أنه يؤيد من قال بزيادة الهاء في أمّهات مستدلاً بقول ثعلب (أمّ بيّنة الأمومة)، ونكرانه على ابن السراج تجويزه أن تكون الهاء أصلية في

---

(١) العين (٢/٣٨٤).

(٢) شرح الشافية (٢/٣٨٣).

(٣) حاشية الصبان (٤/٢٦٩).

(٤) شرح التعريف في ضروري التصريف (٣٤)، وشرح شواهد الرضي على الشافية (٤/٣٠٨)، والواضح في النحو والصرف _قسم الصرف_ (١٧٧).

(٥) المغني في تصريف الأفعال (٨٧).

أمّهة وأُمّهات.

والذي يظهر أن المذهب الأول وهو كون الهاء من الزوائد في لفظة أُمّهة وأُمّهات أقوى من سائر المذاهب، لاعتمادها على ما يقوي رأيها على السماع والقياس والاشتقاق وهذا ما لم يتح للمذاهب الأخرى التي قيلت في أمّهات[1].

وإذا رجعنا إلى كلام الإمام الرسعني نلاحظ أنه يذكر الرأي القائل بزيادة الهاء وينسبه إلى الزجاج، ثم يشير إلى الرأي القائل بأصالتها دون ذكر أصحابه، ولعل هذا هو اختيار غير مباشر من الرسعني لرأي الزجاج وهو موافق أيضا لجمهور العلماء الذين يقولون بزيادة الهاء في (أمّهات)، ومنهم المبرّد، وأبو علي الفارسي، والزمخشري، وابن يعيش، والرضي، وكثير من المتأخرين كما ذكرنا في سياق المسألة.

(١) البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة: رسالة تقدمت بها: وجدان برهان عبد الكريم الدليمي إلى مجلس كلية التربية . الجامعة المستنصرية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية (١٥٢_١٥٨).

المسألة الحادية والثلاثون

التبادل بين فَعَل وفِعَال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾[1].

قال الرسعني: (قوله تعالى: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ قرأ ابن كثير: «خِطاء» بكسر الخاء والمد. وقرأ ابن ذكوان: بفتح الخاء والطاء من غير مد. وقرأ الباقون بكسر الخاء وسكون الطاء[2]. وكلهم نوّن وهمز، فالأول مصدر، مثل: قاتل قتالاً.

قال الواحدي: هو بعيد لا وجه له[3]، قال أبو علي الفارسي: قراءة ابن كثير «خِطَاء»[4]، والثانية: مصدر خَطِئَ؛ إذا تعمد، والمشهور في مصدر خَطِئَ: خِطْأً، كما قرأه الأكثرون)[5].

❁❁❁

ذكر أبو هلال العسكري الفرق بين أخطأ وخطئ بقوله: (أخطأ الرجل إذا عمد الصواب، فأصاب غيره، وخطئ يخطأ إذا فعل الخطأ على عمد، والاسم من الأول الخطأ، ومن الثاني الخطء، وفي القرآن: ﴿كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ وعند كثير من أهل اللغة أن الخطأ والخطء سواء.

والإخطاء يكون حسنا وقبيحا، وذلك أن الإنسان إذا رمي في محظور، فعمد الإخطاء، كان ذلك حسنا، وكذلك الإصابة يقع حسنه وقبيحه كالإنسان يصيب في المحظور فتكون إصابته قبيحة، ولا يكون الصواب إلا حسنا؛ لأن الصواب اسم لما وقع على وجهه وحقه، والخطء أكثر في القراءة، والخطأ أفشى في كلام الناس.

وخطئت وأخطأت لغتان، فمن قال: خطئت جعل الخطأ مصدرا، والخطء اسما، ومن قال: أخطات جعل الخطأ والخطء اسمين، والأخطاء المصدر، والخطأ اسم مفرد كالإثم والخطيئة الذنب، ويكون الخطأ ما لم تتعمد فإن تعمدت كانت خطيئة)[6].

---

(١) الإسراء: ٣١.

(٢) الحجة للفارسي (٣/ ٥٧)، والحجة لابن زنجلة (٤٠٠)، والكشف (٢/٤٥)، والنشر (٢/٣٠٧)، وإتحاف فضلاء البشر (٢٨٣)، والسبعة في القراءات (٣٧٩_٣٨٠).

(٣) الوسيط (٣/١٠٦).

(٤) الحجة (٣/٥٨).

(٥) رموز الكنوز (٤/١٦١).

(٦) الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري (٢٠٧_٢٠٨).

وعلى هذا الخلاف اللغوي جاء خلاف القُرَّاء حول قوله تعالى: ﴿خِطْئًا﴾[1]: فقرأ ابن ذكوان: «خَطأً» بفتح الخاء والطاء من غير مد، وابن كثير بكسرِ الخاء والمد، ويلزم منه فتح الطاء، والباقون بالكسر وسكون الطاء[2].

فأما قراءة ابن ذكوان فخرجها الزجاج على وجهين: (أحدهما: أن يكون مصدراً مِنْ أَخطأ يُخْطِىء خَطَأً، أي: إخطاءً، إذا لم يُصِبْ. والثاني: أن يكونَ مصدرَ خَطِئَ يَخْطَأُ خَطَأً، إذا لم يُصِبْ أيضاً، والمعنى على هذين الوجهين: أنَّ قَتْلهم كان غيرَ صواب. واستبعد قومٌ هذه القراءةَ فقالوا: لأن الخطأ ما لم يُتَعَمَّدْ فلا يَصِحُّ معناه ههنا.

وأما قراءة ابنِ كثير فهي مصدر خاطَأَ يُخاطِئ خِطاءً مثل: قاتَلَ يُقاتِل قِتالاً) [3].

وقد طعن قوم على هذه القراءة حتى قال أبو جعفر النحاس: (فأما قراءة من قرأ: كان خطاء، بالكسر والمد، فلا يعرف في اللغة، ولا في كلام العرب)[4]، وقال أبو حاتم: (هذه القراءة غلط غير جائز، ولا يعرف هذا في اللغة)[5]. وقال المهدوي: (وقراءة ابن كثير على أنه مصدر ما قد استعمل مطاوعه، وفي بعد)[6].

ورد أبو علي الفارسي هذا الطعن بقوله: (قول ابن كثير: (خطاء كبيرا)، يجوز أن يكون مصدر خاطأ، وإن لم يسمع خاطأ، ولكن قد جاء ما يدل عليه)[7].

وقد وجه الأزهري قراءة ابن كثير بتوجيهين فقال: (أما قراءة ابن كثير خِطَاءً بكسر الخاء والمد فهو مصدر خَاطأَ يُخَاطئُ خِطَاء، على فِعَالاً، وجائز أن يكون بمعنى: خَطِئَ، أي: أثِمَ)[8]، وقال بهذا القول ابن زنجلة[9]، والبيضاوي[10].

---

(١) الإسراء: ٣١.

(٢) انظر: السبعة في القراءات (٣٣٠)، النشر (٣٠٧/٢)، الحجة لأبي علي الفارسي (٩٦/٥)، معاني القراءات للأزهري (٩٢/٢)، التيسير في القراءات السبع (١٤٠).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٢٣٦/٣) بتصرف يسير.

(٤) معاني القرآن (١٤٨/٤).

(٥) ينظر: البحر المحيط (٤٣/٧)، والجامع لأحكام القرآن (٢٢١/١٠).

(٦) شرح الهداية (٣٨٥/٢).

(٧) الحجة للقراء السبعة (٩٧/٥)، البحر المحيط (٤٣/٧).

(٨) معاني القراءات للأزهري ٩٢/٢.

(٩) حجة القراءات لابن زنجلة (٤٠٠).

(١٠) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٢٥٤/٣).

وأما قراءة الباقين فهي جيدة واضحة؛ لأنها من قولهم: خَطِئ يَخْطَأُ خِطْئاً، كأَثِمَ يَأثَمُ إثْماً، إذا تَعَمَّد الكذبَ[1].

وقرأ الحسن «خَطاء» بفتح الخاء والمد وهو اسم مصدر«أَخْطَأَ» كالعَطاء اسم للإعطاء.

وقرأ أيضاً «خَطا» بالقصرِ، وأصله «خَطَأ» كقراءة ابن ذَكْوان، إلا أنه سهَّل الهمزة بإبدالها ألفاً فحذفت كعَصا. وأبو رجاءٍ والزُّهْريُّ كذلك، إلا أنهما كسرا الخاء كـ«زِنَى» وكلاهما مِنْ خَطِئ في الدِّين، وأَخْطأ في الرأي، وقد يُقام كلٌّ منهما مقامَ الآخرَ، وقرأ ابنُ عامرٍ في روايةٍ «خَطْئَاً» بالفتح والسكون والهمزِ، مصدرُ «خَطِئ» بالكسرِ.

أما عن قراءة ابن عامر فقد وجهها الأزهري بقوله: (وأما قراءة ابن عامر (خَطَأً) بالهمز والقصر وفتح الخاء، فالخَطأ اسم من أخطأ يُخطئ إخطَاء، والاسم يقوم مقام المصدر الحقيقي)[2].

وأكد الأزهري على هذا التوجيه في كتابه الزاهر بقوله: (وقتل الخطأ مأخوذ من أخطأ يخطئ أخطاء وخطأ مهموز مقصور إذا لم يتعمد الجنايه فإن تعمد الإثم قيل: خطئ يخطأ خطئا وأما الخطأ بفتح الخاء فانه اسم وضع موضع المصدر قال الله عزوجل: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾[3] فهذا هو العمد وقال اللهعَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا﴾[4] فهذا من أخطأ)[5].

ورجح الأزهري قراءة الجمهور وهي كسر الخاء وسكون الطاء وحكم عليها بأنها جيدة فقال: (وأما مَنْ قَرَأَ (خِطْئًا) بكسر الخاء وسكون الطاء على (فِعْلاً) فهي القراءة الجيدة)[6].

ولذا قال الطبري: (وأولى القراءات في ذلك عندنا بالصواب، القراءة التي عليها قراء أهل العراق، وعامة أهل الحجاز، لإجماع الحجة من القراء عليها، وشذوذ ما عداها. وإن معنى ذلك كان إثما وخطيئة، لا خَطَأ من الفعل، لأنهم إنما كانوا يقتلونهم عمدا لا خطأ، وعلى عمدهم ذلك عاتبهم ربهم، وتقدم إليهم بالنهي عنه)[7].

---

(١) الدر المصون (٣٤٧/٧).

(٢) معاني القراءات (٩٢/٢).

(٣) الإسراء: ٣١.

(٤) النساء: ٩٢.

(٥) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (٢٤٥).

(٦) معاني القراءات (٩٣/٢).

(٧) تفسير الطبري (٤٣٦/١٧).

والإمام الرسعني لم يرد تلك القراءة، ولكنه أيضا لم يصرح بقبولها، بل اكتفى بذكر كلام الواحدي وأبي علي الفارسي في رد تلك القراءة بحجة أنها بعيدة ولا وجه لها، وأنها مخالفة لما اشتهر عند الكثيرين، وإن كنت أرى أن عدم تصريح الرسعني بقبول القراءة واقتصاره على أقوال من ردوها دون غيرهم هو قبول منه لأقوالهم ومتابعتهم.

والصواب أنه لا يجوز لأحد أن يرد قراءة لأنه لا يعرف وجهها في العربية أو يردها؛ لأن استعمالها في العربية عن طريق السماع، ولم يصل إليه ذلك السماع، أو يردها؛ لأنها تستعمل في العربية على قلة، فهناك ألفاظ فصيحة وهي كثيرة جداً لم يستعملها العرب، نزل بها القرآن؛ فظن بعض النحاة أن هذه القراءة على لغة ليست فصيحة[1].

(١) وانظر تلحين النحويين للقراء لياسين جاسم المحيميد (٣٠).

المسألة الثانية والثلاثون

مفرد كلمة«أناسي» في قوله تعالى: ﴿وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾[1].

قال الرسعني: (قوله تعالى: ﴿لِّنُحْيِيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَٰمًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾[2] قال الزجاج[3]: الأناسي: جمع إنْسِي، مثل: كُرْسي وكَرَاسِي. ويجوز أن يكون جمع إنسان، وتكون الياء بدلاً من النون، الأصل: أنَاسِين، مثل: سَرَاحين.

فعلى هذا الوجه الثاني الذي ذكره الزجاج؛ يكون قد أدغم الياء في الياء.

قال الزمخشري[4]: ونحوه: ظرابيّ في ظَرِبان، على قلب النون ياء، والأصل: ظَرَابِين.

قلتُ: الظَّرِبَان: دُويبةٌ شديدٌ نتنُ ريحها، وقد قيل: إنها إذا وصلت إلى معاطن الإبل تفرّقت الإبل من نَتْنِها، وإن مَرّ بها إنسان وقت إرسالها الريح عبقت الرائحة بثوبه حتى يَخْلُق، وأنشدوا[5]:

كأنَّ ريحَ دَبِراتٍ خَمْسِ وظَرِبَانٌ بينهن يَفْسِي
ريحُ ثَنَاياها بُعيدَ النَّعْس[6]

وقد قرأ أبو مجلز: «وأناسِيَ»[7]، بحذف ياء أفاعيل، كقولك: أناعم في أناعيم)[8].

اختلف العلماء في مفرد (أناسي) فقراءة الجماعة بتشديد الياء (أناسيَّ)، وهو جمع إنسي أو إنسان.

---

(١) الفرقان: ٤٩.

(٢) الفرقان: ٤٩.

(٣) معاني الزجاج (٤/٧١).

(٤) الكشاف (٣/٢٩٠).

(٥) الأبيات ذكرها ابن جني في الخصائص ونسبها إلى أبي سهل أحمد بن زياد القطان، انظر الخصائص (٣/٢٠٤).

(٦) كأنه يريد بالدبرات نياقا دبر ظهرها، والدبر فرح فيها، والظربان يضرب به المثل في الفساء، يهجو امرأة بخبث رائحتها، وقوله: ظربانا كذا وقد يكون ظربانا بالجر عطفا على دبرات أو بالرفع على أن الجملة حالية. الخصائص (٣/٢٠٤) هامش ٦.

(٧) انظر هذه القراءة في زاد المسير (٣/٣٢٣).

(٨) رموز الكنوز (٥/٣٣٣).

فقرأ يحيى بن الحارث وأبو مجلز والضحاك والكسائي وأبو العالية وعاصم بتخفيف الياء (أناسي)، كما قالوا في أناعم جمع أنعام.

وقرأ ابن عامر بالتشديد والتنوين معا (أناسيًّا) في الوصل، وعند الوقف بالتخفيف وحذف التنوين (أناسيَا).[1]

في هذا الجمع وجهان:

أحدهما: أن يجعلوا الهاء عوضاً من إحدى ياءي أناسي وتكون منقلبة من الألف التي بعد السين، والثانية من النون.

والثاني: أن تُحذف الألف والنون في إنسان تقديرا، ويؤتى بالياء التي تكون في تصغيره إذا قالوا: أُنَيْسَيان، وكأنهم ردوا في الجمع الياء التي يردونها في التصغير فيصير أناسي، ويدخلون الهاء لتحقيق التأنيث.

ويرى الخليل وسيبويه أن أناسي جمع لإنسان، قال الخليل: (وسُمِّي الإنسان من النِّسيان، والإنسان في الأصل: إنسيان لأنّ جماعته: أناسيّ، وتصغيره أنَيْسيان، يرجع المدّ الذي حذف وهو الياء)[2] وقال في الكتاب: (وقالوا: أناسيةٌ لجمع إنسانٍ)[3].

وقال الأخفش: عند قوله تعالى (وَأَنَاسِيَّ كَثِيراً) مُثقلةٌ لأنها جماعةُ الإنسي[4]، فهو هنا يوافق الخليل وسيبويه في كون المفرد إنسي.

وقال الفراء: (وقوله: وَأَناسِيَّ كَثِيراً واحدهم إنْسِيّ وإن شئت جعلته إنسانًا ثُمَّ جَمَعته أناسيّ فتكون الياء عوضًا من النون والإنسان فِي الأصل إنْسِيَان لأن العرب تصغره أنيسيان. وإذا قالوا: أناسين فهو بيِّن مثل بُستانٍ وبَساتِينَ، وإذا قالوا (أَناسِيَّ كَثِيراً) فخففوا الياء أسقطوا الياء التي تكون فيما بين عين الفعل ولامه مثل قراقير وقراقر، ويبين جواز أناسي بالتخفيف قول العرب أناسيةٌ كثيرة ولم نسمعه فِي القراءة)[5].

وقد تابعهم الزجاج قائلا: (وقوله: (وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا) أناسى جمع إِنْسِيّ مثل كُرْسِيّ وكَرَاسِيّ ويجوز أن

---

(١) معاني القرآن للفراء (٢٦٩/٢)، ومعاني القرآن للنحاس (٣٥/٥)، ومعاني القرآن للزجاج (٧١/٤)، ومعجم القراءات للخطيب (٣٦٣/٦).

(٢) كتاب العين (٣٠٤/٧).

(٣) الكتاب (٦٢١/٣).

(٤) معاني القرآن (٤٥٩/٢).

(٥) معاني القرآن (٢٦٩/٢_٢٧٠).

يكون جمع إنسان وتكون الياء بدلاً من النون، الأصل أناسين بالنون مثل سراحين)[1].

وقال ابن يعيش: (وقالوا: إِنسانٌ، وأَنَاسِيّ، وظَرِبانٌ، وظَرَابِيُّ، فأما أناسِيّ فأصله أناسِين على حد سِرْحانٍ، وسراحِينَ فأبدلوا من النون ياء، وأدغموا الياء المبدلة من النون في الياء الأولى المبدلة من الألف في إنسان. وقيل: أَناسيُّ ليس بتكسير إنسان، وإنما هو جمعُ إنسِيٍّ كبُختِي، وبَخاتِيّ، وكذلك ظَرِبانٌ بفتح الظاء وكسر الراء _وهي دُوَيبة كالهِرة مُنتِنَةٌ، تزعم العربُ أنها إذا فستْ في ثوب أحدهم حين يَصِيدها يَبْلَى الثوبُ، ولا تبلى رائحتُها، وفي المثَل (فسا بينهم الظربانُ) إذا تقاطعوا_ ويُجمع على ظَرابِينَ كسَراحين، وقالوا: ظَرابيّ أبدلوا من النون ياء كما قالوا: أَناسيُّ)[2]، قال الشاعر[3]:

وهل أَنْتُم إلا ظَرابِيُّ مَذحِجٍ تَفاسَى وتَسْتَنشِي بآنفِها الطُّخْمِ

إذن فوَاحِد أناسي إنسي وَأَجَازَ الْفراء أَن يكون وَاحِدهَا إِنْسَانا وَأَصله عِنْده أناسين ثمَّ أبدل من النُّون يَاء وَلَا قِيَاس يسعده فِي ذَلِك وَلَو جَازَ هَذَا لجَاز فِي جمع سرحان سراحي وَذَلِكَ لَا يُقَال.[4]

وأناس جمع إنسان في مذهب سيبويه، وجمع إنسي في مذهب الفراء والمبرد والزجاج، والقياس أناسية، كما قالوا في مهلبي مهالبة، وحكى أناسين في جمع إنسان كسرحان وسراحين[5]

ومما سبق يتبين أن اللغويين اختلفوا في كون أَنَاسِي جمعا لإِنْسِيّ وإنسان، ومنهم من ذهب مذهبا وسطاً وجوّز الرأيين مثل الفراء، الزجاج، وغيرهم، وذلك لسببين:

إن الياء في إِنْسِيّ للنسب فإن أناسي حينئذ تكون جمعاً لإنسان، والياء في أناسي منقلبة عن النون في إنسان.

والثاني: أن الياء في إِنْسِي ليست للنسب، وإن إنسي مرادف لإنسان، فإن أناسي حينئذ تكون جمعاً لإنسي.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (٥/٧١).

(٢) شرح المفصل (٥/٣٧٨).

(٣) البيت بلا نسبة في لسان العرب مادة (طرب وطخم).

(٤) مشكل إعراب القرآن (٢/٥٢٣).

(٥) البحر المحيط (٨/١١٦).

المسألة الثالثة والثلاثون

اشتقاق كلمة الحيوان في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَ لَهِيَ ٱلۡحَيَوَانُۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ﴾.

قال الرسعني: (قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَ لَهِيَ ٱلۡحَيَوَانُۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ﴾[1] «قال أبو عبيدة وابن قتيبة[2]: الحيوان: الحياة، وقال غيرهما: مصدر حَيِيَ، كالنَّزوان والغَلَيان، وقياسُه: حَيَيَان، فقُلبت الياء الثانية واواً، كما قالوا: حَيْوَة في اسم رجل، وقياسه: حيّة؛ لأن اشتقاقه من الحياة. وتقدير الآية: وإن الدار الآخرة لهي دار الحيوان. أو جعل ذاتها حياة مبالغة)[3].

قوله تعالى: (وإن الدار الآخرة لهي الحيوان) يحتمل أن يكون المعنى: وإنّ حياة الدار هي الحياة، لأنّه لا تنغيص فيها ولا نفاد لها، أي: فتلك الحياة هي الحياة، لا التي يشوبها ما يشوب الحياة في هذه الدار، فيكون الحيوان مصدرا على هذا.

ويجوز أن يكون الحيوان الذي هو خلاف المَوَتَان، وقيل لها: الحيوان، لأنها لا تزول ولا تبيد، كما تبيد هذه الدار، وتزول، فتكون الدار قد وصفت بالحياة لهذا المعنى، والمراد أهلها.

ويجوز أن يكون التقدير في قوله: لهي الحيوان هي ذات الحيوان، أي: الدار الآخرة هي ذات الحياة، كأنه لم يعتدّ بحياة هذه الدار حياة.

فأمّا القول في حروف الحيوان، فهو أن العين واللام منه مثلان في أصل الكلمة، أبدلت من الثانية الواو لما لم يسغ الإدغام في هذا المثال، ألا ترى أن مثل طلل، وشرر يصح، ولا يدغم؟ فكذلك الحيوان لم يجز فيه الإدغام، فيتوصّل منه إلى إزالة المثلين بالبدل. ووجب ذلك في الثاني منهما وهو الكثير العام في كلامهم لأن التكرير به وقع[4].

يقول سيبويه في باب ما جاء على أن فعلت منه مثل بعت وإن كان لم يستعمل في الكلام مانصه: (وقال غيره: إنما هي آيةٌ وأيٌّ فعلٌ، ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما، لأنهما تكرهان كما تركه الواوان فأبدلوا الألف، كما قالوا الحيوان، وكما قالوا ذوائب، فأبدلوا الواو كراهية الهمزة وهذا

---

(١) العنكبوت: ٦٤.

(٢) مجاز القرآن (١١٧/٢)، وتفسير غريب القرآن (٣٣٩).

(٣) رموز الكنوز (٦٣٢/٥).

(٤) الحجة للفارسي (١٣٣/٤).

قولٌ)[1].

فهنا نرى أن سيبويه يقول بأن الواو فى الحيوان منقلبة عن الياء التى هى لام في حييت، والأصل: حَيَيَان، فلما كرهوا اجتماع مثلين، قلبت الثانية واوًا.

وهذا ما أكده العكبري بل إنه يرى أن اجتماع واوين في عين الفعل ولامه مستحيل من حيث السبر والتقسيم، يقول العكبري: (قد جاءَ من الأفْعالِ مَا عينُه ولامُه ياءان نَحْو حَيِيّ وعَيِيّ لَا خلاف فِي ذَلِك وَهَذَا عُلَم بالسَّبْر والتقسيم، فأمَّا السَّبْرُ فإنَّا سَبَرْنا جَمِيع أبنية الفعلِ فَلم نجدْ فِيهَا مَا عينُه ولامُه واوٌ بل وجدنَا عكسَ ذَلِك وَهُوَ مَا عينُه واوٌ ولامُه ياءٌ نَحْو طَوَيْت وشَويتُ وَلَو كَانَ حَيِيَ مِنْهُ لَقلت حَوَيت وَوجدنَا مَا عينُه ولامُه واوان وَلَو كَانَت حييتُ مِنْهُ لَقلت حَوِيت أَيْضا كَمَا قَالُوا قَوِيت من القُوَّة فثبتَ بِهَذَا أنَّ الياءَين أصلان)[2].

وقال ابن جني (والحَيَوَان أصله الحَيَيَان فقلبت الياء التي هي لام واوًا استكراها لتوالي الياءين ليختلف الحرفان، هذا مذهب الخليل وسيبويه وأصحابهما إلا أبا عثمان)[3].

وأما المازني فقد ذهب إلى أن الحيوان غير مبدل الواو وأن الواو فيه أصل وإن لم يكن منه فعل[4].

وقد نقل عنه ابن جني والعكبري هذا الرأي فقال:(فأمّا الحَيَوانُ فقال المازنيّ الواو أصلٌ غذ لا مُوجبَ لانقلابها عن شيءٍ وزَعَم أنَّ هذا الأصلَ لم يُشتقّ منه فِعْلٌ بل هو كقولهم فَاضَ الميتُ فَيْضاً وفوضاً فالياء توحّد فِي التصريف وَالْوَاو لم يَجِيء منها فعِل وقال الباقونَ أصل الوَاو ياءٌ)[5].

وقد رد أبوعلي على هذا الرأي من أبي عثمان وقال بفساده، قال أبو علي: (الذي أجازه أبوعثمان فاسد من قِبَل أنه لا يمتنع أن يكون في الكلام مصدر عينه: واو، وفاؤه: لام صحيحان؛ مثل: فَوْظٍ، وصَوْغٍ، وقَوْلٍ، ومَوْتٍ، وأشباه ذلك، فأما أن يوجد في الكلام كلمة عينها: ياء، ولامها: واو فلا، فحمله الحيوان على فَوْظٍ خطأٌ؛ لأنه شَبَّه ما لا يوجدُ في الكلام بما هو موجود مطرد؛ وبهذا علمنا أن حَيْوةَ في مثل: رَجاء بن حَيْوة؛ أصله: حَيَّة وأن اللام إنما قلبت واوًا لضربٍ من التَوسُّع، وكراهةً لتضعيف الياء، ولأن الكلمة أيضًا عَلَم؛ والأعلام يَعْرِضُ فيها ما لا يعرض في غيرها؛ نحو: مَوْهَب ومَوْرَق،

(١) الكتاب (٣٩٨/٤).

(٢) اللباب (٤١٧/٢).

(٣) الخصائص (٢٠/٣).

(٤) شرح الشافية للرضي (٧٣/٣).

(٥) اللباب (٤١٨/٢).

ومَوْظَب)[1].

إذن لام الحيوان ياء، والأصل حييان فقلبت الياء واوا لئلا يلتبس بالتثنية ولم تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لئلا تحذف إحدى الألفين[2] أي بياءين متحرّكتين بالفتح لأنّه من حَيَيْتُ إذ ليس في كلام العرب ما عينه ياء ولامه واو، فقلبت الياء الثانية واواً تخلصاً من توالي الأمثال، ولم يجر القياس في حَيَيان فتبدل ياؤه الثانيّة ألفاً بسبب حركتَها وانفتاح ما قبلها حفاظاً على بناء فَعَلان من النّقص والالتباس بغيره، وإنّما صَحَّت عين حَيَيان كما صَحَّت في الجَوَلان والغَلَيان ولم تُعل بقلبها ألفاً لئلاّ يجتمع على الكلمة إعلالان، وما ذهب إليه العكبري إنّما هو مذهب الخليل والجمهور[3].

وبهذا يظهر أن ما ذهب إليه سيبويه هو الصحيح؛ لأن مذهب المازني ليس فيه ما يدل عليه؛ فإن معنى الحيوان كمعنى الحيا للمطر، ولأنه لا يوجد في الكلام ما عينه ياء ولامه واو.

(١) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات (٢٣٢)، والتكملة (٣٥٨) وسر صناعة الإعراب (١/١٦٤)

(٢) التبيان في إعراب القرآن (٢/١٨٤) .

(٣) الكتّاب (٤/٣٩٨) ، والخصائص (١/٢٥٥_٢٥٦).

المسألة الرابعة والثلاثون

جمع خَشَبة على خُشُبٍ وخُشْبٍ في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾[1].

قال الرسعني: (قرأ أبو عمرو والكسائي وقنبل: «خُشْب» بسكون الشين، وقرأ الباقون بضمّها، وهو جمع خَشَبَة؛ كبَدَنة وبُدُن، وثَمَرة وثُمُر)[2].

قرأ نافع وابن عامر وحمزة وعاصم: خُشُب بضم الخاء والشين، وقرأ قنبل وأبو عمرو والكسائي: خُشْب بضم الخاء وإسكان الشين وهي قراءة البراء بن عازب واختيار أبي عبيد[3].

ذهب أبو منصور الأزهري إلى أنهما لغتان فقال: (هما لغتان خُشْبٌ، وخُشُبٌ. مثل ثُمْر، وثُمُر، وبُدْن، وبُدُن)[4]. وذهب الرازي إلى أن التثقيل لغة أهل الحجاز[5]، ويرى الطبري أنهما قراءتان معروفتان فصيحتان، فبأيهما قرأ القارئ فمصيب[6].

وقد عزا سيبويه التخفيف إلى بكر وتميم معللاً ذلك بأنهم يكرهون تتابع الضمتين كما يكرهون الواوين مثل: الرُسْل والطُنْب والعُنْق[7].

يقول الفراء: (خفف الْأَعْمَش، وثقل إِسْمَاعِيل بْن جَعْفَر الْمَدَنِيّ عنْ أصحابه وعاصم، فمن ثقل فكأنه جمع خشبة خشابا، ثم جمعه فثقل، كما قَالَ: ثمار وَثُمُرٌ، وإن شئت جمعته، وهو خشبة على خُشُب، فخففت وثقلت، كما قَالُوا: البدَنة، والبُدْن والبدن، والأكم والأُكْم، والعرب تجمع بعض ما هُوَ عَلَى صورة خشبة أرى عَلَى فُعْل من ذَلِكَ: أجمة وأُجْم، وبَدَنة وبُدْن، وأكَمة وأُكْم)[8].

يقول النحاس: (وقرأ أبو عمرو والأعمش والكسائي خُشْب بإسكان الشين وإليه يميل أبو عبيد،

---

(١) المنافقون: ٤.

(٢) رموز الكنوز (١٤٢/٨).

(٣) الحجة لابن زنجلة (٧٠٩)، والنشر في القراءات العشر (٢١٦/٢)، ومعجم القراءات القرآنية (١٥٢/٧)، ومعاني القراءات (٧١/٣)، ومعاني القرآن للفراء (١٥٩/٣).

(٤) معاني القراءات (٧١/٣).

(٥) مفاتيح الغيب (٣٠ /١٤).

(٦) تفسير الطبري (٧٠/٢٨).

(٧) الكتاب (١١٣/٤_١١٤).

(٨) معاني القرآن للفراء (١٥٩/٣).

وزعم أنه لا يعرف فعلة تجمع على فعل بضم الفاء والعين. قال أبو جعفر: وهذا غلط وطعن على ما روته الجماعة وليس يخلو ذلك من إحدى جهتين إمّا أن يكون خشب جمع خشبة كقولهم: ثمرة وثمر، فيكون غير ما قال من جمع فعلة على فعل، أو يكون كما قال حذّاق النحويين: خشبة وخشاب مثل جفنة وجفان وخشاب وخشب مثل حمار وحمر أيضا فقد سمع أكمة وأكم وأجمة وأجم)[1].

ويرى النحاس أن قراءة الضم تحتمل وجهين: إما أن يكون الأصل ضم الشين خففت لثقلها، أو أن يكون الضم والتسكين لغتين، وهذا هو الأجود عنده، يقول أبو جعفر النحاس: (فأما خشب فقد يجوز أن يكون الأصل فيه خُشُبا حذفت الضمة لثقلها، ويجوز وهو أجود أن يكون مثل أسد وأسد في المذكر)[2]، ويستشهد بقول سيبويه، حيث يقول: (قال سيبويه: ومثل خشبة وخشب بدنة وبدن ومثل مذكّرة وثن ووثن قال: وهي قراءة)[3].

ويقول ابن يعيش: (وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾[4] قُرئت بالإسكان والضمّ، وليس ذلك بالأصل، إنما فُعْلٌ مخفَّفٌ من فُعُلٍ مقصورٌ من فُعُولٍ، وقد كُسرت أيضًا على فِعَلٍ قالوا: قامَةٌ، وقِيَمٌ، وتارَةٌ، وتِيَرٌ)[5]. وقرأ سعيد بن جبير وسعيد بن المسيب: خَشَب بفتح الخاء والشين، وذلك كله جمع خشبة بفتح الخاء والشين.

وأجاز الزجاج خَشَبٌ بفتح الخاء والشين ولكن أجازها لغة ولم يجزها قراءة إلا أن تثبت بها الرواية فقال: (ويقرأ (خُشْبٌ مُسَنَّدَةٌ) بإسْكانِ الشِين، فمن قرأ بإسكان الشين فهو بمنزلة بَدَنةٍ وَبُدْنٍ، ومن قال: خَشُب بضم الشين فهو بمنزلة ثَمَرَةَ وَثُمُر، ويجوز (خَشَبٌ مُسَنَّدَةٌ)، فلا تقرأ بها إلا أَن تثبت بها رواية، وخشبة وخَشَبٌ مثل شجرة وشَجَر)[6].

وخلاصة ما في المسألة أن قراءة خُشُبٌ بالضم وخُشْبٌ بالتسكين كلاهما قراءتين جاءتا على لغتين مشهورتين لا فرق بينهما في الاستعمال، وكلاهما قراءة متواترة لا سبيل لردها؛ ولذا فإن الظاهر من كلام الإمام الرسعني اعتداده بالقراءتين وقبوله لهما.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (٤/٢٨٥_٢٨٦).

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٤/٢٨٦).

(٣) الكتاب (٣/٥٩٤).

(٤) المنافقون: ٤.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش (٣/٢٤٥).

(٦) معاني القرآن وإعرابه (٥/١٧٦).

المسألة الخامسة والثلاثون

كلمة «فأزلهما» بين التشديد والتخفيف في قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾[1].

قال الرسعني: (وقرأ حمزة «فَأَزَالَهُمَا»، فمن قرأ ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ أوقعهما في الزَّلة، وهي الخطيئة. أو بمعنى أبعدهما من قولك: زَلَّت القدم زَلَلاً وزَليلاً، إذا لم تَثْبُت.

والثانية: بمعنى نحّاهُما وأبعدهُما، وأضيف الفعل إليه؛ لأنه السبب فيه)[2].

قراءة «فَأَزَلَّهُمَا» هذه قراءة الجماعة، وقرأ الحسن وأبو رجاء وحمزة وعاصم والأعمش «فَأَزَالَهُمَا» بالألف من (أزال)[3].

قرئت هذه الآية بألف بعد الزاي وتخفيف اللام، وفي قراءة المصحف بدون ألف بعد الزاي وتشديد اللام، فأما القراءة الأولى فهي من زال يزول، أي: نحاهما.

وأما على الثانية، فهي من زَلّ يَزِلُّ إذا زَلِق، يقول ابن منظور: (وزلّ: زَلِق، وزللت يافلان تَزِلّ زليلا إذا زَلَّ في طين أو منطق، وإذا زلَّ في مقال أو نحوه قيل: زَلَّ زَلةً، وفي الخطيئة ونحوها)[4].

وقال الزبيدي: (وأزلته إزالة إذا نَحّيته فانزال، وقرئ فأزالهما أي نَحَّاهما)[5].

كلتا القراءتين جيدة، وسأعرض رأي العلماء وتوجيهاتهم في هاتين القراءتين.

قال الأخفش: (أما قوله: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾ فانما يعني الزَلَلَ تقول: زَلَّ فلانُ وأَزْلَلْتُه وزالَ فلانٌ وأَزالَهُ فُلانٌ والتضعيف القراءة الجيدة وبها نقرأ. وقال بعضهم: (فأزالَهُما) أخذها من زَالَ، يزولُ. تقول: زالَ الرجلُ وأزالَهُ فلان)[6].

وقال الزجاج: (وقد قرئ: (فَأَزَالَهُمَ الشيطان) من زُلْتُ وأزَالَنِي غيْري. وأزلهما من زَلَلْتُ وأزَلني غيري،

---

(١) البقرة (٣٦).

(٢) الرسعني (م/١٦١).

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٢٨٧/١)، ومعاني القرآن للأخفش (٧٣/١)، ومعجم القراءات (٨٣/١).

(٤) لسان العرب (زول).

(٥) تاج العروس (زول).

(٦) معاني القرآن (٧٣/١).

ولزَللت ههُنا وجهان: يَصْلح أن يكون فأزلهما الشيطان أكسبهما الزلة والخَطِيئةَ، ويصلح أن يكون فأزلهما نحَّاهما وكلا القراءَتين صواب حسن)[1].

وقال الأزهري: (وقوله جلَّ وعزَّ: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[2] قرأ حمزة وحده: (فَأزالهُما) بألف مع التخفيف، وسائر القراء قرأوا: (فَأَزَلَّهُمَا) بالتشديد بغير ألف.

قال أبو منصور: مَن قرأ: (فأزالهما) فهو من زالَ يزُولُ، ومعناه: فنحَّاهما.

وَمَنْ قَرَأَ: (فَأَزَلَّهُمَا) فهو من زللت أزلُّ، وأزلني غيري، ولِزللتُ وجهان: يصلح أن يكون الخطيئة، فأزلهما الشيطان، أي: كسبهما الزلة.

ويصلح أن يكون (فَأَزَلَّهُمَا) أي: نحاهما، وكلتا القراءتين جيدة حسنة)[3].

وكذا قال أبوعلي الفارسي، وجعل قراءة الإثبات لما صار إليه آدم عليه السلام، والحذف لما وقع عليه من وسوسة الشيطان، (قوله تعالى: «فَأَزَلَّهُمَا»يقرأ بإثبات الألف والتخفيف، وبطرحها والتشديد. فالحجة لمن أثبت الألف، أن يجعله من الزوال والانتقال عن الجنة. والحجة لمن طرحها، أن يجعله من الزلل، وأصله: فأزللهما، فنقلت فتحة اللام إلى الزاي فسكنت اللام فأدغمت للمماثلة)[4].

وعلى هذا تكون القراءتان بمعنى، إلا أن قراءة الجماعة أمكن في المعنى، يقال منه: أزللته فزل. ودل على هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا۟﴾[5] إنما هي إدخالهما في الزلل بالمعصية، وليس للشيطان قدرة على زوال أحد من مكان إلى مكان، إنما قدرته على إدخاله في الزلل، فيكون ذلك سببا إلى زواله من مكان إلى مكان بذنبه.

ويتوقف الإمام الرسعني عند القراءتين دون ترجيح إحداهما على الأخرى؛ لأنهما قراءتان متواترتان لا سبيل لردهما، وهذا ما ذهب إليه الإمام الزجاج والإمام أبو علي الفارسي.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (١/١١٥).

(٢) البقرة: ٣٦.

(٣) معاني القراءات (١/١٤٧).

(٤) الحجة (٢١٤).

(٥) آل عمران: ١٥٥.

المسألة السادسة والثلاثون

إثبات هاء السكت وحذفها في «يتسنه» من قوله: ﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾[1]

قال الرسعني: (اتفقوا على الوقف بالهاء في ﴿يَتَسَنَّهۡ﴾.

واختلفوا في الوصل، فأثبتها الأكثرون، وحذفها حمزة.

فمن أثبتها جعلها أصلية، والمعنى: لم يتغير بِمَرّ السّنين عليه، مأخوذ من السَّنَة، يقال: سَانَهَتِ النّخْلة إذا حَمَلَت عَاماً وحَالَت عَاماً.

ومَنْ حَذَفَها جعله من التَّسَنّي وهو التَّغَيُّر، ومنه: ﴿مِّنۡ حَمَإٖ مَّسۡنُونٖ﴾)[2].

اختلف في هذه الآية إذْ قُرأت بالوصل بحذف الهاء، أما إذا قرأت بالوقف فإنهم متفقون على الوقف بالهاء كما نص على ذلك الرسعني، فقد نقل ابن مجاهد الاتفاق على إثبات الهاء حال الوقف فقال: (وَاخْتلفُوا فِي إِثْبَات الْهَاء فِي الْوَصْل من قَوْله: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾[3] و﴿ٱقۡتَدِهۡ﴾[4] و﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾[5] و﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ﴾[6]، وإسقاطها فِي الْوَصْل، وَلم يَخْتَلِفُوا فِي إِثْبَاتهَا فِي الْوَقْف)[7].

واختلافهم هذا ناشئٌ في الهاء التي في يَتَسَنَّه أهي للسكت فيصير الفعل من سَنَّ أم أن الهاء أصل في الكلمة فتصير من سنة، فعلى الأول لا يجوز إثباتها في الوصل، وعلى الثاني لا يجوز حذفها في الوقف أو الوصل.

إذن الخلاف في أصل الكلمة الذي ينبي عليه الحكم في الوقف أو الوصل، يقول الفراء: (وقوله: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ جاء التفسير: لم يتغير بمرور السنين عليه، مأخوذ من السنة، وتكون الهاء من أصله من

---

(١) البقرة: ٢٥٩.

(٢) رموز الكنوز (م/٧٠١).

(٣) البقرة: ٢٥٩.

(٤) الأنعام (٩٠).

(٥) الحاقة (٢٨).

(٦) القارعة (١٠).

(٧) السبعة في القراءات (١/١٨٨).

قولك: بعته مساهة، تثبت وصلا ووقفا. ومن وصله بغير هاء جعله من المساناة؛ لأن لام سنة تعتقب عليها الهاء والواو، وتكون زائدةً صلةً بمنزلة قوله: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾[1] فمن جعل الهاء زائدة جعل فعلت منه تسنيت، ألا ترى أنك تجمع السنة سنوات فيكون تفعلت على صحة، ومن قال فِي تصغير السنة سُنَيَّنَة وإن كان ذلك قليلا جاز أن يكون تسنيت تفعلت أبدلت النون بالياء لما كثرت النونات، كما قالوا: تظنّيت وأصله الظن. وقد قالوا: هو مأخوذ من قوله: ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾[2] يريد: متغير؛ فإن يكن كذلك فهو أيضا مما أبدلت نونه ياء. ونرى أن معناه مأخوذ من السنة أي لم تغيره السنون)[3].

وقد ذهب النحاس موافقا الفراء إلى أن معنى (لَمْ يَتَسَنَّهْ) لم تغيره، وأنه أصح ما قيل فيه، يقول أبو جعفر: (أصحّ ما قيل فيه: أنّ معناه لم تغيّره السنون. من قرأ ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَٱنظُرْ﴾[4]بالهاء في الوصل، قال: أصل سنة سَنْهَةٌ، وقال: سُنَيْهَة في التصغير كما قال[5]:

لَيْسَتْ بِسَنْهَاءَ وَلَا رُجَّبِيَّةٍ

فحذف الضمة للجزم، ومن قرأ لم يتسنّ وانظر قال: في التصغير سنيّة وحذف الألف للجزم ويقف على الهاء فيقول: لم يتسنّه تكون الهاء لبيان الحركة)[6].

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن هذه الهاء تعتبر هاء للوقف، يقول ثعلب: (ونحن نذهب إلى أن هذه الهاءات وقف، والوجه فيها كلها أن تحذف في المُوصّل والمُمر، وتثبت في الوقف، فهذا الوجه في العربية، وقد تصل العرب على مثال الوقف فيكون الوصل كالقطع، وهذا من ذاك، فاعلم)[7].

وحجتهم لذلك أن جمع سنة سنوات، وتصغيرها سنية، فالهاء زائدة لبيان الحركة، فإذا وصل القارئ استغنى عن الهاء حينئذ لزوال السبب الذي أدخلها من أجله، ولذلك سميت هاء السكت، وهي مثل

---

(١) الأنعام: ٩٠.

(٢) الحجر: ٢٦.

(٣) معاني القرآن (١/١٧٢).

(٤) البقرة: ٢٥٩.

(٥) صدر البيت لسويد بن الصامت الأنصاري، كما في اللسان مادة (جوح) وعجزه:

ولكن عرايا في السنين الجوائحِ

وهو بلا عزو في معاني القرآن (١/١٧٣)، وأمالي القالي (١/١٢١)، والمخصص (١٦/٥٤).

(٦) إعراب القرآن (١/١٢٧).

(٧) معاني القراءات (١/٢٢١).

همزة الوصل التي جاءت للابتداء، فإن لم يبتدأ بها سقطت[1].

وكعادة الرسعني في غالب المسائل فإنه يتوقف عن الترجيح أو الاختيار إذا تعلق الأمر بقراءة متواترة لا سبيل لردها، ويظهر ذلك في هذه المسألة حيث يبين أن الأكثرين على إثبات الهاء من «يتسنه» وصلًا فتكون مأخوذ من السَّنَة، وحذفها حمزة فقط فتكون مأخوذة من التَّسَنّي وهو التَّغَيُّر.

(١) حجة القراءات (١٤٢).

المسألة السابعة والثلاثون

الفرق بين «أَلْحَدَ ولَحَدَ» في قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾[1].

قال الرسعني: (قرأ حمزة: «يَلحَدون» بفتح الياء والحاء، هنا وفي النحل[2] والسجدة[3]، وافقه الكسائي في النحل، من لَحَدَ يَلْحَدُ. وقرأ الباقون: بضم الياء وكسر الحاء، من أَلْحَدَ يُلْحِدُ.

وقال الأخفش[4]: أَلْحَدَ ولَحَدَ لغتان.

وقال ابن السكيت[5]: المُلْحِد: العادل عن الحق المُدْخِل فيه ما ليس منه. يقال: قد أَلْحَدَ في الدِّين ولَحَدَ به)[6].

اختلف القراء في ضم الياء وفتحها في كلمة يُلْحِدُونَ من قَوْله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[7]، فقراءة عامة قراء أهل المدينة وبعض البصريين والكوفيين: (يُلْحِدُون)، بضم الياء وكسر الحاء من ألحد يُلْحِد في جميع القرآن.

وقرأ عامة قراء أهل الكوفة يَلْحَدُونَ بفتح الياء والحاء من لَحَد يَلْحَدُ[8].

وقَرَأَ ابن كثير ونَافِع وابن عَامر وعَاصِم وأبو عَمْرو ﴿يُلْحِدُونَ﴾ بِضَم الْيَاء وَكَذَلِكَ في النَّحْل، والسجدة[9].

وقرأ حمزة (يَلْحَدُونَ) بفتح الياء والحاء هنا، وفي النحل: (لِسَانُ الَّذِي يَلْحَدُونَ)[10] وفي فصلت:

---

(١) الأعراف ١٨٠.

(٢) عند الآية رقم: (١٠٣).

(٣) أي: سورة فصلت، عند الآية رقم (٤٠).

(٤) معاني الأخفش (٣٤٢/١).

(٥) انظر البغوي (٢١٧/٢).

(٦) رموز الكنوز (٣٢٥/٢).

(٧) الأعراف ١٨٠.

(٨) التفسير البسيط للواحدي (٤٨٠/٩).

(٩) الحجة للفارسي (١٠٨/٤)، والكشف (٤٨٤/١)، والنشر (٢٧٣/٢)، والسبعة في القراءات (٢٩٨).

(١٠) آية ١٠٣.

(إِنَّ الَّذِينَ يَلْحَدُونَ)[1] بفتح الياء والحاء، ووافقه الكسائي في النحل، وقرأ الباقون جميع ذلك بضم الياء وكسر الحاء[2].

وقال الفراء: (يُلحِدون ويَلْحَدُونَ لغتان، يقال: لحدت لحدًا وألحدت، يُلحِدون أكثر، وبها نقرأ)[3].

ولحد، وألحد لغتان بمعنى واحد وهو: الميل والعدول، ومنه قيل اللحد؛ لأنه إذا حفر يمال به إلى جانب القبر.

وجاء في المصباح (واللَّحْدُ الشَّقُّ في جانب القبر والجمع لُحُودٌ مثل فَلْسٍ وَفُلُوسٍ واللُّحْدُ بالضَّمّ لغة وجمعه أَلْحَادٌ مثل قُفْلٍ وَأَقْفَالٍ ولَحَدْتُ اللَّحْدَ لَحْدًا من باب نَفَعَ، وَأَلْحَدْتُهُ إلْحَادًا حَفَرْتُهُ، وَلَحَدْتُ الْمَيِّتَ وَأَلْحَدْتُهُ جَعَلْتُهُ في اللَّحْدِ، وَلَحَدَ الرَّجُلُ في الدِّينِ لَحْدًا وَأَلْحَدَ إلْحَادًا طَعَنَ)[4].

قال ابن القيم: (وهو مأخوذ من الميل، كما يدل عليه مادة لَحَدَ فمنه اللَّحْدُ وهو الشق في جانب القبر الذي قد مال عن الوسط، ومنه الملحد في الدين المائل عن الحق إلى الباطل)[5].

وقال ابن السكيت: (الملحد العادل عن الحق المدخل فيه ما ليس فيه، قال: قد ألحد في الدين ولحد)[6].

وقال ابن الأنباري في الزاهر: (الملحد في كلام العرب: الجائر عن الحق ويقال: قد لحدت الرجل إذا أدخلته اللحد وألحدته إذا صنعت له لحدًا، ويقال: قد ألحد الرجل ولحد: إذا جار، وفرق الكسائي بينهما فقال: ألحد: جار، ولحد: ركن)[7].

وقال غيره من أهل اللغة: (الإلحاد العدل عن الاستقامة والانحراف عنها، ومنه اللَّحد الذي يحفر جانب القبر خلاف الضريح الذي يحفر في وسطه)[8]، والأجود قراءة العامة؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾[9][10].

---

(١) آية ٤٠.

(٢) السبعة (٢٩٨) والنشر (٢/٢٧٣).

(٣) معاني القرآن (١/٣٤٢).

(٤) المصباح المنير (لحد).

(٥) بدائع الفوائد (١/١٦٩).

(٦) هذا قول الأزهري في تهذيب اللغة (٤/٣٢٤٢).

(٧) (١/١٤٣).

(٨) هذا قول أبي علي في الحجة (٤/١٠٨) ونحوه ذكر اليزيدي في غريب القرآن (١٥) ومجاز القرآن (١/٢٣٣).

(٩) الحج: ٢٥

(١٠) وانظر: مفاتيح الغيب للرازي (١٥/٤١٦).

والإلحاد أكثر في كلامهم لقولهم: ملحد، ولا تكاد تسم العرب لاحدًا[1]. فمن جمع بينهما في قراءته فكأنه أراد الأخذ بكل واحدة من اللغتين[2].

والأوْلى ضم الياء، وكذلك فتح الياء لغة التنزيل؛ فالفتح والضم قراءتان سبعيتان، ليس إحداهما بأولى من الأخرى، ولا فرق حقيقيًّا -في المعنى- بين القراءتين، يقول أبو علي الفارسي: (وزعم أبو الحسن وغيره أنّ ألحد ولحد لغتان: فمن جمع بينهما في قراءته، فكأنّه أراد الأخذ بكلّ واحد من اللغتين)[3].

قال الطبري: (والصواب من القول في ذلك، أنهما لغتان بمعنى واحد، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيبٌ الصوابَ في ذلك، غير أنِّي أختار القراءة بضمِّ الياء على لغة من قال: «ألحد»؛ لأنها أشهر اللغتين وأفصحهما، وأما سائر أهل المعرفة بكلام العرب، فيرون أن معناهما واحدٌ، وأنهما لغتان جاءتا في حرفٍ واحدٍ بمعنى واحد)[4].

وهما لغتان، ولكن ألحد أكثر وأشهر وهي اللغة الفصيحة، يقول النحاس: (واللغة الفصيحة ألحد في دينه ولحد القبر. وقد تدخل كلّ واحدة منهما على الأخرى؛ لأن المعنى معنى الميل)[5].

ويقول ابن عطية: (ويقال ألحد ولحد بمعنى جار ومال وانحرف، وألحد أشهر)، ومنه قول الشاعر:

قَــدْنِيَ مــن نَصْــرِ الخُبَيْبَــيْنِ قَــدِي لــيسَ الإمــامُ بالشَّــحيحِ الملحِــدِ[6]

ويقول أبو علي الفارسي: (حجة من قرأ: يلحدون قوله: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾، ويدلّ على أن ألحد أكثر، قولهم: ملحد كما قال:

ليس الإمــام بـــالشحيح المــلـحـد

ولا تكاد تسمع لاحدا)[7].

---

(١) ذكره السمين الحلبي في الدر المصون (٥/٥٢٣).

(٢) هذا قول أبي علي الفارسي في الحجة (٤/١٠٨)، والحجة لابن خالويه (١٦٨)، ولابن زنجلة (٣٠٣).

(٣) الحجة للقراء السبعة (٤/١٠٨).

(٤) تفسير الطبري (١٣/٢٨٤).

(٥) إعراب القرآن للنحاس (٢/٨٢).

(٦) البيت ينسب إلى حميد بن مالك الأرقط -من شعراء الدولة الأموية- في: التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه [ملحق بأمالي القالي] (٣/٦١)، والخزانة (٥/٣٨٢)، الدرر اللوامع (١/٢٠٧). ونُسب لحميد بن ثور في اللسان (لحد) وليس في ديوانه. ونسب لأبي بجدلة في شرح المفصل(٣/١٢٤). وورد بلا نسبة في الكتاب (٢/٣٧١)، ومجاز القرآن (٢/١٧٣)، النوادر لأبي زيد (٥٢٧).

(٧) الحجة لأبي علي الفارسي (٤/١٠٨).

وقد ذكر عن الكسائي أنه كان يفرّق بين الإلحاد واللحد، فيقول في الإلحاد: إنه العدول عن القصد، وفي اللحد إنه الركون إلى الشيء، وكان يقرأ جميع ما في القرآن يُلْحِدُونَ بضم الياء وكسر الحاء، إلا التي في النحل، فإنه كان يقرؤها يَلْحَدُون بفتح الياء والحاء، ويزعم أنه بمعنى الركون[1].

ونخلص من ذلك إلى أن يلحدون قرئت بقراءتين متواترتين على أنهما لغتان بمعنى واحد عند أهل العربية، وقد ذهب بعضهم إلى أن يُلحِدون أكثر، محتجين بأداة قياسية وسماعية أيدها الأخفش، وعليه كان اختياره للقراءة بها حيث قال: وهما لغتان ويُلْحدُونَ أكثر، وبها نقرأ، ويقوّيها ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾[2][3]، إلا أن ذلك لا يضعف القراءة المتواترة الأخرى؛ لأنها لغة مأثورة عن العرب الفصحاء تؤيدها القراءة.

ولم يرجح الرسعني بين القراءتين لأنهما متواترتان كما جرت عادته في القراءات المتواترة.

(١) تفسير الطبري (١٣/٢٨٤).

(٢) الحج: ٢٥.

(٣) معاني القرآن للأخفش (١/٣٤٣).

المسألة الثامنة والثلاثون

الفرق بين «أَخَذَ» و «تَخِذَ» في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾[1].

قال الرسعني: ((لو شئت لَتَخِذْتَ) قرأ ابن كثير بإظهار الذال، ومثله أبو عمرو لكنه أدغم. وقرأ الباقون: ﴿لَتَّخَذْتَ﴾، مثل: لافْتَعَلْتَ، وهما لغتان بمعنى، يقال: تَخِذَ يَتْخَذُ تَخَذاً، واتّخَذَ يَتَّخِذُ اتِّخَاذاً، ومن أدغم فلتقارب مخرجي الذال والتاء، ومن لم يدغم فلاختلاف الحيزين؛ لأن الذال من حيز الظاء والثاء، والتاء من حيز الطاء والدال، وهذا مع اختلاف الحرفين أيضاً في الجهر والهمس؛ لأن الذال مجهورة والتاء مهموسة)[2].

قراءة العامة: ﴿لَتَّخَذْتَ﴾، افتعلت من الأخذ. وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو: لَتَخِذْتَ. وهي قراءة مجاهد، واختيار أبي زيد الأنصاري قال: (وكذلك هو مكتوب في الإمام، ومن قرأ: لاتخذت، فإنه يخالف الكتابة)[3].

وقرأ نافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وعاصم: لَتَخِذْتَ وكلهم أدغم إلا ما روى حفص من عاصم فإنه لم يدغم. وقرأ أبو عمرو، وابن كثير: (لَتَخِذْتَ) بكسر الخاء، وكان أبو عمرو يدغم الذال، وابن كثير يظهرها.

قال الليث: (يقال: اتَّخذ فلان يتَّخِذ اتِّخاذًا، ويقال: تَخِذَ يتخذ تخذًا، وتَخِذْتُ مالاً كسبتُه، ألزمت التاء الحرف كأنها أصلية)[4]. قال الفراء: (وأصلها اتَّخَذَ افْتَعَل)[5].

وحكى النضر: (اسْتَخَذْتُ عليهم يدًا أي: اتَّخَذْتُ). ومثل هذا حكى سيبويه: (استخذ فلان أرضًا)[6] (يريد: اتخذ فلانا أرضا).

---

(١) الكهف: ٧٧.

(٢) رموز الكنوز (٣٣٧/٤).

(٣) تهذيب اللغة (أخذ)، ولسان العرب (أخذ).

(٤) تهذيب اللغة (أخذ)، ولسان العرب (أخذ)، وتاج العروس (أخذ).

(٥) معاني القرآن للفراء (١٥٦/٢)، والسبعة في القراءات (١٥٥)، والحجة للقراء السبعة (١٦٣/٥)، ومعاني القراءات للأزهري (١١٧/٢).

(٦) الكتاب (٤٨٣/٤).

قال أبو علي الفارسي: (وتأويله على أمرين أحدهما: أنه اتخذ فأبدل السين من التاء الأولى. والآخر: أنه استفعل من تخذ فحذف التاء التي هي فاء من تخذت)[1].

وكلهم أنشدوا[2]:

وَقَدْ تَخِذَتْ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا نسيفًا كَأُفْحوصِ القَطاةِ المطرَّق

فحصل من هذا أن تَخِذ لغة بمعنى اتخذ، وأصله: اتخذ، على ما قال الفراء، كأنهم لما رأوا التاء في اتخذ ظنوها أصلية فقالوا في الثلاثي: تخذ، كما قالوا: اتقى من يتقي[3].

يقول السمين الحلبي: (قوله: ﴿لَنَخَذْتَ﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمرو «لتَخِذْتَ» بفتح التاءِ وكسرِ الخاءِ مِنْ تَخِذَ يَتْخَذُ كتَعِبَ ويتعَبُ. والباقون: لاتَّخَذْتَ «بهمزةِ الوصلِ وتشديدِ التاءِ وفتحِ الخاءِ مِنَ الاتِّخاذ. واختُلِفَ: هل هما مِن الأَخْذ، والتاءُ بدلٌ من الهمزة، ثم تُحْذَفُ التاءُ الأولى فيُقال: تَخِذَ، كتَقِيَ مِنْ اتَّقَى... أم هما مِنْ تَخِذَ والتاءُ أصيلةٌ، ووزنُهما فَعِل وافْتَعَل؟ قولان تقدَّم تحقيقُهما في هذا الموضوع. والفِعْلُ هنا على القراءتين متعدٍّ لواحدٍ؛ لأنَّه بمعنى الكسب)[4].

ويرى الزجاج أن أصلها من الهمزة فيقول: (ويقرأ «لتخذت عليه أجراً»، يقال تَخِذَ يتْخَذُ في اتَّخَذَ يَتخذُ، وأصل تَخِذْ من أخَذْت وأصل اتَّخَذت ائْتَخذْت)[5].

ورد ابن جني كلام الزجاج فقال: (وذهب أبو إسحاق إلى أن اتخذت كاتقيت واتزنت، وأن الهمزة أجريت في ذلك مجرى الواو. وهذا ضعيف إنما جاء منه شيء شاذ... والذي يقطع على أبي إسحاق قول الله عزوجل: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾. فكما أن تجه ليس من لفظ الوجه كذلك، ليس تخذ من لفظ الأخذ)[6].

ويوجه أبو منصور الأزهري هذه القراءات بقوله: (مَنْ قَرَأَ ﴿لَنَخَذْتَ﴾ فهو افتعَالٌ من: اتخذ يتَّخذ اتِّخاذًا، والأصل: أئتخذَ يَتَخِذُ، فأدغمت الهمزة في التاء، وشددت. وأصل الحرف مأخوذ من أخَذَ يأخُذُ

(١) الحجة للقراء السبعة (١٦٣/٥).

(٢) البيت للممزق العبدي، في ديوانه (٢٨٠) الخصائص (٢٨٧/٢)، والأصمعيات (٦٥)، ومجالس العلماء للزجاجي (٣٣٣)، وتهذيب اللغة (نسف).

(٣) التفسير البسيط (١٠٩/١٤_١١٠)، وسر صناعة الإعراب (١٩٨/١).

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٥٣٥/٧).

(٥) معاني القرآن وإعرابه (٣٠٧/٣).

(٦) الخصائص (٢٨٩/٢).

يقول: لو أخذت بِأَخْذِنا، أيْ: لو فَعَلْت بِفِعلِنَا. وَمَنْ قَرَأَ (لَتَخِذْت) فإنه يحذف الهمزة، ويجعله مبنيا على فَعِلَ يَفْعَل، كما قالوا في (اتقى يتَّقي) تَقِيَ يَتْقَي)[1].

ويقول مكي بن أبي طالب: (قَوْله: ﴿لَنَّخَذْتَ﴾ من خفف التَّاء جعله من تخذت فَأَدْخل اللَّام الَّتِي هِيَ لجواب لَو على التَّاء الَّتِي هِيَ فَاء الْفِعْل حكى أهل اللُّغَة تخذت أَتَّخِذ وَحكى سِيبَوَيْهِ استخذ فلَان أَرضًا أَصله اتخذ على افتعل لكنه أبدل من التَّاء الأولى سينا وَمن شدده جعله افتعل فأدغم التَّاء الْأَصْلِيَّة فِي الزَّائِدَة وَقَالَ الْأَخْفَش: التَّاء الأولى فِي اتخذ بدل من وَاو وَالْوَاو بدل من همزَة، وَقيل: بدل من يَاء وَالْيَاء بدل من همزَة حَكَاهُ ابْن كيسَان عَنهُ)[2].

ويبين أبو علي الفارسي حجة الإدغام لمن أدغم من القراء فيقول: (وقال: وكان أبو عمرو يدغم الدال، ووجه الإدغام أن هذه الحروف متقاربة، فيدغم بعضها في بعض كما يدغم سائر المتقاربة، والطاء والدال، والتاء والذال والثاء والظاء، أدغم بعضها في بعض للمقاربة، فأما الصاد والسين والزاي فتدغم بعضها في بعض، وتدغم فيها الحروف الستة ولا يدغمن في الستة لما يختل في إدغامها فيمقاربها من الصّفير، فالذال أدغمها أبو عمرو في التاء، وإن كانت مجهورة والتاء مهموسة؛ لأن ما بينهما من الجهر والهمس لا يمنع من الإدغام لقلة ذلك).

فأما تبيين ابن كثير: (لتخذت) وتركه الإدغام؛ فلأن لكل حرف من الذال والتاء حيزا غير حيّز الآخر، فالذال من حيّز الظاء والثاء، فلم يدغم لاختلاف الحيّزين واختلاف الحرفين في الجهر والهمس[3].

أمل على المستوى المعجمي فقد تناول الزبيدي القراءات الواردة في الآية السابقة ذاكرا اختلاف العلماء في: هل هو من أَخَذَ يَأْخُذُ أَخْذَاً، أو من تَخِذَ يَتْخَذُ تَخَذاً وتَخْذاً وهما أصلان والمعنى واحد؟ فقال: اتَّخَذَ مِن تَخِذَ يَتْخَذُ اجتمع فيه التاءُ الأَصليُّ وتاءُ الافتعال فأُدْغِمَا وهذا قولٌ حَسَنٌ، لكنِ الأَكْثَرُون على أَنّ أَصله من الأَخْذِ، وأَن الكلمةَ مهموزَةٌ[4].

ولا يَخْلُو هذا من خَلَلٍ؛ لأَنه لو كان كذلك لقالوا في ماضيه: ائْتَخَذَ بهمزتين على قياسِ ائْتَمَر

(١) معاني القراءات (١١٧/٢).

(٢) مشكل إعراب القرآن (٤٤٦/١).

(٣) الحجة للقراء السبعة (١٦٣/٥_١٦٤).

(٤) تاج العروس (أخذ وتخذ).

وائْتَمَنَ. ومَعْنَى الأَخْذِ والتَّخْذِ واحدٌ وهو حَوْزُ الشيْءِ وتَحْصِيلُه[1].

قال الفَرَّاءُ: (قَرَأَ مُجَاهِدٌ «لَتَخِذْتَ» قال أَبو منصور[2]: وصَحَّت هذه القراءَةُ عن ابنِ عبَّاسٍ، وبها قَرَأَ أَبو عمرٍو بنُ العلاءِ. واتَّخَذَ افْتَعَلَ مِنْ تَخِذَ فأُدْغِم إِحدَى التاءَيْنِ في الأُخْرَى، وهما التاءُ الأَصْلِيُّ وتاءُ الافتِعَالِ. وقال الليثُ: مَن قَرَأَ «لاتَّخَذْتَ» فقد أَدْغَمَ التاءَ في اليَاءِ فاجتمَعَ هَمْزَتَانِ فصُيِّرَتْ إِحداهُمَا ياءً وأُدْغِمَت كراهَةَ التقائِهما)[3].

ويوجه ابن زنجلة قراءة الجمهور بقوله: (قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: «لَتَخِذْتَ» بتخفيف التاء وكسر الخاء، وحجتهما أن أصل هذا الفعل من تَخِذَ يَتْخَذُ تَخْذَاً، فالتاء فاء الفعل مثل تَبِعَ يَتْبَعُ، وأنشد أبو عمرو:

وَقَدْ تَخِذَتْ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا

فقرأ أبو عمرو على أصل بِنْيَةِ الفعل من غير زيادة، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿لَتَخَذْتَ﴾ بِفَتْح الْخَاء على افتعلت فِي هَذِه الْقِرَاءَة قَولَانِ أَحدهمَا أَن تكون التَّاء الأولى أَصْلِيَّة وَالتَّاء الثَّانِيَة تَاء زَائِدَة فِي افتعل زَائِدَة وَالْأَصْل تخذ يتَّخذ فَلَا نظر فِيهِ أَنه افتعل مِنْهُ وَالْقَوْل الثَّانِي أَن يكون اتخذ مأخوذا من أَخذ وَالْفَاء همزَة فَإِذا بني مِنْهُ افتعل شابه افتعل من وعد فَيصير ائتخذ يأتخذ ائتخاذا كَمَا تَقول: ايتعد ياتعد ايتعادا فَهُوَ موتعد ثمَّ تقول: اتعد يَتَعَدَّ اتعادا كَذَلِك اتخذ يتَّخذ اتخاذا فأبدلوا من مَكَان الْهمزَة تَاء كَمَا جرت مجْرى الْوَاو فِي التثقيل وَالْأَصْل إأتخذ فَاجْتمع همزتان فقلبت الثَّانِيَة يَاء لسكونها وانكسار مَا قبلهَا فَصَارَت إيتخذ ثمَّ أبدلوا من الْيَاء تَاء ثمَّ أدغموا فِي التَّاء الَّتِي بعْدهَا فَقَالُوا: اتخذ يتَّخذ فَهُوَ متخذ)[4].

وما أراه راجحًا في أصل هذه الكلمة هو أن اتخذ مأخوذ من الفعل أَخَذَ وأصله إِتْخَذَ ثم أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء، ثم لما كثر استعماله بلفظ الافتعال بنوا منه فَعِل يَفْعَلُ فقالوا: تَخِذَ يَتْخَذُ، وهذا ما قال به ابن خالويه، وابن زنجلة، وأبو حيان[5].

---

(١) أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجا: عبد الرازق بن حمودة القادوسي، الناشر: رسالة دكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم- قسم اللغة العربية -كلية الآداب - جامعة حلوان، عام النشر: ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م، (٢٩٥).

(٢) تهذيب اللغة (٢١٨/٧).

(٣) معاني القرآن: (١٢١/٢).

(٤) حجة القراءات (٤٢٦).

(٥) حجة القراءات لابن زنجلة (٤٢٥)،والحجة في القراءات السبع لابن خالويه (٢٢٩)، والبحر المحيط (٢١١/٧).

أما من أدغم الهمزة في التاء فهذا على النادر من كلام العرب وأنكره بعض العلماء كابن الأثير حيث قال: (ولَيْسَ من الأَخْذِ في شَيْءٍ، فإِن الافتِعَالَ مِن الأُخْذِ ائْتَخَذَ، بهمزتينِ على قِيَاس ائْتَمَرَ وائْتَمَنَ؛ لأَنَّ فَاءَه هَمْزَةٌ، والهَمْزَةُ لا تُدْغَم في التاءِ، خلافاً لقولِ الجَوْهَرِيِّ)[1].

والإمام الرسعني لا يرجح قراءة على قراءة، بل يرى أنهما لغتان، بمعنى، يقال: تَخِذَ يَتْخَذُ تَخَذاً، واتَّخَذَ يَتَّخِذُ اتِّخَاذاً.

(١) تاج العروس (أخذ).

المسألة التاسعة والثلاثون

التشديد والتخفيف في «يَخصِّمُون» من قوله تعالى: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾[(١)]

قال الرسعني: (قرأ ابن كثير وأبو عمرو وهشام: (يَخَصِّمُون) بفتح الياء والخاء وتشديد الصاد. وروى شجاع عن أبي عمرو اختلاس فتحة الخاء. وقرأ قالون بفتح الياء وسكون الخاء وتشديد الصاد، ومثله حمزة غير أنه خفف. وقرأ الباقون بفتح الياء وكسر الخاء وتشديد الصاد[(٢)].

وجه القراءة الأولى – وهي أجود القراءات –: أن الأصل: يختصمون، فأدغمت التاء في الصاد لقربها منها، تنتقل بالإدغام إلى حرف هو أقوى منها، وألقيت حركة التاء على الخاء.

ووجه ما رواه شجاع من الاختلاس: أن الأصل إسكان الخاء، غير أنها حُرّكت لئلا يلتقي ساكنان، والاختلاس كافٍ في ذلك مع ما فيه من مراعاة الأصل الذي هو السكون.

ووجه الثالثة وهي أردؤها: لما فيه من اجتماع الساكنين مراعاة الأصل، فإنها كانت ساكنة قبل الإدغام.

ووجه الرابعة – وهي قراءة حمزة –: أنه فعل مستقبل من خَصَمَ يَخْصِم، على معنى: يخصِمُ بعضهم بعضاً، أو يَخْصِمُون مُجَادِلَهم، أي: يغلبونه، وحَذْفُ المفعول كثير في التنزيل.

ووجه القراءة الخامسة: أنه اجتمع ساكنان بعد الإدغام كسرت الخاء ولم ينقل إليها حركة التاء. وقرأتُ لعاصم من بعض طرقه: «يِخِصِّمُون» بكسر الياء والخاء[(٣)]، وكسرت الخاء لالتقاء الساكنين والياء للإتباع)[(٤)].

---

(١) يس: ٤٩.

(٢) الحجة للفارسي (٣٠٨/٣)، والحجة لابن زنجلة (٦٠٠)، والكشف (٢١٧/٢)، والنشر (٣٥٣/٢_٣٥٤)، والسبعة (٥٤١)، معاني القراءات للأزهري (٣٠٨/٢).

(٣) انظر هذه القراءة في زاد المسير (٢٥/٧)، وفي الدر المصون (٢٧٣/٩).

(٤) رموز الكنوز (٣٤٦/٦).

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والأعشى عن أبي بكر عن عاصم، (يَخَصِّمُونَ) بفتح الياء والخاء وتشديد الصاد، وأبو عمرو يختلس فتحة الخاء، وقرا نافع (يَخْصِّمُونَ) ساكنة الخاء مشددة الصاد مفتوحة الياء، وقرأ حمزة (يَخْصِمُونَ) بفتح الياء، ساكنة الخاء، خفيفة الصاد، وقرأ يَحيَى عن أبي بكر عن عاصم (يِخِصِّمُونَ) بكسر الياء والخاء.

ويوجه أبو منصور الأزهري هذه القراءات فيقول: (مَنْ قَرَأَ (يَخَصِّمونَ) بفتح الياء والخاء وتشديد الصاد، فالأصل: يَختصِمُونَ، فطرحت فتحة التاء على الخاء، وأدغمت في الصاد، ومن كسر الخاء فلسكونها وسكون الصاد).

ومن قرأ (يَخْصِمُونَ) فالمعنى: تأخذهم، بعضُهم يَخْصِم بعضا، وجائز أن يكون المعنى: تأخذهم وهم عند أنفسهم (يَخْصِمُونَ) في الحُجَج مخالفتهم في أنهم لا يبعثَونَ، فتأخذهم الصيحَةُ على هذه الحالة.

وأما من قرأ (يَخْصِّمون) بسكون الخاء وتشديد الصاد فهو شاذ؛ لأن فيه جمعًا بين ساكنين، وهو مع شُذُوذِه لُغَة لا تُنْكِرهَا، والأصلفيه: يختصِمُونَ، أيضًا[1].

ويرى الفراء أن قراءة (يَخِصِّمون) بكسر الخاء وتشديد الصاد أرجح من غيرها، فقال: (وقرأها عَاصِم (يَخِصِّمُونَ) ينصب الياء ويكسر الخاء. ويَجُوز نصب الخاء؛ لأن التاء كانت تكون منصوبة فنقل إعرابُها إلى الخاء. والكسر أكثر وأجود)[2].

أما النحاس فيرى أن قراءة أبي عمرو وابن كثير: (يَخَصِّمون) بفتح الخاء وتشديد الصاد أرجح من غيرها، يقول: (وفي قوله جلّ وعزّ: ﴿مَايَنظُرُونَ إِلَّاصَيْحَةً وَٰحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾[3] خمس قراءات[4]: قرأ أبو عمرو وابن كثير وهم يخصّمون بفتح الياء والخاء وتشديد الصاد، وكذا روى ورش عن نافع.

فأما أصحاب القراءات وأصحاب نافع سوى ورش فإنهم رووا عنه وهم يخصّمون بإسكان الخاء وتشديد الصاد على الجمع بين ساكنين وقرأ عاصم والكسائي وَهُمْ يَخِصِّمُونَ بكسر الخاء وتشديد الصاد، وقرأ يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة وهم يخصمون بإسكان الخاء وتخفيف الصاد، وفي حرف أبيّ

(١) معاني القراءات للأزهري (٢/٣٠٨_٣٠٩).

(٢) معاني القرآن (٢/٣٧٩).

(٣) يس: ٤٩.

(٤) الحجة للفارسي (٣/٣٠٨)، والحجة لابن زنجلة (٦٠٠)، والنشر (٢/٣٥٣_٣٥٤)، والسبعة (٥٤١)، ومعاني القراءات للأزهري (٢/٣٠٨)

وهم يختصمون. قال أبو جعفر: القراءة الأولى وهم يخصّمون أبينها والأصل: يختصمون فأدغمت التاء في الصاد فقلبت حركتها إلى الهاء، وإسكان الخاء لا يجوز؛ لأنه جمع بين ساكنين وليس أحدهما حرف مدّ ولين وإنما يجوز في مثل هذا إخفاء الحركة فلم يضبط كما لم يضبط عن أبي عمرو ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ﴾[1]، إلّا من رواية من يضبط اللغة، كما روى سيبويه عنه أنه كان يختلس الحركة. فأما (يخصّمون) فالأصل فيه أيضا يختصمون فأدغمت التاء في الصاد ثم كسرت الخاء لالتقاء الساكنين. وزعم الفراء: أن هذه القراءة أجود وأكثر، فترك ما هو أولى من إلقاء حركة التاء على الخاء واجتلب لها حركة أخرى وجمع بين ياء وكسرة، وزعم أنه أجود وأكثر وكيف يكون أكثر وبالفتح قراءة أهل مكة وأهل البصرة وأهل المدينة)[2].

وقد استشكل على النحويين قراءة الإمام أبي عمرو ونافع (يَخْصِّمُونَ)؛ لأنها جمعت بين ساكنين، قال الشهاب الخفاجي: (ومن قال: يخصمون جمع بين الساكنين الخاء والحرف المدغم، ومن زعم أنّ ذلك ليس في طاقة ادَّعَى ما يعلم فساده بغير استدلال)، ثم قال: (واستشكلت قراءة نافع بأن فيها الجمع بين ساكنين على غير حَدِّه، فكأنه جائز عنده إذا كان الثاني مدغماً)[3].

وقال الزجاج: (سكونُ الخاء والصاد مع تشديد الصادِ على جمع بين ساكنين، وهو أشد الأربعة وَأَرْدَؤُهَا، وكان بعض من يروي قراءة أهل المدينة يذهب إلى أن هذا لم يُضْبَطْ عن أهل المدينة كما لم يضبط عن أبي عمْرٍو (إلى بارِئكم)، وإنَّمَا زعم أن هذا تُخْتَلَسُ فيه الحركة اختلاساً وهي فتحة الخاء، والقول كما قال، والقراءة الجيِّدَة (يَخَصِّمُونَ) بفتح الخاء، والأصل يَخْتَصِمُونَ.

فطرحت فتحة التاء على الخاء، وأدغمت في الصاد، وكسرُ الخاء جيِّدٌ أيضاً – تكسر الخاء لِسُكُونها وسُكُونِ – الصاد)[4].

وفي المحكم: (وَقَوله تَعَالَى: (يَخَصِّمون) فِيمَن قَرَأَ بِهِ لَا يَخْلُو من أحد أَمريْن: إِمَّا أَن تكون الْخَاء مسكنة الْبَتَّةَ، فَتكون التَّاء من «يختصمون» مختلسة الْحَرَكَة، وَإِمَّا أَن تكون التَّاء مُشَدّدَة، فَتكون الْخَاء مَفْتُوحَة بحركة التَّاء الْمَنْقُول أليها، أَو مَكْسُورَة لسكونها وَسُكُون الصَّاد الأولى)[5].

---

(١) البقرة: ٥٤.

(٢) إعراب القرآن (٢٦٩/٣).

(٣) حاشية الشهاب (٢٤٥/٧).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٢٩٠/٤).

(٥) المحكم والمحيط الأعظم (٦٧/٥).

ومن هذا التعليق لابن سيده يتبين لك أنه أنكر وجود قراءة على هذا الضبط البتة[1].

يقول الواحدي: (وفي قوله: ﴿يَخِصِّمُونَ﴾[2] وجوه من القراءة، أجودها فتح الخاء مع تشديد الصاد، والأصل: يختصمون، فألقيت حركة الحرف المدغم -وهو التاء- على الساكن الذي قبله -وهو الخاء- وهذا أحسن الوجوه بدلالة قولهم: ردَّ وفرَّ وغضَّ، فألقوا حركة العين على الساكن، وذلك أن الأصل: ردد وافرر واغضض. ويلي الوجه الأول في الجودة قراءة من قرأ بكسر الخاء، ووجهه أنه حرك الخاء بالكسر لالتقاء الساكنين؛ لأنه لم يلق حركة التاء على الفاء. وقرأ أهل المدينة بالجمع بين ساكنين والخاء والحرف المدغم. قال الزجاج: (وهو أشد الوجود وأردؤها)[3])[4].

يقول السمين الحلبي: (ورُوِي عن أبي عمرٍو وقالون سكونُ الخاءِ وتشديدُ الصادِ. والنحاةُ يَسْتَشْكِلونها للجمعِ بَيْن ساكنين على غير حَدَّيْهما)[5].

يقول الطبري: (واختلفت القراء في قراءة قوله: (وَهُمْ يَخِصِّمُونَ) فقرأ ذلك بعض قراء المدينة: (وَهُمْ يَخْصّمُون) بسكون الخاء وتشديد الصاد، فجمع بين الساكنين، بمعنى: يختصمون، ثم أدغم التاء في الصاد فجعلها صادا مشددة، وترك الخاء على سكونها في الأصل. وقرأ ذلك بعض المكيين والبصريين: (وَهُمْ يَخَصّمُون) بفتح الخاء وتشديد الصاد بمعنى: يختصمون، غير أنهم نقلوا حركة التاء وهي الفتحة التي في يفتعلون إلى الخاء منها، فحرّكوها بتحريكها، وأدغموا التاء في الصاد وشددوها. وقرأ ذلك بعض قراء الكوفة: (يَخِصِّمُونَ) بكسر الخاء وتشديد الصاد، فكسروا الخاء بكسر الصاد وأدغموا التاء في الصاد وشددوها. وقرأ ذلك آخرون منهم: (يَخْصِمُون) بسكون الخاء وتخفيف الصاد، بمعنى (يَفْعِلُون) من الخصومة، وكأن معنى قارئ ذلك كذلك: كأنهم يتكلمون، أو يكون معناه عنده: كان وهم عند أنفسهم يَخْصِمُون مَن وعدهم مجيء الساعة، وقيام القيامة، ويغلبونه بالجدل في ذلك.

والصواب من القول في ذلك عندنا أن هذه قراءات مشهورات معروفات في قرّاء الأمصار، متقاربات المعاني، فبأيتهنّ قرأ القارئ فمصيب)[6].

---

(١) معجم القراءات (٤٩٤/٧).

(٢) يس: ٤٩.

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٢٩٠/٤).

(٤) التفسير البسيط (٤٩٦/١٨).

(٥) الدر المصون (٢٧٣/٩).

(٦) تفسير الطبري (٥٢٩/٢٠).

يقول الإمام مكي معللاً الإدغام في قراءة أبي عمرو ونافع: (وسبب قراءة الإدغام المؤاخاة بين التاء والصاد في الهمس لكن الصاد تقوى على التاء بالصفير والإطباق والاستعلاء فحسن الإدغام لذلك، لأنك تبدل من التاء عند الإدغام حرفًا أقوى منها، فتنقلها بالإدغام إلى القوة)[1].

والراجح في المسألة عندي ما قاله الطبري أن هذه قراءات مشهورات معروفات في قرّاء الأمصار، متقاربات المعاني، فبأيتهنّ قرأ القارئ فمصيب.

وبالنظر إلى كلام الرسعني نلحظ أنه يعرض كل ما في المسألة من قراءات ثم يوجه كل قراءة توجيها ينم عن براعة لغوية كبيرة، بل إنه يختار ويرجح بين القراءات فيبين أن قراءة ابن كثير وأبي عمرو وهشام: «يَخَصِّمُون» بفتح الياء والخاء وتشديد الصاد هي أجود القراءات، كما يحكم على قراءة قالون بفتح الياء وسكون الخاء وتشديد الصاد بأنها أردأ القراءات، وهذا كلام مردود عليه؛ لأن كل ما في المسألة من قراءات متواترة ولا يصح وصف أي منها بأنها رديئة.

(١) الكشف (٢١٨).

المسألة الأربعون

الإبدال والتخفيف في«أُقِّتَتْ» من قوله تعالى: «﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾»[1].

قال الرسعني: (قرأ أبو عمرو: (وُقِّتَت) بالواو، ومثله أبو جعفر غير أنه خفف القاف، وقرأ الباقون ﴿أُقِّتَتْ﴾ بالهمزة وتشديد القاف، والمعنى: جُمعت لوقتها الذي تَشْهَدُ فيه على الأمم، وأصلها: وُقِّتَت بالواو، فأبدلوا من الواو المضمومة همزة)[2].

قرأ أبو عمرو (وقتت) بواو مضمومة مكان الهمزة، مع تشديد القاف، على الأصل؛ لأنه من الوقت، وقرأ أبوجعفر بخلف عن ابن جماز وقتت بالواو وتخفيف القاف.

وقرأ الباقون (أقتت) بالهمز مع تشديد القاف، وهو من الوقت أيضا، فأبدلت الواو همزة، وهو الوجه الثاني لابن جماز.

من هذا يتبين أن من قرأ بالواو فمنهم من شدد القاف وهو أبوعمرو فقط، ومنهم من خفف القاف، وهو أبوجعفر بخلف عن ابن جماز، أما من قرأ بالهمز فانه شدد القاف قولا واحدا[3].

يقول ابن خالويه: (قوله تعالى: ﴿أُقِّتَتْ﴾ يقرأ بالهمزة وبالواو. فالحجة لمن همز: أنه استثقل الضمة على الواو، فقلبها همزة كما يستثقلون كسرها فيقلبونها همزة في قولهم: وشاح وإشاح والقلب شائع في كلامهم. والحجة لمن قرأ بالواو: أنه أتى بالكلام على أصله؛ لأن وزن وقّتت فعّلت من الوقت. ودليله قوله تعالى: ﴿وَوُفِّيَتْ﴾ بالواو إجماع)[4].

وذهب أبو منصور الأزهري إلى أن القراءة بالواو هي الأصل فقال: (من قرأ بالواو فهو الأصل؛ لأنه مأخوذ من الوقت ومنقرأ بالهمز فلأن الواو إذا انضمت قلبت همزة)[5].

وقال أبو جعفر النحاس: (وقد ذكر سيبويه اللغتين وقّتت وأقّتت فلم يقدّم إحداهما على الأخرى فإذا كانتا فصيحتين فالأولى اتباع السواد)[6].

---

(١) المرسلات: ١١.

(٢) رموز الكنوز (٤٣١/٨).

(٣) النشر في القراءات العشر (٣٩٦/٢)، والكشف عن وجوه القراءات (٣٥٧/٢)، والسبعة في القراءات (٦٦٦)، والحجة للقراء السبعة (٣٦٤/٦).

(٤) الحجة في القراءات السبع (٣٦٠).

(٥) معاني القراءات للأزهري (١١٢/٣).

(٦) إعراب القرآن للنحاس (٧٣/٥).

وقد وقف الزمخشري عند القراءة بالواو فذهب إلى أن الوجه أن يكون معنى وقتت في قراءة الواو بلغت ميقاتها الذي كانت تنتظره، وهو يوم القيامة(١).

وقال المازني: (الأصل عندنا (وقتت)؛ لأنها فعلت من الوقت، ولكنها التزمت الهمز لانضمامها، ولو كانت في غير القرآن لكان ترك الهمز جائزاً، فمن قرأ بالواو فإنه أتى به على الأصل؛ لأنه من الوقت، وإبدال الواو المضمومة مطرد عندهم، أما الواو المكسورة، فاختلفوا فيها: فعند المازني مطردة)(٢).

ومن قرأ بالهمزة استثقل الضمة على الواو، ذلك أن الواو لما ضمت أبدلت على الاطراد همزة. كقولهم: في وجوه: أجوه. وذكر سيبويه أن اللغتين وقتت، وأقتت سيان في الفصاحة(٣).

ويقول الفراء: (اجتمع القراء عَلَى همزها، وهي فِي قراءة عَبْد اللَّه: «وقِّتت» بالواو، وقرأها أَبُو جَعْفَر الْمَدَنِيّ: «وُقِتت» بالواو خفيفة، وإنما همزتْ لأن الواو إِذَا كانت أَوَّل حرف وضمت همزت)(٤).

ويقول أبو علي الفارسي: (وقول أبي عمرو: وقتت لأن أصل الكلمة من الوقت، ومن أبدل منها الهمزة فلانضمام الواو، والواو إذا انضمّت أوّلا في نحو: وجوه ووعد، وثانية في نحو: أدؤر فإنها تبدل على الاطّراد همزة)(٥).

ويقول ابن جني: (ولم تزد الواو أولاً ألبتة، وذلك أنها لو زيدت لم تخل من أن تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فلو زيدت أولاً مضمومة لاطّرد فيها الهمز كما همز نحو: أّقتت وأُعِد زيد)(٦).

وخلاصة المسألة أن الواو إذا كانت مضمومة ساغ قلبها همزةً، واطَّردَ ذلك فيها؛ كقولهم: أُقِّتَتْ في وُقِّتَتْ وأُجُوهٌ في وُجُوهٍ. وكذلك إن كانت مكسورة؛ كوِسَادةٍ وإِسَادةٍ ووِشَاحٍ وإِشَاحٍ إلاَّ أنّ القلب في المضمومة أكثر، وهذا ما قرره أكثر علماء اللغة كالفراء(٧)، والزجاج(٨)، وأبي علي(٩)، وابن جني(١٠)، وتبعهم الإمام الرسعني فعرض كلتا القراءتين ولم يرجح أيًّا منهما على الأخرى.

---

(١) الكشاف (٦٧٨/٤).
(٢) المنصف لابن جني (٢١٨/١).
(٣) الكتاب (٣٣١/٤).
(٤) معاني القرآن وإعرابه (٢٦٦/٥).
(٥) الحجة للقراء السبعة (٣٦٤/٦).
(٦) سر الصناعة (٥٩٥/٢).
(٧) معاني القرآن (٢٢٢/٣_٢٢٣).
(٨) معاني القرآن وإعرابه (٢٦٦/٥).
(٩) الحجة للقراء السبعة (٣٦٤/٦).
(١٠) سر صناعة الإعراب (٥٩٥/٢).

المسألة الحادية والأربعون

إدغام الراء في اللام في «نغفر لكم» من قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡۚ وَسَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾[1]

قال الرسعني: (﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡ﴾ قرأ نافع: (يُغْفَر) بالياء المضمومة، وقرأ ابن عامر: (تُغْفَر) بالتاء وفتح الفاء فيهما، وقرأ الباقون: بالنون وكسر الفاء.

واتفقوا على إظهار الراء عند اللام، إلا ما يُحكى عن أبي عمرو).

وقال الزجاج: هو خطأ فاحش، وأحسب الذين رووا ذلك عن أبي عمرو غالطين؛ لأن الراء حرف مكرر، ولا يدغم الزائد في الناقص، وقد أجاز ذلك الكسائي والفراء؛ لأن مخرج الحرفين واحد، وهما مجهوران)[2].

❁❁❁

وقرأ نافع (يُغْفر) لكم بِالْيَاءِ وَفتح الْفَاء على مَا لم يسم فَاعله خطاياكم فِي مَوضِع رفع؛ لِأَنَّهُ مفعول مَا لم يسم فَاعله وحجته فِي الْيَاء أَن الْفِعْل مُتَقَدم وَقد حيل بَينه وَبَين الْخَطَايَا بـ«لكم»، فَصَارَ الْخَائِل كالعوض من التَّأْنِيث وَحجَّة أُخْرَى وَهِي: أَن الْخَطَايَا جمع وَجمع مَا لَا يعقل يشبه بِجمع مَا يعقل من النِّسَاء كَمَا قَالَ: ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ﴾[3]، فَلَمَّا ذكر فعل جَمِيع النِّسَاء ذكر فعل الْخَطَايَا وَنَحْوه (أم هَل يَسْتَوِي الظُّلُمَات)[4].

وقرأ ابن عامر (تُغْفَر) بالتَّاء وحجته فِي التَّاء أنه فعل متقدم نحو قوله: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ﴾[5].

وقرأ الباقون ﴿نَّغۡفِرۡ﴾ بالنُّون وحجتهم فِي ذلك أن نغفر بين خبرين من أَخْبَار الله عَن نَفسه قد أخرجَا بالنُّون وَذَلِكَ قَوْله: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا ٱدۡخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾[6] فخرج ذلك بالنُّون، وَلم يقل: وَإِذ قيل فَيُقَال:

---

(١) البقرة: (٥٨).

(٢) رموز الكنوز (م/٢١٧).

(٣) يوسف: (٣٠).

(٤) الرعد: (١٦)، وانظر الحجة (٨٥/٢)، السبعة في القراءات (١٥٧/١).

(٥) الحجرات: ١٤.

(٦) البقرة: ٥٨.

تغْفر وَيغْفر، وَالْآخر قَوْله: ﴿وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[1] وَلم يقل: وسيزاد المحسنون[2].

يقول الرازي بعد عرضة لأوجه القراءات في هذه الآية: (قال القَفَّالُ: والمعنى في هذه القراءات كلها واحد؛ لأنَّ الخطيئة إذا غفرها اللَّهُ تعالى فقد غُفِرَتْ وإذا غُفِرَتْ فإنَّما يَغْفِرُهَا اللَّهُ، والفعل إذا تَقَدَّمَ الاسم المؤنَّثَ وحال بينه وبين الفاعل حائل جاز التَّذكير والتَّأْنيث كقوله: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ﴾[3])[4].

وقرأ الجمهور بإظهار الراء عند اللام، وأدغم الراء في اللام أبو عمرو والدوري واليزيدي، ومثل هذا ما ماثله في القرآن، وهو ضعيف عند البصريين، وذهب بعض البصريين إلى أن أبا عمرو أخفى الراء فَتَوهَّم السامع أنه أدغم، وروي عن أبي عمرو الإظهار أيضا.

وقال سيبويه: (والراء لا تدغم في اللام لأنها مكررة، وهي تفشى إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشى في الفهم مثلها ولا يكرر)[5].

إدغام الراء في اللام مسألة اختلف فيها الصرفيون، وفصَّل ابن يعيش هذا الاختلاف فقال: (واختلف النحويون في إدغام الراء في اللام، فقال سيبويه وأصحابه لا تدغم الراء في اللام، ولا في النون، وإن كنّ متقارباتٍ؛ لما في الراء من التكرير، ولتكريرها تُشبَّه بحرفين، ولم يخالف سيبويه أحد من البصريين في ذلك، إلّا ما رُوي عن يعقوب الحَضْرَميّ أنّه كان يدغم الراء في اللام في قوله عزوجل: ﴿يَغْفِرْ لَكُم﴾[6]. وحكى أبو بكر بن مجاهِد عن أبي عمرو أنّه كان يدغم الراء في اللام ساكنةً كانت الراء أو متحركةً، فالساكنةُ نحو قوله تعالى: ﴿فَٱغْفِرْ لَنَا﴾[7]، و﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾[8]،﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[9]، وما كان مثله. والمتحركةُ قوله: ﴿سَخَّرَ لَكُمُ﴾، و﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[10]. وأجاز الكسائيّ والفرّاء إدغامَ الراء في اللام،

---

(١) البقرة: ٥٨.

(٢) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (١٨٠)، والحجة لابن خالويه (٨٠)، وحجة القراءات لابن زنجلة (٩٧ــ٩٨)، ومعاني القراءات للأزهري (١٥٢/١).

(٣) هود: ٦٧.

(٤) مفاتيح الغيب (٥٢٤/٣).

(٥) الكتاب (٤٤٨/٤).

(٦) الأحقاف: ٣١.

(٧) آل عمران: ١٦.

(٨) التوبة: ٨٠.

(٩) الصف: ١٢.

(١٠) هود: ٧٨.

والحجّة في ذلك أنّ الراء إذا أدغمت في اللام صارت لامًا، ولفظُ اللام أسهلُ وأخفُّ من أن تأتى براءٍ فيها تكريرٌ وبعدها لامٌ، وهي مقاربةٌ للفظ الراء، فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد. قال أبو بكر بن مجاهد: (لم يقرأ بذلك أحدٌ عَلِمْناه بعد أبي عمرو سواه، فاعرفه)[1].

ويرى الزجاج أن إدغام الراء في اللام لا يجوز بإجماع النحويين وأن ما نسب إلى أبي عمرو[2] فإنما هو خطأ من الرواة فيقول: (وهو خطأ فاحش، وأحسب الذين رووا عن أبي عمرو غالطين، ولا يدغم الراء في اللام إذا قلت: مر لي بشيء؛ لأن الراء حرف مكرر، ولا يدغم الزائد في الناقص للإخلال به، فأما اللام فيجوز إدغامه في الراء، ولو أدغمت الراء في اللام لذهب التكرير من الراء وهذا إجماع النحويين).

وقد دافع الزجاج عن أبي عمرو ونسب الخطأ للرواة لا لأبي عمرو حيث قال: (فأمَّا من قرأ (يَغْفِر لكُمْ) بإدغام الراء في اللام فغير جائز في القراءة عند الخليل وسيبويه، لأنه لا تدغَمُ الراء في اللام في قولهما. وقد رُوِيتْ عن إمام عَظِيم الشأن في القِرَاءةِ. وهُوَ أبو عمرو بن العلاء، ولا أَحْسَبُه قرأ بها إلا وقد سمعها عن العَرَب. زَعم سيبويه والخليل وجميع البصريين – مَا خَلَا أَبا عمرو أن اللامَ تُدْغَمُ فيالراءِ، وأن الرَّاءَ لا تُدغَمُ في اللامِ)[3].

وقد تبع الزمخشري الزجاج فأنكر هذا الإدغام حيث يقول: (ومُدْغِمُ الرَّاءِ في اللام لاحِنٌ مخطئٌ خطأً فاحشًا، وراويه عن أبي عمرو مخطئ مرتين؛ لأنه يُلْحِنُ وَيَنْسُبُ إلى أعلمِ النَّاسِ بالعربِيَّةِ ما يُؤْذِنُ بجهل عظيم، والسبب في نحو هذه الروايات قِلَّةُ ضبط الرُّوَاةِ، والسبب في قلَّة الضبط قِلَّةُ الدِّرَايَةِ، ولا يضبط نحو هذا إلَّا أهل النحو)[4].

وحكى ابن جني أنَّ هذا الإدغام غير معروف، وأنه لا قوة له في القياس[5].

يقول الواحدي: (وإدغام الراء في اللام في ﴿يَغْفِرْلَكُم﴾ وغيره غير جائز عند النحويين لقوة الراء، والأضعف يدغم في الأقوى لا الأقوى في الأضعف)[6].

---

(١) شرح المفصل (٥/٥٤٤).

(٢) نقل بعضهم عن أبي عمرو إدغام الراء بدون اختلاف، وبعضهم نقل عنه باختلاف. انظر السبعة (١٢١)، والتيسير (٤٤).

(٣) معاني القرآن (١/٣٩٣).

(٤) تفسير الزمخشري (١/٣٣٠).

(٥) سر صناعة الإعراب (١/١٩٣).

(٦) التفسير البسيط (٢١/٤٣٧).

وفي زاد المسير: (ومن قرأ «يغفر لكم» بإدغام الراء في اللام، فغير جائز عند سيبويه، والخليل؛ لأنه لا تدغم الراء في اللام في قولهم. وقد رُوِيَتْ عن أبي عمرو بن العلاء، وهو إمام عظيم، ولا أحسبه قرأها إلا وقد سمعها من العرب. وقد زعم سيبويه والخليل وجميع البصريين، ما خلا أبا عمرو، أن اللام تدغم في الراء، وأن الراء لا تدغم في اللام، وحُجَّتهم أن الراء حرف مكرر قوي، فإذا أدغمت في اللام ذهب التكرير منها)[1].

ويقول البيضاوي: (وإدغام الراء في اللام لحن إذ الراء لا تدغم إلا في مثلها)[2].

وفي شرح الشافية: (ولا تدغم الراء في اللام، في الأفصح؛ لما فيها من التكرير، والمجوز اغتفر ذهاب التكرير لشدة التقارب)[3].

أما أبو حيان فيقول معقبا على الزمخشري ومؤيدا وجه الإدغام: (وأجاز ذلك _أي إدغام الراء في اللام_ الكسائيُّ وَالفرَّاءُ وحكياهُ سماعًا، ووافقهما على سماعه روايةً وإجازةً أبوجعفر الرَّوَاسِيُّ،[4] وهو إمامٌ من أئمَّة اللغة والعربية من الكوفيينَ، وقد وافقهم أبو عمرو على الإدغام روايةً وإجازةً، كما ذكرناهُ، وتابعهُ يعقوبُ كما ذكرناه، وذلك من رواية الوليد بن حسَّانَ. والإدغامُ وجهٌ من القياس، وقد اتَّفَقَ على نقل إدغام الراء في اللام كبير البصريين ورأسُهُمْ: أبو عَمْرِو بْنُ الْعَلَاءِ، ويعقوب الحَضْرَمِيُّ. وكُبَرَاءُ أَهْلِ الكوفة: الرَّوَّاسِيُّ، وَالكسائيُّ، وَالفَرَّاءُ، وأجازوهُ وَرَوُوهُ عن العرب، فوجب قبوله والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم، إذْ من علِمَ حُجَّةٌ على من لم يعلم، وأمَّا قول الزمخشريِّ إنَّ راوي ذلك عن أبي عمرو مخطئٌ مَرَّتَيْنِ، فقد تبيَّن أَنَّ ذلك صوابٌ، والذي روى ذلك عنه الرُّوَاةُ، ومنهم: أَبُومُحَمَّدٍ اليزيديُّ وهو إمامٌ في النحو إمامٌ في القراءات إمامٌ في اللُّغَاتِ)[5].

ويعلق ابن الحاجب على كلام الزمخشري بقوله: (على أن نقل إدغام الراء في اللام أوضح وأشهر، ووجهه من حيث التعليل ما بينهما من شدة التقارب حتى صارا كالمثلين، بدليل لزوم إدغام اللام في الراء في اللغة الفصيحة، ولولا شدة التقارب لم يكن ذلك، وكان ذلك يقتضي أن تدغم في اللام لزومًا إلا أنه

---

(١) زاد المسير (٤/٢٧٩).

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/١٦٦).

(٣) شرح شافية ابن الحاجب (٢/٩٥٠).

(٤) كذا جاء ضبطه في البحر، وقد ضبطه التنوخي في تاريخ العلماء النحويين بالهمز الرُّؤَاسِي (١/١٩٤)

(٥) البحر المحيط (٢/٧٥٣_٧٥٤).

عارضه ما في الراء من التكرار، فلمح تارة فأظهر واغتفر تارة لشدة التقارب، وذلك واضح)[1].

ويدافع ابن الأنباري عن أبي عمرو فيقول: (فأما ما رُوي عن أبي عمرو من إدغام الراء في اللام في قوله ﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡ﴾؛ فالعلماء ينسبون الغلط في ذلك إلى الراوي لا إلى أبي عمرو، ولعل أبا عمرو أخفى الراء، فخفي على الرَّاوي، فتوهمه إدغامًا)[2].

وحجة من أدغم أن الراء واللام متجانسان صفة متقاربان مخرجاً[3]؛ لأن الراء إذا أدغمت في اللام صارت لاماً، ولفظ اللام أسهل من أن يأتي راء فيه تكرير وبعده لام، وهو مقارب للراء فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من مخرج واحد، فطلب التخفيف لذلك[4].

وخلاصة المسألة أن مذهب سيبويه وأصحابه: أنه لا يجوز إدغام الراء في اللام؛ لكنَّ هذا لا يلزم منه رد قراءة سبعية، وهي مسألة خلافية، فقد ذكر أبو حيان في البحر أن الكسائي والفراء أجازا ذلك وحكياه سماعًا، وقد تصدى أبو حيان للرد على الزمخشري وأجاد في ذلك كما ذكرنا.

ويسير الإمام الرسعني على مذهب جمهور البصريين الذين يرون إظهار الراء عند اللام، ويستشهد بقول الزجاج: إن ما حكي عن أبي عمرو من إدغام الراء في اللام هو خطأ فاحش؛ لأن الراء حرف مكرر، ولا يدغم الزائد في الناقص، وإن كان قول الزجاج مردودا عليه بأنها قراءة سَبْعِيَّةٌ لا يجوز ردها، يقول أبو بكر الباقلاني في كتابه الانتصار للقرآن عن القراء السبعة: (القراء السبعة متبعون في جميع قراءاتهم الثابتة عنهم، التي لا شكوك فيها، ولا أنكرت عليهم، بل سوغها المسلمون، وأجازوها لمصحف الجماعة، وقارئون بما أنزل الله جل ثناؤه، وأن ما عدا ذلك مقطوع على إبطاله وفساده وممنوع من إطلاقه، والقراءة به[5].

(١) الإيضاح (٢/٥٠٥_٥٠٦).

(٢) أسرار العربية (٢٩١).

(٣) سر صناعة الإعراب (١/٥٩١_٣٢١).

(٤) إدغام القراء لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (٤١).

(٥) الانتصار للقرآن لأبي بكر الباقلاني (١/٦٥).

المسألة الثانية والأربعون

الإدغام في: ﴿فَادَّارَأْتُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾[1]

قال الرسعني: (قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾ وأصله تَدَارَأْتُم، فأدغمت التاء في الدال لاشتراكهما في المَخْرج، واجْتُلب الألف توصُّلا إلى النُّطق بالسّاكن)[2].

قرأ الجمهور (فادَّارأتم) بالإدغام.

وقرأ أبو حيوة وابن مسعود (فَتَدَارأْتُم) على وزن تفاعلتم، وهو الأصل.

وقرأ أبو حيوة وأبو السَّوَّار الغنوي (فَادَّرَأْتُم) بحذف الألف بعد الدال.

وقرأ أبو السَّوَّار الغنوي (فَدَرَأْتُم) بغير ألف وتشديد.

وقراءة أبي عمرو (فَادَّاراتم) بإبدال الهمزة ألفا، وكذا قرأ حمزة في الوقف[3].

قوله تعالى: (فَادَّارَأْتُم) أصلها (فَتَدَارَأْتُم) على زنة تفاعلتم، ولكن التاء أُدغمت في الدال؛ لأن مخرجها من مخرج الدال، فلما أدغمت فيها حُوِّلت دالا مثلها، وسكنت فجعلوا ألفا قبلها، حتى يصلوا إلى النطق بالكلمة، كما في «اذْهب» فإنهم ألحقوا الألف حين سكنت الذال[4].

قال النحاس: ((فادّارَأْتُمْ) الأصل: تدارأتم ثم أدغمت التاء في الدال، ولم يَجُزْ أن تَبْتَدِئ بالمدغم؛ لأنه ساكن، فزِدت ألف الوصل)[5].

وإدغام التاء في الدال هو مذهب جمهور القراء، عدا أبا حيوة[6]، الذي يقرؤها على زنة تفاعلتم، على أصل الكلمة، وقال الأخفش: (إنما هي (فَتَدَارأتُم) ولكن التاء تدغم في الدال؛ لأن مخرجَها من مخرجِها، فلما أُدغمت فيها حُوِّلت فجُعلت دالا مثلها)[7].

---

(١) البقرة ٧٢.

(٢) الرسعني (م/٢٤٩).

(٣) البحر المحيط (١/٤٢٤) ومعجم القراءات (١/١٢٨).

(٤) التبيان في إعراب القرآن (٦٤).

(٥) إعراب القرآن (١/١٨٨).

(٦) معجم القراءات (١/١٢٨).

(٧) معاني القرآن (١/١١٤).

ثم قال أيضاً: (لأن التاء قريبة المخرج من الدال، فمخرَج الدال بطرف اللسان وأطراف الثَّنِيَّتَيْنِ، ومخرج التاء بطرف اللسان وأُصول الثَّنِيَّتَيْنِ)[1].

فتعليل الأخفش هذا الإدغام في هذه القراءة بأنه حصل لقرب مخرج التاء من مخرج الدال، مخالف لما ذهب إليه سيبويه، الذي يرى أنهما من مخرج واحد، فقد نص سيبويه على أنهما من مخرج واحد بقوله: (ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء، والدال، والتاء، فسيبويه يرى أنهما من مخرج واحد، لا كما قال الأخفش)[2].

وهذه القراءات جائزة من حيث اللغة، إلا أن قراءة الجمهور المتواترة هي الأقرب، وأما الخلاف بين الأخفش وسيبويه في مخرج الحرفين، فإن الحق مع سيبويه لما قرره علماء الأصوات، فالعلماء المتقدمون والمتأخرون يقررون أنهما من مخرج واحد[3].

قال مكي بن أبي طالب: (التاء تخرج من مخرج الطاء والدال، ثم قال: ولولا الهمس الذي في التاء لكان دالا، ولولا الجهر الذي في الدال لكان تاءً، إذ المخرج واحد)[4].

وقد وافق الدارسون المُحْدَثون ماذهب إليه المتقدمون فيه هذه الجزئية، حيث ذكر الأستاذ الدكتور غانم قَدُّوري الحمد: (ومن الدارسين المُحْدَثِين من جعل المخارج أقل من ذلك، فجعلوا مخرج الضاد من مخرج التاء والدال والطاء)[5].

وقال الدكتور أحمد مختار عمر: (والدال والتاء أختان، ويفرق بينهما جهر الدال وهمس التاء[6]. ولعل هذا هو الصواب في المسألة، والله أعلم).

وعلى مذهب الإمام سيبويه وجمهور النحاة سار الإمام الرسعني في أن أصل كلمة ادَّارأتم تَدَارَأْتُم، ولكن التاء أُدغمت في الدال؛ لأن مخرجها من مخرج الدال، فلما أدغمت فيها حُوِّلت دالا مثلها، وسكنت فجعلوا ألفا قبلها، حتى يصلوا إلى النطق بالكلمة.

---

(١) معاني القرآن (١/١١٤).

(٢) الكتاب (٤/٤٣٣).

(٣) توجيهات أبي الحسن الأخفش التصريفية والصوتية للقراءات (٢٤٣).

(٤) الرعاية (٢٠٤).

(٥) شرح المقدمة الجزرية (٢٢١).

(٦) دراسة الصوت اللغوي (٣١٦).

المسألة الثالثة والأربعون

الحذف والإدغام في كلمة «تظاهرون» من قوله تعالى: ﴿تَظَٰهَرُونَ عَلَيۡهِم بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ﴾[1].

قال الرسعني: (تظاهرون أصله «تتظاهرون» فأدغمت التاء في الطاء لقرب مخرجها، وقرأ أهل الكوفة ﴿تَظَٰهَرُونَ﴾ بالتخفيف، على حذف التاء المدغمة، وهي التاء الأولى عند سيبويه، والثانية عند الكوفيين)[2].

أصل الفعل تتظاهرون بتاءين، والخلاف حاصل في أي التاءين حذف، فذهب البصريون إلى أن المحذوف التاء الثانية وهي تاء المطاوعة[3].

قال الأخفش: («تَظاهَرون» مخففة بحذف التاء الآخرة؛ لأنها زائدة لغير معنىً)[4].

وقال أبو علي الفارسي: («تَظاهَرون» خفف بالحذف -أي التاء الثانية- ومما يُقوّي ذلك أن الأولى جاءت لمعنى، فإذا حُذفت لم يبقَ شيءٌ يدلُ على المعنى، والثانية من جُملةِ كلمةٍ إذا حُذفت دلَّ ما بقي من الكلمة عليها)[5].

وقد ذهب أبو حيان إلى ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من العلماء فقال: (وهي عندنا الثانية لا الأولى خلافا لهشام[6]، إذْ زعم أن المحذوف هي التي للمضارعة الدالة في مثل هذا على الخطاب)[7].

وأما الكوفيون فيرون أن المحذوف التاء الأولى -تاء المضارعة- واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأنه لما اجتمع في أول هذا الفعل حرفان متحركان من جنسٍ واحد وهما تاء زائدة للمضارعة وتاء أصلية استثقلوا اجتماعهما، فوجب أن تحذف إحداهما، فكان حذف الزائدة أولى من الأصلية؛ لأن الزائد أضعف من الأصلي[8].

---

(١) البقرة: (٨٥).

(٢) رموز الكنوز (م/٢٧٢).

(٣) انظر تصريف العزي (١٢٠).

(٤) معاني القرآن (١/١٣٥).

(٥) الحجة (٢/١٣٥).

(٦) هشام بن معاوية الضرير الكوفي، أحد أصحاب الكسائي، أخذ عنه واشتهر بصحبته، له عدة مصنفات ذكرها أصحاب التراجم، منها كتاب المختصر والقياس انظر ترجمته في نزهة الألباء (١٦٤)، وإنباه الرواة (٣/٣٦٤) ومعجم الأدباء (٧/٢٥٤).

(٧) البحر المحيط (١/٤٥٩).

(٨) الإنصاف (٢/٦٤٨) وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٣/٢٩٠).

وقد ذكر الفراء عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[1] إن شئت جعلتَ ﴿تَوَفَّىٰهُمُ﴾ في موضع نصب، ولم تضمر تاء مع تاء، فيكون مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾[2]، وإن شئت جعلتها رفعا، وكل موضع اجتمع فيه تاءان جاز فيه إضمار إحداهما[3].

فقوله: «في موضع نصب» يريد أنه فعل ماض مبني على الفتح، والكوفيون لا يفرقون بين ألقاب حركات الإعراب، وألقاب حركات البناء[4]، وقوله: «وإن شئت جعلتها رفعا» يريد أنه فعل مضارع، فدل بهذا أن الساقط تاء المضارعة التي هي الأولى[5].

وتلخص من ذلك أن لكلا الفريقين حجة فيما ذهب إليه، وإن كان رأي البصريين أقرب إلى الصواب لسببين:

الأول: أن حذف التاء الثانية هو محل وفاق عند النحاة، فقد نص الزجاجي على ذلك (والوجه أن تكون المحذوفة الثانية؛ لأن الأولى دليل الاستقبال، وعلى ذلك إجماع النحويين إلا هشام بن معاوية، فإنه قال المحذوفة الأولى، وليس ذلك بشيء)[6].

الثاني: أن حذف الزائد أولى من حذف الأصلي بعلة أنه أقوى منه ليس على إطلاقه، إذ ليس كل زائد ضعيف، قال ابن الأنباري: فأما الزائد الذي جاء لمعنى فلا نسلم فيه أن الأصلي أقوى منه[7].

والتاء الأولى للمضارعة وقد جاءت لمعنى، ففي حذفها إسقاط لذلك المعنى الذي جاءت من أجله، وذلك خلاف الحكمة[8].

وبالرجوع إلى كلام الإمام الرسعني نجد أنه يتابع جمهور النحاة وعلماء التجويد في إدغام التاء في الطاء لقرب مخرجها، إلا أنه لم يكن دقيقا في النقل عن سيبويه، حيث يرى أن التاء المحذوفة هي التاء الأولى عند سيبويه، والثانية عند الكوفيين.

---

(١) النساء: ٩٧.

(٢) البقرة: ٧٠.

(٣) معاني القرآن (٢٨٤/١).

(٤) معاني القرآن (٢٨٤/١) انظر الحاشية (٥).

(٥) منهج الكوفيين في الصرف (٣٢١/١).

(٦) اشتقاق أسماء الله (١٨٣).

(٧) الإنصاف (٦٤٩/٢).

(٨) المصدر السابق.

رغـم أن سيبويه يـرى أن التـاء الثانيـة هـي الأوْلَى بالحـذف، يقـول سيبويه: (فـإن التقـت التـاءان في تَتَكَلَّلمُون وتَتَتَرّسُون، فأنـت بالخيـار، إن شئت أثبتهمـا، وإن شئت حذفت إحداهما...) ثم قـال: (وإن شئت حذفت التاء الثانية، وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى: (تنزل الملائكة والروح فيهـا)، وكانـت الثانية أولى بالحـذف؛ لأنهـا هـي الـتي تسكن وتدغم في قوله تعـالى: «فادَّارَأْتـُمْ» و﴿وَٱزَّيَّنَتْ﴾[1])[2]، فسيبويه يقصد أنها كما اعتلت هنا بالإدغام اعتلت بالحذف هناك، أي التاء الثانية).

(١) يونس: ٢٤.

(٢) الكتاب (٤/٤٧٦) بتصرف يسير.

المسألة الرابعة والأربعون

الفعل«حَيَّ» بين الفك والإدغام في قوله تعالى: ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾[1]

قال الرسعني: (قوله تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ﴾ وقرأت لنافع والبزي والقزاز عن عبد الوارث، وأبي بكر عن عاصم، ونصير عن الكسائي وأبي جعفر وخلف في اختياره ويعقوب: «حَيِيَ» بياءين، الأُولى مكسورة والثانية مفتوحة بإظهار التضعيف)[2].

❁❁❁

قرأ ابن كثير في رواية قنبل والقواس، وابن عامر وأبو عمرو وحمزة والكسائي، وحفص عن عاصم، وابن مجاهد حَيَّ بياء واحدة مشددة، وهي اختيار سيبويه وأبي عبيد؛ لأنها كذلك وقعت في المصاحف، والتشديد أجود الوجهين في العربية كما حكاه الأخفش؛ لأنّ حَيِيَ مثل خَشِيَ لما صارت مثل غير التضعيف أجرى الياء الاخرة مثل ياء خَشِيَ. وتقول للجميع: قد حَيُوا كما تقول: قَدْ خَشُوا ولا تدغم لأن ياء خَشُوا تعتل هنا. وهي أكثر قراءة القراء كما قال ذلك الفراء[3].

وقرأ نافع والبزي وشبل عن ابن كثير، وأبو بكر عن عاصم، وقنبل من طريق ابن شنبوذ، ونصير عن الكسائي، وأبو جعفر ويعقوب وخلف وابن محيصن وسهل والمفضل وجبلة حَيِيَ بكسر الياء الأولى وفك الإدغام وفتح الثانية[4].

والإظهارُ والإدغام في كلِّ ما آخرُه ياءان من الماضي أولاهما مكسورة نحو: حَيِي وعَيِيَ. لغتان مشهورتان عند العرب[5].

ومن الإدغام قولُ المتلمس[6]:

فهذا أوانُ العُرْضِ حيٌّ ذُبَابُه ... زنابيرُهُ والأزْرَقُ المُتلَمِّسُ

---

(١) الأنفال ٤٢.

(٢) رموز الكنوز (٤٣٩/٢).

(٣) معاني القرآن (٤١١/١).

(٤) انظر: السبعة في القراءات (٣٠٦)، والمبسوط في القراءات العشر (١٠٠)، وحجة القراءات لابن زنجلة (٣١٠)، والحجة لابن خالويه (١٧١)، ومعجم القراءات لعبداللطيف الخطيب (٣٠١/٣).

(٥) المحرر الوجيز لابن عطية (٥٣٤/٢).

(٦) البيت لجرير بن عبد العزى، في ديوانه (١٢٣)، والشعر والشعراء (٩٩)، والأعلام (١١٩/٢).

وقال آخر:

عَيُّـــوا بأمرِهِـــمُ كمـــا عَيَّـــتْ ببيضَتِهـــا الحمامَـــهْ[1]

فأدغم عيُّوا، ويُنْشَدُ: عَيَّتْ وعَيِيَتْ بالإظهار والإدغام.

وسأفصل القول في أدلة كلا الفريقين.

حجة مَنْ أظهر وقرأ حَيِيَ أنه الأصلُ، ولأن الإدغامَ يؤدِّ إلى تضعيفِ حرفِ العلةِ وهو ثقيلٌ في ذاته، ولأن الياءَ الأولى يتعيَّن فيها الإظهارُ في بعضِ الصور، وذلك في مضارع هذا الفعلِ لانقلاب الثانية ألفاً في يَحْيَا ويَعْيَا، فَحُمِل الماضي عليه طَرْداً للبابِ، ولأن الحركة في الثاني عارضةٌ لزوالها في نحو: حَييت وبابه، ولأنَّ الحركتين مختلفتان، واختلاف الحركتين كاختلاف الحرفين، ولذلك قالوا: لَحِحَت عينه وضَبِبَ المكان وأَلِلَ السِّقاء ومَشِئَتْ الدابة[2].

قال أبو علي الفارسي: (وأما قراءة من قرأ «حيي»، فبين ولم يدغم، فإن سيبويه قال: أخبرنا بهذه اللغة يونس، قال وسمعنا بعض العرب يقول: أحييياء)[3].

قال أبو حاتم: (القراءة إظهار الياءين والإدغام حسن فاقرأ كيف تعلمت فإن اللغتين مشهورتان في كلام العرب، والخط فيه ياء واحدة)[4].

ويعلل أبو علي الفارسي وجه الإظهار قائلاً: (وأما من أظهر فقال: حيي ولم يدغم فلأن حركة اللام في حيي تزول لاتصالها بالضمير إذا قلت: حَيِيت، فصار زوال الحركة عن اللام في هذا البناء بمنزلة زوال حركة النصب عن المعرب لحدوث إعراب آخر فيه، ويقوي البيان في هذا ما حكاه يونس عن العرب: أحييياء، وأحييه وفي جمع حي، فبينوا، مع أن الحركة غير مفارقة، فإذا لم يدغموا ما لم تفارقها لحركة فلأن لا يدغموا ما تفارقه الحركة كان أولى)[5].

والأخفش يرى قبح الإظهار في هذا الموضع؛ لأنه شبه حَيِيَ بـ خَشِيَ فقال: (وقال بعضهم (مَنْ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ) ولم يدغم إذا كان لا يدغمه في سائر ذلك. وهذا أقبح الوجهين؛ لأنّ حَيِيَ مثل خَشِيَ

(١) البيت لعبيد بن الأبرص كما في ديوانه (١٣٨)، وأدب الكاتب (٥٤)، والحيوان (٣/ ١٨٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٤٣٠).

(٢) الدر المصون للسمين الحلبي (٥/٦١٣).

(٣) الكتاب (٤/٣٩٧). باب التضعيف في بنات الياء. وانظر: الحجة للقراء السبعة (٤/١٤٣).

(٤) المحرر الوجيز لابن عطية (٢/٥٣٤).

(٥) الحجة للقراء السبعة (٤/١٤٠_١٤٣).

لما صارت مثل غير التضعيف أجرى الياء الآخرة مثل ياء خَشِيَ[1].

ومَنْ أدغم فلاستثقالِ ظهور الكسرة في حرفٍ يُجانسه؛ ولأنَّ حركةَ الثانية لازمةٌ؛ لأنها حركةُ بناء، ولا يَضُرُّ زوالُها في نحو حَيِيْتُ، كما لا يضرُّ ذلك فيما يجب إدغامُه من الصحيح نحو: حَلَلْتُ وظَلَلْتُ؛ وهذا كلُّه فيما كانت حركتُه حركةَ بناءٍ، ولذلك قُيِّد به بالماضي، أمَّا إذا كانت حركةَ إعراب فالإظهارُ فقط له: يُحْيِيَ ولن يُعْيِيَ.

قال أبو إسحاق الزجاج: (فأمَّا الخليل وسيبويه فيجيزان الإدغام والإظهار إذا كانت الحركة في الثاني لازِمةً، أما من أدغم فلاجتماع حرفين من جنس واحد، وأما من أظهر فلأن الحرف الثاني ينتقل من لفظ الياء تقول: حيي يحيي والمحيا، فعلى هذا يجوز الإظهار)[2].

وشرح أبو علي الفارسي كلام الزجاج فقال: (من أدغم فلأن الياء قد لزمتها الحركة، فصار ـيعني الحرفـ بلزوم الحركة له مشابهًا للصحيح، ألا ترى أن من حذف الياء من جوار في الجر والرفع لم يحذفها إذا تحركت بالفتح لمشابهتها بالحركة سائر الحروف الصحيحة، وقالوا في الوقف: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾[3] فلم تحذف كما حذفت الياء من قوله: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾[4] وهذا يدلك على أنها بالحركة قد صارت في حكم الصحيح، وإذا صار كذلك جاز الإدغام فيها كما جاز في الصحيح فجعلوا هذه الأشياء في الإدغام بمنزلة: شموا وعضوا وعبرة هذا: أن كل موضع لزمت الحركة الياء الأخيرة التي هي لام جاز الإدغام فيه)[5].

وقال الفراء: (كتابتها على الإدغام بياء واحدة، وهي أكثر قراءة القراء، وقرأ بعضهم: (ويَحْيَ مَنْ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ) بإظهارها. وإنما أدغموا الياء مع الياء وكان ينبغي أن لا يفعلوا؛ لأن الياء الأخيرة لزمها النصب في فَعَلَ فَأَدْغَموا لَمَّا التقى حرفان متحركان من جنس واحد)[6].

ويفصل ابن يعيش العلة الصرفية في الإدغام والإظهار فيقول: (إذا اجتمع في آخِر الفعل حرفا علّةٍ، لم يمكن إعلالُهما معًا؛ لأنّه إجحاف، وربّما أدّى إلى حذف أو تغيير، وإنّما يُعَلّ أحدهما، والأوْلى

(١) معاني القرآن (١/٣٥٠).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٢/٤١٨).

(٣) القيامة (٢٦).

(٤) الرعد (٩).

(٥) الحجة للقراء السبعة (٤/١٤٠ـ١٤٣).

(٦) معاني القرآن للفراء: (١/٤١١).

بالإعلال الأخيرُ الذي هو اللام على نحو: شَوَى، وذَوَى، فأمّا حَيِيَ، وعَيِيَ ونحوهُما من مضاعَف الياء، فالقياسُ هنا أن تقلب الياء الأولى ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وأن يصير اللفظ إلى حَايَ، وعَايَ، فيعتلّ العين، وقد اعتلّت هذه اللام في المضارع بقلبها ألفًا وسكونِها في حال الرفع، وحذفِها في حال الجزم، والأفعالُ كلّها جنس واحد، فكرهوا أن يجمعوا عليه اعتلالَ عينه ولامِه، فنزّلوا الأوّل منزلةَ الصحيح، وأقرّوه على لفظه في الماضي، ووفّوه ما يستحقّه من الحركات. ولحق الثاني القلبُ والتغييرُ والسكونُ، وذلك نحو: حَيَّ، يَحْيَى، وعَيَّ، يَعْيَى، فهذا معنى قوله: أجروا حَيِيَ وعَيِيَ مجرى بَقِيَ وفَنِيَ، يعني أجروا الياء الأولى مجرى النون في فني والقاف في بقي، ولم يغيرّوها مع وجود مقتضِي التغيير، كما لم يغيّروا الصحيح فيما ذكرناه)[1].

وأكثر العرب يدّغم العين في اللام إذا تَحرّكت اللام، نحو: حَيَّ، وعَيَّ، أجروه في ذلك مجرَى نحو: شَدَّ، والإظهارُ جائز، وإنّما جاز الإظهار؛ لأنّ هذه اللام قد تعتلّ، وتسكن في الرفع، وتحذف في الجزم، نحو: هو يَحْيَى ولم يَحْيَ، فلمّا لم تلزمها الحركةُ، انفصلت من دال شَدَّ؛ لأنّها متحرّكة في الرفع، ولا تحذف على وجه. فإذا أظهرتَ، فقلتَ: قد حَيِيَ زيدٌ، قلت في الجمع: قد حَيُوا، كما تقول: قد عَمُوا.

قال الشاعر:

وكُنَّا حَسِبْناهم فَوارِسَ كَهْمَسٍ حَيُوا بعد ما ماتُوا من الدَّهْر أَعْصُرا[2]

والشاهد فيه قوله: حَيُوا، وبناؤه علي بناءِ خَشُوا وفَنُوا؛ لأن حَيِيَ إذا ضُوعفت الياء ولم تُدّغم، بمنزلةِ خَشِيَ وفَنِيَ. وإذا لحقها واوُ الجمع لحقها من الإعلال والحذفِ ما لحق خشي إذا كانت للجمع، ومن قال: حَيَّ فلانٌ فادّغم، ثم جمع، قال: حَيُّوا؛ لأنّ الياء إذا سكن ما قبلها في مثل هذا، جرت مجرى الصحيح، ولم يثقل عليها الضمّةُ[3].

وفي معاني القرآن للزجاج: (ويجوز حَيِي بياءَين، وحَيَّ بياءٍ مشددَة مدْغَمة، وقد قرئ بهما جميعاً. فأمَّا الخليل وسيبويه فيجيزان الإدغام والإظهار إذا كانت الحركة في الثاني لَازِمةً، فأمَّا من أدغَم فلاجتماع حرفين من جنس واحد، وأمَّا من أظهر فلأن الحرف الثاني ينتقل عن لفظ الياءِ، تقول: حَيِيَ يَحْيَا)[4].

---

(١) شرح المفصل (٥/٥٠٥).

(٢) البيت لمودود العنبري في شرح أبيات سيبويه (٢/٤٣٤) وفي كتاب سيبويه (٤/٣٩٦) بلا نسبة، ولأبي حُزابة الوليد بن حنيفة في شرح شواهد الإيضاح (٦٣٤) وشرح شواهد الشافية (٣٦٣).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٥/٥٠٥).

(٤) معاني القرآن (٢/٤١٨).

قال أبو منصور الأزهري: (من قرأ حَيَّ بالإدغام فالأصل حَيِيَ فأدغم إحدى الياءين في الأخرى، ومن أظهرهما فهو أتم وأفصح. وكان الخليل وسيبويه يجيزان الإدغام والإظهار إذا كانت الحركة في الثاني لازمة)[1].

قال المبرد: (وإذا بنيت الماضي من حييت فقلت: حي يا فتى فأنت فيه مخير، إن شئت أدغمت، وإن شئت بينت)[2].

قال سيبويه: (الإدغام أكثر والأُخرى عربية كثيرة[3]، وإنما كان أكثر لأن اجتماع المثلين المتحركين مستثقل، ويشترط في جواز الإدغام في مثله: أي فيما تحرك حرف العلة فيه، لزومُ حركة الثاني، نحو حَيَّ، حَيَّا، حَيُّوا، حَيَّتْ، حَيَّتَا)[4].

ويرى ابن مالك أن الإدغام والإظهار كلاهما فصيح جائز إلا أن الإظهار أو ما يسميه ابن مالك (الفك) هو الأكثر في كلام العرب، جاء في توضيح المقاصد والمسالك:

وَحَيِيَ افكُكْ وادَّغِمْ دُونَ حذر كذاك نحو: تتجلى واستتر

يعني أن الفك والإدغام جائزان في هذه المواضع، فإن قلت: أي الوجهين أكثر في كلامهم؟ . قلت: الفك، نص على ذلك النحويون وكلاهما فصيح. وقرأ بهما في التواتر، ولعل الناظم قدم الفك لكثرته[5].

ونخلص من ذلك إلى أن كلمة حَيَّ قرئت بالإظهار والإدغام، وكلتاهما قراءتان متواترتان وردتا على لغتين مشهورتين في كلام العرب الفصحاء، وإن كان رسم المصحف بياء واحدة مشدد.

والرسعني يقوي قراءة الإظهار وذاك أنه حشد جمعا من العلماء الذين يقرؤون بها وهم: نافع والبزي والقزاز عن عبد الوارث، وأبي بكر عن عاصم، ونصير عن الكسائي وأبي جعفر وخلف في اختياره ويعقوب.

فهؤلاء أئمة أعلام جاءت الروايات عنه بهذا الوجه، مما حدا بالرسعني إلى تجويد القراءة وتحسينها.

---

(١) معاني القراءات للأزهري (١/٤٤٠-٤٤١).

(٢) المقتضب (١/١٨١).

(٣) الكتاب (٤/٣٩٥).

(٤) شرح شافية ابن الحاجب (٣/١١٤).

(٥) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي (٣/١٦٤٣)، بتصرف، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٤/١٥٨).

المسألة الخامسة والأربعون

إدغام النون في الواو أو إظهارها في قوله تعالى: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾[1]

وقوله تعالى: ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾[2]

قال الرسعني: (﴿يسٓ﴾ **اختلف القُرّاء فيها؛ فقرأ السبعة والأكثرون** ﴿يسٓ﴾ **على الوقف.**

وقرأ أبو المتوكل وأبو رجاء: بفتح النون[3].

وقرأ الحسن وأبو الجوزاء وأبو السَّمَّال: بكسر النون[4].

وقرأ ابن عباس بالرفع وقال: هي بلغة طيء: يا إنسان[5])[6].

اختلف العلماء في إدغام النون الساكنة في فواتح السور في (يس) و(ن)، فقد ذهب ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، وحفص، وقالون، إلى إظهار النون من هجاء ﴿يسٓ﴾ عند الواو من ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾، ومن هجاء ﴿نٓ﴾ عند الواو من ﴿وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾ وعللوا وجه الإظهار بأن حروف الهجاء في فواتح السور وغيرها حقها أن يوقف عليها مبينا لفظها؛ لأنها ألفاظ مقطعة غير منتظمة ولا مركبة ولذلك بنيت ولم تعرب[7].

وأدغمها الباقون وهم ورش، وأبو بكر، وابن عامر، والكسائي. ووجه الإدغام هو الإتيان به على الأصل. وعن ورش الوجهان في النون من ﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾[8].

---

(١) يس: ١، ٢.

(٢) القلم: ١.

(٣) ذكر هذه القراءة ابن الجوزي في زاد المسير (٥١٦/٣)، والسمين الحلبي في الدر المصون (٢٤٣/٩).

(٤) إتحاف فضلاء البشر (٣٦٣)، وزاد المسير (٥١٦/٥).

(٥) أخرجه الطبري (١٤٨/٢٢)، وابن أبي حاتم (٣١٨٨/١٠).

(٦) رموز الكنوز (٣٠٩/٦_٣١٠).

(٧) الحجة في القراءات السبع، (٢٩٧/١)، والحجة لابن زنجلة (٥٩٥)، ومعاني القراءات (٣٠٣/٢)، ونزهة المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين (٣٠٠).

(٨) التيسير في القراءات السبع (١٨٣) البدور الزاهرة في القراءات العشرة المتواترة من طريقي الشاطبية والدرى، لعبدالفتاح القاضي (٢٦٤).

والذي يراه صاحب التيسير والإظهار هو الذي عليه عامّة أهل الأداء[1].

ويقول النويري: («يس» و«نون» الإظهار الأصل وحق حرف التهجي أن يوقف عليه لعدم التركيب فإن وصل فبنية الوقف)[2].

ويعلل ابن زنجلة وجهي الإظهار والإدغام في النون بقوله: (وإنَّما جاز إظهار النُّون وإن كانت تخفى مع حروف الفم ولا تتبين؛ لأن هذه الحروف مبنيَّة على الوقف وممَّا يدل على ذلك استجازتهم فِيهَا الجمع بين ساكنين كما يجتمعان في الكلمة التي يُوقف عليها، ولولا ذلك لم يجز فيها الجمع بينهما، وحجَّة من لم يبين هي وإن كانت في تقدير الوقف لم تقطع فيه همزة الوصل وذلك قوله: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾[3] أَلا ترى أَنهم حذفوا همزة الوصل ولم يبينوها كما لم يبينوها مَعَ غَيرهَا فَلَا يكون التَّقْدِير فِيهَا وَهِي تجْرِي مجرى قوله: ﴿مِن وَاقٍ﴾[4])[5].

ويرى الزجاج أن التسكين أجود؛ لأنها حرف هجاء أما فتح النون فهو جائز في العربية فيقول: (والذي عند أهل العربية أنه بمنزلة «الم» افتتاح السورة، وجاء أن معناه القسم، وبعضهم أعنى بعض العرب تقول: يَاسِنَ وَالقُرْآنَ بفتح النون، وهذا جائز في العربية، والتسكين أجودُ؛ لأنها حروف هجاء، فأمَّا من فتح فعلى ضربين: على أن (يس) اسم للسورة حكاية كأنَّه قال: اتْلُ يس، وهو على وزن هابيل وقابيل لا ينصرف، ويجوز أن يكون فتحَ لالتقاء السَّاكنين[6].

وهذا ما ذهب إليه الفراء حيث يقول في موضع سورة القلم: (تخفى النون الآخرة، وتظهرها، وإظهارها أعجب إليَّ؛ لأنها هجاء، والهجاء كالموقوف عليه وإن اتصل، ومن أخفاه بني على الاتصال، وقد قرأت القراء بالوجهين وكان الأعمش وحمزة يبينانها، وبعضهم يترك التبيان)[7].

كما يقول في موضع سورة يس: (القراءة بوقف النون من يس. وقد سمعت من العرب من ينصبها)[8].

---

(١) التيسير في القراءات السبع (١٨٣).

(٢) شرح طيبة النشر في القراءات العشر للنُّوَيْري (١/٥٥١).

(٣) آل عمران: ١ــ٢.

(٤) الرعد: ٣٤.

(٥) الحجة (٥٩٥).

(٦) معاني القرآن وإعرابه (٤/٢٧٧).

(٧) معاني الفراء (٣/١٧٢).

(٨) معاني الفراء: (٢/٣٧١).

ويذهب أبو منصور الأزهري إلى أن الإظهار والإدغام لغتان فيقول: (هما لغتان إدغام النون وإظهارها فاقرأ كيف شئت)، إلا أنه يرجح وجه الإظهار فيقول: (والقراءة بالتسكين؛ لأنه حرف هجاء وعليه القراء)[1].

يقول ابن عطية: (وقرأ جمهور القراء «يس» و«نون» بسكون النون وإظهارها وإن كانت النون ساكنة تخفى مع الحروف فإنما هذا مع الانفصال، وإن حق هذه الحروف المقطعة في الأوائل أن تظهر، وقرأ عاصم وابن عامر بخلاف عنهما: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾[2] بإدغام النون في الواو على عرف الاتصال، وقرأ ابن أبي إسحاق بخلاف بنصب النون، وهي قراءة عيسى بن عمرو رواها عن الغنوي)[3].

ويقول الواحدي: (والقراء مختلفون في إظهار النون وإخفائه من قوله: ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ﴾[4]، فمن أظهرها فلأنه ينوي بها الوقف بدلالة اجتماع الساكنين فيها، وإذا كانت موقوفة كانت في تقدير الانفصال مما قبلها، وإذا انفصل مما قبلها وجب التبيين؛ لأنها إنما تخفى في حروف الفم عند الاتصال. ووجه الإخفاء أن همزة الوصل لم تقطع مع هذه الحروف في نحو ﴿الٓمٓ﴾، وقولهم في العدد: واحد، اثنان. فمن حيث لم تقطع الهمزة معها علمت أنه في تقدير الوصل، وإذا وصلتها أخفيت النون)[5].

ويفصل السمين الحلبي القول في علة الإظهار والإدغام فيقول: (فمن أدغم فللخِفَّةِ، ولأنَّه لَمَّا وَصَل والتقى متقاربان من كلمتين أوَّلُهما ساكنٌ وجب الإدغامُ. ومن أظهرَ فللمبالغةِ في تفكيك هذه الحروف بعضها من بعض؛ لأنه بنيَّةِ الوَقْفِ، وهذا أجرى على القياس في الحروف المَقَطَّعَةِ ولذلك التقى فيها الساكنان وصلاً، ونقل إليها حركة همزة الوصل على رَأْيٍ نحو: «ألف لام ميم الله»)[6].

ويقول القرطبي: (القراءةُ الأُولَى بالإدغام على ما يجب في العربيَّة؛ لأنَّ النون تُدْغَمُ في الواو. ومن بيَّنَ قال سبيل حروف الهجاء أن يوقف عليها، وإنَّمَا يكون الإدغام في الإدراج)[7].

ويرد ابن عجيبة دعوى الاسمية في «يس» فيقول في البحر المديد: (ولا تصح الاسمية في يس لإجماع

---

(١) معاني القراءات (٣٠٣/٢).

(٢) يس: ١ – ٢ .

(٣) المحرر الوجيز (٤٤٥/٤_٤٤٦)، والبحر المحيط (٤٨/٩).

(٤) القلم: ١.

(٥) التفسير البسيط (٧٢/٢٢).

(٦) الدر المصون (٢٤٣/٩).

(٧) تفسير القرطبي (٣/١٥).

القراء السبعة على قراءتها ساكنة، على أنها حروف هجاء محكية، ولو سمي بها لأعربت غير مصروفة، كهابيل وقابيل، ومثلها «طس» و«حم» فدلَّ على أنها حروف حال التلاوة. نعم قد قرئ «يسُ» بضم النون، ونصبها، خارج السبعة، وعلى ذلك تخرج بأن اللفظ اسم للسورة، كأنه قال: اتل يس، على النصب، وعلى أنها اسم من أسمائه عزوجل، وتوجه في قراءة الضم على النداء)[1].

وخلاصة المسألة أن اختيار أغلب القراء للإظهار لا يعني الطعن أو الرد لما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قراءة الإدغام، وهذا اختيار ابن جرير، حيث قال: والصواب من القول في ذلك عندنا أنهما قراءتان فصيحتان بأيتهما قرأ القارئ أصاب، غير أن إظهار النون أفصح وأشهر، فهو أعجب إليّ[2].

والذي يظهر من قول الرسعني: (فقرأ السبعة والأكثرون «يس» على الوقف) أنه يختار سكون النون وإظهارها عند الوصل، وهو اختيار الزجاج أيضا الذي يرى أن التسكين أجود.

(١) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد لأبي العباس أحمد بن عجيبة الحسني الفاسي (٤/٥٥٥_٥٥٦).

(٢) جامع البيان (٢٣/٥٢٦).

الفصل الثاني
الدراســـة المنهجـية

المبحث الأول

مصادر الرسعني في حديثه عن المسائل الصرفية ، ومدى تأثره بتلك المصادر:

المطلب الأول: العلماء:

عني الرسعني –رحمة الله عليه– عناية بالغة بنقل آراء وأقوال أئمة النحاة من المدرستين البصرية والكوفية، ممن عرف بطول كعبه ورسوخ قدمه في هذا الشأن، ومن المعلوم أن العالم إذا اعتمد في كتابه بالنقل عن أهل الاختصاص كان لكتابه ميزة وقبول عند الناس، ومن هؤلاء العلماء الذين اعتمد عليهم الرسعني في تفسيره الموسوعي ما يأتي:

١- أبو زيد الأنصاري:

فقد نقل الرسعني عن أبي زيد في مواضع عديدة، منها:

–نقله عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾[١] قال أبو زيد: (يقال: ما له حيلة ولا محالة، فيكون تقديره: شديد الحيلة عليهم، تفسيره قوله: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾[٣])[٤].

– ونقل عنه في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ أَثَٰثًا﴾[٥] وقال أبو زيد: (واحد الأثاث: أثاثة)[٦].

– وقد نقل عنه عند قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا﴾[٧] فذكر بيان تعدد أوجه «قبل» بقوله: (القراءة الأولى يحتمل تأويلين: يجوز أن يكون قُبُلاً بمعنى قِبَلاً، كما حكاه أبو زيد؛ لأنه قال: لقيت فلاناً قِبَلاً ومقابلة وقَبَلاً وقُبُلاً وقَبَلِيّاً وقَبيلاً، كله واحد، فيكون معنى القولين واحد على ما فَسَّره، اختلف

---

(١) الرعد (١٣).

(٢) الأعراف: ١٨٢.

(٣) آل عمران: ٥٤.

(٤) رموز الكنوز (٤٦٠/٣).

(٥) النحل (٨٠).

(٦) رموز الكنوز (٧٢/٤).

(٧) الكهف (٥٥).

اللفظ واتفق المعنى)[1][2].

٢- الخليل بن أحمد:

الخليل بن أحمد إمام من أئمة العربية بلا منازع، وقد أكثر الرسعني النقل عنه، مما زاد من قيمة تفسيره، فكثيرا ما كان يلجأ إليه في بيان غريب اللغة، منها:

-ففي قوله تعالى: ﴿ لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنقَلِبُواْ خَآئِبِينَ ﴾[3] قال: ﴿أَوْ يَكْبِتَهُمْ﴾، قال الخليل بن أحمد: (الكَبْتُ في اللغة: الصَّرْعُ في الوَجْه)[4].

-ونقل تفسير الخليل للعرش في لغة العرب، وذلك عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾[5] قال الخليل بن أحمد: العرش: السرير، وكل سرير لملك يسمى عرشاً[6].

-وقد يُصَدِّر رأي الخليل على غيره من العلماء، مما ينبئ على تبني قوله في المسألة، وتقديمه على غيره، فقد صدر رأيه في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَٰىَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[7]، قال الخليل بن أحمد: لا تُجمع الرؤيا؛؛ لأنها مصدر، كالرجعى والذكرى.

وقال غيره: جمع الرؤيا: الرُّؤَى، مثل: الكُبرى والكُبَر، والصُّغرى والصُغَر[8].

-ويفرده أحيانا بالذكر، وينص على اسمه، وذلك عند قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾[9] فالمعنى: هي ليلة تضيق فيها الأرض بالملائكة الذين ينزلون من عند الله بالخير والرحمة. قاله جماعة، منهم: الخليل بن أحمد[10].

---

(١) الحجة للقراء السبعة (١٥٣/٥).

(٢) رموز الكنوز (٣٠٩/٤).

(٣) آل عمران (١٢٧).

(٤) رموز الكنوز (٢٩٤/١).

(٥) الأعراف (٥٤).

(٦) رموز الكنوز (١٤٧/٢).

(٧) يوسف (٤٣).

(٨) رموز الكنوز (٣٤٩/٣).

(٩) القدر (١).

(١٠) رموز الكنوز (٦٨٩/٨).

٣- سيبويه:

نقل الرسعني عن سيبويه في مواضع كثيرة جدًّا، مما على حفاوته به وبأقواله، فأرباب العربية لهم وجود في تفسيره عند غالب الأقوال والنقولات، يستشهد بهم ويقرر آراءهم.

-نقل عنه عند قوله تعالى: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ ﴾[١] قال سيبويه: خمس مصادر جاءت على فَعُول منها: قَبُول[٢].

-وكذا عند قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[٣] قال سيبويه والخليل: المَلْءُ -بفتح الميم- الفعل، تقول: مَلأْتُ الشيء أَمْلؤُهُ مَلأً، المصدر بالفتح لا غير[٤].

- وأحيانا يذكر رأي سيبويه قبل رأيه في المسألة، وهذا يدل على مكانة سيبويه عنده، وهو عند قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ﴾[٥]: وقال الزجاج: زعم الأخفش أن «ثم» هاهنا في معنى الواو، وهذا خطأ لا يجيزه الخليل ولا سيبويه وجميع من يوثق بعلمه، إنما «ثم» للشيء الذي يكون بعد المذكور قبله لا غير، وإنما المعنى في هذا الخطاب ذكر ابتداء الخلق أولاً، فإنما المعنى: بدأنا خلق آدم عليه السلام ثم صورناه، فابتداء خلق آدم التراب، الدليل على ذلك قوله: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾[٦] فبدأ الله خلق آدم تراباً، وبدأ خلق حواء من ضلع من أضلاعه، ثم وقعت الصورة بعد ذلك، فهذا معنى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ﴾ ، أي: هذا أصل خلقكم، ثم خلق ولده نطفاً ثم صُوِّرُوا[٧].

٤- الكسائي:

كثيرا ما ينقل الرسعني أقوال الكسائي-وهو إمام من أئمة الكوفة- مما يدل على سعة علمه

---

(١) آل عمران (٣٧).

(٢) رموز الكنوز (١٦١/١).

(٣) آل عمران (٩١).

(٤) رموز الكنوز (٢٣٦/١).

(٥) الأعراف (١١).

(٦) آل عمران (٥٩).

(٧) رموز الكنوز (٨٧/٢).

وإنصافه في بيان حجج المدرستين، فقد نقل اختياراته وآراءه في تفسيره.

-فقد نقل عنه عند قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[1]: قال ابن عباس: هاهنا تم الكلام، ثم استثنى القليل من قوله: «أذاعوا به» تقديره: أذاعوا به ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ ممن عصم الله منهم فإنهم لايذيعون. وهذا اختيار الكسائي[2].

-وقد يذكره دون أن يأخذ برأيه، وهذا يدل عليه سياق الكلام، فعند قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولُوا إِنَّمَا أُنزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا﴾[3].

قال الكسائي والفراء: معناه: اتقوا أن تقولوا.

والذي عليه حذاق النحاة من البصريين وغيرهم: أنه مفعول لأجله، تقديره: أنزلناه كراهة أن تقولوا يا أهل مكة: إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا[4].

-وكما أن الكسائي إمام في القراءات، فإنه يكثر النقل عنه في هذا الشأن، فعند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ﴾[5] قال: وقرأ الكسائي: «يَعْزِبُ» بكسر الزاي هنا وفي سبأ، وهما لغتان[6].

-وعند قوله: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ائْتُونِي بِكُلِّ سَحِرٍ عَلِيمٍ﴾[7] وقرأ حمزة والكسائي: **(بكل سحّار)** بتقديم الحاء وتشديدها للمبالغة، وأماله الكسائي على أصله[8].

٥- يحيى بن زياد الفراء:

نقل عنه في مواضع كثيرة جدا، منها:

- عند قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ﴾[9] قال الفراء: «والمقنطرة»: المُضَعَّفَة، كأن القناطير

(١) النساء (٨٣).

(٢) رموز الكنوز (٥٧٢/١).

(٣) الأنعام (١٥٦).

(٤) رموز الكنوز (٥٤/٢).

(٥) يونس (٦١).

(٦) رموز الكنوز (٦٦/٣).

(٧) يونس (٧٩).

(٨) رموز الكنوز (٨٤/٣).

(٩) آل عمران (١٤).

ثلاثة، والمقنطرة تسعة[1].

-وأحيانا يذكر رأي الفراء ثم لايرتضيه، فعند قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ ﴾[2] وقال الفرّاء: المعنى: يا الله أُمَّ بخير، فألقيت الهمزة، وطرحت حركتها على ما قبلها.

ويلزم على قول الفرّاء جواز دخول «يا» عليها، وليس بمختار في الكلام[3].

-ونقل عنه تفسير قول الله تعالى: ﴿فَقُلۡ تَعَالَوۡاْ﴾[4] قال الفرَّاء: أصلها من العلو، ثم إن العرب لكثرة استعمالهم إياها صارت عندهم بمنزلة «هلم» حتى استجازوا أن يقولوا للرجل وهو فوق شرف: تعال، أي: اهبط[5].

-ونقل عنه أيضا عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنۡهُمۡ لَفَرِيقٗا يَلۡوُۥنَ أَلۡسِنَتَهُم بِٱلۡكِتَٰبِ ﴾[6].

وقال الفرّاء: اللسان بعينه لم نسمعه من العرب إلا مُذكَّراً، تقول العرب: سبق من فلان لسان؛ يعنون به الكلام، فيُذكِّرونه[7].

-وربما غلّطه أحيانا بذكر قول ينقض قول الفراء ثم لا يعقب عليه، بل يسكت عنه مشعرا برضاه على هذا الرد، فعند قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓ ﴾[8] قال الفرّاء: الواو في قوله: ﴿وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓ ﴾ قد يستغنى عنها، ولو حذفت كان صواباً، كقوله: ﴿وَلِيَكُونَ مِنَ ﴾[9] قال الزجاج: هذا غلط؛ لأن فائدة الواو بَيِّنَة، فليست مما تلغى[10].

---

(١) رموز الكنوز (١/١٣٦).

(٢) آل عمران (٢٦).

(٣) رموز الكنوز (١/١٤٧).

(٤) آل عمران (٦١).

(٥) رموز الكنوز (١/١٩٩).

(٦) آل عمران (٧٨).

(٧) رموز الكنوز (١/٢٢٤).

(٨) آل عمران (٩١).

(٩) الأنعام (٧٥).

(١٠) رموز الكنوز (١/٢٣٧).

٦- أبوعبيدة معمر بن المثنى:

نقل الرسعني عن أبي عبيدة في مواضع عدة، منها:

-في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ﴾[١] وحكى أبو عبيدة عن بعض العرب: أن القنطار وزن لا يُحدّ[٢].

-ونقل عنه تفسير معنى المحراب عند قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا﴾[٣] وقال أبو عبيدة: المحراب سيد المجالس، ومقدمها وأشرفها، وكذلك هو من المسجد[٤].

-ونقل عنه عند قوله تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٥] قال أبو عبيدة: الاستدراج: أن تتدرج إلى الشيء في خفية قليلاً قليلاً، وأصله من الدرجة، وذلك أن الراقي والنازل يرقى وينزل مرقاة مرقاة، ومنه: دَرَجَ الكتاب، إذا طواه شيئاً بعد شيء[٦].

-وعند قوله تعالى: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾[٧] قال أبو عبيدة وغيره: مجازُ الشوكة: الحدّ، مستعار من واحدة الشوك. يقال: ما أشدَّ شوكةَ بني فلان، أي: حدَّهم.

والمعنى: تحبون وتتمنون أن العير لكم، رغبة في المال ورهبة من القتال[٨].

٧- سعيد بن مسعدة الأخفش:

نقل الرسعني عن الأخفش الأوسط في مواضع عدة من تفسيره، منها:

-تفسير الأخفش للطوفان عند قوله تعالى: ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ ﴾[٩] قال الأخفش: والطوفان: جمع طُوفَانة، وهو السيل الطاغي[١٠].

---

(١) آل عمران (١٤).
(٢) رموز الكنوز (١/١٣٦).
(٣) آل عمران (٣٧).
(٤) رموز الكنوز (١/١٦٤).
(٥) الأعراف (١٨٢).
(٦) رموز الكنوز (٢/٣٢٨).
(٧) الأنفال (٧).
(٨) رموز الكنوز (٢/٣٧١).
(٩) الأعراف (١٣٣).
(١٠) رموز الكنوز (٢/٢٣٤).

-وقال في قوله تعالى: ﴿فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾[1] وقال الأخفش: تبعته وأتبعته بمعنى، مثل: ردفته وأردفته، ومنه: ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾[2][3].

-وعند تفسيره لمعنى النسيء في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾[4] نَسَأْتُ الشَّيْءَ نَسْأً؛ إذا أَخَّرته، وكذلك أَنْسَأْتُهُ.

واختلفوا في أصل الكلمة؛ فذهب الأكثرون إلى أنها من التأخير.

قال الأخفش: ومنه: النسيء في البيع، ويُقال: أَنْسَأَ الله في أَجَلك[5].

٨- عبد الله بن مسلم بن قتيبة:

نقل الرسعني عن ابن قتيبة كحال سابقيه، فإن عنايته رَحِمَهُ ٱللَّهُ بنقل أقوال أهل العلم قد بلغت مبلغا عظيما.

-فقد نقل عنه عند قوله تعالى: ﴿وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ﴾[6] قوله: «والخيل» جمع، واحده: فرس، من غير لفظه؛ كالنساء؛ سمي به لاختياله، «المسومة»: الراعية.

قال ابن قتيبة: يقال: سامت الخيل، فهي سائمة؛ إذا رعت، وأَسَمْتُها فهي مُسَامة، وسوّمتها فهي مسوّمة؛ إذا رعيتها[7].

-وقد بسط ابن قتيبة القول عند تفسيره لمنازل القمر، قال تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾[8] وهي ثمانية وعشرون منزلاً في كل شهر، وهي النجوم التي كانت العرب تنسب إليها الأنواء.

قال ابن قتيبة: وأسماؤها عندهم: الشَّرَطان، والبَطَيْن، والثُّرَيَّا، والدَّبَران، والهُقْعَة، والهَنْعَة، والذِّرَاع،

---

(١) الأعراف (١٧٥).

(٢) الصافات (١٠).

(٣) رموز الكنوز (٢/٣١٠).

(٤) التوبة (٣٧).

(٥) رموز الكنوز (٢/٤٩٢).

(٦) آل عمران (١٤).

(٧) رموز الكنوز (١/١٣٦).

(٨) يس (٣٩).

والنَّثْرَة، والطَّرْف، والجَبْهَة، والزُّبْرَة، والصَّرْفَة، والعَوَّاء، والسِّمَاك، والغَفْر، والزُّبَانى، والإِكْليل، والقَلْب، والشَّوْلَة، والنَّعَائِم، والبَلْدَة، وسَعْدُ الذَّابح، وسَعْدُ بُلَع، وسَعْدُ السُّعُود، وسَعْدُ الأَخْبِيَة، وفَرْغُ الدَّلْوِ المقدَّم، وفَرْغُ الدَّلْوِ المؤخَّر، والرِّشاء وهو الحُوت[1].

-وكذا عند قوله تعالى: ﴿قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[2] أي: من كل شيء، أو من كل صنف، زوجين اثنين، فنصب «زوجين» بالفعل، وجعل «اثنين» نعتاً «لزوجين». وفيه معنى التوكيد كقوله: ﴿إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[3]، وقوله: ﴿وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[4].

والباقون عدّوا الفعل إلى «اثنين» وجرّوا «زوجين» لإضافة «كل» إليها.

قال ابن قتيبة: الزوج يكون واحداً ويكون اثنين، وهو هاهنا واحد[5].

٩- محمد بن يزيد المبرد:

يعد المبرد علما من أعلام النحاة، فهو إمام من أئمة البصريين، وكتابه المقتضب يشهد على علو كعبه في النحو، ومعرفته أضراب كلام العرب.

-فقد نقل عنه الرسعني عند قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ﴾[6].

أي: ولكن يقول لهم كونوا ربانيين.

قال المبرد: الرَّبَّاني الذي يَرُبُّ العلم، ويَرُبُّ الناس، أي: يعلمهم ويصلحهم[7].

-وكذلك عند قوله تعالى: ﴿جَعَلَهُ دَكَّاءَ﴾[8].

«دكّاء» بالمد وفتح الهمزة من غير تنوين، على معنى: جعله أرضاً دكّاء مستوية.

وقال المبرد: جعله أرضاً دكاء وهي التي لا تبلغ أن تكون تلًّا[9].

---

(١) رموز الكنوز (١١/٣).

(٢) هود (٤٠).

(٣) النحل (٥١).

(٤) سورة ص (٢٣).

(٥) رموز الكنوز (١٥٧/٣).

(٦) آل عمران (٧٩).

(٧) رموز الكنوز (٢٢٦/١).

(٨) الأعراف (١٤٣).

(٩) رموز الكنوز (٢٤٩/٢).

-ونقل عنه عند قوله تعالى: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِ ﴾[1].

قال الرسعني: (قرأت لأبي جعفر ولأبي عمرو من بعض طرقه: «وزُلُفاً» بضم اللام.

وقال المبرد: من ضَمَّ فله وجهان: أحدهما: أن يكون واحداً، وجائز أن يكون جمع زَلِيف وهو مستعمل، فيكون مثل: قُضُب وقَضِيب، وكُثُب وكَثِيب)[2].

١٠- أحمد بن يحيى ثعلب:

نقل عن ثعلب مواضع كثيرة في تفسيره، منها:

-عند شرحه لمعنى عوج، ﴿تَبۡغُونَهَا عِوَجًا﴾[3] فقد قال: وروى ابن الأنباري عن ثعلب قال: العِوَج عند العرب -بكسر العين-: في كل ما لا يحاط به. وبفتحها: في كل ما يتحصل، فيقال: في الأرض عِوَج، وفي الدين عِوَج؛ لأن هذين يتسعان، ولا يُدركان. وفي العصا عَوَج، وفي السن عَوَج، لأنهما يُحاط بهما ويُبلغ كُنْهَهُما[4].

-ونقل عنه في مسألة تأكيد الفعل بالمصدر، وذلك عند قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾[5].

قال ثعلب: لولا أن الله أكد الفعل بالمصدر لجاز أن يكون كما يقول أحدنا للآخر: قد كلَّمتُ لك فلاناً، بمعنى كتبت إليه رُقْعة، وبعثت إليه رسولاً، فلما قال: «تكليماً» لم يكن إلا كلاماً مسموعاً من الله عَزَّوَجَلَّ[6].

-وعند قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَ﴾[7] أي: لا تعيير ولا توبيخ.

قال ثعلب: قد ثَرَّبَ فلان على فلان؛ إذا عَدَّدَ عليه ذنوبه[8].

---

(١) هود (١١٤).

(٢) رموز الكنوز (٢٥٤/٣).

(٣) آل عمران (٩٩).

(٤) رموز الكنوز (٢٥٢/١).

(٥) النساء (١٦٤).

(٦) رموز الكنوز (٦٦٨/١).

(٧) يوسف (٩٢).

(٨) رموز الكنوز (٤٠٩/٣).

-ونقل عنه تفسير الأرائك عند قوله تعالى: ﴿مُتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ﴾[1] الاتّكاء: التَّحَامُلُ على الشيء، والأرائك: السُّرُر في الحِجَال. قال ثعلب: لا تكون أريكة إلا سريراً في قبّة عليه شَوَارُه ومتاعه. والشَّوارُ -بفتح الشين-: متاع البيت[2].

١١- إبراهيم بن السري الزجاج:

لقد كان حضور الزجاج واضحا في تفسير الرسعني، فالزجاج هو أكثر من نقل عنه الرسعني.

-نقل عنه عند قوله تعالى: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[3] قرأ جمهور القرَّاء بكسر الراء، وهي لغة قريش، وقرأ أبو بكر عن عاصم «ورُضوان» بضم الراء حيث جاء، وهي لغة تميم وقيس.

قال الزجاج: تقول: رضيت الشيء أرضاه، رضاً، ومرضاةً، ورِضواناً، ورُضواناً[4].

-وقد ينقل عنه استدراكه على العلماء السابقين، كما فعل مع أبي عبيدة عند قوله تعالى: ﴿لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾[5].

قال أبو عبيدة: معناه: كل الذي حُرِّم عليكم. وأنكر ذلك عليه أبو إسحاق؛ لأن «بعضاً» لا يكون بمعنى «كل»، ولا أَحَلَّ لهم كُلَّ الذي حُرِّم عليهم[6].

-وأتى بقوله عند تفسيره للمشورة في قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾[7].

وقال الزجّاج: يقال: شَاوَرْتُ الرَّجُلَ مُشَاوَرَةً وشِوَاراً، وما يكون من ذلك اسمه: المَشُورَة، وبعضهم يقول: المَشْوَرة على وزن قَسْوَرة، ومعنى قولهم: شَاوَرْتُ فلاناً: أظهرت ما عندي وما عنده، وشُرْتُ الدابة؛ إذا امتحنتها فعرفت هيئتها في سيرها، وشُرْتُ العسل؛ إذا أخذته من مواضع النحل، وعسل مُشَار[8].

---

(١) الكهف (٣١).

(٢) رموز الكنوز (٢٨٣/٤).

(٣) آل عمران (١٥).

(٤) رموز الكنوز (١٣٨/١).

(٥) آل عمران (٥٠).

(٦) رموز الكنوز (١٨٧/١).

(٧) آل عمران (١٥٩).

(٨) رموز الكنوز (٣٤٤/١).

-وربما ينقل عنه الإجماع في مسألة ما، فقد نقل عنه إجماع النحاة على عدم جواز أن يُنْسَق باسْمٍ مُظهر على اسم مضمر في حال الخفض إلا بإظهار الخافض.

وذلك عند قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[1].

وقرأ حمزة: «والأرحامِ» بالجرّ، فعطف المظهر على المضمر.

وقال الزجاج: إجماع النحويين أنه يَقْبحُ أن يُنْسَق باسْمٍ مُظهر على اسم مضمر في حال الخفض إلا بإظهار الخافض؛ كقوله تعالى: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُۥ مِن فِئَةٍ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُنتَصِرِينَ﴾[2].

ويستقبح النحويون: مررت به وزيد؛ لأن المكني المخفوض حرف مُتَّصِلٌ غيرُ منفصل، فكأنه كالتنوين في الاسم، فَكُرِه أن يعطف اسم يَقُومُ بنفسه على اسم لا يقوم بنفسه.

وقال أيضاً: الخفض في «الأرحام» خطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار الشعر[3].

-وقد يبسط في المسألة إذا رأى من ذلك بدٌّ، كما فعل عند تخطأت الزجاج للشافعي عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ﴾[4]. قال الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تعولوا»: تكثر عيالكم. وردَّه الزجاج فقال: جميع أهل اللغة يقولون: هذا القول خطأ.

يريد الزجاج بذلك أنه إنما يقال: أَعَالَ الرَّجُلُ يُعيلُ؛ إذا كَثُرَ عِيالُه وأفسده. أيضاً من حيث المعنى، فقال: إباحة ملك اليمين أَزْيَدُ في العيال من أربع.

وقد سلكوا في تصحيح قول الشافعي طُرقاً منها:

أنه لغة حمير، وأنشدوا:

وَإِنَّ الـمَوْتَ يَأْخُذُ كُلَّ حَيٍّ ... بلا شَكٍّ وَإِنْ أَمْشَى وَعَالا[5]

أي: كثرت ماشيته وعياله.

ومنها: أنه من عَالَتِ الفَريضةُ؛ إذا كَثُرت سهامها.

---

(١) النساء (١).

(٢) القصص (٨١).

(٣) رموز الكنوز (٤٠٩/١).

(٤) النساء (٣).

(٥) لا يعرف قائله. وهو في البحر المحيط (١٧٣/٣)، والدر المصون (٣٠٤/٢).

ومنها: ما ذكره الزمخشري: أنه من عَالَ الرّجلُ عياله يعولهم، مثل: مَانَهُم يَمُونُهم؛ لأن مَن كثر عياله لزمه أن يعولهم، وفي ذلك ما يصعب عليه المحافظة على حدود الورع، وكسب الحلال.

وكلام مثل الشافعي من أعلام العلم، ورؤوس المجتهدين، وأئمة الشرع، حقيق بالحمل على الصحة والسداد، وأن لا يُظن به تحريف «تعيلوا» إلى «تعولوا»، -... إلى أن قال: - كان أعلى كعباً، وأطول باعاً في علم كلام العرب، من أن يخفى عليه مثل هذا[1].

١٢- أبو علي الفارسي:

نقل الرسعني عن أبي علي نقولا كثيرة، منها:

-عند قوله تعالى: ﴿وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾[2] قرأ نافع: «مَدْخَلاً» بفتح الميم، هنا وفي الحج وضَمَّهما الباقون. واتفقوا على الضم في قوله: ﴿مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾[3]، لقوله: ﴿أَدْخِلْنِي﴾.

قال أبو علي: يجوز أن يكون المَدْخَل مصدراً، ويجوز أن يكون مكاناً سواء ضَمَّ أو فَتَح[4].

-وعند قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾[5] قرأ حمزة: (زُبُوراً)، بضم الزاي، جمع زَبْر.

قال أبو علي: كأنَّ حمزة جعل كتاب داود أنحاءً، وجعل كل نحو زَبْراً، ثم جمع فقال: «زبوراً»[6].

-وكذلك عند قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾[7] قرأ حفص: ﴿إِنَّ لَنَا﴾ بهمزة واحدة مكسورة على الخبر. وقرأ الباقون بالاستفهام، على ما عرف من تفاصيل مذهبهم.

قال أبو علي الفارسي في هذه القراءة: هو أشبه بهذا الموضع؛ لأنهم لم يقطعوا على أن لهم الأجر، وإنما استفهموا عنه[8].

---

(١) رموز الكنوز (٤٠٧/١).

(٢) النساء (٣١).

(٣) الإسراء (٨٠).

(٤) رموز الكنوز (٤٨٩/١).

(٥) النساء (١٦٣).

(٦) رموز الكنوز (٦٦٨/١).

(٧) الأعراف (١١٣).

(٨) رموز الكنوز (٢٢٠/٢).

١٣- أبو الفتح عثمان بن جني:

ذكر الرسعني ابن جني في مواضع عدة، منها:

-عند قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾[١].

قال ابن جني: الجُمَّلُ بالتثقيل، والجُمُل بالتخفيف، فكلامهما: الحَبْل الغليظ.

وأما الجُمْل فيجوز أن يكون جمع جمَل كأَسَدٍ وأُسْد، وكذلك المضموم الميم أيضاً كأُسُد[٢].

-ونقل عنه توجهه لقراءة «عشاء» في سورة يوسف، وذلك قوله تعالى: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ﴾[٣] ذكر أبو الفتح ابن جني في كتاب المحتسب: أن الحسن قرأ: «عُشَا» بضم العين والقصر، أي: عُشْواً من البكاء.

وطريق ذلك: أنه أراد جمع عَاشٍ، وكان قياسه عُشَاةً، كَمَاشٍ ومُشَاة، إلا أنه حذف الهاء تخفيفاً وهو يريدها، كقوله:

أبْلِغِ النعمان عني مَألُكاً أنه قد طَالَ حَبْسي وانتظاري

أراد: مألُكَة، فحذف الهاء.

ثم قال: وفيه بُعد، هذا ضعيف؛ لأن القوم ما بَكَوا في ذلك اليوم قدر ما يعشو الإنسان منه[٤].

-ونقل عنه أيضا عند قوله تعالى: ﴿وَقَدَّتْ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٍ﴾[٥] فيه إضمار، تقديره: فأدركته فجذبت قميصه فَقَدَّتْهُ من خلفه، أي: قطعتْه.

قرأ ابن يعمر ونوح القارئ وأبو رجاء: «دُبُرُ»، بثلاث ضمات من غير تنوين.

قال أبو الفتح ابن جني: ينبغي أن يكونا غايتين، كقول الله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[٦]، كأنه يريد: قَدَّتْ قميصه من دُبُره، وإن كان قميصه قُدَّ من قُبُلِه، فلما حذف المضاف إليه -أعني الهاء وهي مرادة-صار المضاف غاية نفسه بعدما كان المضاف إليه غاية له، وهذا حديث مفهوم في قوله:

---

(١) الأعراف (٤٠).

(٢) رموز الكنوز (١٢١/٢).

(٣) يوسف (١٦).

(٤) رموز الكنوز (٢٩١/٣).

(٥) يوسف (٢٥).

(٦) الروم (٤).

﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾، فبُني هنا كما بُني هناك على الضم، ووَكَّد البناء أن «قبل» و«بعد» يكونان ظرفين، ألا ترى إلى قول الفرزدق[1]:

يُطَاعِنُ قُبْلَ الخَيْلِ وهو أَمامَها وَيطعنُ عَنْ أَدْبَارِها إِنْ تَوَلَّتِ

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ وَإِدۡبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾[2] فنصبه على الظرف، وهو جمع دُبُر[3].

١٤- جار الله الزمخشري:

نقل الرسعني عن الزمخشري في مواضع عد من تفسيره، من ذلك:

-عند قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَ﴾[4].

قال الزمخشري: إن قلت: كيف استثنى: «ما قد سلف» من «ما نكح آباؤكم»؟

قلت: كما استثنى «غير أن سيوفهم» من قوله[5]:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلولٌ من قراع الكتائب

يعني: إن أمكنكم أن تنكحوا ما قد سلف، فانكحوه، فلا يحل لكم غيره، وذلك غير ممكن.

والغرض: المبالغة في تحريمه، وسدّ الطريق إلى إباحته، كما يعلَّق بالمحال في التأبيد في نحو قولهم: حتى يَبْيَضّ القار، وحتى يلج الجمل في سَمّ الخياط[6].

-ونقل رأيه في الفصل بين المضاف والمضاف إليه عند قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾[7].

وقال الزمخشري: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف شيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، كان سمجاً مردوداً، فكيف في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته.

---

(١) البيت منسوب للفرزدق ولم أجده في ديوانه، وهو في المحتسب (٣٣٨/١).

(٢) الطور (٤٩).

(٣) رموز الكنوز (٣١٧/٣).

(٤) النساء (٢٢).

(٥) البيت للنابغة الذبياني، انظر ديوانه (١١)، وخزانة الأدب (٣٢٣/٢)، والبحر المحيط (١٩١/٦).

(٦) رموز الكنوز (٤٦٣/١).

(٧) الأنعام (١٣٧).

والـذي حملـه علـى ذلـك: أن رأى في بعـض المصـاحف «شـركائهم» مكتوبـاً باليـاء، ولـو قـرأ بجـرّ «الأولاد» و«الشركاء»؛ لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب[1].

ومن خلال ماسبق عرضه من أعلام النحاة يتضح أن الإمام الرسعني رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد أفاد أيما إفادة من آراء وأقوال النحويين والصرفيين التي نقلها عن أصحابها المشهود لهم بالعلم والرسوخ.

وهذا إن دل فإنما يدل على سعة علم الرسعني بمذاهب وآراء الإئمة المجتهدين، وعنايته بعلوم العربية التي لا يمكن أن يستغني عنها عالم التفسير، فإن من أهم شروط المفسر أن يكون عالما بالعربية.

(١) رموز الكنوز (١٧/٢).

المطلب الثاني: الكتب:

دبّج الرسعني-رحمة الله عليه- تفسيره بمسائل صرفية كثيرة جدا، وعول عليها كثيرا في إيضاح معنى الآية، فغالبا ما يأتي على المسألة التي وقع فيها الخلاف ويناقشها مناقشة علمية، بعيدة عن التعصب لأي فريق.

وقد استقى تلك المسائل من أمات الكتب التي وصلت إليه، مما زادت من قيمة تفسيره العلمية.

ومن أهم هذه الكتب ما يأتي:

١- الكتاب

كتاب سيبويه مصدر عظيم من مصادر اللغة، وقد أفاد منه الرسعني كثيرا، وقد أكثر النقل عن سيبويه، واحتفى بأقواله، ومن ذلك:

-ذكره عند قوله تعالى: ﴿ فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾[١].

أراد: حيناً تُمسون فيه، فحذف «فيه» تخفيفاً. هذا مذهب صاحب الكتاب[٢].

-ويذكر الكتاب منسوبا إليه أحيانا، فعند قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ ﴾[٣] قال: ﴿ وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ ﴾ بمعنى الوقت، فيُلحد في آيات الله وهو لا يشعر، وهذا وأمثاله مما يوجب الجثو بين يدي الناظر في كتاب سيبويه[٤].

-وعند قوله: «تمسون وحيناً تصبحون» أراد: حيناً «تُمسون» فيه، فحذف «فيه» تخفيفاً. هذا مذهب صاحب الكتاب[٥].

-وذكره عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾[٦] قرأ العشرة وأكثر القرّاء: ﴿كُلَّ﴾ بالنصب بفعل مُضْمَر يفسره الظاهر.

---

(١) الروم (١٧).

(٢) رموز الكنوز (١٥/٦).

(٣) الأعراف: ١٣٢

(٤) رموز الكنوز (٢٣٤/٢).

(٥) رموز الكنوز (١٥/٦).

(٦) القمر: ٤٩.

وقرأ أبو السَّمَّال العدوي البصري: «إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ» بالرفع.

قال أبو الفتح: الرفع هنا أقوى من النصب، وإن كانت الجملة على النصب، وذلك أنه في موضع الابتداء، فهو كقولك: زيدٌ ضربتُه، وهو مذهب صاحب الكتاب(١).

٢- معاني القرآن للفراء

اعتمد الرسعني على معاني الفراء الذي يعد من أهم المصادر في الكشف عن الألفاظ القرآنية، لذا فقد كان هذا الكتاب ماثلا أمام الرسعني في غالب تصديه لتفسير المعاني وإن كان لا يذكر كتابه، ويدل على ذلك أمور منها:

-عند تفسيره لمعنى المقنطرة: قال الفراء: «والمقنطرة»: المُضَعَّفَة، كأن القناطير ثلاثة، والمقنطرة تسعة(٢).

-وعند ﴿قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾(٣) قال الفرّاء: هو نصب على القطع، كأن أصلَه: القائم، وكذلك في حرف عبد الله(٤)، فلما قطعت الألف واللام نصب، كقوله: ﴿وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا﴾(٥)، أو صفة للمنفي، تقديره: لا إله قائماً بالقسط إلا هو، فإنهم توسّعوا في الفصل بين الصفة والموصوف(٦).

-وأيضا في قوله: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا﴾(٧) قال الفرَّاء: أصلها من العلو، ثم إن العرب لكثرة استعمالهم إياها صارت عندهم بمنزلة «هلم» حتى استجازوا أن يقولوا للرجل وهو فوق شرف: تعال، أي: اهبط(٨).

٣- معاني القرآن للأخفش

والقول في كتاب الأخفش كالقول في سابقه، فكتابه يعد مرجعا أساسيا في معاني الألفاظ الواردة في

---

(١) رموز الكنوز (٥٣٩/٧).

(٢) رموز الكنوز (١٣٦/١).

(٣) آل عمران: ١٨.

(٤) أي في قراءة عبد الله بن مسعود.

(٥) النحل: ٥٢

(٦) رموز الكنوز (١٤١/١).

(٧) آل عمران: ٦١

(٨) رموز الكنوز (٤٢١/١).

القرآن، ويدل على ذلك مايلي:

-جاء عند قوله تعالى: ﴿ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا﴾[1] وقال الأخفش: قياماً وقُوَاماً وقِيَماً وقُوَماً: واحد، وجميعها مصادر[2].

-وعند قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾قال الأخفش: المعنى: فإنكم تُعذَّبون به، إلا ما قد سَلَف فإن الله وضعه عنكم[3].

-وكذلك عند قوله تعالى: ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ ﴾[4] قال الأخفش: والطوفان: جمع طُوفَانة، وهو السيل الطاغي[5].

٤- معاني القرآن للزجاج

أما الزجاج فلا حظ يعدل حظ الزجاج من هذا التفسير، فقد أكثر النقل عنه، بل هو أكثر من نقل عنه من العلماء المتقدمين، فلا يكاد يذكر قولا إلا والزجاج أحدهم، فلا غرو في ذلك، فكتاب الزجاج كتب عظيم القدر في هذا الباب وحظي باهتمام العلماء من قبل ومن بعد، ويدل على ذلك أمور منها:

-عند قوله: ﴿وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ﴾[6] قال ابن قتيبة: يقال: سامت الخيل، فهي سائمة؛ إذا رعت، وأَسَمْتُها فهي مُسَامة، وسوّمتها فهي مسوّمة؛ إذا رعيتها، وقيل: المسوّمة: المُعَلَّمة بالشِّيات والألوان، رُوِيَا عن ابن عباس، والثاني قول قتادة واختيار الزجاج[7].

-وعند قوله: ﴿مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[8] قال الزجاج: معنى قوله: ﴿مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ أي: لا يجعل المؤمن ولايته لمن هو غير مؤمن، أي: لا يتناول الولاية مِن مكان دون مكان المؤمنين. وهذا كلام جرى

---

(١) النساء: ٥.

(٢) رموز الكنوز (١/٤٢١).

(٣) رموز الكنوز (١/٤٦٢).

(٤) الأعراف: ١٣٣

(٥) رموز الكنوز (٢/٢٣٤).

(٦) آل عمران: ١٤

(٧) رموز الكنوز (١/١٣٧).

(٨) آل عمران: ٢٨.

على المثل في المكان. تقول: زيد دونك، ولست تريد المكان، ولكنك جعلت الشرف بمنزلة الارتفاع في المكان، والخسة كالاستفال.

ثم توعَّدهم، فقال: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾[1]، أي: فالله بريء منه[2].

-وقد يذكر أحيانا ما ينكره الزجاج من حيث اللغة، قال[3]: وأنكر الزجاج هذه القراءة، معللا أن الأفعل والفعلى نحو الأحسن والحسنى لايكون إلا بالألف واللام كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾[4].

-وكذلك عند قوله تعالى: ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِىٍّ﴾[5] قال: وأنكر الزجاج القراءتين في «عَبْقَري» وقال: لا مخرج لها في العربية؛ لأن الجمع الذي بَعْدَ أَلِفِهِ حرفان، نحو: «مساجد»، لا يجوز أن يكون فيه مثل: عباقري، لو جمعت عبقري لكان جمعه: عباقرة، مثل: مهالبة[6].

٥- مجاز القرآن لأبي عبيدة

كتاب أبي عبيدة كتاب عال القدر رفيع المنزلة، لا يستغني عنه أهل التفسير، ولذا فقد أولى الرسعني له العناية واعتمد عليه، ومن ذلك:

-عند تفسيره لكلمة «القنطار» قال: وحكى أبو عبيدة عن بعض العرب: أن القنطار وزن لا يُحدّ[7].

-وعند قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا﴾[8] وقال أبو عبيدة: المحراب سيد المجالس، ومقدمها وأشرفها، وكذلك هو من المسجد[9].

---

(١) آل عمران: ٢٨.

(٢) رموز الكنوز (١٥٢/١).

(٣) رموز الكنوز (م/٢٦٨).

(٤) الأنبياء: ١٠١.

(٥) الرحمن: ٧٦.

(٦) رموز الكنوز (٥٧٩/٧).

(٧) رموز الكنوز (١٣٦/١).

(٨) آل عمران: ٣٧.

(٩) رموز الكنوز (١٦٤/١).

-وعند قوله: ﴿مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾[1] وقال أبو عبيدة: الكلمة: كتاب الله. تقول العرب: أنشدني كلمة فلان، يعنون: قصيدته. وقال زهير في كلمته كذا وكذا[2].

٦- المقتضب

لا شك أن كتاب المبرد كتاب مهم ومصدر عظيم من مصادر اللغة، وقد أفاد منه الرسعني ونقل عنه في عدة مواضع، منها:

-في إعراب قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[3] قال: والثالث: أنه دعاءٌ عليهم، لا موضع له من الإعراب، تقديره: ضيَّق الله صدورهم عن قتالكم. قاله المبرد[4].

-وعند قوله: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾[5] قال سيبويه والمبرد: الكاف في «مُنَجُّوكَ» مخفوضة، ولم يجز عطف الظاهر على المضمر المخفوض، فحمل الثاني على المعنى، وصار التقدير: وننجي أهلك[6].

-وعند قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[7] قال المبرد والزجاج والزمخشري وعامة اللغويين: المعنى: بل مكركم في الليل والنهار، اتسع في الظرف بإجرائه مجرى المفعول به وإضافة المكر إليه[8].

٧- تهذيب اللغة

من أجل الكتب التي اعتمد عليها الرسعني في مفردات اللغة هو كتاب الأزهري تهذيب اللغة، فقد أكثر النقل عنه في مواضع عدة، منها:

-عند قوله: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾[9] قال الأزهري: هذه الأشياء كلها تُضرب أمثالاً للشيء التافه،

---

(١) آل عمران: ٣٩.

(٢) رموز الكنوز (١/١٧٠).

(٣) النساء: ٩٠.

(٤) رموز الكنوز (١/٥٨١).

(٥) العنكبوت: ٣٣.

(٦) رموز الكنوز (٥/٦١٤).

(٧) سبأ: ٣٣.

(٨) رموز الكنوز (٦/٢٤٧).

(٩) النساء: ٤٩.

الحقير القدر، أي: لا يُظلمون قدرها[1].

-وفي قوله: ﴿فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ﴾[2] قال: قال الأزهري: أصله: تدلية العطشان في البئر ليَرْوى من الماء فلا يَجِد الماء، فيكون مُدَلًّى بالغرور، ثم وضعت التَّدْلِيَةُ موضع الإطماع فيما لا يُجْدي نفعاً، فيقال: دلَّاه إذا أطمعه في غير مطمع[3].

-وعند قوله تعالى: ﴿فَعَقَرُوا۟ ٱلنَّاقَةَ﴾[4] قال الأزهري: العقر عند العرب قطع عُرقوب البعير، ثم جُعِلَ العقر نحراً؛ لأن ناحر البعير يَعْقِره ثم ينحره[5].

٨- الحجة للقراء السبعة

كتاب الحجة لأبي علي الفارسي من أهم الكتب التي عنيت بالقراءات، وقد أولاه الرسعني عناية بالغة، ونقل عنه كثيرا في تفسيره، منها:

-عند قوله تعالى: ﴿أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ﴾[6] وقال أبو عليّ الفارسي: جائز أن يكون «فيه» للطير، و«فيها» للهيئة. وجائز أن يكون ذَكَّرَ الطير على المعنى الجمع، وَأَنَّثَ على معنى الجماعة[7].

-وعند قوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾[8] وقال أبو علي الفارسي: يجوز أن يكون جمع خُلَّة، مثل: بُرْمَةٌ وبِرامٌ، وعُلْبَةٌ وعِلابٌ[9].

-وعند قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾[10] قال أبو علي الفارسي: رُبَّ حرف

(١) رموز الكنوز (٥٣٢/١).

(٢) الأعراف: ٢٢.

(٣) رموز الكنوز (٩٨/٢).

(٤) الأعراف: ٧٧.

(٥) رموز الكنوز (١٨٤/٢).

(٦) آل عمران: ٤٩.

(٧) رموز الكنوز (١٨٤/١).

(٨) إبراهيم: ٣١.

(٩) رموز الكنوز (٥٤٣/٣).

(١٠) الحجر: ٢.

جر، و«ما» كافَّة لـ«رُبَّ» عن عملها، ألا ترى أنها دخلت على الفعل، وحرف الجر لا يدخل على الأفعال، فدخول «ما» عليها نفتها عن عملها وهيّأتها للدخول على الفعل[1].

٩- المحتسب لابن جني

لقد اهتم الرسعني بتوجيه القراءات وتأويلها، واعتمد في ذلك على أقوال المتقدمين ومنهم ابن جني، ونقل عنه في عدة مواضع، منها:

- عند قوله: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾[2] وقال ابن جني: الجُمَّلُ بالتثقيل، والجُمُل بالتخفيف، فكلامهما: الحَبْل الغليظ[3].

- وعند قوله تعالى: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾[4] ﴿عِشَاءً﴾ نصب على الظرف.

وقرئ شاذاً: «عُشَيّاً» على تصغير عشي، وذكر أبو الفتح ابن جني في كتاب المحتسب: أن الحسن قرأ: «عُشَا» بضم العين والقصر، أي: عُشْواً من البكاء.

وطريق ذلك أنه أراد جمع عَاشٍ، وكان قياسه عُشَاةً، كَمَاشٍ ومُشَاة، إلا أنه حذف الهاء تخفيفاً وهو يريدها[5].

- وعند قوله: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾[6] وفي قراءة ابن مسعود: «عتى حين»، وهي لغة هذيل، قال أبو الفتح عثمان ابن جني: العرب تُبْدل أحد هذين الحرفين من صاحبه؛ لتقاربهما في المخرج، كقولهم: بُحْثِرَ ما في القبور، أي: بُعْثِرَ، وضَبَعَت الخيل وضَبَحَت[7].

---

(١) رموز الكنوز (٣/٥٧٩).

(٢) الأعراف: ٤٠.

(٣) رموز الكنوز (٢/١٢١).

(٤) يوسف: ١٦.

(٥) رموز الكنوز (٣/٢٩١).

(٦) يوسف: ٣٥.

(٧) رموز الكنوز (٣/٣٣٧).

المبحث الثاني

منهجه في عرض المسائل الصرفية

المطلب الأول: طريقته في عرض المسائل:

تختلف طريقة العلماء في عرض مسائلهم، فلكل منهم منهجه وأسلوبه الذي يرتضيه، فمنهم من يلتزم أسلوبا يسيرا عليه في كتابه كله، ومنهم من ينص في مقدمة كتابه على طريقة معينة فإذا به لايتزمها أو لايتقيد بها، ومن خلال دراستي للرسعني تبين لي أنه لم يلتزم نمطا واحدا في عرض مسائله الصرفية، بل سلك في ذلك طرائق شتى، وسأبينها على النحو الآتي:

١- التصريح بالرأي:

قد يصرح الرسعني برأيه في المسألة تصريحا جليا، ويقوي قولا على قول، وذلك في حديثه على اشتقاق «الاسم»، نحو: قال المصنف: («بسم الله» وأصل اسم سِمْوٌ وأسماء، كقنو وأقناء، لتصغيره على سُمَي، فحذف الواو للاستثقال، ونقلت حركته إلى الميم، ونقل سكون الميم إلى السين، ثم اجتلبت الهمزة توصّلا إلى النطق بالساكن.

واشتقاق الاسم عند البصريين من سُمُوّ لتصغيره سمي، وعند الكوفيين من الوسم والسمة، وهي العلامة، وهو قول مدخول؛ لأنه لو كان كذلك لصغر على وُسَيْم، كقولهم في عدة وصلة وُعَيْدة ووُصَيْلة)[(١)].

فأبان عن رأيه بقوله: «وهو قول مدخول» فهو يقوي قول البصريين على الكوفيين.

وأيضا عند حديثه على اشتقاق لفظ «الناس» يرى أن اشتقاق «الناس» من النوس وهو الاضطراب، قال الرسعني: (واشتقاق «الناس» من النَّوْس، وهو الاضطراب، وقيل: من «الإنس»، والأول أصح، لتصغيره على «نُوَيْس»، ولو كان من «الإنس» لصغر على «أُنَيْس»)[(٢)].

وفي قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ﴾[(٣)] قال: (قرأ نافع وأهل الكوفة: «أَرْجِهِ» بغير همز، هنا وفي الشعراء، غير أن عاصماً وحمزة سكّنا الهاء، وكسرها قالون، ووصلها بياء في الوصل: ورش والكسائي،

---

(١) رموز الكنوز.

(٢) رموز الكنوز .

(٣) الأعراف: ١١١.

وهمزها الباقون، غير أن أبا عمرو يضم الهاء، وابن ذكون يكسرها، وهشاماً وابن كثير يصلانها بواو في الوصل والهمز، وتركه لغتان صحيحتان. تقول: أَرْجَأْته وأَرْجَيْتُه، بمعنى: أَخَّرْته، وقال الفراء: بنو أسد يقولون: أرجيت الأمر بغير همز، وكذلك عامة قيس، وبعض تميم يقولون: أرجأت الأمر بهمز، والقراء مولعون بهمزها، وترك الهمز أجود.

وجميع القراءات التي فيها جيدة، غير أن الزجاج قال: من قرأ أرجه بإسكان الهاء فلا يعرفها الحذاق بالنحو، ويزعمون أن هاء الإضمار اسمٌ لايجوز إسكانها، وزعم بعض النحويين أن إسكانها جائز، وقد رويت لعمري في القراءة، إلا أن التحريك أكثر وأجود)[1].

وكذلك عند قوله تعالى: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾[2].

قال الرسعني: (قرأ ابن كثير وأبو عمرو وهشام: **(يَخَصِّمُون)** بفتح الياء والخاء وتشديد الصاد. وروى شجاع عن أبي عمرو اختلاس فتحة الخاء. وقرأ قالون بفتح الياء وسكون الخاء وتشديد الصاد، ومثله حمزة غير أنه خفف. وقرأ الباقون بفتح الياء وكسر الخاء وتشديد الصاد، وجه القراءة الأولى، وهي أجود القراءات)[3].

٢- ذكر القولين في المسألة دون الترجيح:

ربما آثار الرسعني أحيانا ذكر الرأيين دون أن يختار رأيا على آخر، وقد فعل ذلك مرارا، ومن أمثال ذلك:

عند قوله تعالى: ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تُفَادُوهُمْ﴾[4] قال: (تظاهرون أصله «تتظاهرون» فأدغمت التاء في الطاء لقرب مخرجها.

وقرأ أهل الكوفة: «تظاهرون» بالتخفيف، على حذف التاء المدغمة، وهي التاء الأولى عند سيبويه، والثانية عند الكوفيين)[5].

فهنا حكى القولين دون أن يرجح قول البصريين أو الكوفيين، ومثل ذلك عند قوله تعالى:

---

(١) رموز الكنوز (٢/٢١٨).

(٢) يس: ٤٩.

(٣) رموز الكنوز (٦/٣٤٥).

(٤) البقرة: ٨٥.

(٥) رموز الكنوز.

﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾[1] وقرأ حمزة (فَأَزَالَهُمَا)، فمن قرأ ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ أوقعهما في الزَّلة، وهي الخطيئة، أو بمعنى أبعدهما من قولك: زَلَّت القدم زَلَلاً وزَليلاً، إذا لم تَثْبُت، والثانية: بمعنى نحّاهُما وأبعدهُما، وأضيف الفعل إليه؛ لأنه السبب فيه.

وهنا لم يقدم رأيه في ترجح أحدى القراءتين، بل اكتفى بذكرهما ونسبتها إلى أصحباها دون ترجيح أو تفضيل.

وكذلك عند قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾[2].

قال الرسعني: (قال أبو عبيدة وابن قتيبة: الحيوان: الحياة.

وقال غيرهما: مصدر حَيِيَ، كالنَّزوان والغَلَيان، وقياسُه: حَيَيَان، فقُلبت الياء الثانية واواً، كما قالوا: حَيْوَة في اسم رجل، وقياسه: حيّة؛ لأن اشتقاقه من الحياة. وتقدير الآية: وإن الدار الآخرة لهي دار الحيوان. أو جعل ذاتها حياة مبالغة)[3].

٣- إيراد أقوال العلماء:

اختلفت طريقة الرسعني في نسبة أقوال أهل العلم، فأحيانا ينسب القول إلى قائله، وهذه السمة الغالبة على نقولاته، وأحيانا ما يكتفي بقوله: «والأكثرون على كذا» أو «قال بعض حذاق النحاة» أو «وقال غيره»، وهلم جرا.

أ- إيراد أقوال العلماء مع نسبتها إلى أصحابها:

غالبا ما كان الرسعني ينسب القول لصاحبه، فهذه هي السمة الغالبة كما أشرت إلى ذلك، فلايكاد يذكر قولا إلا مصدرا باسم صاحبه، ودونك الأمثلة على ذلك:

عند قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾[4]: (قرأ السبعة ﴿بَارِئِكُمْ﴾ بكسر الهمزة، إلا أبا عمرو فإنه سَكَّن الهمزة في رواية عنه، واختلس في أُخرى.

قال سيبويه: كان أبو عمر يختلس الحركة في «بارئكم» و«يأمركم» وما أشبه مما تتوالى فيه الحركات، فيرى من سمعه أنه قد أسكن ولا يُسْكِن)[5].

---

(١) البقرة: ٣٦.

(٢) العنكبوت: ٦٤.

(٣) رموز الكنوز (٦٣٢/٥).

(٤) البقرة: ٥٤.

(٥) رموز الكنوز.

وعند قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[1].

قال المصنف: (واختلف القُرَّاء في «حسنا»، فقرأ حمزة والكسائي (**حَسَناً**) بفتح الحاء والسين، وقرأ الباقون بضم الحاء وسكون السين، وهما لغتان بمعنىً واحد، كالبَخَل والبُخْل، والرَّشَد والرُّشْد، وهما نعتان لمصدر محذوف، تقديره: قولوا حُسْناً.

قال أبو علي الفارسي: من قرأ حُسْناً خفيفةً فجائز أن يكون الحُسْنُ لغةً في الحَسَن، وجائزٌ أن يكون الحُسْن مصدراً، كالكُفْر والشُّكْر، وحُذِف المضاف معه، وتقديره: قولوا قولا ذا حُسْن.

وقرأ أُبيُّ بن كعب: «حُسْنَى» بغير تنوين، ومجازه: كلمة حُسْنَى.

وأنكر الزَّجاج هذه القراءة، معلِّلاً أن الأفعل والفُعْلى نحو: الأَحْسَن والحُسْنَى لا يكون إلا بالألف واللام)[2].

وكذلك عند قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تُفَادُوهُمْ﴾[3] قرأ حمزة «أَسْرى» وهو جمع أسير، مثل مريض ومَرْضى، وقرأ الباقون «أُسَارَى».

قال الفراء: أهل الحجاز يجمعون الأسير «أُسَارَى»، وأهل نجد أكثر كلامهم «أَسْرى».

وهو أجود الوجهين في العربية؛ لأنه بمنزلة قولهم: جَرِيحٌ وجَرْحَى، وصَرِيعٌ وصَرْعى.

وقال الزجاجي: «أُسَارى جمعُ الجمعِ، تقول: أَسِيرٌ وأَسْرَى، وأُسارى جمعُ أَسْرى.

ب-إيراد أقوال العلماء دون نسبتها:

ومن ذلك عند قوله تعالى: ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تُفَادُوهُمْ﴾[4] (تظاهرون أصله «تتظاهرون» فأدغمت التاء في الطاء لقرب مخرجها.

وقرأ أهل الكوفة ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ بالتخفيف، على حذف التاء المدغمة، وهي التاء الأولى عند سيبويه، والثانية عند الكوفيين)[5].

فاكتفى بذكر المدرسة دون أن ينسب الرأي إلى عالم بعينه.

---

(١) البقرة: ٨٣.

(٢) رموز الكنوز.

(٣) البقرة: ٨٥.

(٤) البقرة: ٨٥.

(٥) رموز الكنوز.

وعند حديثه عن «اسم الله» أجامد أم مشتق، قال: (والأكثرون على أن اسم الله مشتق، إما من أَلَهَ إلهةً، أي عبد، ومنه قراءة ابن عباس (ويذرك وإلاهَتَكَ) أي عبادتك، أو من التأله وهو التضرع، أو من أَلَهَ يأْلَه إذا تحير، والأصل فيه إلاه، ثم حذفت الهمزة وجعلت الألف واللام عوضا منها، وصار الاسم بذلك كالعلم)[1].

فعبر بالأكثرية دون أن ينسب ذلك إلى أصحابه، وكذلك عند قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾[2] قال: (اتفقوا على الوقف بالهاء في ﴿يَتَسَنَّهۡ﴾، واختلفوا في الوصل، فأثبتها الأكثرون، وحذفها حمزة، فمن أثبتها جعلها أصلية، والمعنى: لم يتغير بِمَرّ السّنين عليه، مأخوذ من السَّنَة، يقال: سَانَهَتِ النّخْلة إذا حَمَلَت عَاماً وحَالَت عَاماً، ومَنْ حَذَفَها جعله من التَّسَنّي وهو التَّغَيُّر، ومنه: ﴿مِّنۡ حَمَإٖ مَّسۡنُونٖ﴾[3])[4].

وقد ينسب القول إلى النحاة دون التصريح بهم، قال: (قال بعض حذاق النحاة: أعضل مثل هذا العلماء بهذه الصناعة كما يعضل المريض الأطباء بعلته)[5].

وقد يعبر بلفظ «غير» في بعض نقولاته، قال: (فإذا كانت الكسرة في ياء «مصرخي» على هذه اللغة، وإن كان غيرها أفشى منها، وعضده من القياس ما ذكرنا؛ لم يجز لقائل أن يقول: إن القراءة بذلك لحنٌ؛ لاستفاضة ذلك في السماع والقياس، وما كان كذلك لا يكون لحناً.

وقال غيره: ليس قراءة حمزة برديئة؛ لأنه كسر الياء لتكون طبقاً لكسرة همزة قوله: «إني كفرت»؛ لأنه أراد الوصل دون الوقف، والابتداء بقوله: «إني»؛ لأن الابتداء بـ«إني كفرت» محال، فلما أراد هذا المعنى كان كسر الياء أدلّ على هذا من فتحها)[6].

---

(١) رموز الكنوز (٢/٢٢٨).

(٢) البقرة: ٢٥٩.

(٣) الحجر: ٢٦.

(٤) رموز الكنوز.

(٥) رموز الكنوز (٣/٢٧٣).

(٦) رموز الكنوز (٣/٥٣٢).

المطلب الثاني: الإيجاز والإطناب:

استند الرسعني في كلامه على الإيجاز والإطناب على كثير من المسائل الصرفية، فمرة يوجز في عرضه للمسألة، ومرة يطنب، وما يحدوه إلى ذلك المسألة نفسها، إذ ثمت مسائل تحتاج إلى بسط، وأخرى يكتفي بالراجح لوضوحها، وسأعرف الإيجاز والإطناب لغة واصطلاحا وأذكر بعض الأمثلة لذلك.

أولا: الايجاز:

الايجاز في اللغة: يدور حول الخفة والسرعة والاقتصار والاختصار.

وفي اصطلاح البلاغيين يقولون: هو تأدية المعنى المراد بعبارة أقل منه لفظا مع الوفاء بالغرض.

وقد ذكر الرسعني عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾[1] كلاما موجزا وهو قوله: (وأصله تَدَارَأْتُم، فأدغمت التاء في الدال لاشتراكهما في المَخْرج، واجْتُلب الألف توصُّلا إلى النُّطق بالسّاكن)[2].

وعند قوله: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[3]: (وقرأ نافع (**مَيْسُرَةٍ**) بضم السين، وقرأتُ ليعقوب الحضرمي من رواية زيد عنه (**مَيْسُرِة**) بضم السين وكسر الراء وقلب التاء هاءً، وصِلَتها بياءٍ في الوصل)[4].

وكذلك عند قوله: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ﴾[5]: (وقرأت لنافع والبزي والقزاز عن عبد الوارث، وأبي بكر عن عاصم، ونصير عن الكسائي وأبي جعفر وخلف في اختياره ويعقوب: «حَيِيَ» بياءين، الأُولى مكسورة والثانية مفتوحة بإظهار التضعيف)[6].

وقد يبالغ في الايجاز فلا يتجاوز السطر الواحد، ومثال ذلك عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾[7]: (يقال: تَقَيْتُه تُقَاةً وتُقًى وتَقِيَّةً)[8].

---

(١) البقرة: ٧٢.

(٢) رموز الكنوز.

(٣) البقرة: ٢٨٠

(٤) رموز الكنوز.

(٥) الأنفال: ٤٢.

(٦) رموز الكنوز (٤٣٩/٢).

(٧) آل عمران: ٢٨

(٨) رموز الكنوز (١٥٢/١).

فهذه سمة تفسيره، وإن كان البسط والتفصيل هي السمة الغالبة على مناقشاته.

ثانيا: الإطناب:

الإطناب في اللغة: هو مصدر أطنب، يقال أطنب الرجل في الكلام، أتي بالبلاغة في الوصف مدحا كان أو قدحا، وأطنب في الكلام بالغ فيه، وأطنب في الوصف إذا بالغ واجتهد وأطنب في عدوه إذا مضى فيه باجتهاد ومبالغة.

وعند أهل البلاغة: هو تأدية المعنى المراد بلفظ زائد عليه لفائدة.

وقد بدا بجلاء أن الرسعني يطيل النفس في تأويل الآية ويذكر فيها من القراءات والمسائل النحوية والتصريفية الشيء الكثير، ومثال ذلك عندما بسط الكلام في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ﴾[1] فقد أتى بأقوال أهل العلم وحكى اللغات فيها وفي معناها، يقول: (قال أبو عبيدة: المعذرون من تعذر وليس بجاد، إنما يُعَرِّضُ بما لا يفعله ويُظهر غير ما في نفسه. وقال ابن قتيبة: يقال: عَذَّرت في الأمر؛ إذا قصّرت.

وقال الفراء والزجاج وابن الأنباري: المُعَذِّرون هم المعتذرون، فأدغمت التاء في الذال ونقلت حركتها إلى العين، وكذلك هي في قراءة ابن مسعود وقال مجاهد: هم نفر من غفار اعتذروا فلم يعذرهم الله.

وقيل: هم أسد وغطفان، قالوا: إن لنا عيالاً وإن بنا جَهْداً فأْذن لنا في التخلف. وقيل: هم رهط عامر بن الطفيل قالوا: إن غزونا معك أغارت أعراب طيء على أهالينا ومواشينا، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سيغنيني الله عنكم».

قال قتادة: اعتذروا بالكذب، وقال الزجاج: المتعذرون هم الذين يعتذرون، كان لهم عذر أو لم يكن، وهم هاهنا أشبه بأن يكون لهم عذر، وأنشدوا:

إلى الحولِ ثم اسمُ السلامِ عليكما وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِلاً فَقَد اعْتَذَرْ

المعنى: فقد جاء بعذر.

قال الزجاج وغيره: ويجوز الْمُعِذّرون - بكسر العين - لالتقاء الساكنين، ويجوز الْمُعُذَّرون - بضم العين - لاتباع ضمة الميم، ولم يُقرأ بهذين الوجهين.

وقرأ ابن عباس بسكون العين وتخفيف الذال، وهم الذين يأتوا بالعذر الصحيح، وكان يقول: هم

(١) التوبة: ٩٠.

الذين تخلفوا عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بإذنه، وهذا يؤيد قول الزجاج)[1].

كذلك عند قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[2] تراه يبسط الكلام في تأويلها ويعرض آراء العلماء فيها، قال الرسعني: (﴿يَا أَبَتِ﴾ قرأ ابن عامر: «يا أبتَ» بفتح التاء في جميع القرآن ووقف بالهاء، ووافقه ابن كثير في الوقف. وقرأ الباقون بكسر التاء في جميع القرآن، ولم يبدلوها في الوقف هاء.

والتقدير: يا أبتي، فاجتزأ بالكسرة عن الياء، وهذه التاء تاء التأنيث، وهي عِوَض عن ياء الإضافة، إذ لا يقال: يا أبتي، وإنما يقال: يا أبي أو يا أبت، وساغ بعوضها منها؛ لأنهما يتناسبان في كون كل واحد منهما زيادة مضمومة إلى الاسم في آخره.

ومن قال: «يا أبتَ» بفتح التاء؛ فلأن أبا عثمان حمله على أن أصله «يا أبتي» فأبدلت من الكسرة فتحة، ومن الياء ألف، فصار «يا أبتا»، ثم حذفت الألف فصار «يا أبتَ».

وقال الفراء: التاء في «يا أبت» هاء، أصل دخولها للسكت، وهو قولهم: «يا أباه»، ثم سقطت الألف لدلالة فتحة الباء عليها، وانصرفت الهاء إلى لفظ التاء؛ لكثرة الاستعمال، تشبيهاً بتاء التأنيث، وكسرت تقديراً أن بعدها ياء الإضافة، ولم تستعمل في غير النداء؛ لأن هاء السكت مع الألف لا يدخلان إلا في النداء والاختيار، كسر التاء على معنى: «يا أبتي»، ثم حذفت الياء؛ لأن ياء الإضافة تحذف في النداء. ومن فتح التاء أبدل الياء بالألف، فقال: «يا أبتا» ثم حذف الألف وأبقى الفتحة دليلاً عليها، كقول الأعشى:

يا أبتا لم تَرُم عندنا ... فَإِنَّا بخيرٍ إذا لم تُرَم

وقيل: فتحت التاء كما أقحموا تيماً في قوله:

يا تَيْمُ تَيْمَ عَديٍّ لا أبا لكُمُ ... لا يلقيَنَّكُم في سوْأةٍ عُمَرُ

وقرأ ابن أبي عبلة: «يا أبتُ» بضم التاء. ومثله ما قرأته على شيخنا أبي البقاء: «يا قومُ» بضم الميم حيث وقع، وهي لغة يضم فيها الحرف الأخير بعد حذف ياء المتكلم.

قال بعض حذاق النحاة: أعضل مثل هذا العلماء بهذه الصناعة كما يعضل المريض الأطباء بعلته.

وقال الزجاج: لا يجوز الرفع إلا على ضعف؛ لأن الهاء جُعلت بدلاً من ياء الإضافة.

---

(١) رموز الكنوز (٢/٥٧٣-٥٧٤).

(٢) يوسف: ٤.

وقال الزمخشري: أما من ضم؛ فقد رأى اسماً في آخره تاء تأنيث، فأجراه مجرى الأسماء المؤنثة، فقال: «يا أبتُ»، كما يقال: «يا ثبة» من غير اعتبار بكونها عوضاً من ياء الإضافة)[1].

(١) رموز الكنوز (٣/٢٧٢).

المطلب الثالث: التعرض للخلاف وموقفه من علماء الصرف.

تعرض الرسعني في تفسيره إلى كثير من المسائل التي وقع فيها الخلاف، فلا تكاد تمر مسألة فيها خلاف إلا وتجده يذكر أقوال العلماء فيها، وله طرق في ذلك، فمرة ينقل القول بنصه وينسبه إلى عالم بعينه، وأخرى ينسبه إلى مدرسة البصرة أو الكوفة، وثالثة يطلق القول بلا نسبة، فمثال الأولى عند قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[1] قال الرسعني: (قال المصنف: واختلف القُرَّاء في «حسنا»، فقرأ حمزة والكسائي «حَسَناً» بفتح الحاء والسين، وقرأ الباقون بضم الحاء وسكون السين.

وهما لغتان بمعنىً واحد، كالبَخَل والبُخْل، والرَّشَد والرُّشْد، وهما نعتان لمصدر محذوف، تقديره: قولوا حُسْناً.

قال أبو علي الفارسي: من قرأ حُسْناً خفيفةً فجائز أن يكون الحُسْنُ لغةً في الحَسَن، وجائزٌ أن يكون الحُسْن مصدراً، كالكُفْر والشُّكْر، وحُذِف المضاف معه، وتقديره: قولوا قولا ذا حُسْن، وقرأ أُبيُّ بن كعب: «حُسْنَى» بغير تنوين، ومجازه: كلمة حُسْنَى، وأنكر الزَّجاج هذه القراءة، معلِّلاً أن الأفعل والفُعْلى نحو: الأَحْسَن والحُسْنَى لايكون إلا بالألف واللام، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾[2].

فقد نسب القول إلى الفارسي والزجاج، ومثل ذلك عند قوله تعالى: ﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ﴾[3] قال الرسعني: (قرأ حمزة (أَسْرى) وهو جمع أسير، مثل مريض ومَرْضى، وقرأ الباقون «أُسَارَى».

قال الفراء: أهل الحجاز يجمعون الأسير «أُسَارَى»، وأهل نجد أكثر كلامهم «أَسْرى».

وهو أجود الوجهين في العربية؛ لأنه بمنزلة قولهم: جَرِيحٌ وجَرْحَى، وصَرِيعٌ وصَرْعى.

وقال الزجاجي: «أُسَارى جمعُ الجمعِ، تقول: أَسِيرٌ وأَسْرَى، وأُسارى جمعُ أَسْرى)[4].

ومثل هذا كثير وكثير جدا في تفسيره، ومن النوع الثاني عند حديثه عن اشتقاق الاسم، يقول: («بسم الله» وأصل اسم سِمْوٌ وأسماء، كقنو وأقناء، لتصغيره على سُمَي، فحذف الواو للاستثقال، ونقلت

---

(١) البقرة: ٨٣.

(٢) الأنبياء: ١٠١.

(٣) البقرة: ٨٥.

(٤) رموز الكنوز.

حركته إلى الميم، ونقل سكون الميم إلى السين، ثم اجتلبت الهمزة توصّلا إلى النطق بالساكن.

واشتقاق الاسم عند البصريين من سُمُوّ لتصغيره سمي، وعند الكوفيين من الوسم والسمة، وهي العلامة، وهو قول مدخول؛ لأنه لو كان كذلك لصغر على وُسَيْم، كقولهم في عدة وصلة: وُعَيْدة ووُصَيْلة.

وفي موضع أخر قال: ﴿تَظَٰهَرُونَ عَلَيۡهِم بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ﴾[1].

تظاهرون أصله «تتظاهرون» فأدغمت التاء في الطاء لقرب مخرجها.

وقرأ أهل الكوفة «تظاهرون» بالتخفيف، على حذف التاء المدغمة، وهي التاء الأولى عند سيبويه، والثانية عند الكوفيين)[2] فكتفى بذكر بسيبويه في مقابلة البصريين للكوفيين.

وربما نقل القول دون نسبة أو على صيغة التمريض، وذلك عند حديثه عن اشتقاق الاسم: (والأكثرون على أن اسم الله مشتق، إما من أَلَهَ إلهةً، أي عبد، ومنه قراءة ابن عباس (ويذرك وإلاهَتَكَ) أي عبادتك، أو من التأله وهو التضرع، أو من أَلَهَ يأْلَه إذا تحير، والأصل فيه إلاه، ثم حذفت الهمزة وجعلت الألف واللام عوضا منها، وصار الاسم بذلك كالعلم) فتراه لم ينسب القول إلى أيّ من العلماء، ومن صيغ التمريض قوله عند حديثه عن اشتقاق لفظ «الناس»: (واشتقاق «الناس» من النَّوْس، وهو الاضطراب، وقيل: من «الإنس»، والأول أصح، لتصغيره على «نُوَيْس»، ولو كان من «الإنس» لصغر على «أُنَيْس»)[3].

هذا وإن الرسعني إذا ذكر الخلاف فغالب أمره أنه يذكر الرأي والرأي الآخر، فيذكر ما يترجح عنده تارة، ويذكر الرأيين تارة آخرى دون ترجيح، وقد حفي الرسعني بعلماء الصرف فيكاد يذكر آراءهم عند كل مسألة يناقشها، وهذا يدل أن الرسعني يجل علماء الصرف ويحتفي بأقوالهم ويقدمها في تفسيره.

(١) البقرة: ٨٥.

(٢) رموز الكنوز.

(٣) الجزء المفقود (٤٩).

المبحث الثالث

أصول الاستدلال في دراسته للمسائل الصرفية

أدلة النحو التي اعتمد عليها علماء الصناعة النحوية في تقعيد القواعد كثيرة جدًّا تخرج عن حدِّ الحصر، لكن الغالب منها أربعة أنواع، وهي السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، وفي حديث السيوطي عن حدِّ أصول النحو في بداية كتابه المسمى بـ (الاقتراح) بيَّن أن ابن جني في كتابه الخصائص تحدَّث عن ثلاثة أنواع من هذه الأربعة، ولم يذكر الاستصحاب، وأن الأنباري تحدَّث أيضًا عن ثلاثة منها فقط، ولكنه لم يذكر الإجماع، ثم علَّق السيوطي على ذلك بقوله: (فزاد -يعني: الأنباري- الاستصحاب، ولم يذكر الإجماع؛ فكأنه لم يرَ الاحتجاج به في العربية كما هو رأي قوم)[(١)].

وفي هذا المبحث نستعرض كلام الإمام الرسعني حول الأدلة النحوية التي استدل بها في كتابه رموز الكنوز، ومنهجه في الاستدلال بها.

المطلب الأول: السماع:

السماع لغة: اسم لما استلذّت به الأذن، من صوت حسن وهو كل ما سمعت به فشاع وتكلّم به، والقبول والعمل بما يسمع[(٢)].

واصطلاحا: عرفه ابن الأنباري بقوله: (النّقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة)[(٣)].

ذكر السيوطي أن السماع هو: (ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل هذا كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وهو أفصح كلام وأبلغه، وكلام نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو الحديث النبوي الشريف، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا من مسلم أو كافر)[(٤)].

والحق أن القرآن الكريم فوق النحو، والفقه، والمذاهب كلها، فهو أصل الأصول، ما وافقه فهو

---

(١) الاقتراح في أصول النحو وجدله: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، الناشر: دار القلم، دمشق - الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م، ص ٢٦.

(٢) لسان العرب، ابن منظور، مادة (سمع)، ٨/ ١٦٢.

(٣) لمع الأدلة، ابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، (د ط)، ١٩٥٧، ص ٨١.

(٤) الاقتراح في أصول النحو وجدله ص ٦٧.

مقبول، وما خالفه فهو مردودٌ ومرذولٌ، وذلك أن لغة القرآن الكريم هي أفصح أساليب العربية على الإطلاق، وأن الكتاب أعربُ وأقوى من الشعر، كما قال الفراء[١].

واشترط العلماء في النقل أو السماع ثلاثة شروط على الإجمال هي:

١ – الفصاحة.

٢ – السند.

٣ – التواتر[٢].

ولم يكن اعتماد النحاة على أصل السماع اعتباطيا، بل حددوا النقل بحدود زمانية ومكانية معينة، عمّن ترتضى لغته ويعتد بفصاحته، فمنهم من التزم بهذا التحديد كالبصريين ومنهم من تجاوز هذه الحدود فاعتدّ بها وبغيرها كالكوفيين، وهذه الحدود هي:

أ– الزمانية: حدد النحاة الفترة الزمنية التي يحتج بلغتها بثلاثمائة سنة ثلاثة قرون منها مائة وخمسون سنة قبل الإسلام ومائة وخمسون بعده[٣].

ب – المكانية: اشترط العلماء شروطا لجغرافيا الفصاحة وقرروا أن أفصح اللغات ما كانت بعيدة عن أماكن التأثير والتأثر، ويصنفهم أبو نصر الفارابي كالآتي: (كانت قريش أجود العرب انتقاءا للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا وأبينها إبانة عن ما في النفس والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمهم، وعليهم أتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين)[٤].

ويبرر السيوطي عدم الأخذ عن القبائل العربية بقوله: (ولم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم وهذه القبائل التي عزلت عن الاستشهاد هي لخم وجذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط، الحيرة لمخالطتهم أهل فارس، قضاعة غسّان وإياد لمجاورتهم أهل الشام، بكر لمجاورتهم للقبط والفرس، عبد القيس وأزد عمان كانوا بالبحرين مجاورين

(١) معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر– الطبعة: الأولى، ١/ ١٤.

(٢) أصول النحو العربي، محمد خان، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠٠٢ م، ص ٣٠.

(٣) أصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة، ص ٦٠.

(٤) الاقتراح، السيوطي، ص ٣٣.

للهند والفرس، اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة)[1].

والسماع عند الرسعني من المصادر الأساسية التي تطالعنا في كتاب «رموز الكنوز» إذ اعتمد اعتمادا كبيرا في استدلالاته واختياراته على القرآن الكريم وقراءاته، وكذلك الشعر العربي، وشكلت في مجموعها مادة غزيرة تعكس مدى اهتمام الرسعني بالسماع وفي ما يلي من الأمثلة بيان لمدى ذلك:

عند توجيه الرسعني لقراءة حمزة بكسر الياء المشددة استشهد بما سمع عن العرب من الشعر نحو قول الشاعر:

رميْتيـــــه فأصْـــــمَيْتِ فمـا أخطـأتِ الرَّمْيَـه[2]

ولم يعد القراءة لحنا فقال: (فإذا كانت الكسرة في ياء «مصرخي» على هذه اللغة، وإن كان غيرها أفشى منها، وعضده من القياس ما ذكرنا؛ لم يجز لقائل أن يقول: إن القراءة بذلك لحنٌ؛ لاستفاضة ذلك في السماع والقياس، وما كان كذلك لا يكون لحناً)[3].

كما يعتد الإمام الرسعني بما سمعه أئمة النحو واللغة عن العرب كالفراء فيقول الرسعني: (وذكر الفراء أنه سمع العرب تقول: جبرته، بمعنى: الإجبار، وعلى هذه اللغة قولهم: جَبَّار؛ لأن فَعّالاً لا يكاد يجيء إلا من الثلاثي[4].

وعند توجيه الرسعني للكسر في اسم المكان مثل«الـمَفْعِل، نحو الـمَطْلِع» يستدل بسماع الكسائي وإن شذ عن القياس فيقول: (وهذا مقْتَلُ القوم، وكذلك نَسَكَ ينْسُكُ مَنْسَكَاً، وهذا منْسَكُ القوم، ووجه الكسر: أنه قد يجيء اسم المكان من هذا النحو على الـمَفْعِل، نحو الـمَطْلِع، وهو من طَلَعَ يَطْلُعُ، والمسجد، وهو من سَجَدَ يسْجُدُ، فيمكن أن يكون هذا مما شذّ أيضاً عن قياس الجمهور، فجاء اسم المكان على غير القياس، ولا يقدم على هذا إلا بالسمع، ولعل الكسائي سمع ذلك)[5].

وعند توجيهه لتنوين كلمة «سَلاسِلاً» يستدل بما سمعه الأخفش عن العرب فيقول: («سَلاسِلاً»

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧ م، ج ٢١٢/١.

(٢) انظر: البيت في: الخزانة (٥/ ٢٦٨)، وإبراز المعاني (ص: ٥٥١)، والدر المصون (٤/ ٢٦٣)، والحجة (٣/ ١٧). والشاهد: زيادة الياء في (رميتيه) والأصل (رميته) دون ياء؛ كما قيل (أقصدت) بدون ياء.

(٣) رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز ٣ / ٥٣٢.

(٤) رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز ٣ / ١٧٧.

(٥) رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز ٥ / ٥٦.

بالتنوين. وقرأ الباقون: بغير تنوين، وهو الوجه؛ لأنه مثلُ مساجد ومنابر، لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، ومن صرفه فلمجاورته «أغلالاً»، كما قالوا: الغدايا والعشايا، وهذا أولى بالجوار، قال الأخفش: (سمعنا من العرب من يصرف هذا، ويصرف جميع ما لا ينصرف)، قال غيره: (أكثر ما يُصرف هذا، وشِبْهُه في الشعر. فأما في الكلام فهو قليل)[1].

(١) رموز الكنوز ٨ / ٤٠٣.

المطلب الثاني: القياس

للقياس أهمية كبيرة جدًّا لا يمكن لأحد إنكارها؛ لأنه يغني المتكلم عن سماع كل ما يقوله العرب، وأنه يستطيع أن يصوغ من الألفاظ والعبارات التي لم ترد في المنقول، فهو من أهم الطرق في تنمية الألفاظ؛ لأنه وثيق الصلة بالوسائل الرامية إلى إغناء اللغة وترقيتها، أما ما سواه من الوسائل الأخرى كالاشتقاق والنحت والتعريب؛ فتطبيق له.

والقياس في اللغة: بمعنى التقدير؛ جاء في الصحاح: (قست الشيء بغيره وعلى غيره أقيسه قيسًا وقياسًا فانقاس، إذا قدرته على مثاله، وفيه لغة أخرى: قسته أقوسه قوسًا وقياسًا[1]، ولا يقال: أقسته، والمقدار مِقياس، وقايست بين الأمرين مقايسةً وقياسًا، وجاء فيه أيضًا: قست الشيء بالشيء: قدَّرتُه على مثاله، ويقال: بينهما قَيس رُمْحٍ، وقاسُ رمْحٍ؛ أي: قدْرُ رُمحٍ)[2].

وفي الاصطلاح: عرفه علي بن عيسى الرماني بأنَّه: (الجمع بين أول وثان، يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول)[3].

وحده ابن بابشاذ[4] بقوله: (حَمْلُ الشَّيء على الشَّيء لِضَرْبٍ من الشَّبَهِ)[5].

وحده الأنباري بأنَّه: (حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه)[6].

وقال الدكتور مهدي المخزومي في تعريفه بأنَّه: (حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يُسْمَع على ما سُمِعَ، وحمل ما يجدُّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرِفَتْ أو سُمِعَتْ)[7].

---

(١) أصله «قِواسٌ»، ولكن لما انكسر ما قبل الواو انقلبت ياء، كما قالوا: قامَ قِيامًا، وَصامَ صِيامًا، وعاذَ عِياذًا.

(٢) الصحاح «قوس»: ٣ / ٩٦٧، وينظر: لسان العرب «قوس»: ٦ / ١٨٦، وتاج العروس «قوس»: ١٦ / ٤١١.

(٣) رسالة الحدود: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ)/ المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر – عمان، ص: ٦٦.

(٤) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود المصري، المعروف بابن بابشاذ النحوي اللغوي، توفي سنة ٤٦٩هـ، من مصنفاته: شرح الجمل للزجاجي، وشرح الأصول لابن السراج، والتعليق في النحو، تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: (ص: ٢٦٣)، ومعجم الأدباء: ٤ / ١٤٥٥، والأعلام: ٣ / ٢٢٠.

(٥) شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (المتوفى: ٤٦٩ هـ)، المحقق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧ م، ١ / ٩٠.

(٦) الإغراب في جدل الإعراب: (ص: ٤٥)، والاقتراح: (ص: ١٧٥).

(٧) في النحو العربي (نقد وتوجيه): مهدي المخزومي، منشورات دار الرائد العربي – بيروت، الطبعة الثانية – ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م، (ص: ٢٠).

هذه التعاريف وغيرها[1] متقاربة من حيث جعل المسموع أصلاً في القياس على ما يجدُّ في العربية من ألفاظ وتراكيب، وبفضل القياس استطعنا أن نحمل ما لم يُسْمَع على ما سُمِعَ، فلم نأخذ العربية جميعها بالسَّماع.

وأشار السيوطي إلى مكانة القياس وأهميته بالنسبة لبقية أدلة النحو فقال: وهو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه؛ كما قيل: (إنما النحو قياس يُتبع)[2].

وكان الأنباري من شدة تعلقه بالقياس يقول: (اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقَّق؛ لأن النحو كلَّه قياس، ولهذا قيل في حدِّه[3]: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحدًا من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة)[4].

وقد اعتمد الإمام الرسعني على القياس واتّخذ منه دليلا، كما يستخدمه في مناقشاته وعرضه للآراء ويجعله معيارا لترجيحاته واختياراته النحوية والصرفية، وفي ما يلي ذكر لبعض المسائل التي تبرز موقفه منه:

- يرى النحويون استقباح أن يُنْسَق باسْمٍ مُظهر على اسم مضمر في حال الخفض إلا بإظهار الخافض؛ كقوله تعالى: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ﴾[5]، كما ذكر ذلك الزجاج[6]، كما يرى الزجاج أن الخفض في «الأرحام» خطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار الشعر، وخطأ في الدين؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لا تَحْلِفُوا بآبَائِكُمْ»[7].

ورغم أن ابن الأنباري يوجه قراءة حمزة بقوله: (إنما أراد حمزة الخبر عن الأمر القديم الذي جرت به عادتهم. فالمعنى: الذي كنتم تسألون به وبالأرحام في الجاهلية)[8].

إلا أن الإمام الرسعني يرى أن ذلك قليلا في الاستعمال، بعيدا في القياس؛ لأن المعطوف والمعطوف

---

(١) ينظر: لمع الأدلة: (ص: ٩٣)، ومن أسرار اللغة: (ص: ١٠)، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية: (ص: ١٩١).

(٢) الاقتراح في أصول النحو وجدله ص ١٧٥.

(٣) القائل به هو أبو علي الفارسي؛ ينظر: التكملة: (ص: ١٨١).

(٤) لمع الأدلة: (ص: ٩٥).

(٥) القصص: ٨١.

(٦) معاني الزجاج (٢/ ٦).

(٧) أخرجه البخاري (٦/ ٢٤٥٠ ح٦٢٧٢)، ومسلم (٣/ ١٢٦٧ ح١٦٤٦).

(٨) انظر: زاد المسير (٢/ ٣).

عليه شريكان، يحسن في أحدهما ما يحسن في الآخر، ويقبح في أحدهما ما يقبح في الآخر، فكما لا يجوز: واتقوا الله الذي تسألون بالأرحام[1]، ويستدل على ذلك بقول الإمام مكي بن أبي طالب في الكشف[2]، وكأن الرسعني بذلك يحكم بالقياس على القراءة المتواترة.

– كما أن الرسعني يحكم بالقياس على رد القراءات مثل قراءة أبي بن كعب والحسن «حُسْنى» غير منونة من قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[3]، أو معرفة بالألف واللام، فهي عنده شاذة من حيث القياس إذ القياس أن تلزمها الألف واللام؛ لأنها صفة، ولكنها صحيحة من حيث السماع، إذ إنها قراءة سبعية متواترة، والأخذ بها أولى وأحرى[4].

– وينكر الرسعني ما أنكره الإمام الزجاج من قراءة «عباقِرِيّ» بالجمع وعدم الصرف مع كسر القاف وذلك لأنه لا وجه لها في العربية، إلا أن الرسعني يسوغ الجمع في عباقري مع الصرف، وهذا ما سوغه أبو حاتم، وأبو الفتح عثمان بن جني، والزمخشري، أما ترك الصرف فيرى أنه شاذ في القياس[5].

– ويستشهد الرسعني بالقياس على اللغة ومثال ذلك في توجيهه لقوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾[6] يقول: (يعني: لأبوي الميت، فيكون كناية عن غير مذكور، والمراد: الأب والأم فغُلِّب أحدهما، كالقَمَرَيْن والعُمَرَيْن، وقيل: القياس أن يقال: أب وأبة؛ كابن وابنة، لكنهم اكتفوا بلفظ الأم، فلما ثُنِّي، رجع إلى القياس، وغُلِّب الأب للتذكير، أو للخِفَّة)[7].

– يقول الرسعني في جمع كلمة العمد: (والعَمَد: الأساطين، جمع عماد، وقد روي شاذاً «عُمُد» بضمتين، وهو القياس)[8].

– كما يستدل الرسعني بالقياس على صحة الاشتقاق ومثال ذلك كلمة«مغارات» حيث قرئت بفتح الميم –وهي القراءة المتواترة– على أنها جمع لاسم المكان من «غار» وقرئت بضم الميم – ليست في

(١) رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز ١/ ٤٠٩.

(٢) الكشف (١/ ٣٧٥ – ٣٧٦).

(٣) البقرة: (٨٣).

(٤) رموز الكنوز.

(٥) رموز الكنوز (٥٧٩/٧).

(٦) النساء: ١١.

(٧) رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز ١ / ٤٣٥.

(٨) رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز ٣ / ٤٣٧.

القراءات العشر- على أنها من «أغار»، وكلا الاشتقاقين صحيح يؤيده القياس أو السماع من كلام العرب، وعلى ذلك صحّ أن تكون «مغارات» جمع لمغارة أو لمغار[1].

- ويرى الرسعني أن الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات. فبعد عرض أقوال العلماء واختلافهم في قراءة الإمام حمزة بكسر الياء في قوله: «بمصرخي» نلاحظ أن الإمام الرسعني لا يرد هذه القراءة؛ لأنها قراءة متواترة، ويخالف ما قاله الزجاج والزمخشري فيها، ويرى أن قراءة الكسر قياس حسن ولكنه يتضاءل أمام الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات[2].

- في توجيه الرسعني لقراءة حمزة والكسائي: «منسِكاً» بكسر السين في قوله تعالى: ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا ﴾[3] يقول الرسعني: (ووجه الكسر: أنه قد يجيء اسم المكان من هذا النحو على المَفْعِل، نحو المَطْلِع، وهو من طَلَعَ يَطْلُعُ، والمسجد، وهو من سَجَدَ يسْجُدُ، فيمكن أن يكون هذا مما شذّ أيضاً عن قياس الجمهور، فجاء اسم المكان على غير القياس، ولا يقدم على هذا إلا بالسمع، ولعل الكسائي سمع ذلك)[4].

- ويعتد الإمام الرسعني بالقياس المطرد ويشير إلى ما شذ عن ذلك القياس، ومثال ذلك ما ذكره في مسألة المصدر من اسم المكان «مسكن» في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ ﴾[5] حيث يقول: (ومن قال: «في مسْكَنِهِم» على الإفراد أيضاً والكاف مكسورة، فإن فتح الكاف أشبه؛ لأن اسم المكان من فَعَلَ يَفْعُلُ على مَفْعَل، مفتوح العين، وكذلك المصدر منه، وقد يشذُّ عن القياس المطَّرد نحو هذا، كما جاء المسجد والمطْلِع، من طلع يطْلُع، إلى حروف أخر، فيكون المسْكَن كذلك)[6].

---

(١) رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز ٢ / ٥١٩.

(٢) رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز ٣ / ٥٣٠.

(٣) الحج: ٣٤.

(٤) رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز ٥ / ٥٦.

(٥) سبأ: ١٥.

(٦) رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز ٦ / ٢٢٨.

المطلب الثالث: الإجماع:

الإجماع مصطلح فقهي اعتمده الفقهاء أصلًا من أصول الشريعة ودليلًا من أدلتها، وقد عرفوه بأنه: اتفاق المجتهدين من أمة محمد صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بعد زمانه في عصر على حكم شرعي[1]، ثم انتقل هذا المصطلح من الفقه إلى النحو؛ فكان الأصل الثاني من أصول النحو عند ابن جني الذي جعل أصول النحو ثلاثة كما ذكر السيوطي، وهي: السماع، والإجماع، والقياس[2].

والإجماع إما أن يراد به إجماع النحاة؛ وإما أن يراد به إجماع العرب، والغالب أن يكون المراد به إجماع النحاة على حكم ما، ومن هنا كان تعريف الإجماع في اصطلاح النحويين كما ذكره السيوطي: (إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة)[3].

وينقسم الإجماع اللغوي إلى ثلاثة أقسام هي:

١ – إجماع العرب: بيّن السيوطي إجماع العرب من غير النحاة والروّاة وجعله أصلا يعتدّ به

إن أمكن الوقوف عليه، قال: «وإجماع العرب أيضا حجة، ولكن أنىّ لنا بالوقوف عليه، ومن صوره أن يتكلّم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه[4].

٢ – إجماع الروّاة: ويكون باتفاق الروّاة على رواية معينة لشاهد من الشواهد.

٣ – إجماع النحاة: والمقصود به اجتماع أهل المصرين البصرة والكوفة[5].

والنّاظر في كتاب «رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز» يجد أنّ الرسعني كغيره من النحاة اعتدّ بالإجماع في إثبات قواعده وإن كانت قليلة مقارنة مع المسائل التي اعتمد فيها على الأصول النحوية الأخرى كالسّماع والقياس، وكان الرسعني يعتد بإجماع القراء على إثبات رأيه النحوي، وذلك لأنه نابع من قوة القراءة وتواترها، ومثال ذلك قوله: (قال الزجاج: الذي يختاره النحويون: إثبات الياء، والذي في المصحف وعليه القرّاء: «يَأْتِ» بكسر التاء، وقد حكى سيبويه والخليل: أن العرب تقول: لا أدْرِ،

(١) انظر المحصول لفخر الدين الرازي (٢/ ٣١٢)، أحكام الأحكام للآمدي (١/ ٢٨٠ – ٢٨٢)، نهاية السول للإسنوي (٣/ ٢٣٧)، التوضيح على التنقيح ومعه التلويح (٢/ ٤١).

(٢) الاقتراح في أصول النحو وجدله: جلال الدين السيوطي ص ٢٦.

(٣) نفس المرجع ص ١٥٩.

(٤) نفس المرجع ص ١٦٤.

(٥) ينظر: أ صول النحو العربي، محمود أحمد نحلة، جامعة المدينة العالمية، ص ٧٩ – ٨١.

فتحذف الياء وتجتزئ بالكسرة، إلا أنهم يزعمون أن ذلك لكثرة الاستعمال. والأجود في النحو: إثبات الياء، والذي أرى اتباع المصحف مع إجماع القرّاء؛ لأن القراءة سُنَّة، فقد جاء مثله في كلام العرب)[1].

ومن بين المسائل التي اعتمد فيها على أصل الإجماع نصب لفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ ﴾[2] حيث يقول: (و«اللهَ» منصوب بـ«أعْبُد». قال الزجاج: هو إجماع في قول الكوفيين والبصريين، والفاء جاءت على معنى المجازاة، المعنى: قد تَبيّنْتَ فاعبُدِ الله)[3].

ويستشهد الرسعني بقول الزجاج على إجماع النحويين فيقول: (وقال الزجاج: إجماع النحويين أنه يَقْبحُ أن يُنْسَق باسْمٍ مُظهر على اسم مضمر في حال الخفض إلا بإظهار الخافض؛ كقوله تعالى: ﴿ فَخَسَفۡنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلۡأَرۡضَ ﴾[4])[5].

(١) رموز الكنوز ٣ / ٢٣٠.

(٢) الزمر: ٦٦.

(٣) رموز الكنوز ٦ / ٥٧٣.

(٤) القصص: ٨١.

(٥) رموز الكنوز ١ / ٤٠٩.

المطلب الرابع: أصول أخرى:

استصحاب الحال:

استصحاب الحال مصطلح فقهي في الأساس، يقصد به بقاء الأمر ما لم يوجد ما يغيره، أو استدامة ما كان ثابتا ونفي ما كان منفيا(١).

أما في الاصطلاح النحوي: فقد عرفه ابن الأنباري بقوله: (إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنيا؛ لأن الأصل في الأفعال البناء وأن ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل في البناء)(٢).

وباستقراء ما ذكره الإمام الرسعني حول هذا الدليل نلحظ أنه لم يذكر دليل الاستصحاب باسمه مباشرة، إلا أنه ذكره بمعناه من خلال التمسك بالأصل في التدليل على الرأي النحوي أو الصرفي، ومثال ذلك قوله: (الأصل في أُمَّهَاتٍ: أُمَّاتٌ، ولكن الهاء زيدت مؤكدة، كما زادوا هاء في: أَهْرَقْتُ الماء، وإنما أصله: أَرَقْتُ، وقيل: الأصل في أُمّ: أُمَّهَة)(٣).

وكذلك دلل الرسعني على أن «مِنْ» يمكن أن تستخدم للزمان باستصحاب الأصل فقال: (قال الزجاج: دخلت «مِنْ» في الزمان، والأصل مُنْذُ ومُذْ، وهو الأكثر في الاستعمال. وجائز دخول «من»؛ لأنها الأصل في ابتداء الغاية والتبعيض)(٤).

كما يستدل الرسعني باستصحاب الأصل على توجيه القراءة المتواترة كقراءة حمزة فيقول مثلاً: (فإن قيل: ما وجه قراءة حمزة: **(وما لي لا أعبد)** بإسكان الياء، وقراءة الباقين بالفتح؟

قلت: اعلم أن الأصل في ياء المتكلم إذا انكسر ما قبلها: الحركة؛ لأنها بإزاء كاف المخاطب، فكما فتحت الكاف كذلك تفتح الياء)(٥).

ويقول في موضع آخر: (قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف وحفص: «مُتِمُّ» بغير تنوين «نُورِهِ»

---

(١) ينظر: أصول الفقه: محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، ١٩٥٨ م، ص ٦٩٥– ٦٩٦.

(٢) الإغراب في جدل الإعراب، ص ٤٦.

(٣) رموز الكنوز ١/ ٤٦٥.

(٤) رموز الكنوز ٢/ ٦٠٣.

(٥) رموز الكنوز ٦/ ٣٢٣.

بالجر على الإضافة، وقرأ الباقون من العشرة: «مُتِمٌّ» بالتنوين، «نُورَه» بالنصب، وهو الأصل في اسم الفاعل إذا كان للحال أو للاستقبال)[1].

(١) رموز الكنوز ٨/ ١١٥.

المبحث الرابع

التقويم

المطلب الأول: الوضوح والغموض.

لقد سلك الإمام الرسعني في تناوله للمسائل التصريفية في تفسيره منهجاً يغلب عليه الوضوح في كثير من الأحيان، ويعتريه الغموض في بعض الأحيان، والمقصود بالوضوح هنا، هو وضوح العبارات ووضوح الرأي في الاختيار والترجيح، ووضوح النقل عن علماء اللغة والنحو، ووضوح التفصيل في المسائل التصريفية، وغير ذلك من أشكال الوضوح المقصودة والتي سنلقي الضوء عليها من خلال عرض أمثلة لذلك.

عند كلام الرسعني عن القراءات والتوجيه الصرفي لكلمة «يَخَصِّمُون» في قوله تعالى: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾[1] نلحظ وضوحه في عرض كل ما في الكلمة من أوجه القراءات بالإضافة إلى توجيه كل قراءة توجيها صرفيا ينم عن تمكن وبراعة في العرض، كما يظهر وضوحه أيضا في اختياره وترجيحه لقراءة من القراءات بقوله: «وجه القراءة الأولى – وهي أجود القراءات –، ورده لقراءة من القراءات بقوله:» ووجه الثالثة – وهي أردؤها –[2].

وبرغم ذلك فإن الغموض قد اتضح في هذه المسألة أيضا؛ وذلك لأن الرسعني في توجيهه للقراءات الوردة في الكلمة لم يسند أي من التوجيهات إلى أي عالم من علماء اللغة، وكأن هذه التوجيهات من عنده هو رغم أنها في الأصل كلام للنحويين والصرفيين.

وبنفس الطريقة السابقة من الوضوح والغموض عرض كثيرا من المسائل التصريفية، ومثال ذلك ما ذكره عند كلامه على التحريك والتسكين في كلمة «خُطُوَات» في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾[3] حيث يقول: (قُرِئَ «خُطُوَات» بضم الخاء والطاء مهموزاً وغير مهموز، وبفتحهما غير مهموز، وبإسكان الطّاء مع ضَم الخاء وفتحها.

فَمَنْ ضَمَّهما فهو جَمْع خُطْوَة، وهي ما بين القَدَمَيْن، مثل: ظُلْمَةٍ وظُلُمَات، وقُرْبَةٍ وقُرُبَات، وحُجْرَةٍ

(١) يس: ٤٩.

(٢) رموز الكنوز ٦/ ٣٤٦.

(٣) البقرة: ١٦٨.

وحُجُرَات.

ومن قَرَأَهُ بضمَّتَيْن مَهْمُوزا فقال الأخفش: أراه ذهب بهذا مذهب الخطيئة.

وقال أبو حاتم: أرد إشباع الضمة في الواو فانقلبت همزة.

ومن سكّن الطّاء جعله جمع خَطْوة وهي المرة الواحدة من الخَطْو فأبقاها على الأصل.

ومن فتحها جعله جمع خَطْوَة بفتح الخاء مثل: تَمْرة وتَمَرات.

ومن فتح وسكّن الطاء أبقاها على الأصل)[1].

فالملاحظ هنا أن نقوله كلها -غير نقله عن أبي حاتم- جاءت غير واضحة ومبهمة.

ومن الأمثلة على الوضوح في العرض والتفصيل والاختيار ما ذكره الرسعني في مسألة الهمزة بين التحقيق والتخفيف في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ﴾[2]، حيث ذكر ما فيها من قراءات بعبارات واضحة بعيدة عن اللبس مسندا كل قراءة إلى قارئها، ومبينا التوجيه الصرفي لهذه القراءات، وما فيها من لغات لبعض قبائل العرب كبني أسد وقيس وتميم، كما كان الرسعني واضحا في اختياره حيث بين أن كل القراءات الواردة فيها جيدة وأن الهمز وتركه لغتان صحيحتان[3].

وبرغم وضوح الرسعني في كثير من عرضه وتوجيهه للمسائل التصريفية، إلا أن طريقته كانت تتسم بالغموض في بعض الأحيان فلا يفصل في المسألة رغم ما فيها من كلام كثير ومناقشات بين اللغويين، فكان يكتفي بذكر الرأي المختار فقط دون التفصيل، ومثال ذلك ما جاء في مسألة: المصدر الميمي من الثلاثي «غار»، حيث اكتفي الرسعني بذكر المعنى التفسيري لكلمة «مغارات» قوله تعالى: ﴿لَوۡ يَجِدُونَ مَلۡجَـًٔا أَوۡ مَغَٰرَٰتٍ أَوۡ مُدَّخَلٗا لَّوَلَّوۡاْ إِلَيۡهِ وَهُمۡ يَجۡمَحُونَ﴾[4]، فقال: (هو الموضع الذي يغور فيه الإنسان، ومنه: غَارَ الماء[5])[6].

وكما أن الرسعني كان يصرح باختياراته وترجيحاته بصورة واضحة كما ذكرنا، فإن الغموض في الاختيارات كان يغلب على بعض المسائل التي يتعرض لها بالتوجيه التصريفي ومثال ذلك كلامه في

(١) رموز الكنوز (م/٤٣٥).

(٢) الأعراف: ١١١.

(٣) رموز الكنوز (٢/٢١٧).

(٤) التوبة (٥٧).

(٥) انظر: النهاية في غريب الحديث (٣/ ٣٩٣).

(٦) رموز الكنوز (٢/٥١٩).

مسألة: الهاء في كلمة «أمهات» في قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ ﴾[1] حيث نلحظ أنه يذكر الرأي القائل بزيادة الهاء وينسبه إلى الزجاج، ثم يشير إلى الرأي القائل بأصالتها دون ذكر أصحابه، ولعل هذا هو اختيار غير مباشر من الرسعني لرأي الزجاج وهو موافق أيضا لجمهور العلماء الذين يقولون بزيادة الهاء في (أمّهات)، ومنهم المبرّد، وأبو علي الفارسي، والزمخشري، وابن يعيش، والرضي، وكثير من المتأخرين كما ذكرنا في سياق المسألة[2].

(١) النساء: (٢٣).

(٢) رموز الكنوز ١/٤٦٥.

المطلب الثاني: الدقة في النقل:

تُمثّل النقول المختلفة المادة الرئيسية لتفسير الرسعني في كل الجوانب التفسيرية؛ حيث إن المؤلف وجد تراثاً ضخماً من كتب التفسير التي ألفت قبله، لذا تبدو أهمية الكتاب في الجمع والتنسيق، ومناقشة بعض الآراء ومعاضدتها أو تفنيدها، وقد ظهر هذا الأمر جليا في تناوله للمسائل التصريفية، حيث نقل عن علماء البصرة والكوفة، وكذلك عن كثير من المفسرين.

كما أن نقول الرسعني كانت تدور بين النقل باللفظ أحيانا والنقل بالمعنى أحيانا أخرى، والنقل باختصار أحيانا والنقل باستفاضة أحيانا أخرى، ولم يكن الرسعني مجرد ناقل أو راو يسرد الروايات دون دراسة وتمحيص، بل إنه كان يعلق أحياناً، ويبدي رأيه حولها، ويرجح بينها، مورداً أحياناً الأدلة على الرأي الذي اختاره، والأمثلة على ذلك كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر ما قاله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[1]: (واختلف القُرَّاء في «حسنا»، فقرأ حمزة والكسائي «حَسَناً» بفتح الحاء والسين، وقرأ الباقون بضم الحاء وسكون السين)[2].

كما ينقل كلام أبي علي الفارسي بنصه فيقول: (قال أبو علي الفارسي: من قرأ حُسْناً خفيفةً فجائز أن يكون الحُسْنُ لغةً في الحَسَن، وجائزٌ أن يكون الحُسْن مصدراً، كالكُفْر والشُّكْر، وحُذِف المضاف معه، وتقديره: قولوا قولا ذا حُسْن)[3].

وينقل عن الإمام الزجاج بالمعنى فيقول: (وأنكر الزَّجاج هذه القراءة، معلِّلاً أن الأفعل والفُعْلى نحو: الأَحْسَن والحُسْنَى لايكون إلا بالألف واللام، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ﴾[4])[5].

وفي نقوله عن البصريين كثيرا ما يذكر آراء علمائهم بالنص، وأحياناً كثيرة يشير إلى نقولهم دون ذكر أحد من علمائهم فيقول على سبيل المثال: (وقال البصريون)[6](وأصله عند البصريين)[7]، (وهذا قول الخليل وسيبويه والزجَّاج وحُذَّاق البصريين)[8]، (قال بعض البصريين)[9]، (والذي عليه حذاق النحاة من

(١) البقرة: (٨٣).
(٢) رموز الكنوز.
(٣) رموز الكنوز.
(٤) الأنبياء: ١٠١.
(٥) رموز الكنوز (م/٢٦٨).
(٦) رموز الكنوز (٢٠/٥).
(٧) رموز الكنوز (١٤٩/١).
(٨) رموز الكنوز (٦٦٥/١).
(٩) رموز الكنوز (٤٨/٢).

البصريين وغيرهم)[1]، (والقاعدة التي راعيناها في هذا الباب من هذا الكتاب، ما عليه حذّاق البصريين)[2]، (وهذا قول الخليل وسيبويه وسائر البصريين)[3]، (وقال الزجاج: لا يجيز هذا أحد من البصريين، ويجيزه غيرهم.)[4]، (وزعم أهل اللغة من البصريين والكوفيين)[5]، (قال الزجاج: هي عند جميع البصريين رديئة لا وجه لها)[6]، (وعند البصريين)[7]، (قال الزجاج: كل منادى – عند البصريين كلهم – في موضع نصب)[8]، (قال الزجاج: كسر النون شاذ عند البصريين والكوفيين جميعاً)[9]، (هذا مذهب البصريين)[10]، (وقد استوفينا القول في مثل هذا في مواضع، وذكرنا فيه مذهب البصريين والكوفيين)[11].

أما نقوله عن الكوفيين فهي قليلة تكاد لا تذكر إلا في سياق مقارنتها بأقوال البصريين[12]، ولكنه ينقل عن علمائهم كالكسائي[13] والفراء[14]، وثعلب[15]، وابن الأنباري[16]. فنجد نقوله تدور حول

(١) رموز الكنوز (٢/٥٤).

(٢) رموز الكنوز (٢/٢١٣).

(٣) رموز الكنوز (٢/٢٣٣).

(٤) رموز الكنوز (٣/٢٠٢).

(٥) رموز الكنوز (٣/٢٣٥).

(٦) رموز الكنوز (٣/٥٢٩).

(٧) رموز الكنوز (٤/٦٣٤).

(٨) رموز الكنوز (٦/٢١٦).

(٩) رموز الكنوز (٦/٣٩٠).

(١٠) رموز الكنوز (٧/٥).

(١١) رموز الكنوز (٧/٦٢٦).

(١٢) رموز الكنوز (١/٦٣٦)، (٣ / ٩٠)، (٤ / ٢٨)، (٥ / ٢٠)، (٦ / ٥٧٢).

(١٣) غالب نقوله عن الكسائي في القراءات فيقول مثلا: (قرأ الكسائي) وعند ذكر نقوله اللغوية يقول: (قال الكسائي).

(١٤) ينقل الإمام الرسعني عن الفراء نقولاً كثيرة سواء في المسائل التصريفية فيقول مثلا: (وقال الفراء – ويلزم على قول الفرّاء – وذكر الفراء – اختاره الفرَّاء – وهذا قول الفراء – أنكر الفراء – وهذا معنى قول الفراء – وهو ما أجازه الفراء – فإن الفراء قال في كتابه في التصريف – وزعم الفراء – قد أنكر هذه القراءة الفراء، إلى آخر هذه العبارات التي تدل على دقة الرسعني في نقوله حتى عن مخالفيه في الرأي.

(١٥) لم ينقل الرسعني عن ثعلب كثيرا، وغالب نقوله عنه في الأشعار بعبارة (وأنشد ثعلب) وقد ينقل عنه مقترنا بابن الأنباري فبقول: (وروى ابن الأنباري عن ثعلب)، (وأنكر ثعلب وابن الأنباري)، أو منفردا بقوله: (وقال ثعلب)، (واختيار ثعلب) .

(١٦) نقول الرسعني عن ابن الأنباري كثيرة إلى حد ما وتتعدد جوانبها سواء المتعلقة بالتفسير، أو التي تتعلق باللغة أو النحو أو التصريفية، ومن أمثلة عباراته التي تدل على نقوله: (وذكر ابن الأنباري عن ذلك جوابين – جعله ابن الأنباري من باب الرجوع من الغيبة إلى الخطاب – وحكى ابن الأنباري: – وقال ابن الأنباري — وحكى ابن الأنباري عن بعض اللغويين– وهو قول ابن =

مثل: (وهذا اختيار الكسائي، والفرَّاء)[1]، (قال الكسائي والفراء)[2]، (قال الكسائي وثعلب)[3]، (قال الكسائي والأخفش)[4]، (وهذا اختيار الكسائي والفراء)[5]، (وذكر ابن الأنباري عن ذلك جوابين)[6].

وقد يقوي الرسعني اختياراته بحشد كثير من النقول التي توافق اختياره، مثال ذلك ما قاله في مسألة الفعل«حَيَّ» بين الفك والإدغام، حيث قوَّي الرسعني قراءة الإظهار بحشد جمع من العلماء الذين يقرؤون بها وهم: نافع والبزي والقزاز عن عبد الوارث، وأبي بكر عن عاصم، ونصير عن الكسائي وأبي جعفر وخلف في اختياره ويعقوب، فهؤلاء أئمة أعلام جاءت الروايات عنهم بهذا الوجه، مما حدا بالرسعني إلى تجويد القراءة وتحسينها[7].

وكما أن الرسعني كان دقيقا في غالب نقوله عن العلماء وأئمة اللغة، فإن هذ لا يمنع أن تتضح عدم دقته في النقل عند تعرضه لبعض المسائل منها: مسألة: الحذف والإدغام في كلمة «تظاهرون» من قوله تعالى: ﴿تَظَٰهَرُونَ عَلَيۡهِم بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ﴾[8] حيث قال الرسعني: «تظاهرون أصله «تتظاهرون» فأدغمت التاء في الطاء لقرب مخرجها، وقرأ أهل الكوفة «تظاهرون» بالتخفيف، على حذف التاء المدغمة، وهي التاء الأولى عند سيبويه، والثانية عند الكوفيين[9].

والحق أن الرسعني لم يكن دقيقًا في النقل عن سيبويه، حيث يرى أن التاء المحذوفة هي التاء الأولى عند سيبويه، والثانية عند الكوفيين، رغم أن سيبويه يرى أن التاء الثانية هي الأوْلَى بالحذف، يقول سيبويه: «فإن التقت التاءان في تَتَكَلَّمُون وتَتَرَسَّون، فأنت بالخيار، إن شئت أثبتهما، وإن شئت

=

الأنباري والزجاج – وعلى قول ابن الأنباري – وأجاب ابن الأنباري عنه فقال – وهذا القول اختيار ابن الأنباري.

(١) رموز الكنوز (٥٧٢/١).

(٢) رموز الكنوز (٥٤/٢).

(٣) رموز الكنوز (٣٦١/٤).

(٤) رموز الكنوز (٤٤٩/٤).

(٥) رموز الكنوز (٥١٠/٦).

(٦) رموز الكنوز (٧٦/١).

(٧) رموز الكنوز (٤٣٩/٢).

(٨) البقرة: (٨٥).

(٩) رموز الكنوز (م/٢٧٢).

حذفت إحداهما... ثم قال: وإن شئت حذفت التاء الثانية، وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا ﴾[1]، وكانت الثانية أولى بالحذف؛ لأنها هي التي تسكن وتدغم في قوله تعالى: ﴿فَأَدَّرَٰٓءْتُمْ﴾[2]، و﴿وَٱزَّيَّنَتْ ﴾[3])[4]، فسيبويه يقصد أنها كما اعتلت هنا بالإدغام اعتلت بالحذف هناك، أي التاء الثانية.

كما أن الرسعني يمكن أن يختار رأياً في المسألة هو من كلام الإمام الزجاج ولكن الرسعني لا يصرح بذلك، ومثال ذلك ما قاله في مسألة ﴿مُنزَلًا﴾ بين المصدرية والمكانية في قوله تعالى: ﴿ وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِى مُنزَلًا مُّبَارَكًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ ﴾[5]: «وقرأ أبو بكر عن عاصم: (مَـنزِلاً) بفتح الميم وكسر الزاي[6]. فالأول مصدر بمعنى الإنزال، تقول: أنزلته إنزالاً ومنزلاً. والثاني اسم لمكان النزول[7].

وبالرجوع إلى كلام الرسعني في المسألة يتضح أنه يرى أن ﴿مُنزَلًا﴾ بالضم مصدر بمعنى الإنزال، تقول: أنزلته إنزالاً ومنزلاً و«مَنْزِلا» بالفتح اسم لمكان النزول، ولعل هذا هو ما قال به الإمام الزجاج حيث يقول: «تقرأ مُنْزَلاً وَمَنْزِلاً جميعاً، فالمَنْزِل اسم لكل ما نزلتَ فيه، والمُنْزَلَ المصدر بمعنى الإنزال، يَقُول: أَنْزَلْتُه إنْزَالاً وَمُنْزَلاً ويجوز مَنْزَلاً، ولم يقرأ بها- فلا تقرأن بها -. على معنى نزلت نزولاً وَمَنْزَلاً[8]. إلا أن الرسعني لم يصرح بالنقل عن الزجاج ولا غيره في هذه المسألة.

---

(١) القدر: ٤.

(٢) البقرة: ٧٢.

(٣) يونس: ٢٤.

(٤) الكتاب (٤/٤٧٦) بتصرف.

(٥) المؤمنون: ٢٩.

(٦) الحجة للفارسي (٥/ ٢٩٤)، والحجة لابن زنجلة (ص: ٤٨٦)، الحجة لابن خالويه: ٢٥٦، والكشف (٢/ ١٢٨)، والنشر (٢/ (٢/ ٣٢٨)، والإتحاف (ص: ٣١٨)، والسبعة (ص: ٤٤٥). معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١١/٤، معاني القرآن للنحاس ٤٥٤/٤، إعراب القرآن للنحاس ٧٩/٣، معاني القراءات للأزهري ١٨٩/٢.

(٧) رموز الكنوز ١١٦/٥.

(٨) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١١/٤.

المطلب الثالث: التبعية والاستقلال:

يتبع الرسعني في كثير من المسائل رأي الأغلبية أو رأي جمهور العلماء وعلى رأسهم سيبويه والمبرد والزجاج وأبو علي الفارسي في كثير من المسائل التصريفية، وإن كان هذا لا يعني أن الرسعني لم يكن مستقلا في اختياراته وترجيحاته في كثير من المسائل أيضا، فمن خلال دراستي للمسائل التصريفية التي تناولها في كتابه تبين لي أن الرسعني اتبع في غالب اختياراته جمهور النحاة، واستقل برأيه واختياراته في مسائل أخرى، وهذا ما سندلل عليه من خلال الأمثلة التالية:

– في مسألة: لفظ الجلالة «الله» هل هو مرتجل أم مشتق؟ يميل الإمام الرسعني إلي أن لفظ الجلالة«الله» مشتق ويتابع في ذلك رأي جمهور النحويين بقوله: والأكثرون على أن اسم الله مشتق، من أَلَهَ إلهةً، أي عبد»، ويستدل لرأيه بقراءة ابن عباس: (ويذرك وإلاهَتَكَ) أي عبادتك، فقراءة ابن عباس تدل بوضوح على كونه مشتق من أله إذا عبد، كما استدل بأقوال العرب فيما أنشده رؤبة بن الحجاج:

للـــهِ درُّ الغانيـــاتِ المُـــدَّهِ سبَّحْـنَ واسترجعـنَ مـن تألُّـهي

كما يستدل بأن القياس أيضا موافق لهذا الاشتقاق وذلك في قولهم: «أناس» ثم قالوا: «الناس» وأصله «الأناس» فحذفت الهمزة فقيل: «الناس» فكأن الألف واللام في «الله» عوض عن الهمزة المحذوفة[1].

– كما تتضح تبعية الإمام الرسعني للمذهب البصري وعلماء البصرة في مسألة: تسكين الهمزة واختلاسها في «بارئكم»، حيث يذهب إلى ما ذهب إلي الإمام سيبويه وجمهور البصريين على أنه لا يجوز إسكان حركة الإعراب، فأما ما روي عن أبي عمرو فلم يضبطه عنه القراء، وروى عنه سيبويه أنه كان يخف الحركة ويختلسها، وهذا هو الحق[2].

– ومن الأمثلة أيضا على ذلك ما ذكره في مسألة: التشديد والإدغام في كلمة «ميَّت» حيث يتابع رأي البصريين في أن الأصل في كلمة «الميت» هو التشديد، أما التخفيف فهو فرع عليه، لثقل التشديد والكسر[3].

---

(١) الرسعني (م/٤٩).

(٢) الرسعني (م/٢٠٧).

(٣) رموز الكنوز (١/١٤٨).

– وقد يتابع الإمام الرسعني رأي الإمام الفراء إذا وافق القياس واللغة، ومثال ذلك ما جاء عنه في مسألة: جمع «فعيل» على زِنَة «فُعَالَى»، و«فَعْلَى» فذكر قول الفراء بأن أهل نجد أكثر كلامهم «أَسْرى» ثم قال: (وهو أجود الوجهين في العربية؛ وذلك موافق للقياس؛ لأنه بمنزلة قولهم: جَرِيحٌ وجَرْحَى، وصَرِيعٌ وصَرْعى)[1].

– والمتصفح لكلام الإمام الرسعني وتوجيهاته التصريفيه يلحظ أنه كثير النقل بصورة واضحة عن الإمام الزجاج، وكذلك متابعة آرائه والاستشهاد بها على اختياراته وترجيحاته، ومن أمثلة ذلك ما جاء في مسألة: الهاء في كلمة «أمهات»[2]، حيث نلاحظ أنه يذكر الرأي القائل بزيادة الهاء وينسبه إلى الزجاج، ثم يشير إلى الرأي القائل بأصالتها دون ذكر أصحابه، ولعل هذا هو اختيار غير مباشر من الرسعني لرأي الزجاج وهو موافق أيضا لجمهور العلماء الذين يقولون بزيادة الهاء في (أمّهات)، ومنهم المبرّد، وأبو علي الفارسي، والزمخشري، وابن يعيش، والرضي، وكثير من المتأخرين كما ذكرنا في سياق المسألة.

– وكذلك ما جاء في مسألة الهمزة بين التحقيق والتخفيف في قوله: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾[3][4]، فقد ارتضى الرسعني بجميع ما ورد في المسألة من قراءات دون أن يرجح أيا منها واكتفى بقوله (وجميع القراءات التي فيها جيدة) وهو الأقرب، ويبين أن الهمز وتركه لغتان صحيحتان. تقول: أَرْجَأْته وأَرْجَيْتُه، بمعنى: أَخَّرْته إلا أن ترك الهمز أجود رغم أن القراء مولعون به، أما بالنسبة لتحريك الهاء وتسكينها في «أرجه» فإن الرسعني يرى أن التحريك أكثر وأجود ويستشهد بكلام الزجاج الذي يرى أن القراءة بتسكين الهاء لا يعرفها الحذاق.

– وممن كان الإمام الرسعني يتابعهم كثيرا ويستدل برأيهم في اختياراته وترجيحاته الإمام أبو علي الفارسي والإمام الواحدي إذا رافق رأيهم رأي الجمهور، ومثال ذلك ما ذكره في مسألة: التبادل بين فَعَل وفِعَال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا﴾[5] حيث يستدل على رد بعض القراءات بقول أبي علي الفارسي: (قراءة ابن كثير «خِطَاء»، والثانية: مصدر

(١) رموز الكنوز (م/٢٧٣).

(٢) رموز الكنوز ١/٤٦٥.

(٣) الأعراف: ١١١

(٤) الرسعني (٢/٢١٨).

(٥) الإسراء: ٣١.

خَطِئَ؛ إذا تعمد، والمشهور في مصدر خَطِئَ: خِطْأً، كما قرأه الأكثرون، ويذكر قول الواحدي[1]: هو بعيد لا وجه له)[2].

وبرغم أن الإمام الرسعني كان كثيرا ما يتابع جمهور البصريين إلا أنه كان يستقل برأيه في بعض المسائل، ويصرح برأيه المخالف لكثير من النحاة، ومثال ذلك ما ذكره في مسألة: اشتقاق كلمة «الناس» في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[3]، حيث نلحظ أن الإمام الرسعني خالف أكثر النحاة الذين يرون أن «أُناس» أصلها على وزن فُعال، فحذفت منها الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال، فصارت «نَاس» على زنة عَال، ثم دخلت عليها أل فصارت «الناس»، وصرح برأيه في المسألة تصريحا جليا بأن الرأي الأصوب هو أنها مشتقة من النَّوْس، وهو الاضطراب[4].

– ومثال ذلك أيضاً ما ذكره في مسألة: التسكين للتخفيف وتوالي الحركات في قال قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ﴾[5] حيث قرأ جمهور القراء: «أحد عَشر» بفتح العين، والفتح فهو مذهب الجمهور وهو ما ذهب إليه البصريون وعلى رأسهم سيبويه والخليل والنحاس، وردوا الرأي القائل بتسكين العين بحجة الثقل أو لاعتبار الاسمين كاسم واحد، وقالوا: إنما يكون الثقل في الضمة والكسرة، أما اللغة الجيدة فهي فتح العين.

أما الإمام الرسعني فالظاهر من كلامه أنه يخالف رأي البصريين في هذه المسألة حيث يرى جواز تسكين العين ويدلل على ذلك بقراءته على أبي جعفر يزيد بن القعقاع وأبي البقاء والعلة في ذلك كله: طلب الخفة لتوالي الحركات فيما هو في حكم اسم واحد[6].

– كما أن الرسعني برغم متابعته للزجاج في كثير من الآراء والاختيارات إلا أنه كان يخالفه إذا خالف رأي الزجاج الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر، كما جاء في مسألة المضاف إلى ياء المتكلم أو (فتح الياء وكسرها في كلمة «بِمُصْرِخِيَّ»، حيث قرأ جمهور القرّاء: ﴿بِمُصْرِخِىَّ﴾[7] بفتح

(١) الوسيط (٣/ ١٠٦).

(٢) الحجة (٣/ ٥٨).

(٣) البقرة (٨).

(٤) الرسعني (م/٩٥).

(٥) يوسف: (٤).

(٦) رموز الكنوز (٣/٢٧٢).

(٧) إبراهيم: ٢٢.

الياء، وقرأ حمزة: (**بمصرخيّ**) بكسر الياء[١]، ويرى الزجاج[٢]: أن قراءة حمزة عند جميع البصريين رديئة لا وجه لها إلا وجه ضعيف، وهو ما أجازه الفراء[٣] من الكسر على أصل التقاء الساكنين.

والإمام الرسعني لا يرد هذه القراءة؛ لأنها قراءة متواترة، ويخالف ما قاله الزجاج والزمخشري فيها، ويرى أن قراءة الكسر قياس حسن ولكنه يتضاءل أمام الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر الذي تتضاءل إليه القياسات[٤].

- كما تظهر استقلالية الرسعني في رده لقول الزجاج إذا خالف رأي الجمهور، ويتضح ذلك في مسألة: اسم الفاعل من «عذَّر» في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ ٱلۡمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ لِيُؤۡذَنَ لَهُمۡ﴾[٥] حيث يذهب الرسعني إلى ما ذهب إليه جمهور القراء من أن ﴿ٱلۡمُعَذِّرُونَ﴾ بفتح العين وتشديد الذال على أنه اسم فاعل من (عَذَّرَ) مضعف العين، والمَعْنى: المُقَصِّرُونَ بغير عُذْرٍ، ويرد قول الزجاج بجواز كسر العين أو ضمها ويرى أنهما وجهان لم يقرأ بهما[٦].

- وقد تظهر استقلالية الرسعني في رده لبعض القراءات حتى ولو كانت متواترة، ومثال ذلك ما جاء في مسألة: تحقيق الهمز وتركه في كلمة «معايش» من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَۗ قَلِيلٗا مَّا تَشۡكُرُونَ﴾[٧]، حيث إن القُرّاء اتفقوا على ترك الهمز في «معايش»، وروى خارجة عن نافع همزها، وجميع النحويين البصريين يزعمون أن همزها خطأ؛ لذا يقول الرسعني: «فأما ما رواه نافع من «معائش» بالهمز فلا أعرف له وجهاً، إلا أن لفظ هذه الياء التي من نفس الكلمة أُسْكِنَ في معيشة، فصار على لفظ: صحيفة، فحمل الجمع على ذلك، ولا أحب القراءة بذلك[٨].

---

(١) الحجة للفارسي (٥/ ٢٨)، والحجة لابن زنجلة (ص: ٣٧٧)، الحجة لابن خالويه ص ٢٠٣، والكشف (٢/ ٢٦)، والنشر (٢/ ٢٩٨)، وإتحاف فضلاء البشر (ص: ٣٤٢)، والسبعة في القراءات (ص: ٣٦٢)، معاني القراءات للأزهري ٦٢/٢، معجم القراءات ٤٧٣/٤.

(٢) معاني الزجاج (٣/ ١٥٩).

(٣) معاني الفراء (٢/ ٧٦).

(٤) رموز الكنوز (٥٢٩/٣) وما بعدها.

(٥) التوبة: ٩٠.

(٦) رموز الكنوز (٥٧٣/٢-٥٧٤).

(٧) الأعراف: ١٠.

(٨) تفسير الرسعني (٨٥/٢).

- ومن أمثلة رده للقراءات أيضا ما جاء في مسألة: التشديد والتخفيف في «يَخصِّمُون» من قوله تعالى: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾[1] حيث نلحظ أنه يعرض كل ما في المسألة من قراءات ثم يوجه كل قراءة توجيها ينم عن براعة لغوية كبيرة، بل إنه يختار ويرجح بين القراءات فيبين أن قراءة ابن كثير وأبو عمرو وهشام: «يَخَصِّمُون» بفتح الياء والخاء وتشديد الصاد هي أجود القراءات، كما يحكم على قراءة قالون بفتح الياء وسكون الخاء وتشديد الصاد بأنها أردأ القراءات، وهذا كلام مردود عليه؛ لأن كل ما في المسألة من قراءات متواترة ولا يصح وصف أي منها بأنها رديئة[2].

(١) يس: ٤٩.

(٢) رموز الكنوز ٦/ ٣٤٦.

الخاتمة

الخاتمة

الحمدلله الذي بتوفيقه تم هذا العمل، والصلاة والسلام على نبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبعد فسأذكر هنا تلخيص ما توصلت إليه من أبرز النتائج، وهي على النحو الآتي:

١- يعد تفسير رموز الكنوز مرجعا مهما وثريا بالقراءات القرآنية والشواهد الشعرية.

٢- اهتم الرسعني اهتماما واضحا بالقراءات القرآنية، وقد تطرق لها في مواضع كثيرة.

٣- تفسير الرسعني رموز الكنوز له صلة وثيقة باللغة والنحو والتصريف والفقه وعلوم القرآن، فهو كتاب موسوعي حوى الفنون الشرعية واللغوية.

٤- عني تفسيره بذكر أئمة اللغة كالخليل بن أحمد، وسيبويه، وأبو زيد الأنصاري، والكسائي، والمبرد، وابن السراج، والفراء، وأبو عبيدة، والأخفش، والزجاج، وثعلب، وأبو علي الفارسي، وابن جني، الزمخشري، وغيرهم من الأئمة.

٥- اعتمد الرسعني في تأييد أقواله على القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وعلى القراءات والنحو والصرف، كما اعتمد على القياس والإجماع والاستصحاب والاستحسان وغيرها من هذه الأصول.

٦- يذكر آراء البصريين والكوفيين، ويرجح غالبا آراء البصريين، وقد يكتفي أحيانا بذكر الرأيين دون ترجيح.

٧-يعنى بنقل اتفاق العلماء كقوله: واتفقوا على الوقف بالهاء في ﴿يَتَسَنَّهْ﴾[1]، وقوله: واتفق القراء على ترك الهمز في ﴿مَعَٰيِشَ﴾[2]، وقد يعبر بلفظ «كل» مريدا به الاتفاق، نحو قوله: وكلهم شدد ما لم يمت، وذلك عند مناقشته تشديد الياء وتخفيفها في قوله تعالى: ﴿وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾[3].

٨- يسهب أحيانا في المسألة ويطيل فيها النفس، ويختصر أحيانا أخرى.

٩- يسوق قول كثير من العلماء في المعنى الواحد، وهذه سمة فيه وفي علماء عصره ومن سبقهم كالطبري والقرطبي.

١٠- يلاحظ أن الرسعني لا يتعصب لأي مذهب، بل ينقل عن البصريين والكوفيين وغيرهم من

---

(١) البقرة: ٢٥٩.

(٢) الأعراف: ١٠.

(٣) آل عمران: ٢٧.

متأخري النحاة بحسب مايراه موافقا لما يقوله.

١١- تعد الدقة في النقل من مزايا هذا التفسير، حيث إنك تلحظ بوضوح ما مدى دقته عن النحاة، وغالبا ما ينقل عنهم بالنص.

١٢- ومن المآخذ على الرسعني غموض رأيه في بعض المسائل، إذ يذكر الرأي والرأيين أو أكثر ثم لا تراه يرجح أو يوفق بينها.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

الفهارس الفنية

وهي:

أولاً: فهرس الآيات القرآنية .

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية .

ثالثاً: فهرس الأعلام .

رابعاً: فهرس الأبيات الشعرية .

خامساً: فهرس المعاني والغريب .

سادساً: ثبت المصادر والمراجع

سابعاً: فهرس الموضوعات .

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾	٨	١٠٠، ٢٣٢
﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾	٣٦	١٣٧، ١٣٨، ٢٠٢
﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾	٥٤	٦٤، ١٥٣، ٢٠٢
﴿ وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾	٥٨	١٥٨
﴿ وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾	٥٨	١٥٨، ١٥٩
﴿ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ﴾	٦٠	١٠١
﴿ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا ﴾	٧٠	١٦٦
﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَْٔتُمْ فِيهَا ﴾	٧٢	١٦٣، ٢٠٥، ٢٢٩
﴿ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾	٨٣	٢١، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢١٧، ٢٢٦
﴿ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ ﴾	٨٥	١٦٥، ٢٠١، ٢٠٣، ١٠٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢٨
﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴾	١٢٨	٨٧
﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ ﴾	١٢٩	٦٦
﴿ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾	١٥٩	١٣٩، ١٤٠، ٢٣٦
﴿ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ﴾	١٦٨	١٠٩، ٢٢٣

﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾	٢٥٩	٢٠٤
﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖ﴾	٢٨٠	١١٢، ٢٠٥
سورة آل عمران		
﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾	١-٢	١٧٤
﴿وَٱلۡقَنَٰطِيرِ ٱلۡمُقَنطَرَةِ﴾	١٤	١٨١، ١٨٣
﴿وَٱلۡخَيۡلِ ٱلۡمُسَوَّمَةِ﴾	١٤	١٨٤، ١٩٥
﴿وَرِضۡوَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِ﴾	١٥	١٨٧
﴿فَٱغۡفِرۡ لَنَا﴾	١٦	١٥٩
﴿قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِ﴾	١٨	١٩٤
﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾	٢٦	١٨٢
﴿وَتُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَتُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ﴾	٢٧	٢٣٦
﴿مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾	٢٨	١٩٥
﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَلَيۡسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيۡءٍ﴾	٢٨	١٩٦
﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗ﴾	٢٨	٢٤، ٢٠٥
﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٖ﴾	٣٧	١٨٠
﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيۡهَا زَكَرِيَّا ٱلۡمِحۡرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزۡقٗا﴾	٣٧	١٨٣، ١٩٦
﴿مُصَدِّقَۢا بِكَلِمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ﴾	٣٩	١٩٧
لَكُم بَعۡضَ ٱلَّذِي حُرِّمَ عَلَيۡكُمۡ﴾	٥٠	١٨٧
﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾	٥٤	١٧٨
﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾	٥٩	١٨٠
﴿فَقُلۡ تَعَالَوۡاْ﴾	٦١	١٨٢، ١٩٤

﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ ﴾	٦٦	٦٩
﴿وَإِنَّ مِنۡهُمۡ لَفَرِيقٗا يَلۡوُۥنَ أَلۡسِنَتَهُم بِٱلۡكِتَٰبِ ﴾	٧٨	١٨٢
﴿وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ ﴾	٧٩	١٨٥
﴿فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓ ﴾	٩١	١٨٠، ١٨٢
﴿ قَالَ لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَ ﴾	٩٢	١٨٦
﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾	٩٧	٤٧
﴿تَبۡغُونَهَا عِوَجٗا ﴾	٩٩	١٨٦
﴿ لِيَقۡطَعَ طَرَفٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡ يَكۡبِتَهُمۡ فَيَنقَلِبُواْ خَآئِبِينَ ﴾	١٢٧	١٧٩
﴿إِنَّمَا ٱسۡتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ بِبَعۡضِ مَا كَسَبُواْ ﴾	١٥٥	١٣٨
﴿وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ ﴾	١٥٩	١٨٧
سورة النساء		
﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ﴾	١	١٨٨
﴿ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ ﴾	٣	١٨٨
﴿ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ قِيَٰمٗا ﴾	٥	١٩٥
﴿وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾	١١	٢١٧
﴿ وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَ ﴾	٢٢	١٩١
﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُمۡ وَعَمَّٰتُكُمۡ وَخَٰلَٰتُكُمۡ ﴾	٢٣	١٢٢، ٢٢٥
﴿وَنُدۡخِلۡكُم مُّدۡخَلٗا كَرِيمٗا ﴾	٣١	١٨٩
﴿وَلَا يُظۡلَمُونَ فَتِيلًا ﴾	٤٩	١٩٧

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾	٨٣	١٨١
﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	٩٠	١٩٧
﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا﴾	٩٢	١٢٧
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾	٩٧	١٦٦
﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾	١٦٣	١٨٩
﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾	١٦٤	١٨٦
سورة الأنعام		
﴿وَلِيَكُونَ مِنَ﴾	٥٧	١٨٢
﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾	٩٠	١٣٩، ١٤٠
﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾	١٣٧	١٩١
﴿أَن تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا﴾	١٥٦	١٨١
سورة الأعراف		
﴿وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾	٢	١٩٩
﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾	١٠	١١٥، ٢٣٣، ٢٣٦
﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ﴾	١١	١٨٠
﴿فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ﴾	١٢	١٩٨
﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾	٤٠	١٩٠
﴿جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾	٤٣	١٨٥
﴿أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ﴾	٤٩	١٩٨
﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾	٥٤	١٧٩
﴿فَعَقَرُواْ ٱلنَّاقَةَ﴾	٧٧	١٩٨

﴿إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾	٨٢	١٠١
﴿قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾	١١١	٧٦، ٢٠٠، ٢٢٤، ٢٣١
﴿قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾	١١٣	١٨٩
﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ﴾	١٣٢	١٩٣
﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ﴾	١٣٣	١٨٣، ١٩٥
﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾	١٣٧	٢٢
﴿فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾	١٧٥	١٨٤
﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾	١٨٠	١٤٢
﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾	١٨٢	١٧٨، ١٨٣
سورة الأنفال		
﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾	٧	١٨٣
﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾	٤٢	١٦٨، ٢٠٥
سورة التوبة		
﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾	٣٧	١٨٤
﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَـًٔا أَوْ مَغَٰرَٰتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَّوَلَّوْاْ إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾	٥٧	٢٦، ٢٨، ٢٢٤
﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾	٨٠	١٥٩
﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ﴾	٩٠	٣١، ٢٠٦، ٢٣٣
﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ﴾	١٠٦	٧٨
سورة يونس		
﴿وَٱزَّيَّنَتْ﴾	٢٤	١٦٧، ٢٢٩

﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ﴾	٦١	١٨١
﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ائْتُونِي بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ﴾	٧٩	١٨١
سورة هود		
﴿قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾	٤٠	١٨٥
﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِيهَا وَمُرْسَاهَا﴾	٤١	٣٩، ٤٧
﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾	٦٧	١٥٩
﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾	٧٨	١٥٩
﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ اللَّيْلِ﴾	١١٤	١٨٦
سورة يوسف		
﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾	٤	٤٩، ١١٩، ٢٠٧، ٢٣٢
﴿مالك لاتأمنا﴾	١١	٦٨
﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾	١٦	١٩٠، ١٩٩
﴿وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِن دُبُرٍ﴾	٢٥	١٩٠
﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾	٣٠	١٥٨
﴿لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾	٣٥	١٩٩
﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾	٤٣	١٧٩
سورة الرعد		
﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾	٩	١٧٠
﴿أم هَل يَسْتَوِي الظُّلُمَات﴾	١٦	١٥٨
﴿وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ﴾	٣١	١٧٨
﴿مِن وَاقٍ﴾	٣٤	١٧٤
سورة إبراهيم		

﴿مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾	٢٢	١٢، ٢٣٢
﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾	٣١	١٩٨
سورة الحِجر		
﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾	٢	١٩٨
﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾	٢٦	١٤٠، ٢٠٤
﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾	٥٤	٥٦
سورة النحل		
﴿إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾	٥١	١٨٥
﴿وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا﴾	٥٢	١٩٤
﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ أَثَٰثًا﴾	٨٠	١٧٨
﴿لِسَانُ الَّذِي يَلْحَدُونَ﴾	١٠٣	١٤٢
سورة الإسراء		
﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا﴾	٣١	١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ٢٣١
﴿مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾	٨٠	١٨٩
سورة الكهف		
﴿مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ﴾	٣١	١٨٧
﴿أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا﴾	٥٥	١٧٨
﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾	٧٧	١٤٦
﴿قَالُوا۟ يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾	٩٤	٧٢، ٧٣، ٧٤
سورة مريم		
﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾	٦٥	٩٨
سورة الأنبياء		

﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ﴾	٩٦	٧٣
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ ﴾	١٠١	١٩، ٢٣، ١٩٦، ٢٠٩، ٢٢٦
سورة الحج		
﴿وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ بِظُلۡمٖ﴾	٢٥	١٤٣، ١٤٥
﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٖ جَعَلۡنَا مَنسَكًا ﴾	٣٤	٢١٨
سورة المؤمنون		
﴿ وَقُل رَّبِّ أَنزِلۡنِي مُنزَلٗا مُّبَارَكٗا وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡمُنزِلِينَ ﴾	٢٩	٣٨، ٣٩، ٢٢٩
﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾	٣٦	٦٠
سورة الفرقان		
﴿ لِّنُحۡيِيَ بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗا وَنُسۡقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقۡنَآ أَنۡعَٰمٗا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرٗا ﴾	٤٩	١٢٩
﴿وَهَٰذَا مِلۡحٌ أُجَاجٞ﴾	٥٣	٧٤
سورة النمل		
﴿قَبۡلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾	٣٩	٤٧
سورة القصص		
﴿ فَخَسَفۡنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلۡأَرۡضَ فَمَا كَانَ لَهُۥ مِن فِئَةٖ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُنتَصِرِينَ ﴾	٨١	١٨٨، ٢١٦، ٢٢٠
سورة العنكبوت		
﴿ وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ حُسۡنٗا ﴾	٨	٢٠
﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهۡلَكَ﴾	٣٣	١٩٧
﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَ لَهِيَ ٱلۡحَيَوَانُۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾	٦٤	١٣٢، ٢٠٢
سورة الروم		

﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾	٤	١٩٠
﴿فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ وَحِينَ تُصۡبِحُونَ﴾	١٧	١٩٣
سورة الأحزاب		
﴿تُرۡجِي مَنۡ تَشَآءُ مِنۡهُنَّ﴾	٥١	٧٨
سورة سبأ		
﴿لَقَدۡ كَانَ لِسَبَإٖ فِي مَسۡكَنِهِمۡ ءَايَةٞ﴾	١٥	٢١٨
﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾	٣٣	١٩٧
سورة فاطر		
﴿وَهَٰذَا مِلۡحٌ أُجَاجٞ﴾	١٢	٧٤
سورة يس		
﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾	١-٢	١٧٣، ١٧٥
﴿وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ﴾	٣٩	١٨٤
﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ تَأۡخُذُهُمۡ وَهُمۡ يَخِصِّمُونَ﴾	٤٩	٣٣، ١٥١، ١٥٢، ١٥٤، ٢٠١، ٢٢٣، ٢٣٤
﴿إِنَّ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ ٱلۡيَوۡمَ فِي شُغُلٖ فَٰكِهُونَ﴾	٥٥	٤٣، ٤٤
سورة الصافات		
﴿إِلَّا مَنۡ خَطِفَ ٱلۡخَطۡفَةَ فَأَتۡبَعَهُۥ شِهَابٞ ثَاقِبٞ﴾	١٠	١٨٤
سورة ص		
﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٖ﴾	٣	١٠٤
﴿وَلِيَ نَعۡجَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾	٢٣	١٨٥
سورة الزمر		
﴿أَن تَقُولَ نَفۡسٞ يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ﴾	٥٦	٥٤

﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ ﴾	٦٦	٢٢٠
سورة فصلت		
﴿أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ ﴾	٢٩	٨٧
﴿إِنَّ الَّذِينَ يَلْحَدُونَ﴾	٤٠	١٤٢
سورة الدخان		
﴿وَنَعْمَةٍ كانُوا فِيها فاكِهِينَ﴾	٢٧	٤٤
﴿ إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾	٥١	٤٦
سورة الدخان		
﴿يَغْفِرْ لَكُم﴾	٣١	١٥٩
سورة الحجرات		
﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ﴾	١٤	١٥٨
سورة الطور		
﴿فاكِهِينَ بِما آتاهُمْ رَبُّهُمْ﴾	١٨	٤٤
﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ وَإِدۡبَرَ ٱلنُّجُومِ ﴾	٤٩	١٩١
سورة النجم		
﴿ أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّتَ وَٱلۡعُزَّىٰ ﴾	١٩	١٠٣
سورة القمر		
﴿ إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾	٤٩	١٩٣
سورة الرحمن		
﴿فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ﴾	٧٠	٢٢
﴿ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفۡرَفٍ خُضۡرٍ وَعَبۡقَرِيٍّ حِسَانٍ ﴾	٧٦	٨٣، ٨٤، ٨٦، ١٩٦
سورة الصف		
﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾	١٢	١٥٩
سورة المنافقون		

﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾	٤	١٣٥، ١٣٦
سورة القلم		
﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾	١	١٧٣، ١٧٥
سورة الحاقة		
﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾	٢٨-٢٩	١٣٩
سورة نوح		
﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾	١٧	٣٨
سورة القيامة		
﴿يَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ﴾	١٠	٤٠، ٤٢
﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾	٢٦	١٧٠
سورة المرسلات		
﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾	١١	١٥٦
﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾	٣٣	٨٠، ٨١
سورة المطففين		
﴿وَإِذَا انْقَلَبُوا إِلى أَهْلِهِمُ انْقَلَبُوا فَكِهِينَ﴾	٣١	٤٤
سورة الليل		
﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾	٣	٨٦
سورة القدر		
﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾	١	١٧٩
﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾	٤	٢٢٩
سورة القارعة		
﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ﴾	١٠	١٣٩

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	الصفحة

سيغنيني الله عنكم ٢٠٦
لا تَحْلِفُوا بآبَائِكُمْ ٢١٦

ثالثاً: فهرس الأعلام

العَـلَم	الصفحة
أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود المصري	٢١٥
الحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن فهم البغدادي	٣٥
عاصم بن أبي الصباح الجحدري الضري	٨٤
محمد بن المستنير بن أحمد البصري، المعروف بقطرب	١٤
محمد بن سلام بن عبيد الله الجمحي	٣٥
هشام بن معاوية الضرير الكوفي	١٦٥

رابعاً: فهرس الأبيات الشعرية

الصَّدْر	العَجُز	الصفحة
أَرْنَا إِدَاوَةَ عبد الله نَمْلَؤُها	مِنْ ماء زَمزَم إنَّ القومَ قد ظَمِئُوا	٨٨
سيروا بني العمِّ فالأهوازُ مَنْزِلُكم	ونَهْرُ تيرى فلا تَعْرِفْكُمُ العرب	٦٧
يا ربّ ماء صرىّ وردته	سبيله خائف جديب	٤٧
تقولُ ابْنَتِي لما رأَتْنِي شَاحِبًا	كأنّك فينا يا أباتَ غَرِيبُ	٥٢
ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم	بهن فلولٌ من قراع الكتائب	١٩١
عَبْدٌ يُنَادِيهِمْ بهَالٍ وَهَبي	أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبي	١٢٢
تَزُورُونَهَا وَلا أَزُورُ نِسَاءَكُمْ	أَلْهفَ لأَوْلادِ الإماء الحَوَاطِبِ	٥٥
كِلِينِي لهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصبِ	وَلَيلٍ أُقاسِيه بَطيءِ الكَوَاكِبِ	٥٢
يومَ ترى النفوسُ ما أَعَدَّتِ	في سَعْيِ دُنْيا طالَ ما قَدْ مَدَّتِ	٢٢، ٢٣
يُطَاعِنُ قُبْلَ الخَيْلِ وهو أَمامَها	وَيطعنُ عَنْ أَدْبَارِها إِنْ تَوَلَّتِ	١٩١
لَيْسَتْ بِسَنْهَاءَ وَلَا رُجَّبِيَّةٍ	ولكن عرايا في السنين الجوائحِ	١٤٠
إنا بنو عمكم لا أن نُباعلكم	ولا نصالحكم إلا على ناح	١١٣
قَدْنِيَ من نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي	ليسَ الإمامُ بالشَّحيحِ الملحِدِ	١٤٤
إلى الحولِ ثم اسمُ السلامِ عليكما	وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِلاً فَقَد اعْتَذَرْ	٢٠٦
وكُنَّا حَسِبْناهم فَوارِسَ كَهْمسٍ	حَيُوا بعد ما ماتُوا من الدَّهْر أَعْصُرا	١٧١
يا تَيْمُ تَيْمَ عَديٍّ لا أبا لكُمُ	لا يلقينَّكُم في سوْأةٍ عُمَرُ	٤٩، ٢٠٧
أَبلِغِ النُّعمَانَ عَنِّي مَأْلُكًا	أَنَّهُ قَدْ طَال حَبسِي وانْتِظَارِي	١١٣، ١٩٠
رُحتِ وفي رِجليكِ ما فيهما	وقد بَدَا هَنْكِ من المِئْزَرِ	٦٦، ٦٧
وناس من سراة بني سليم	وناس من بني سعد بن بكر	١٠١
فهذا أوانُ العُرْضِ حيٌّ ذُبَابُه	زنابيرُهُ والأَزْرَقُ المُتلَمِّسُ	١٦٨
كأنَّ ريحَ دَبِراتٍ خَمْسِ	وظَرَبَانٌ بينهن يَفْسِي	١٢٩
لَوْ أَن يَأْجُوج ومَأْجُوجَ مَعَا	وعادَ عَادوا واسْتَجَاشُوا تُبَّعَا	٧٣، ٧٥
تَذَكَّرَ أياماً مَضَيْنَ من الصِّبَا	وهيهاتَ هَيْهَاتاً إليكَ رُجُوعُهَا	٦٠

وَقَدْ تَخِذَتْ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا	نسيفًا كَأُفْحوصِ القَطاةِ المطرَّق	١٤٧، ١٤٩
واللـهُ أسْمـاكَ سُمـَى مُباركـا	آثـرَكَ اللـهُ بـه إيثَارَكـا	٩٢
يَا رَبّ يا رَبَّاهُ إيَّاكَ أسَلْ	عَفْرَاءَ يا رَبَّاهُ مِنْ قَبْلِ الأجَلْ	٥٥
خليلي إنْ أمُّ الحكيم تَحملت	وأَخْلت لخيمات الْعُذَيب ظلالها	١١٣
وَإِنَّ المَوْتَ يَأْخُذُ كُلَّ حَيٍّ	بلا شَكٍّ وَإِنْ أَمْشَى وَعَالا	١٨٨
فأيْهَاتَ أيْهَاتَ العقيقُ وأهلُهُ	وأيْهَاتَ خِلٌّ بالعَقيقِ نُوَاصِلُه	٦٠
رسم دار وقفت في طلله	كدت أقضي الغداة من جلله	٤٨
وكل أناس سوف تدخل بينهم	دُوَيْهِيةٌ تَصْفرُّ منها الأنامل	١٠٢
إذا كان بعض الناس سيفاً لدولة	ففي الناس بوقات لها وطبول	٢٨، ٢٩
أبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أحْشاءَ قَلْبِهِ	خُفُوقًا ورَفْضاتُ الهَوَى في المَفاصِلِ	١١١
فاليوم أشرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ	إثما من الله ولا وَاغِلِ	٦٦، ٦٧، ١٢٠
ما هاج حسّان رسوم المقام	ومظعن الحيّ ومبنى الخيام	٤٨
يا أبتا لم تَرُم عندنا	فَإنَّا بخيرٍ إذا لم تُرَم	٤٩، ٢٠٧
عَيُّوا بأمرِهِمُ كما	عَيَّتْ ببيضَتِها الحمامَهْ	١٦٩
وهل أَنْتُم إلا ظَرَابِيُّ مَذحِجٍ	تَفاسَى وتَسْتَنشِي بآنفِها الطُّخْمِ	١٣١
عفت الدّيـــار محلّهـــا فمقامهـــا	بمنى تأبد غولها فرجامها	٤٧
***	ليوم روع أو فَعالِ مَكْرُم	١١٤
مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ	شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بالْمِيْسَمِ	٦١
إن المنايا يطَّلِعـ	ـن على الأُناس الأمنينا	١٠٢
فظلت لدى البيت العتيق أخيله	ومطواي مشتاقان له أرقان	١٣
أُناس لا يَمَلُّون المنايا	إذا دارت رَحَى الحرب الزَبُون	١٠٠
بُثَينُ، الْزَمِي لا، إنَّ لا إنْ لَزِمْتِهِ	على كَثرةِ الواشينَ أَيُّ مَعُونِ	١١٢، ١١٣
لاه ابن عمّك لا أفضلت في حسب	عني ولا أنت ديّاني فتخزوني	٩٧
أبالموتِ الذي لا بُدَّ أني	مُلاقٍ لا أباكِ تُخَوِّفيني	٥٦

تَراهُ كالثُّغَامِ يُعَلُّ مِسْكاً	يَسُوءُ الفالِياتِ إِذَا فَلَيْنِي	٥٧، ٥٨
للهِ درُّ الغانياتِ المُدَّهِ	سبَّحْنَ واسترجعنَ من تألُّهي	٩٦، ٩٩، ٢٣٠
ماضٍ إذا ما همَّ بالمُضِيِّ	قال لها هلْ لكِ يا تافِيِّ	١٣
رميْتيه فأصْمَيْتِ	فما أخطأتِ الرَّمْيَه	١٣، ٢١٣

خامساً: فهرس المعاني والغريب

المعنى والغريب	الصفحة
أدْل	١١٠
أجْر	١١٠
الاختلاس	٦٤
استنشأت	٧٢
حضاجر	٨٤
دَبِرات	١٢٩
الرَّدْف	٣٦
الصّرى	٤٧
ظَرِبَانٌ	١٢٩
عَلْقَاة	٦٢
القَلْس	٨٠

سادساً: ثبت المصادر والمراجع:

١- **أبو الطيب المتنبي وما له وما عليه**، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: مكتبة الحسين التجارية – القاهرة

٢- **الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم**، د. محمد بن عبدالله السيف، دار التدمرية، الطبعة الأولى ١٤٢٩-٢٠٠٨.

٣- **أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجا**: عبد الرازق بن حمودة القادوسي، رسالة دكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم- قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة حلوان، عام النشر: ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.

٤- **أثر الهمز في اللهجات العربية في كتب غريب الحديث الشريف** – دراسة تحليلية (بحث مستل لطالب الدكتواره (صباح علي سليمان)، بإشراف د. تحسين عبد الرضا الوزان- جامعة بغداد – كلية التربية – قسم اللغة العربية.

٥- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٦- **أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري**، لنوري حامد المسلاتي، دار ابن حزم، ١٤٣١-٢٠١٠.

٧- **الأشباه والنظائر في النحو العربي**، للسيوطي (ت٩١١) تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦-١٩٨٥.

٨- **اشتقاق أسماء الله**، للزجاجي، تحقيق د. عبدالحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٦-١٩٨٦.

٩- **إصلاح الخلل الواقع في الجمل**، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق د.حمزة عبدالله النشرتي. دار الكتب العلمية ١٤٢٤-٢٠٠٣.

١٠- **الأصول في النحو**، لابن السراج (ت٣١٦) تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ١٤٢٠-١٩٩٩.

١١- **إعراب الألفية** المسمى تمرين الطلاب في صناعة الإعراب، للشيخ خالد بن عبدالله

الأزهري(٩٠٥)، تحقيق عبدالله بن عبدالقادر المعلمي، دار ابن حزم، ١٤٣١-٢٠١٠.

١٢- **إعراب القراءات الشواذ**، للعكبري، ت: محمد السيد أحمد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧-١٩٩٦.

١٣- **إعراب القرآن العظيم**، للشيخ زكريا الأنصاري(ت٩٦٢)، تحقيق د.موسى علي مسعود، دار النشر للجامعات، ١٤٣١-٢٠١٠.

١٤- **إعراب القرآن**، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤٢١.

١٥- **إعراب القرآن**، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس(ت٣٣٨)، تحقيق د.زهير غازي زاهد، مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧-١٩٧٧.

١٦- **الأعلام**، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السابعة عشرة، ٢٠٠٧.

١٧- **الإغفال**، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي(ت٣٧٧)، تحقيق د. عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، ١٤٢٤-٢٠٠٣.

١٨- **الأفعال**، لابن القوطية(ت٣٦٧)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٤-٢٠٠٣.

١٩- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م،

٢٠- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البركات بن الأنباري (ت٥٧٧)، ومعه الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية بيروت، ١٤١٨-١٩٩٧.

٢١- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي — بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ

٢٢- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لابن هشام الأنصاري، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، الكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٨.

٢٣- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق د. طارق الجنابي، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٢٨-٢٠٠٧.

٢٤- **إيضاح شواهد الإيضاح**، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (المتوفى: ق ٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م

٢٥- **الإيضاح**، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي(ت٣٧٧)، تحقيق د. كاظم المرجان، ويليه، رسالة الإفصاح ببعض ماجاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة(ت٥٣٨)، تحقيق د. حاتم الضامن، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٢٩-٢٠٠٨.

٢٦- **بدائع الفوائد**، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٢٧- **البلغة في تاريخ أئمة اللغة**، للفيروزآبادي، تحقيق بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٢-٢٠٠١.

٢٨- **تاج العروس من جواهر القاموس**، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)،المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

٢٩- **تاريخ الإسلام**، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت٧٤٨).

٣٠- **التبيان في تصريف الأسماء**، تأليف أ.د.أحمد حسن كحيل، دار أصداء المجتمع، الطبعة التاسعة ١٤٣٢-٢٠١١.

٣١- **التبيين عن مذاهب النحويين والبصريين**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، طبعة مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤٢١-٢٠٠٠.

٣٢- **التحرير والتنوير** «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، الناشر : الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ.

٣٣- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥)، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤١٨-١٩٩٧.

٣٤- **التصريح على التوضيح**، للشيخ خالد الأزهري، وبهامشه حاشية الشيخ يس الحمصي، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، وراجعه إسماعيل عبدالجواد عبدالغني، المكتبة التوفيقية.

٣٥- **تصريف الأسماء الأفعال**، تأليف د. فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الثالثة المجددة ١٤١٩-١٩٩٨.

٣٦- **التعليقة على كتاب سيبويه**، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي(ت٣٧٧)، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى ١٤١٠-١٩٩٠.

٣٧- **تفسير أسماء الله**، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق أحمد الدقاق، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية ١٣٩٥-١٩٧٥.

٣٨- **التكملة**، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي(ت٣٧٧)، تحقيق د.كاظم المرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٩-١٩٩٩.

٣٩- **تهذيب اللغة**، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري(ت ٣٧٠)، إشراف محمد عوض مرعب وتعليق عمر سلامي وعبدالكريم حامد، تقديم أ.فاطمة محمد أصلان، دار إحياء التراث العربي الطبعة الأولى ١٤٢١-٢٠٠١.

٤٠- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، الناشر : دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٤١- **التيسير في القراءات السبع**، لأبي عمرو الداني، ت: أ.د.حاتم الضامن، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٣٢-٢٠١١.

٤٢- **الجدول في إعراب القرآن الكريم**، محمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)، الناشر: دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ.

٤٣- **الجمل في النحو**، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤١٧-١٩٩٦.

٤٤- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، ١٤٣١-٢٠١٠.

٤٥- **حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي**، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (المتوفى: ١٠٦٩هـ)، دار النشر: دار صادر — بيروت-

٤٦- **حاشية الصبان على شرح الأشموني علو ألفية ابن مالك**، ومعه شرح الشواهد للعيني،

تحقيق عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت صيدا، الطبعة الأولى ١٤٢٥-٢٠٠٤

٤٧- **الحجة في القراءات السبع**، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، - جامعة الكويت، الناشر: دار الشروق – بيروت- الطبعة: الرابعة، ١٤٠١.

٤٨- **الحجة في القراءات السبع**، لابن خالويه، ت: عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، الطبعة الثالثة ١٣٩٩-١٩٧٩.

٤٩- **الحجة للقراء السبعة**، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، المحقق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

٥٠- **حذف العلامة الإعرابية بين الرواية الشفوية والنظام الكتابي**، لإسماعيل محمود القيام، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (٨)، العدد(٢) (جمادى الأولى ١٤٣٣ هـ / نيسان ٢٠١٢م).

٥١- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبدالقادر البغدادي، تحقيق عبدالسلام هارون، الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨-١٩٩٧.

٥٢- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي، ت: محمد نبيل طريفي-إميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية بيروت.

٥٣- **الخصائص اللغوية للفظ الجلالة**، أ.د. محمد إبراهيم محمد عبدالله، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى ١٤٣٥-٢٠١٤.

٥٤- **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية.

٥٥- **الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم**، د. فريد بن عبدالعزيز الزامل السليم، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٢٧.

٥٦- **دارسات لأسلوب القرآن الكريم**، تأليف محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث القاهرة، ١٤٢٥-٢٠٠٤.

٥٧- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم- دمشق.

٥٨- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، للسمين الحلبي، تحقيق علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٤-١٩٩٤.

٥٩- **درة الغواص في أوهام الخواص**، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (المتوفى: ٥١٦هـ)، المحقق: عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨هـ،

٦٠- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي، عالم الكتب ١٤٢١-٢٠٠١.

٦١- **دقائق التصريف**، لأبي القاسم محمد بن سعيد المؤدب(ت٣٣٨)، تحقيق أ.د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، الطبعة الأولى ١٤٢٥-٢٠٠٤.

٦٢- **ديوان امرئ القيس**، ت: عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية ٢٠٠٤.

٦٣- **الذيل على طبقات الحنابلة**، لعبدالرحمن بن رجب الحنبلي(ت٧٩٥)، دار المعرفة، بيروت.

٦٤- **الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**، مازن مبارك، دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤١٦-١٩٩٥.

٦٥- **رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز**، للإمام عبدالرازق بن رزق الله الرسعني الحنبلي، (ت٦٦١)، تحقيق أ.د. عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، مكتبة الأسدي بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

٦٦- **السبعة في القراءات**، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ

٦٧- **سير أعلام النبلاء**، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت٧٤٨)، مؤسسة الرسالة، تحقيق شعيب الأرناؤوط.

٦٨- **السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**، دراسة وتحقيق د.عبدالمنعم فائز، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠٣-١٩٨٣.

٦٩- **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، أبو عبدالله بدرالدين محمد بن محمد بن مالك، محمد باسل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠-٢٠٠٠.

٧٠- **شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر**، لأبي الفارسي، تحقيق د.

حسن هنداوي، دار القلم ودار العلوم والثقافة، الطبعة الأولى ١٤٠٧-١٩٨٧.

٧١- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٧٢- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث.

٧٣- **شرح الألفية للحسن بن قاسم المرادي**، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار مكتبة المعارف، بيروت لبنان،١٤٢٨-٢٠٠٧.

٧٤- **شرح التسهيل المسمى تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لمحمد بن عبدالله ابن مالك، تحقيق محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٢-٢٠٠١.

٧٥- **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٧٦- **شرح الجمل في النحو**، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. خليل عبدالقادر عيسى، دار ابن حزم والدار العثمانية، الطبعة العاشرة ١٤٣٢-٢٠٠١.

٧٧- **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق طهران، ١٣٩٨-١٩٧٨.

٧٨- **شرح العقيدة الواسطية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، شرح محمد خليل هراس، تحقيق ياسين بن علي الحوشبي، مكتبة الإمام الوادعي بصنعاء، الطبعة الأولى ١٤٣٥-٢٠١٤.

٧٩- **شرح الكافية الشافية**، لابن مالك، تحقيق د.عبد المنعم أحمد هريدي.

٨٠- **شرح اللمع**، لابن جني، لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني النحوي(ت٤٤٢)، دار الحرم للتراث، الطبعة الأولى ٢٠١٠.

٨١- **شرح اللمع**، لأبي القاسم عبدالواحد بن علي ابن برهان العكبري(ت٤٥٦)، تحقيق د. فايز فارس، السلسلة التراثية، الطبعة الأولى الكويت، ١٤٠٤-١٩٨٤.

٨٢- **شرح المفصل**، للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان- الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١.

٨٣- **شرح المفصل**، لموفق الدين بن يعيش النحوي(ت٦٤٣)، عالم الكتب بيروت.

٨٤- **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، للأستاذ أبي علي عمر بن محمد الشلوبين، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي، الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٤-١٩٩٤.

٨٥- **شرح المكودي لألفية ابن مالك**، لأبي زيد المكودي، تحقيق د.عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٢-٢٠٠١.

٨٦- **شرح الملوكي في التصريف**، لابن يعيش، تحقيق د.فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٣-١٩٧٣.

٨٧- **شرح النظام على الشافية**، لنظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري(ت٧٢٨)، ومعه تبيين المرام من مشكل شرح النظام، لمحمد الدره صوفي، مؤسسة دار الحجة ١٤٣١

٨٨- **شرح تصريف العزي**، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني(ت٧٩١)، عني به محمد جاسم المحمد، دار المنهاج، الطبعة الثانية ١٤٣٣-٢٠١٢.

٨٩- **شرح جمل الزجاجي**، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د.صاحب أبو جناح.

٩٠- **شرح جمل الزجاجي**، لابن هشام الأنصاري، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، تحقيق د.علي محسن عيسى مال الله، ١٤٠٦-١٩٨٦.

٩١- **شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط**، للخضر اليزدي، تحقيق د. حسن أحمد العثمان، مؤسسة الريان الطبعة الأولى ١٤٢٩-٢٠٠٨.

٩٢- **شرح شافية ابن الحاجب**، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي المتوفى سنة ٦٨٦هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرون، دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

٩٣- **شرح شافية ابن الحاجب**، لركن الدين الحسن الاستراباذي (ت٧١٥)، تحقيق د. عبد المقصود محمد عبدالمقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٣٢-٢٠١١.

٩٤- **شرح شافية ابن الحاجب**، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ من الهجرة: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن - محمد الزفزاف - محمد محيي الدين عبد الحميد - الناشر: دار الكتب العلمية بيروت — لبنان، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

٩٥- **شرح كافية ابن الحاجب المسمى المواهب الوافية بمراد طالب الكافية**، للحسن بن

أحمد الجلال، تحقيق أحمد بن عبدالله القاضي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث.

٩٦- **شرح كافية ابن الحاجب**، لبدر الدين بن جماعة (ت٧٣٣)، تحقيق د. محمد محمد داود، دار المنار.

٩٧- **شرح كتاب سيبويه**، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

٩٨- **شرح كتاب سيبويه**، للسيرافي (ت ٣٦٨) تحقيق د. رمضان عبدالتواب ود. محمود فهمي حجازي ود. محمد هاشم عبد الدايم، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٩٩- **الصحاح**، لإسماعيل بن حماد الجوهري، اعتنى به خليل شيحا، دار المعرفة، الطبعة الثانية ١٤٢٨-٢٠٠٧.

١٠٠- **الطرة توشيح لامية الأفعال**، لابن مالك، تحقيق عبدالحميد بن محمد الأنصاري، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨.

١٠١- **العبر في خبر من غبر**، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت٧٤٨)، تحقيق: زغلول دار الكتب العلمية.

١٠٢- **العين**، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

١٠٣- **غريب القرآن**، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، المحقق: أحمد صقر، الناشر: دار الكتب العلمية (لعلها مصورة عن الطبعة المصرية)، السنة: ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

١٠٤- **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**، لعبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي– القاهرة

١٠٥- **كتاب اللامات**، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن مبارك، دار صادر،الطبعة الثانية ١٤١٢-١٩٩٢.

١٠٦- **الكتاب**، لسيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠)، الطبعة الأميرية ببولاق، سنة ١٣١٦ ، تصوير مكتبة ابن تيمية، ١٤٣١-٢٠١٠.

١٠٧- **الكتاب**، لسيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠)، تحقيق عبدالسلام محمد

هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة ١٤٢٥-٢٠٠٤.

١٠٨- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تأليف: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: عبد الرزاق المهدي.

١٠٩- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي — بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ

١١٠- **الكشف عن مساوي شعر المتنبي**، إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عباد (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، الناشر: مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م

١١١- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، مكي بن أبي طالب ، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ — ١٩٨٤.

١١٢- **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق د/غازي مختار، و د/عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق ط١سنة١٤١٦هـ/١٩٩٥م

١١٣- **اللباب في علل البناء والإعراب**، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت ودار الفكر دمشق،١٤٢٢-٢٠٠١.

١١٤- **لسان العرب**، لابن منظور، حققه عامر أحمد حيدر، راجعه عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤-٢٠٠٣.

١١٥- **لسان العرب**، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر — بيروت، الطبعة: الثالثة — ١٤١٤.

١١٦- **اللمع في العربية**، لأبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢)، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥-١٩٨٥.

١١٧- **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**: عبده الراجحي ، دار المعرفة — ١٩٩٦.

١١٨- **ما ينصرف وما لاينصرف**، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٢٠-٢٠٠٠.

١١٩- **المبدع في التصريف**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عبدالحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة، الطبعة الأولى ١٤٠٢-١٩٨٢.

١٢٠- **المبسوط في القراءات العشر**، أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق- عام النشر: ١٩٨١م.

١٢١- **مجاز القرآن**، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، المحقق: محمد فواد سزكين، الناشر: مكتبة الخانجى– القاهرة، الطبعة: ١٣٨١

١٢٢- **مجالس العلماء**، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبدالسلام هارون، وزارة الإعلام في الكويت، الطبعة الثانية ١٩٨٤.

١٢٣- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٢٤- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لابن جني(ت٣٩٢)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩-١٩٩٨.

١٢٥- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى

١٢٦- **مختصر كتاب العين**، ألفه الخطيب أبوعبدالله محمد بن عبدالله الإسكافي، حققه د. هادي حسن حمودي، وزارة التراث القومي والثقافي لسلطنة عمان، الطبعة الأولى ١٤١٩-١٩٩٨.

١٢٧- **المخصص**، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

١٢٨- **المدخل إلى مذهب الإمام أحمد**، لابن بدران.

١٢٩- **مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج**، د. إبراهيم بن صالح الحندود، الطبعة الأولى ١٤٢٠-١٩٩٩.

١٣٠- **مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي**، د. محمود موسى حمدان، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى ١٤٢٢-٢٠٠١.

١٣١- **المسائل الشيرازيات**، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق حسن هنداوي، كنوز أشبيليا، ١٤٢٤-٢٠٠٤.

١٣٢- **المسائل العضديات**، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق علي جابر المنصوري، عالم الكتب بيروت، ١٤٣٢- ٢٠١١.

١٣٣- **المستقصى في علم التصريف**، تأليف د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة العروبة، الطبعة الأولى ١٤٢٤-٢٠٠٣.

١٣٤- **مشكل إعراب القرآن**، لمكي بن أبي طالب (ت٤٣٧)، تحقيق د.أ. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، الطبعة الأولى ١٤٢٤-٢٠٠٣.

١٣٥- **مشكلة الهمزة العربية**، لرمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة -، الطبعة الأولى ١٤١٧ / ١٩٩٦

١٣٦- **مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السيد**، لمحمد بن عزالدين المفتي(ت٩٧٣)، تحقيق عبدالله حمود الشمام، مكتبة التراث الإسلامي، ١٤٢٦-٢٠٠٥.

١٣٧- **معانى القرآن**، للأخفش : أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

١٣٨- **معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج (ت٣١١)، تحقيق د. عبدالجليل عبده شلبي، دار الحديث القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٨-١٩٩٧.

١٣٩- **معاني القرآن وإعرابه**: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، (المتوفى: ٣١١)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت- الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

١٤٠- **معاني القرآن**، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط(ت٢١٥)، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١١-١٩٩٠.

١٤١- **معجم الأدباء** ، لياقوت الحموي (ت١٢٢٩)، دار إحياء التراث العربي بيروت.

١٤٢- **معجم الأدباء** = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

١٤٣- **معجم الأوزان الصرفية**، د. إميل بديع يعقوب، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٣٢-٢٠١١.

١٤٤- **معجم القراءات** : عبد اللطيف الخطيب، دار الدين سعد – سوريا – الطبعة الأولى ٢٠٠٢.

١٤٥- **معجم المؤلفين**، لعمر رضا كحالة، اعتنى به مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٤-١٩٩٣.

١٤٦- **معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية**، أعده د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب.

١٤٧- **معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم**، د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، الطبعة الأولى ١٤٠٩-١٩٨٩.

١٤٨- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.

١٤٩- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري، طبعة المجلس الوطني للثقافة والفنون بدولة الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢١-٢٠٠٠.

١٥٠- **المفراح في شرح مراح الأرواح في التصريف**، لحسن باشا بن علاء الدين الأسود(ت٨٢٧) تحقيق د. شريف عبدالكريم النجار، دار عمار، الطبعة الأولى ١٤٢٧-٢٠٠٦.

١٥١- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق مجموعة من الباحثين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٢٨-٢٠٠٧.

١٥٢- **مقاييس اللغة**، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبدالسلام محمد هارون دار عالم الكتب و دار الجيل، ١٤٢٠-١٩٩٩.

١٥٣- **المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د.كاظم المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢.

١٥٤- **المقتصد في شرح التكملة**، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د.أحمد بن عبدالله الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨-٢٠٠٧.

١٥٥- **المقتضب**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥)، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٤١٥-١٩٩٤.

١٥٦- **المقتضب**، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. — بيروت.

١٥٧- **المقصد الأرشد**، لابن مفلح(ت٨٨٤).

١٥٨- **المقصور والممدود**، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي(ت٣٥٦)، تحقيق د. أحمد عبدالمجيد هريدي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٩-١٩٩٩.

١٥٩- **الممتع في التصريف**، لابن عصفور الإشبيلي(ت٦٦٩)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الرابعة، ١٣٩٩-١٩٧٩.

١٦٠- **مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة**، تأليف د. حسن هنداوي، دار القلم، الطبعة الأولى ١٤٠٩-١٩٨٩.

١٦١- **المناهج الكافية في شرح الشافية**، للشيخ زكريا بن محمد الأنصاري(ت٩٢٦)، تحقيق رزان يحيى خدام، الطبعة الأولى ١٤٢٤-٢٠٠٣.

١٦٢- **المنصف شرح التصريف**، لابن جني(ت٣٩٢)، تحقيق د. إبراهيم مصطفى ود. عبدالله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأولى ١٣٧٣-١٩٥٤.

١٦٣- **المنهاج في شرح جمل الزجاجي**، للإمام يحيى بن حمزة العلوي، تحقيق د. هادي عبدالله ناجي إشراف د. حاتم صالح الضامن، مكتبة الرشد ناشرون، ١٤٣٠-٢٠٠٩.

١٦٤- **نتائج الفكر في النحو**، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق عادل عبد الموجود وزميله، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٢-١٩٩٢.

١٦٥- **النحو الوافي**، تأليف عباس حسن، مكتبة المحمدي بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٨-٢٠٠٧.

١٦٦- **نزهة الطرف في علم الصرف**، أحمد بن محمد الميداني(ت٥١٨)، شرح ودراسة د. يسرية محمد إبراهيم حسن، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى.

١٦٧- **النشر في القراءات العشر**، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣ هـ)، المحقق : علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]:

١٦٨- **النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري** حمدى عبد الفتاح السيد بدران، رسالة مقدمة

لنيل درجة التخصص (الماجستير)، إشراف الأستاذ الدكتور: محمد حسن حسن جبل، جامعة الأزهر الشريف- كلية اللغة العربية بالمنصورة-الدراسات العليا-قسم أصول اللغة، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

١٦٩- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، تحقيق :يحيى مراد، دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠٥.

١٧٠- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، للسيوطي، تحقيق د. عبد السلام هارون ود. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٧-١٩٨٧.

١٧١- **الوساطة بين المتنبي وخصومه**، أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

سابعاً: فهرس الموضوعات

المقدمة ١

مشكلة البحث وتساؤلاته: ٣

أهمية البحث وأسباب اختياره: ٣

أهداف البحث: ٤

الدراسات السابقة: ٤

منهج البحث: ٥

خطة البحث: ٦

التمهيد: تعريف موجز بعبد الرازق الرسعني وبكتابه (رموز الكنوز)..... ٨

أولا: عبدالرازق الرسعني (حياته وآثاره العلمية):..... ٩

ثانيا: تفسير رموز الكنوز:..... ٩

الفصل الأول: المسائل التصريفية في كتاب (رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز) جمعًا ودراسة..... ١١

المسألة الأولى: كسر ياء المتكلم المدغمة في كلمة «بِمُصْرِخِيَّ»..... ١٢

المسألة الثانية: وزن «فُعْلَى» بين التأنيث والتنوين..... ١٩

المسألة الثالثة: إقامة الاسم مقام المصدر في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾..... ٢٤

المسألة الرابعة: اسم المكان من الثلاثي «غار»..... ٢٦

المسألة الخامسة: القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ﴾..... ٣١

المسألة السادسة: كلمة «مُنْزَلاً» بين اسم المكان والمصدر الميمي في قوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ﴾..... ٣٨

المسألة السابعة: كلمة «المفر» بين اسم المكان والمصدر الميمي في قوله تعالى: ﴿يَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ﴾.. ٤٠

المسألة الثامنة: الفرق بين صيغتي «فَعِلَ» و«فاعل» في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ﴾ ٤٣

المسألة التاسعة: كلمة «مقام» بين المصدرية والاسمية في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ﴾..... ٤٦

المسألة العاشرة: إثبات ياء الإضافة وحذفها في النداء في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ﴾ ٤٩

المسألة الحادية عشرة: إثبات ياء المتكلم وحذفها في قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى

جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ﴾ ٥٤
المسألة الثانية عشرة: اجتماع نون الرفع مع نون الوقاية آخر الفعل: ٥٦
المسألة الثالثة عشرة: الوقف على «هيهات» في قوله تعالى: ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ ٦٠
المسألة الرابعة عشرة: تسكين الهمزة واختلاسها في ﴿بَارِئِكُمۡ﴾ ٦٤
المسألة الخامسة عشرة: تحقيق الهمز وتركه في قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ﴾ ٦٩
المسألة السادسة عشرة: تحقيق الهمز وتركه في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰذَا ٱلۡقَرۡنَيۡنِ إِنَّ يَأۡجُوجَ وَمَأۡجُوجَ مُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ .. ٧٢
المسألة السابعة عشرة: الهمزة بين التحقيق والتخفيف في قوله: ﴿أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ﴾ ٧٦
المسألة الثامنة عشرة: لفظة «جمالة» بين الإفراد والجمع في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٞ صُفۡرٞ﴾ ٨٠
المسألة التاسعة عشرة: كلمة «عبقري» بين الإفراد والجمع في قوله تعالى: ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفۡرَفٍ خُضۡرٖ وَعَبۡقَرِيٍّ حِسَانٖ﴾ ٨٣
المسألة العشرون: اختلاس الحركة وإسكانها في كلمة ﴿وَأَرِنَا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ ٨٧
المسألة الحادية والعشرون: اشتقاق لفظة «اسم» ٩٠
المسألة الثانية والعشرون: لفظ الجلالة «الله» هل هو مرتجل أو مشتق؟ ٩٥
المسألة الثالثة والعشرون: اشتقاق كلمة «الناس» في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ﴾ ١٠٠
المسألة الرابعة والعشرون: الوقف على «اللات» في قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ﴾ ١٠٣
المسألة الخامسة والعشرون: جمع «فعيل» على «فُعَالَى»، و«فَعْلَى» ١٠٦
المسألة السادسة والعشرون: القراءات الواردة في جمع «خطوة» في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾ ١٠٩
المسألة السابعة والعشرون: مجيء المصدر الميمي على «مَفْعُل» ١١٢
المسألة الثامنة والعشرون: همز «معايش» في قراءة حمزة من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَۗ قَلِيلٗا مَّا تَشۡكُرُونَ﴾ ١١٥
المسألة التاسعة والعشرون: التسكين للتخفيف وتوالي الحركات: ١١٩

المسألة الثلاثون: الهاء في كلمة «أمهات»..... ١٢٢

المسألة الحادية والثلاثون: التبادل بين فَعَل وفِعَال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ ١٢٥

المسألة الثانية والثلاثون: مفرد كلمة«أناسي» في قوله تعالى: ﴿وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾..... ١٢٩

المسألة الثالثة والثلاثون: اشتقاق كلمة الحيوان في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾..... ١٣٢

المسألة الرابعة والثلاثون: جمع خَشَبة على خُشُبٍ وخُشْبٍ في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ﴾. ١٣٥

المسألة الخامسة والثلاثون: كلمة «فأزلهما» بين التشديد والتخفيف في قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾..... ١٣٧

المسألة السادسة والثلاثون: إثبات هاء السكت وحذفها في «يتسنه» من قوله: ﴿فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ ١٣٩

المسألة السابعة والثلاثون: الفرق بين «أَلْحَدَ ولَحَدَ» في قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ ١٤٢

المسألة الثامنة والثلاثون: الفرق بين «أَخَذَ» و «تَخِذَ» في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ ١٤٦

المسألة التاسعة والثلاثون: التشديد والتخفيف في «يَخصِّمُون» من قوله تعالى: ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾..... ١٥١

المسألة الأربعون: الإبدال والتخفيف في«أُقِّتَتْ» من قوله تعالى: «﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾..... ١٥٦

المسألة الحادية والأربعون: إدغام الراء في اللام في «نغفر لكم» من قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ ١٥٨

المسألة الثانية والأربعون: الإدغام في: ﴿فَادَّارَأْتُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾..١٦٣

المسألة الثالثة والأربعون: الحذف والإدغام في كلمة «تظاهرون» من قوله تعالى: ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾..... ١٦٥

المسألة الرابعة والأربعون: الفعل«حَيَّ» بين الفك والإدغام في قوله تعالى: ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾..... ١٦٨

المسألة الخامسة والأربعون: إدغام النون في الواو أو إظهارها في قوله تعالى: ﴿يس ۝١ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾...١٧٣

الفصل الثاني: الدراسة المنهجية.....١٧٧

المبحث الأول: مصادر الرسعني في حديثه عن المسائل الصرفية، ومدى تأثره بتلك المصادر:.....١٧٨

المطلب الأول: العلماء:.....١٧٨

١- أبو زيد الأنصاري:.....١٧٨

٢- الخليل بن أحمد:.....١٧٩

٣- سيبويه:.....١٨٠

٤- الكسائي:.....١٨٠

٥- يحيى بن زياد الفراء:.....١٨١

٦- أبوعبيدة معمر بن المثنى:.....١٨٣

٧- سعيد بن مسعدة الأخفش:.....١٨٣

٨- عبد الله بن مسلم بن قتيبة:.....١٨٤

٩- محمد بن يزيد المبرد:.....١٨٥

١٠- أحمد بن يحيى ثعلب:.....١٨٦

١١- إبراهيم بن السري الزجاج:.....١٨٧

١٢- أبو علي الفارسي:.....١٨٩

١٣- أبو الفتح عثمان بن جني:.....١٩٠

١٤- جار الله الزمخشري:.....١٩١

المطلب الثاني: الكتب:.....١٩٣

١- الكتاب.....١٩٣

٢- معاني القرآن للفراء.....١٩٤

٣- معاني القرآن للأخفش.....١٩٤

٤- معاني القرآن للزجاج.....١٩٥

٥- مجاز القرآن لأبي عبيدة.....١٩٦

٦- المقتضب.....١٩٧

٧- تهذيب اللغة.....١٩٧

٨- الحجة للقراء السبعة.....١٩٨

٩- المحتسب لابن جني.....١٩٩

المبحث الثاني: منهجه في عرض المسائل الصرفية..... ٢٠٠
المطلب الأول: طريقته في عرض المسائل: ٢٠٠
أ- إيراد أقوال العلماء مع نسبتها إلى أصحابها:..... ٢٠٢
ب-إيراد أقوال العلماء دون نسبتها: ٢٠٣
المطلب الثاني: الإيجاز والإطناب:..... ٢٠٥
أولا: الايجاز:..... ٢٠٥
ثانيا: الإطناب:..... ٢٠٦
المطلب الثالث: التعرض للخلاف وموقفه من علماء الصرف..... ٢٠٩
المبحث الثالث: أصول الاستدلال في دراسته للمسائل الصرفية ٢١١
المطلب الأول: السماع: ٢١١
المطلب الثاني: القياس..... ٢١٥
المطلب الثالث: الإجماع:..... ٢١٩
المطلب الرابع: أصول أخرى:..... ٢٢١
المبحث الرابع: التقويم..... ٢٢٣
المطلب الأول: الوضوح والغموض..... ٢٢٣
المطلب الثاني: الدقة في النقل: ٢٢٦
المطلب الثالث: التبعية والاستقلال:..... ٢٣٠
الخاتمة..... ٢٣٥
الفهارس الفنية..... ٢٣٨
أولاً: فهرس الآيات القرآنية..... ٢٣٩
ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية. ٢٥٠
ثالثاً: فهرس الأعلام..... ٢٥١
رابعاً: فهرس الأبيات الشعرية..... ٢٥٢
خامساً: فهرس المعاني والغريب ٢٥٥
سادساً: ثبت المصادر والمراجع:..... ٢٥٦
سابعاً: فهرس الموضوعات..... ٢٧١

تم بحمد الله